
KÖPRÜLÜ
494
M. ASIM B.


KÖPRÜLÜ KÜT.
494
M. ASIM BY.



حسن جلبی
على المطول

٩٠٠٠
٢٢٠٠
٢٨٠٠
———
١٠٠١
٠٧١٠
٠٠٦٠
———
١٧٧٠



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين الهمنا حقايق
المعاني ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام
معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفي اعني القاء
الخير في القلب الغير بطريق الاستفاضة كما يشير اليه كلامه وبحقايق المعاني مسايل الفن الاول
يحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي يذكره واما حملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر
من ان حقيقة كل علم مسايله وعدا الموضوع وساير المبادي جزء منه ففي مجموع الحقايق
لا يساعده لان حقيقة العلم جميع مسايله لا جميع مسايل ما ادون البناء عليه از تبدل علم المعاني
بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسايل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر
ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسايل واذا استنبط فالعالم
وما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار المحال فتعسف ظاهر ودقايق البيان
مسايل الفن الثاني من دق الشيء صار دقيقا اي غامضا واصل الدقة ضد الغلظة وفي
الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف
ما هو المضاف في الاصل كما يقال رمضان مع العلم شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق
بالبيان ما سيأتي في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وان
منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على انه
ذكره الفن الاخير اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشأنه لكونه خارجا عن
افادة البلاغة على انه يحتمل ان بعضهم يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق
البيان اليهما معا واثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما لحسن التغليب او لان وجوه تحسين
الكلام المذكورة فيه انما يعد تحسينه بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه زيادة

زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المتقنة
التي الصور الذهنية مطلقا من حق الشيء او حققته وبالبيان ما به يظهر تلك
الصور اعني المنطوق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء
اي ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ
لما تلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى الاستفاضة من الله تعالى والهام دقايق
البيان الى افاضة للطالبين فناسب مفتتح التلخيص اشد المناسبة ثم وجه التخصيص في الاستعارة
بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة في وضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على
معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي هي وان جاز ههنا ايضا وذلك
واضح وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ المخصوص وما
يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال خص المال
بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاص
وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا انما ينبني على تضمين معنى التمييز
الافراد او على حمل التخصيص مجازا على التمييز مشهورا في العرف والبدايع جمع بديعة
بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي جمع يد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا
وسلامي قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل مشترك
بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه
ان الاصل يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم ان كثرة استعمال الايادي في
النعم والايدي في الاعضاء رده خلط ابو عمرو العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح
الكشاف ينبغي ان يعرف ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كان في الاصل مجازا فيها والروايع
جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الريع
المنعم والزيادة فكلامه مبني على ورود كل الاحسان او الاحسانات بالعطية لما سنذكر من ان الا

بيانه وأما جمع رابع اجراء المجرى الاسماء على انه قد ذكر للادباء ان فاعلا صفة اذا كان
في غير ذوي العقول يجمع على فواعل والثلثة احرف جاءت نوادر وهي فارس و
فوارس وهالك وهوالك وناكس ونواكس فانها للعقلاء وجمعت هذا الجمع والأمر في
في الموضعين بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاصل رعاية للسجع
ووقوع المصدر على القليل والكثير اتفق بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الا
الاحكام الحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق العلم وآباء
تنبيه والنظام في الاصل ما ينتظم به اللؤلؤ والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق
من الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر
والشأن والحاضر من الزمان واللام فيه نائب عن الاضافة او عوض عن المضاف اليه
على اختلاف الرأيين ثم هذه الجملة اعني اتفق بحكمة اما استيناف جواب عن سؤال نشأ من
الكلام ان من كانه قيل لم الهمنا حقائق المعاني وتوضيح الجواب انه اتفق نظام العالم
بحكمة وذلك الاتفاق يقتضي الهام حقائق المعاني ودقائق البيان كما لا يخفى او بدل من
الهمنا بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط
كما يتخيل ان شاء الله وفيه ترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها فصلت فصل الجواب
عن السؤال وعلى التقدير بكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه المغايرة
المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما ستذكره في احوال متعلقات الفعل من
ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بخلاف هذا او يجعل انه
يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود
كون كل من الامرين مقصودا عليه بالاستقلال واورد بآفة فرق الانام في طرق الانعام
والافضال الايراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود
الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخل والآفة الزحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الآفة الشدة

واجتماع

واجتماع الاوصاف مع الاضيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول
على الثاني بعدهما فالانسب لنظم القرآن ما نقله الامام الرازي عن القفال من ان
الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة وهي دفع المكروه وهو ازالة الضرر فقدم الرحمة عليها
ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناسي والافضال
الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين
الماء او لامية تشبيها له بالعقبة المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل
بمعنى الفاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبّأ اي اخبر وجمعه نبآء
كعلماء كما في قوله يا خاتم النبآء انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيّئ على
وزن نبيّع كذا ذكره الجوهري ونبيء ايضا نقل عليه سيبويه وانقضاء القاعدة او
بمعنى المفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال نبي
فلان اذا ارتفع وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان للنبيه لا
صفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشف في سورة
الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة
لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر انما يصح بناء على تأويله بالمعروف باللام
كالمستحق بالعبادة والالهية اذ نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس موصوفا
مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا
صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم
البدلية وان جوزوه في قوله تعالى ذكر رحمت ربك عبده زكريا لكن الاظهر انه
المقصد الاصلي ايقاع الصفة ... وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس
ضرورة تبع صفة لمحمد لا للنبيه والا تقدم على عطف البيان كما هو القانون والينبوع
بالعين المهملة الحوض يقال نبع الماء ينبع بالحركات في عين المضارع نبوعا اي

خرج والينبوع عين الماء والضئضئ الاصل وكذا الضئوضئ والبؤبؤ وعين بعضهم

ضيفني على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والبنوخ

بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كانت والجمع دوح واللسن

بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات

لابن الانباري اللسن الفصاحة في النثر ولا يقال ذلك في الخير ثم الاضافة في ضيفني

ودوحة اللسن لامية ان اريد بالمضاف اليه آدم او ابراهيم او اسمعيل وبيانية ان

قصد المبالغة تامل اي لمح والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم

للطه واضح معروف والحق عام انه صفة تشبه الكلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق

على ذلك ايضا لكنه اذا نسب الى الواقع بالطبع وجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار

هو ان الواقع آخر ما بين حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبع وعدمه فاذا عكس فقد

بولغ في ثبوت ذلك بجعله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت

وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار

الثاني في كلام المنظور او لا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصطلاحي للصدق و

هو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الكلام انما

هو من حضرة الرسول عم لكن كماله وضوحه انما هو بروايات الآل والاصحاب و

ارائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح

حيث شبه دين الكلام بمطية توصل راكبها الى المرام واثبت لازم المشبه به اعني

الغرة وللغرة ما يلائم معناه الحقيقي اعني التلالؤ والاشراق الافادة والد

وضع الهي سايق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله

لصدوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في تحقيق الجامع

والضلال الزوال وان تكف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق و

المراد به الكفر والبين الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء

اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء

والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور عارضي وقد يقال ينبغي

ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الآية واجيب

بان هذا مبني على عدم التجوز في الآية الكريمة وقد حملوه على ذلك واليقين العلم بزوال

الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك و

الشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث اذ ينتقض بقوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة هذه

اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة من اللطائف المذكورة في الاولى فتامل والتنوين عوض

من الظرف والزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منوبا هدف حينئذ وجعل الواو مكانه دوما

للاختصار مع الربط الصورية ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدرة

او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم واحج بمعنى

البيع والاشجار الانخفاف والتحلي التزيين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف

التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او

العطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه والمراد بالتصدي الاحاطة

وما يتبعها اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز عطف

والتصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف

اعني احج الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو

سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان المقصود في الظاهر لا بد من

الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف هو نظير قولك

زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان المعنى ابوه لزيد واخوه لعمرو ولا بد في مثل

من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف

لم يسبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعل لتأكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه غير مسموع و
فيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في
الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة
في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا
والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له انه
صناعة له والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها في النفوس من نكت في الارض
اذا ضرب فأثر فيها بقضيب ونحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة لها غالبا
ويقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان
لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع
بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله سيما الاجلى
فصيح او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتدأ
محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا
الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده
لزوم اطلاق ما على ذي من يعقل ويحتم بابونه فعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف او
منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان ما نكرة لانه ما تقدير التنوين وهي كافة
عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم تحقق النصب
اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل
علم البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقائقه احق بالتقديم من التحلي بحقائق غيره وعنده
ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكونه خبر لا معرفة وجوابه انه
يقدر ما نكرة موصوفة على انه يحتمل ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان
ارتفاع الخبر كان من قبل ان لا بمالها الناقصة فلا تعمل لما هي فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا

تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا ينتفي المعنى كما في قوله تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ لكن
ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد
يخفف الياء مع لا وحذفها وقد يقال لا سوا مقام لا سيما والواو التي يدخل عليها في بعض
المواضع كما في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة
ثم عند من جعل كلمة الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم
الا فليس فيها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد سيما وينقل من معناه الاصلي الى معنى
خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا
فهو بمعنى وخصوصا راكبا وراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه خصوصا راكبا
وكذا زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر
قبل لا سيما هو لا يليق للشجاع وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله كثير الا ان المجيء اكثر ثم المراد
بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم الفاعل من الاطلاع ونظم القرآن
على كماله في تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات بحسب ما يقتضيه العقل فانه كشف
يحتمل ان يكون تفصيلا للصفات السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون
تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة فكأنه قال زيد العالم
اكرم من فلان لانه عالم ولا يخفى ركاكته اجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والا
والى حصل ان علم البيان المطلع اخص لانه موقوف به ذلك وكل ما هو كذلك فهو اخص لتلك الصفة
رايق معجب وهو صفة كشاف وكونه خبرا بعد خبر بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا
فانه رايق علة لما قبله والتأويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية
او من الايالة والصرف فالتضعيف للتكثير والمراد به هنا صرف اللفظ الى ما له واما
التفسير فهو مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول
والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف فيما معنا

القرآن اما بالنقل عن النبي عم او عن الصحابة رضه وهو التفسير واما بحسب قواعد القرآن وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير ما يتعلق بالرواية وعليه آخر كلام الرازي وان رجح في شرحها لكن فيه ايضا بحث لانه يلزم ان التفسير قد يكون انزل لان الرواية غالبا بالاحاد والتأويل بالعرف الى المحكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب عنه بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم اي الذي هو حد سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه ان لم يحصل العلم لمن روى له واما العرف عن الظاهر من حيث هو طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية بالتفسير الخ وبالتأويل لمناسبة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير انزل من التأويل وقيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا والتأويل بيان ما يحتمل احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقائق الى التأويل على هذا ظاهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الدال لمعنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنضم اليها هو بيان المعنى الخفي جدا الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك خارج عن القسمين فائق عال بيانه مصدر بتبع على الشذوذ اذ القياس فتح الفاء ولم يجيء بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كذا الجاء واعلام القول وقريب منه ما قيل البيان ما يبان مع الدليل ودونه فانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه احصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظائره وانما اقام صيغة

المصدر

المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظائره بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل على ما ذهب ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرائن لمجيئها على نهج نوع التعديد والمراد به الكل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضاحا للمعالم لان ارسانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله تع ولكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد باثار الفصاحة الاطناب والمساواة وما يعمها وغيرها مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تع قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واختصرت منه ما يحتاج اليه وهو التفسير حت واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تع المشكل ولذا اضاف الغوامض اليه مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال بهذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في امثاله من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة في المختارية والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه واعضلني فلان اعياني امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عداه هنا بعلى لتضمينه معنى الاطلاع والفوائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع عليها في كتاب الله من الاسرار والدقائق باستخراج الدرر من قعر البحر استقصاء له لا يخفى لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك قواعد كافية تأكيد لما سبق او كشف وايضاح الضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءته يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به

هنا القوة العاقلة والحركات الفلكية الشبيهة بالمصابيح وقوله الى انوار التاويل متعلق
بقوله المصابيح لما فيه من معنى التأدية والافضاء او بمقدر اي المصابيح الموصلة
اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او مع صلته وجعل طريق الموصول
الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى مصباح مفضي يهتدي به اليها مناسب لاضافة الدقائق
اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى
الماء والالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد والكبد كالكذب والكذب وقد يقال
كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى الاشتياق واللباب جمع اللب
وهو خلاصة كل شيء وصفي اي كثر وتم والاظهر ان المراد باثار تراكيب التنزيل ما ينافي
خواصها ومزاياها لا المعاني الوضعية فقط ومهيع الاصل يقال بامر رسم الشيء وكثرتها بهذا
العلم بالنظر الناقد اي طالب لعاب بالفم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب
التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص والخفي والظاهر والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها
وبحار الاساليب كلجين الماء والصفاء بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف
في الفقرتين اضافي بالقياس الى سائر العلوم لا يدرك الواصف المطري البيت اعتذار
عن الاطناب فقصارى مدح الفن على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة
في المدح والخصايص جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية
وما زعم السهيلي من الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فقد قال اعجبني ما تفعل ولا تقول اعجبني
ما تفعل ولا تقول اعجبني ما تخرج غلط تشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصوفة
ولا نقدر في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابن السراج فلا يجوز ان يعود اليها
ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه على
تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل ينبغي عليه عائدا الى الظلم
المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة مثلها في قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا

ابراهم

ابراهيم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله
وان كان مترقيا عن كل وصف الى آخره آن وصفا الى غير النهاية ثم لا يحصي ما في هذه الفوائد
ايضا من اللطائف البيانية والطباق والمحسنات البديعية من التجنيس والايهام وغيره ثم انه وقع قبله
معطوف على قوله فانه كشاف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن
في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في
قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك
فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح هذا الفن من
قوله لا يستبين الخ وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير على الشذوذ
لان فعيلا بمعنى المفعول لا يجمع على فعلاء بل على فعلى كجريح وجرحى وقتيل وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء
في المفضل كالعظماء جمع عظيم والاسير من الاسر وهو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه
بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال
هذا لك باسره اي بقده ثم استعمل في معنى بكله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير
ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرحا
وحكى الاخفش طفق طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول
اعني الاخذ باليد وهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لانهم والتوشيح الاحكام و
التشديد التوشيح للسداد وهو الاستقامة والصواب في الفعل والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث اسرى
التقليد ولهذا اتى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح
ربه الاية فقال يحومونه اي يديرونه وترك العطف لانه ماض بعد ماض لطفقوا او صفة
لجماعة او تاكيد لما سبق او استئناف فكانه قيل كيف يتعاطونه من غير توشيح فاجاب فانه
الاستئناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل و
الوصل وهذا ينبغي ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون زائد

يكون مستثنيا فاجوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشف القول
بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على انه سايلا لو سأل لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا
يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه
بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول ومنه في الحديث
نهى رسول الله عم عن قيل وقال وعن ابن الفواد انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا
عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة التكلم ومعنى دورانهم
حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحالة
اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح
للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من
كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق و
ارباق ورباق وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء
او مكنية وتخييلية بان شبه التقليد بشخص له ربقة يربط بها بهيمة فسرح اي رعى وتفسير السرح
هنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية
تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى الرعي نعم قد يجي السرح متعديا
لكن المذكور هنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب و
اصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح
او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم للعين قيل وفي اسناد السوم
الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء
ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله
هذا حتى ينطبع دقايق التعقل في ضمايرهم اه ينافيه اذ لا يخفى ان مآل الكلام عن ربقة التقليد
وارتفاع غشاوة التعصب واحد فيه الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم

بالتقيد

بالنبذ والتفكر يعلمون الحقايق علم اليقين كانهم يتيقنونها بابصارهم ولا يبعد ان
يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره القايل فتامله والغشاوة بالحركات الثلث في العين المعجمة
الغطاء وبفتح العين المهملة مع الف بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه
الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى المحاماة وغشاوة التعصب كربقة
التقليد في الاضافة والبصاير جمع بصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس تشبيها بالمرايا
او بابصار رجال بينها وبين مدركاتها حايل فانتزع لها الغشاوة والانطباع الانتقاش
والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كما نقل عنهم بيانه ما قبله
والبضاعة طايفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة وقد تفتح باللام
يلج لجاجا ولجاجة والعناد والمكابدة في الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه وجلهم
معظمهم والضلالة اي في ضلالة اف الميل والمنهج الطريق الواضح الرشاد خلاف الغي فهيهات
اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبيههم وهيهات اسم فعل يجوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين
وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا ومنه قوله فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق
نواصله وما نقله صاحب الموصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق
بهم ثم انهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة الاخر مفردة و
تاؤها للتأنيث كغرفة ولذلك تقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفها منقلبة عن ياء
لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذف
اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب لا يخفى حسن وصفه
بالدقة والشأن في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شأنت شأنه اذا قصدت
قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته
بالامر كذلك فانه مما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد
ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها كالاستغناء اياه ثم ابتدا وعطف الواو

في قوله او النفطي ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اواني بعدما صنفت
شروح في سبب تصنيف في الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه
وتقصدي لحمله بان تكمل الغاية لمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلاء من
الاجالة وهي الادارة والمستودعة وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو
السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصل وانتبارها على السهام مناسب لما سلف من قضايا الفن
لاشعاره بالتمام بهذا الفن او بمجول علم التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه
بذي سهام فاثبت له الاجالة كناية وتخييلا وشجاه الهم اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد
الجام والفتح لغة فيه وهي في الاصل من همت الشيء اهمه همًّا اذا قصدته وفي الانقاء متعلق
بها والمدارج جمع مدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكمال باطلال فخ ولهذا اورد الانقاء
والقوط النجاد وزعن الحد والشغف من شغف الحب اي حرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب
فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون العين لان المصدر من
هذا الباب الفعل بالسكون والفعل لحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد به هاهنا
شدة الحرص والترحل الانتقال وكذا الترحال والارتحال وخوارزم في الاصل علم موضع
على جيحون فيها عدة كثيرة كلات وخيوق وغيرها والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة
فيها يقال لها ازكنج وهي التي قد اشتهرت الآن بخوارزم وفي خراسان بلد اسمه ايضا جرجان
بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضاف الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه
والمحط المنزل من الحط وهو الالقاء والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحب من
الاثاث ولا يخفى ما في الرحل والرحال من صنعة تشبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة
تقال بالمكان اي اقام به والبوائق جمع بائقة وهي الداهية والحادثة والطوارق الحفظ
البوائق التي دهته في الليل من طرق فلان اذا جاء ليلا حقيق الطوارق بالذكر لان اكثر
النوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها في اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر

بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين
نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر اي نزلت هاهنا فشمرت يقال شمر ازاره اي رفع
والجد الاجتهاد في الامور تقول منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق
الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد تنوعه على رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت
بتضمينه معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مائلا الى اقتناء او ملتفتا عن ساق الجد
الى اقتناء وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة و
هي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافلاذ الاقتطاع والاناسي
جمع انسان العين وهو المثل الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء وعلق
القابس حرفة اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله مع في الحائض بعقد سطرها
على تسمية البعض شطرا اتو سبعا في الكلام في الراموز وفي اراجيح اشارة الى ان الاجوبة على
الطرفين وفضله عما قبله لكونه كالبيان فقيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين
العفاقي وبهاء الدين الحلواني واحرز الجمع والقصب جمع القصبة والمضمار الميدان و
كانت عادة العرب تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في آخر الميدان فمن اخذه بعده و
نزعها سابقا وكان له الفضل والتقدم فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون و
الحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب على الظرفية وما لتاكيد معنى الكثرة
والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشأن والجملة خبره او على المصدرية اي يخالج حينا كثيرا
اصحابي لكثرة يخالج مفاعلة بمعنى الفعل كسافرت من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه وكان
الاطلاع على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصيره بحيث لا يقدر على امساك نفسه
او باقي على معناه الظاهر اي ينازع كان ما ذكر يحركه وما عاناه من شدائد الزمان يثبطه
خالج قلبي امر اي نازعني منه فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد
يفسر المخالجة بالحركة والاضطراب فحينئذ قلبي فاعل يخالج وان اشرح ظرف بتقدير في او بالعكس

اذا جوز حذف في في الظرف المجازية او يكون احدهما مفعولا لخالط بطريق حذف في والصال
الفعل توسعا والمنسوب صنف الكتاب او صنف تلخيص والامام الذي يقتدى به وائمة الامام
ايضا ذكره في القاموس ونظره ايجان فعلم بهذا ان ما ذكره الطيبي والفاضل ومن
تبعهما في قوله تعود اصلها تنقيض اماما تحمل الا ضرورة وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائممة
على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسرها من يقتدى به والتبحر
في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة
الشام وقد يكسر الميم قال البكري سميت بدماشاق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي
بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل عليه السلام وكان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين
خرج من النار وكان اسمه دمشق فسمي باسمه وقيل غير ذلك والله اعلم والذنوب
جمع ذنوب وهو الدفع من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية الستر وغفرانا
ان يصون العبد من مس العذاب فكانه نوع غطاء فقط لم غفر والفراديس جمع فردوس
وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد
هنا اعلى درجات الجنان والجنان بكسر الجيم جمع جنة وهي البستان ومنه الجنان والعرب
يسمي النخل جنة وقيل المراد بالاصول الدلائل لا يخفى ان الاصل ما يبتنى عليه الشيء وبالعوائد
المسائل والترادف ظاهر وباجامعها والعوائد جمع عائدة وهي المنفعة يحتويا قال الجوهري
حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطواء
مطاوع طواه يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات
بعد قوله المختصر اما اوصاف منقولة او احوال مترادفة او متداخلة من الجار
مخيلة وهي ما يوقع في الخيال بعينه الامارات والسحر الاخذة وكل ما لطف ودق فما
فهو سحر والنبت للوطواط او لكتاب حدائق السحر في دقائق الشعر والطرائف اللطف
والبر والرياض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر

القلادة

القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان بعوض في
على كان بخالط والعوق المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتعطيل التوزيع وان
جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف
والمراد بها العلماء والمدارس او الكتب والمصادر جمع المصدر من الصدر بفتحتين
وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعقول والمنقول وهو اسم الشيء
محال اثاره عفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار شخصت
اي اشرفت وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي
العلوم الدينية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن و
الخمول ضد الشهرة تلهف على الشيء اذا تحسر والاندراس الامحاء وان سقاطها
الحزن والاذكياء جمع ذكي من الذكاء وهو حدة الفؤاد وهكذا يذهب الزمان ي
ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو
مستمر متحقق ودروس الاثر امحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح
يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العمر بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع
عمرة وهي اسم من الاعتمار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل هو
الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل
من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك
القدر وبعده لو كان ينجي من الردى حذر نجاك مما اصابك الحذر يرحمك الله من اخي ثقة
لم يك في صفوه كدر فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر فالظاهر
ان الشارح قصد التضمين لكن لما رأى ان المتدرك مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح
واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد
والجواب مستفاد من البيان والتوق والتمام والتكلم والرغبة في الشيء الارادة المقارنة

للرغادة من رغب في الشيء بالكسر اراده لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه
وكان تعديته بعلى بملاحظة معنى الاستعلاء والامتداد اعناقهم تطاولها وهو كناية عن
كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو نحو
الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما
هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال الجملة وتفصيلها كان
انسب تفصيلا وتحصيل جرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير
وتجنب اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم واراد
بالرموز والاسرار المطوية للنكات المنطوية اذ لم يقع عليها الحرمان والخرائد جمع خريدة
وهي الجنية من النساء وفي الاساس انما هو العذراء ولؤلؤ خريدة لم تثقب شبه بها النكات
المتكلفة في الاستتار والتركيب في احتماله للوجهين مثل قول المص فيما بعد عن وجوه الاعجاز
استارها وسيجيء من ان رجح بيانه ترى الاستيناف وجمع الفعل المستند الى ضمير البعض في
المواضع ميلا الى المعنى كما في قوله تع كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال و
الحالة واحدة احوال الشيء وحالاته طرائق الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والانسب
انها ههنا بمعنى المذهب لو قال طرقا حتى يكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان
اظهر كما لا يخفى وتاخير المراد بطرائق الفاظ وبارادة الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها و
الدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة
البعض من قوله تع ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن
سواء السبيل اصلست شلت جواب لما والاثناء جمع ثني واثناء الشيء تضاعيفه وثني الحبل
والوادي منعطفهما وتقول انفذت هذا ثني كتابي اي في طيه والفرص جمع فرصة وهي
النوبة وما في ما الجرع مصدرية وتجرع الماء شربه شيئا فشيئا وكذا التجرع واشتاله
عما جاء من باب التفعل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى يعتبر في كل منها

التدريج وفي المصادر التجرع فروخوردن خشم واندك اندك مانند والغصص جمع غصة
وهي الشجا اعني كل شيء يتوقف في الحلق ولا ينحدر والاقتحام الدخول والسهر الارق
وهو ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود ولجج
الماء معظمه ولجج الافكار كلجج الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفوائد الفكر تشبيه
الشبيهة بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر
وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة
المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل اعطاء
والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان
اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة واللام في ولقد تناهيت موطئة
للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية جزء ههنا بجزء معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية
الوسع او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني و
اصغيت اليه باذني وامثالهما والتنقيح التنظيف الصفحات والغاية مدى الشيء والجمع غاي
والطاقة الوسع ثم جمع عطف على اختلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج
الى فراغ البال اي الفراغ عن اختلاس الفرص بتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي
بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثل القرآن نظرا الى تعقيبه لا اجزائه كقوله تع الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبا
لنظر الى الابتداء اي صح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم بذلك اي بلغ من الذل بالكسر هو اللين
والصعاب جمع صعب هو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب و
الابية جمع ابي من الاباء بمعنى ممتنعة والاضافة في ذخائر كنوزه بيانية والكنز المال المدفون
فالمخفية صفة كاشفة والمراد بذخائر كنوزه معانيه كما ان المراد بطرائق الوصول الفاظه و
نفيس ... فيه ونفس نفاسا ونفس صار مرغوبا فيه وبابه ظرف والتوشيح في الاصل

البانى الوشاح وهو شىء يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقيها
وكشحيها ويستعمل في التزيين مطلقا سمح جاد والفقر جمع فقرة تتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر ٤
تجعله المرأة بين عاتقيها وكشحيها يستعمل في التزيين مطلقا سمح جاد والفقر جمع فقرة بالكسر
وهي خرزات الظهر المترتبة المتصلة بها الضلوع على الجانبين وهي ايضا حلي تصاغ على هيئة
خرزات الظهر يطلق على اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر
في حسن الانتظام ومن عليه التحقيق اي من نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او من غبار التحقيق
ومحضه او من ينبوعه وهو خاطره الوقاد والسيال او من ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت
والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف لغة التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد
ومفعوله مذهب والسنن التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق والايماء الاشارة الخفية و
اصله الاشارة بالنون والحاجب زل في الطريق اي زلق الاقدام اي انث رعاية والتاني الاقدام ى
خطوا على بناء المفعول اي منعوا او تحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها
او على البناء للفاعل اي عن ما هو الحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اي ما اوجبت والسنة الطريقة
والمضاف محذوف اي سلوك سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم
فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اي هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع بين الرفض
والسنة والجماعة والرفض والواجب الخط صنعة مراعاة النظير مع الايهام وجاء حرف مضاف اي ماعده
ج عامله زماني والجملة عطف على جعت فان قلت اين العائد الى جاء في الجملة المضاف اليها قلت هي لا تحتاج
الى الربط لكونه مأولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه و
عشر بعد ذاك وحجتان فنادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب في مثل ذلك اعجبني يوم
ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله الجمع وما يعرف منه في باب التوكيد فانه يجب
تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لغوي كجمع
على حد فلس وافلس المعنى جاؤوا بجماعتهم كذا في مغني اللبيب رماني الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء

المهملة

المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني
وجعلها لامي ضمير المتكلم وهم والفى نالغضاد وكذا الغشوة بالحركات الثلث في العين المعجمة مع
سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع
على انبال وان بلى عاملها والنبال اصحابها وانما قال او لا رماني وثانيا فؤادي اشارة الى ان الرمية
بالحال او شغالهم انما هو التشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب في اختيار اذا في اذا اصابني اشارة الى
للمبالغة تحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والافاد
في الكثرة كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين
المذكورين وتمام فما ابالي بالرزايا لاني ما انتفعت بان ابالي وذلك اي الرمي المذكور
والتوارد والتواقف وتفاقم الامر عظم والعشائر جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من
المضاف اليه اي عشائره واخوانه وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة
التعويذة التي تجعل في عنق الصبي لئلا يخاف وقطعها في تلك البلاد كناية عن اقامته
الى وقت الشباب فيها والاول تعتقني الاخرة اصله اول على وزن افعل مهموز الاوسط
فقلبت الهمزة واوا وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمع على اوائل وقال قوم
اصله وول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم
ن الواوين بينهما الف الجمع والجملة اول ارض معطوف على ديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن
ترابها فاعله وعكس بابه الوقف على ان الفاء المصراع تقفية لما انشده ابو نصر الاسدي
بي وهو قوله احب بلاد الله ما بين صارة الى قنوان ان تسح سحابها بلاد بها نيطت علي تمائمي
واول ارض مس جلدي ترابها فترابها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده
هناك فلقد جرد في موقع التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وتحديد الشيء انقضاؤه
والاماني كالاماني جمع امنية بمعنى الامل ازداد والياء فيها على خلاف القياس فكانها جمع
امهلة كذا في الموضح والعدوان الظلم والابادة الاهلاك لم يدع ابهم لم يترك من ودع

يدع ودعا وما رثت الادباء من ان اكثر اما توا ما ضيه مجهول على قلة الاستعمال
وانّا النبي عم افصح العرب وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لينتهين اقوام
عن ودعهم الجمعات او ليختمنّ على قلوبهم اي عن تركهم اياه وقال ان ح لين سنه
عن ابيه ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد انهما قرآ ما ودعك
بالتخفيف كما في الاساس الدمنة هي البقعة التي سود كما اهلها وبالت وبعرت مواشيهم
فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا او ام اوفى اسم الحبيبة وهذه الفقرة مع
اي مطلع قصيدة زهير بن ابي سلمى وهو قوله أمن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم
اي من منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف
تلك الدمنة لتغير الوضع بهما او لامحاء اثارهما وحذف الف الاستفهام من تكلم قياسي ما كسر الميم فلوز
القافية والخباب لطايفة بلدع اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على تاويل البقعة
او لانه منقول عن الفعل اي قول بلدع اذا اخلفه في الوعد نحيف جمع نحيف كظرف جمع ظريف
والنحف بالضم كالهزال والانحف المهزول وجمعه نحاف على غير قياس لان افعل فعلا لا يجمع
على فعال لكنهم بنوه على سمانه والكرم تحمل الشيء على ضده كما قالوا عدوة بنا على صديقة
مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكنها
ببلدع قوم نحيف واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما راي قومه في حقف اهلها في شدة
كان لم يكنه تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفي من مكة
شرفها الله تعالى الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت
والخير ظاهر فاخرجنا منها المليك بقدرة كذلك بالانسان تجري المقادر بل نحن كنا اهلها فابادنا
صروف الليالي والجدود العواثر والحجون بفتح الحاء جبل بمكة في حضيضها مقبرتها والصفا
معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين الحجون منتهية الى الصفا ما يونسه ولم يتحدث
بالليل فيه بحديث وكان من عادة العرب السمر اي الحديث بالليل وكذا اخلق السامر بالذكر والنجوا

عند الوصل فقال بحرة بحرا وبحرانا من باب نصر وشجت من باب التفعيل شجرتها من باب نصر وضرب
والعناكب جمع العنكبوت بحذف التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي على فعالل كما يقال في جمع الفرزدق
فرازد على راي وقوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما
ان رح في اواخر مباحث التشبيه والانسوخة على العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت
العناكب او للحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن المهجورية حجابا مستورا اي اذا
ستر كما يقال سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او
حجب فهو مستور بغيره او حجابا ساترا ان يبصر فكيف يبصر المحتجب به والمشكاة الشكاية والتقدم اي التقدم
للخصم اختيار في جانب الاساءة اذا اوقع جانب الاحسان اي اجابة الى ان الاول يا مقطوعة
والثاني متلو وكم فيه من الجانب معطوف على زمان او على طارحه وتم للتراخي في الايجاد الا خيطا
وطالما اي كثيرا انشئته والبال القلب ضيقة كناية عن سوء الحال والفظا ارض رفيع انها
مرفوع الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض
اضطراري ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والنحو والرفع والخفض اجمع من احبه الجلي فاشتاقا
الي ان كيما فيه كالمفعول اما محذوف او منزل منزلة اللازم مرادا به مجرد الاقامة والنجد وسط المحفوظ و
هراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها اي حفظها والاقات جمع آفة وهي الداهية عيني على
لفظ المفرد او المثنى ومن في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا والمراد من جهتها او فيها
وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم حتى به للمدح لا لايضاح المتبوع ان
لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد وقوله
كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول
الزمخشري في الاثنين والحق انه ليس شرطا صرح به الثقات والطيب خلاف الخبيث والكرم صفة مشتقة
من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجاز اي كرم اهله
كما في الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والنعيم المشبه مجرى ابدا من اللازم واذا

اريد اشتقاقها من المتعدي بجعل اللازم بالنقل الى فعل بالضم كما في رحم رحيم والمحاسن جمع
حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن والميامن البركة سطعت اي ارتفعت خمدت النار باب
فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفأ جمرها والنيران جمع نار كالنور ونور واصله نوران لان
الف رواوية بدليل تصغيرها نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب والنيران
الجهل كلجي الماء ووجه الشبه الاهلاك كظلامي والظلام موقوف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة و
تعلق الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف فشبه الملك بشجرة واثبت له الظل والظل الامتداد مكنية
وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة وعه
ببيان النبي عم وبالقرآن اي الغلبة اما حال عن لواء او متعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد
من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه عيدان والاعواد والعود بالفتح
الذي يتبخر به ويقال له العطر والذي يضرب به والعطر في اصل اللغة والرواء بالضم المنظر الحسن واضحى
اي عاد وصار قوتهم لهم ايضا ونظم على البناء للمفعول اي جمع وشمل ما تشتت من الامور وما انضم
مزانيه فهو من الاضداد وكل من معنييه ههنا للارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق
ووصل من الوصل الذي من الوصول والبتات القطع واربعوا بالعين المهملة اي اقاموا ربعهم اي
منزلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا في الربيع ويروى ارتعوا بالتاء المثناة اي
اكلوا ما شاءوا من قولهم رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت قال [illegible] لمه
لذي بالتيقيمون غيره وهو راتع ويروى ان العبارة المقروة على المصنف رتعوا بالغين المعجمة من
اربع فلانه ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن جمع يمن والدولة اسم لما يتداول بين
الناس يكون مرة لهذا ومرة لذاك والسلطان الوالي من السلاطة وهي القهر ظل الله وقيل وجه
التشبيه ان الظل انسب ما يتاجى به في الحر وكذا السلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة
الممكنات بوجود الحق تع ولان الظل ينتفع به ويلتجا اليه عند احتدام الحر كذلك السلطان ينتفع به ويلتجا
اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع رقبة وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات

وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى
وكل جنس من الحيوان امة الحاني قدم تفسيره والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من مجانسة القلب والقويم
بمعنى المستقيم والباسط من البسط وهو التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومهد
بضمتين والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والوالي المالك من باب ضرب والولاية بالكسر
السلطان وتولية به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والقف
دق الاقامة والسرادق واحد السرادقات وهي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق
م وامتثل امره حذاه وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما على حكم من الاحكام
وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطرية الفصيح والكلم
مشتق من الكلم وهو التاثير سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا
وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس جرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات
السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وقد نقلت لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه
وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلم ههنا الكلام الحسن كلمة الشهادة والقرآن كله
على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلاء كلمة
ه الله تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل
عليه كتاب او نزل عليه جبرئيل عم وامره بالتبليغ والنبي عم وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو
المرسل من عند الله لدعوة عباده كان صاحب شريعة ام لا فيقابله ورد قوله عم الايمان
ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان
يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرائعهم فكان الايمان بهم ايمانا
بالانبياء ايضا ثم قال لهم خليفة خبر مبتدا محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من
خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه وسد مسده يخلف بالضم خلافة والخليفة بتشديد اللام
مبالغة فيها لا نعرفها كما نبه من كلام الفصحاء ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والقاب التعقل

من الوصفية الى الاسمية او للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا اى نفس خليفة في الفتى الخليفة
السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلايف ككريمة وكرايم وجمعها على خلفاء
محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيل بالتاء لا يجمع على فعلاء
ملك اى تصرف والسطوة المرة من سطا به يسطو اى قهره بالبطش والجمع سطوات
وآثار المرة على الجمع ايذانا بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الافاق وتمادى ملكه
الى السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالتخلف ضد الباسل او انه نوع
وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتدأ او وكان
كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية وآنه تأنيث آنى والتنوين عوض عن المضاف
اليه والمعنى انه مرابع سلك اى ذهب كان غاية سلوكه الطهار الحج واعلاء كلمة الله والالف
في سلك للاشباع والذروة بالفتح ظل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وذراه اى في كنفه
وستره والرواية في العالموح كسر اللام لا فتحها كما زين الحجيج بموقع المصدر اى حوما [?] متى
ما تره فان قلت قد تقرر عندهم ان المشبه لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفى ان يستفاد مما ذكر في حيز
كالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين تم الكلام في قوله كما
ترى عام الظل من بيان تمثيلية كما ذكر في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا
والحجيج جمع الحاج كالحجيج بالضم والحجاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك
معتركا اى مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله ان
كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه
ان يقدر الموصوف اى قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معترك اسم
مكان عطف على ان يكون حالا من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدر اى تعترك اعتراكا
لم يحتج الى ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت
ونسيم رضى الخليفة ونحوه وضمير راجع الى الخليفة لانه مذكور في المعنى والمراد باحياء الزمان

اعطاء

اعطاء نظارته بافاضة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء
وخبره هلك والطالح في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض و
اللظى بنار والباء سببية متعلقة بهلك ومن سخطه اى عدم رضاه مستقر في موضع الصفة للظى
لا لغو متعلق بها والالف في هلكا كما في سلكا والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن في كتب صاحب
الكشف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قراءة الحسن ويهلك بفتح اللام
مبنيا للفاعل فاكد وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في آخر الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الظالمون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك ويهلك والطاير من الطيار العصفور من الزرع والصاعقة
نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشف الصاعقة رعد يصعق منها شقة
من النار لا تمر بشيء الا اهلكته والاول هو المناسب ههنا والسماك اسم لكوكبين نيرين
من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والآخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف
متعلق بسمك اى ارتفع وقد يجيء بمعنى رفع كما في قوله ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا
فعلى الاول سمكا مبنى للفاعل وعلى الثاني مبنى للمفعول او للفاعل بان يكون لواء الشرع
منصوبا على المفعولية وصاد الرشد اى وجد الطريق المستقيم والغى خلاف الرشد و
الانهماك الجد واللجاج في الامر والجملة في محل الخفض صفة المتعسف وقرير العين اى ذات
قرة والقرة بالضم بالهاء وبدونها البرودة تقول منه قرت به عينا بالفتح والكسر
وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت تقر وتقر بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن الراحة
عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وقيل انه في اضافة القرة
الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه كناية عن السرور لان دمعة السرور باردة
ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره
من اهل التفسير في قوله تعالى وقرى عينا وقيل معناه صارت عينه ذات قرار اى مستقرة لا تضطرب بالنظر
الى الجوانب رضاه من بحبحة ونعيم شعاؤه كما ينبغى والابتسام كالتبسم اقل مراتب الضحك

تحسه

وقد يستعمل كصفة والمبسوم كالمجلس للغو واقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة والغدو والظرف متعلق
بنعمتك اي متثبتا والضمير في علا راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاع
الى الذي تعلك لنعي رجوع الضمير في المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وتنوء هنا ليس العلو
لانه في المكان بل من العلاء وهو في الشرف قال المطرزي عيينة بن حصن حيث غزا بني عامر فادرك
ثار ابنه مالك الذي قتلوه وباع بنيه بعضهم بخسارة وبوع لدينا في العلاء بما لكل ما تشتهي بيت
لغومك الشرف بانتك والمضارع من ان في يعلي كانه من الاول يعلو لكن القياس في ان يرى في
الماضي على الكسر وكان علا يعلا من التداخل او على لغة من يقول بقي يبقى يدعوه الورد فلا اصح
ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح وريثما فتحوا اربع ظرف لغو
وما مصدرية اي ساعة فتحهم في المغرب لمهلة ريثما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدون
ما كقوله لا تقطع الامر الا ريث تركته وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة
المحسوسة وان يراد عين الفعل من ملكة الملك مفعل من الالوكة وهي الرسالة واصلها الكة على
اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملاكا ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال
وردت في الجمع سمي الملك به لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فاي كان الجوهري اياه في فصل
الميم من باب الكاف فليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من ذلك الباب والتحقيق انه اورده
فيه مع زيادة الميم واورد الملائكة في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو
كان تمكن تفعل كتحكي على ما توهمه لقيل تمكون وهو غلط والجاهد الذي يبذل الجهد والدنيا تانيث
الادنى سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والاو في تصريفه ان
الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذف لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت
الواو لالتقاء الساكنين فتامل والغياث اسم من اغاثه اغاثة واصله غوث في المصادر الاغاثة
وزيادة غلبي وغياث رشيد وكرب بفتح الكاف وسكون الراء وان الفوقانية لفتح الى
على التعظيم في فهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرق من اشرق الشمس اضاءت

ويقال اشرق الرجل دخل في شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون و
الغصنة بكسر الغين وفتح البا[illegible] والمورق من الشجر ما خرج اوراقه والغاية القصد
وفي الكلام مكنية وتخييل وترشيح والنشيد الاحكام من النشيد وهو الحبل بكسر الجيم كذا في
التلخيص لابي هلال وفي الصحاح النشيد بالكسر كل شيء تطلبه بالحابه معي حيفي وملاحظة الثناء
الحابة انتهى ما اشرق عقب ما قرب في المصادر الانهدام ويران شدن والامطار افعال
من المطر يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله تعالى وقد يستعمل مطر وامطر
بمعنى والسحاب والسحب جمع السحابة والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع
طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد
نعمه بقرينة تغير رقاب الناس كان الاطواق في الاعناق كذلك وفي قراءة الاية كن تزعم
الظاهر زوال الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاي ضد السرور وقال
القاضي في قوله تعالى لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع و[illegible]
يحزن لقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به وتمكن ان يقال المعنى فقصد ان يذهبوا به والعقد حال
في المعنى ووسمت على البناء للمفعول اي صرت ذا سمة وهي العلامة وعمم لطفه اي لطفه
العام واللطف في العمل الرفق وقيل في قوله تعالى انه لطيف بعباده اي هو محسن اليهم
بايصال المنافع برفق والغبطة ان تتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه
يتميز عن الحسد محفوظا اي ذا حفظ وتفسير الزرى قصد [illegible] والعضد
الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها وسكونها
وعضد كقفل وعضد وعضد كعنق وذكرها صاحب القاموس وهز من عطفه اي حرك بعضي
جانبيه على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول البعض لا رتياح فيه وقد يقال ثني العطف
كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل ثنيه تحريك جانبه والاول انسب ثم هداني عطف على ثم اتكا
والهدى الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الدين يهديه هدى وهديا

وهداية بكسرهما فهدى وهو اهتدى وهدى في سواء الطريق لغة الحجاز وغيرهم يقول اهديته
الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه متعد بنفسه نحو
اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط
والفرق الذي ذكره الشارح والمحشي في حاشيتيهما للكشاف في بين المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف
الجر من ان معنى الاول الاراءة اي المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى كقوله تعالى
لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة وارادة الطريق فيسند الى النبي عم مثل انك لتهدي الى
صراط مستقيم والى القران مثل ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة
منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عم يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني
اهدك صراطا سويا وعن مؤمن من ال فرعون يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد
وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحان علم
للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما
نزهته عنه او من التسبيح بمعنى الفراغ من الشغل لانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون
لتنزيه الله تعالى بلفظ راسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح اللازم للاضافة اليه
بحيث لا ينقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب واكثر قصده التنزيه البليغ ثم
التعجب من بعد ما تنزه عنه المنزه فكأنه قيل ما ابعده من هذا فتارة يقصد التنزيه اصالة
والتعجب تبعا وتارة بعكس كما تشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر متروك اظهاره
تقديره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح
التي يضيفها اليه اعداء الله تعالى وهو هنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من
الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح في اواخر الكتاب الثاني
والسواد الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو
اذا كان فيها ماء البتة والانتهاض لنهضة الامر بالنهوض اي القيام لذلك والحمل بمعنى الاجل

وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه
حاله في استعانته لتصنيف الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه كان من استعان بجنده من الخيالة
والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الجميع وكونه اشارة الى
طرح الاوراق باباه السباق كما لا يخفى على المنصف والفاتر المنكسر من فتر يفتر فتورا او سكون
الظهور رجاء الحمد لله تعالى ان ما جمعت عقيب رجوع واضافتي اليه ما ذكرته ملتبسا بحمد لله كثيرا
منصوب بجاء لتضمنه معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة للكثير لان الكثير الى المدفون
ومن في من جواهر الفوائد بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهم الجوهري
اذ لا يجوز زيادتها في الاثبات بخلاف فيما جاءني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون العام لا بالخاص
لتبين التقدير اذ هو صفة الكثير والمشحون المملو والتحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع
تحف وصفرة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعلية من العلو وهو الارتفاع
والخدمة مصدر من خدم يخدم بالضم والكسر وحملها على الكتاب يجوز والسدة باب الدار
وجمعه سدد والسنية فعلية من السناء بالمد وهو الرفعة والملجأ والملاذ واحد وهو المعاذ
والحصن حصين بين الحصانة والباء في بالنبي للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة
بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر
الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو
والنون والاخوان الخلص الذين خلا ودهم عن شوب النفاق يشيعوني اي يجعلوني مصاحبا
بصالح الدعاء التشييع من الاشاعة فقال الشاعر عليه السلام اي جعله صاحبا لكم وتابعا فالباء
في بصالح الدعاء زائدة او على تضمين الاشاعة معنى الذكر والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من
المعروف يقال شكرته وشكرت له وباللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثاني
البتة صرح به الفقهاء خلا استعانة بما جوزه الشارح والمحشي في قوله الشعر ساشكر عمرا
ان تراخت منيتي اياد لم تمنن وان هي جلت من كونه ايادي مفعولا ثانيا لاشكر

اللهم الا ان يحمل على المخصوص هذا والبادي بما عاينت على ما في بعض النسخ للمقابلة اي بمقابلة
ما عاينت والكد الشدة في العمل والعنا بالمد المشقة ومعنى المعانات رنج كشيدن فعانت العنا
على ما هو مآل المعنى مثل تناهت غاية الوسع في احتمال الوجهين فلو قرئ عاينت من المعاينة
لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتفرع اي تنوع اذا استكان وتذلل اليه طلب المعروف وكذا تنوع ض
وفي المصادر التفرع زاري كردن والتنكب عن الطريق اي عدل الكشف دحل والمبين
من الابانة والظهور وهذا اي المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري واللام للابتداء د
وعمري مبتدا وخبره حذف وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح
العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قول لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي
لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله كقوله والشمس والليل والقمر ونظايرها اي ورب
الشمس الخ ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام
ترويجا لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى لو حصل البرية وليس الغرض
اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسم الله وصفاته عز وجل
مكروه كما صرح به النووي في شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه
حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عم ان الله تعالى نهاكم
عن ان تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رض لان احلف
بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغيره فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور
لا باس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عم قد افلح وابيه وقال تعالى لعمرك انهم
لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعوز [illegible] ف
حالة والمراد به القلة لان العوز يقتضي القلة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم روما
هو هنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه معاني الوجود و
قليل المطالب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثير الطالب

الطالب

الطالب لكنه كثير المتعنت به للزوم نفي اللازم وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام
بمعنى الفاعل والعوز اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب
طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقي لكان اظهر اي الحق المبين قليل
طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان واللدد شدة الخصومة
كالالداد في قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة بمعنى اي شديد الخصومة
في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الد للمبالغة وما نقله القاضي من ان الاية نزلت في الاخنس
كان شريف النفقة مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه روى ابن الجوزي وغيره واقتضا ل
اسلام بعد نزول الاية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة لكنه فاتني
فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب
بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم سمي اللام الموذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطئت
الجواب للقسم اي مهدته له وانت رجحت الجواب ههنا للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف
لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء قلت اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كما في
قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح والثناء الذكر بالخير
والمراد بالعاجلة الدنيا والحسيب بمعنى المحسب اي الكافي تقول هذا رجل حسبك من رجل بوصف النكرة به
لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي
الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الازهري ويعضده
قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه
اكثر استعمالها في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والاجل الاخرة والتوكل كل
الاعتماد على الغير والانابة الرجوع **قوله افتتح كتابي بعد التيمن بالتسمية بحمد الله**
سبحانه يحتمل ان يكون الظرف اعني بحمد الله مستقرا في موضع الحال من فاعل افتتح او كتابي
لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابي بعد التلبس بالتسمية ملتبسا وقت التيمن متلبسا بحمد الله ولا

والا لا يكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب
وهو مناف للوصف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع
في البحث او لان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي فقد اد بالكتاب والاجماع
الواردين على تقديم التسمية احتياطا في العمل بالحديثين في التسمية والتحميد لانهم لم يكتفوا بها لان
من اتى بالتسمية لا يقال له انه حامد عرفا ولهذا ثبت النص رضي الله عنه يعني الحديثين واختار
التعليق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد مصدره عليه بقوله اداء يعود ما لو
اي تعليل الافتتاح بها بعلة موجبة للحمد يشير اشارة الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه اخر
فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في اخر
الكتاب فكيف تعلل الافتتاح به على ان قول الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله والاخبار عن
ثبوت شيء ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط
العتيد الذي هو تلك النعما وجلب المزيد الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور
فهو مقصود ضمني قصده وكذا فالمعنى افتتح بشكر نعمائه مع تقدم الحمد اياه الى قوله ولئن
شكرتم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي
هو التأليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور باعتبار ان هذه النكتة على انه
يجوز ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء
لا يقدح في حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل للافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد
للتحميد المخصوص ويرد ذلك الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل للحمد
لا للافتتاح وفيه ان المقصود بيان الافتتاح بالحمد فقد اعاده بلا علة ويجعل العلة للتقيد بالا
الذوق السليم بان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد
وقيل ان كون التقديم على تأليف الكتاب من شكر النعماء مستبعد نعم يحتمل تقديم الشكر عند قصد الربط
والجلب لا جلبهما لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثل فيما نحن بالحق شأنه

تفاوت ما بين التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التسمية فيها مرادا
الى ان الباء في بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حال من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو
التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علم الله والمناسب لما ذكره ان رجح في شرح الكشاف وحواشي
التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق
بالقبول وعليه المعول انه يقدر الفعل المخصوص على عنايته ويفهم ههنا وباعتبار خصوصيته كل فعل
شرع في صدد له متبركا بها ولذا التزم حذفه في كلام الحكيم لكونه متلفظا كل من شرع
في فعل متبركا بها على ما في القرآن اذ لو اتي به فيه تسمية من شرع في غير القراءة او
لا يستعانه بانه موضع ينبغي ان لا يطال فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل يستدعي للفاعل الغات
ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابتدئ وتقدير الفعل الخاص اولى لاقتضاء تلبس كل
المشرع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية بالمقام واوفى بمادة المرام من تقدير ابتدئ واوغرض
المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما في نسخة الشارح لكن لما تعذر ذلك
تحققا ولا وجه في الشرع جعل طريقه كون الشروع فيه ملتصقا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها
في ابتداء العبادة تحققا وفي الباقي تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث الشارح لا لان الخير
فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله [illegible] يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح
بسم الله وقوله [illegible] باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عليه السلام باسمك نحيى وباسمك
اموت فانها بدل على وجه تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على تعلق الجار بالافعال
الظاهرة وهو في حيز المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يجعل الظرف المذكور لغوا متعلقا
الافتتاح اي الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشعارا بافادة الحظ واعراض عن ذكر الحظ وتلويح
الى ان تاخير الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية
والابتداء بالتحميد حقيقة لا لان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة باخر
كما ظن اذ حمل الباء في التسمية على الاستعانة لا يليق بحسن الادب لانه يقتضي ان جعل اسم الله تعالى آلة

كما سنذكره الآن وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى حمد كما ان
قول القائل الله واحد ثناء على التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع
الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الغرض المتكلم به ليس مجرد الاخبار والاعلام
لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر اذ معنى الحمد لله احمدك يا رب فمقصود
المتلفظ به انشاء تعظيم له بوصف الجميل واتحاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار
والانشاء كصيغ العقود ولا يلتفت اليه في امثال ما نحن فيه واثبات النقل بلا ضرورة داعية
مشكل جدا **قوله** لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية
والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله اليه الى ما خلق لاجله اعني الشكر
العرفي فان الشكر العرفي بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول او صرف اللسان الى
اظهار تعظيم الله بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر
نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب بهذين الوجهين التوفيق
لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون بيانية في الموضعين فالاولى بيان لشيء
والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي والمقصود على التقادير ان الحمد ادى شيئا من الشكر
كما هو حقه بقضاء اعتقاده ذلو مطوية فهو المراد بحق الشكر وقيل مراده ان قوة الحامد
تفي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره **قوله** هو الثناء باللسان
اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه
للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابله قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان او بالاركان
احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز
من الذي قبله هو المسمى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ عن حقيقته
لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف

في تفسير قوله تعالى واذكروا الله ما قيل عن بعض الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا
نعم ذكر في المحمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظ ربما يكون محمولا
على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف تحقق الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل وان من
شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب
اللغة يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز **قوله** على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه
دون المحمود عليه واما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة
ترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكرنا من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى على ظالم على ما فعله
من نهب الاموال وقتل النفوس على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا انه ذم لان هذا الى ان حمده
لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني
والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه بصورة بصورته فان قلت انهم صرحوا
بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عمم المحمود به على الاشهر ووجهوا اختياره على المدح بانه
مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ
على صفائها والتوسع المذكور خال عن التقييد فلست بمعظم قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف
بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرح به ائمة
قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات العلى القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار
والا لزم حدوثها على المشهور المقرر في علم الكلام وكونهم فلست من قبيل الافعال اللهم الا ان
يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كان الذات كافية في اقتضائها تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال
اختيارية يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار
تلك الافعال فالمحمود عليه اختيارية في المال وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى
عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما المصنف فلعله ذهب الى ما ذهب اليه الامدي من جواز استناد القديم الى المختار
ويجوز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه العلامة الطالبي فحمله الا بعيد في هذا المقام اذ لا

معنى الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والاستواء وتقدم
الى على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة ولهذا يطلقون
على العالم اسم الفاعل فتأمل قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى
الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا
خبر والفعل الذي بعده اسم متعلق له في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى سواء
عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء
لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف او حال بلا واو او اعتراض بقي هنا شبهة هي ان
ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظة
او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الى دفعه في الصحاح التركيبي المحقق ان سواء
في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر
الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان بمعنى
ان واو بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وان ام مثل
او في افادته احد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران
سواء والشبهة انما ترد اذا جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق
راجع الى الثناء وللاشارة الى عموم المحمل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة
اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا وان الرجوع
الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل فضيلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية
المتعدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير في تحققه وجوبا كالانعام والاعطاء والنعم
لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كما قاله والفعل
لا يقبل الانتقال قوله والشكر فعل الخ فان قلت لم وضع التاج النسخة بينه وبين الحمد سواء انه
غير مذكور في الكتاب قلت لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهني

الشارع

الشارع مع ان الشكر هل هو هذا فقط فسره وينبغي الوثوق بتخليصها للتسامح على وزن الحيرة وليس
المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاحتمال لان ان رجح صرح بان الكلام
تنبيها على تحقق الاستحقاق فيه ومعنى الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد هنا على الصفات الذاتية مع
صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ هنا حمدا
احدهما باعتبار الصفات الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والاخر من التعليق بالانعام
يعتبر كل منهما على حياله وتجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله ينبئ عن تعظيم
المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني
اذ لا يقدح فيه الحمل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاده باخبار الغير
او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه بفعله اذ يكون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى
الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه
فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ بقوله
يقصد به فليفهم قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الحامد لكونه
لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه
قوله او اعتقادا او محبة بالجنان عطف على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بالواو يدل على ان مجرد
الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا ينافيه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني
والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح في الاول الاية
تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا
وقيل ان المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال
او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعمة في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا المجموع الاعتقاد
والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللساني لكونه اظهر في
الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو شكر الفؤاد رمزا الى خفي الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة

الذاتي لا الاستحقاق

انما عطف الحمد على الفعل تنبيها على ان الحمد انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاوة
فلا قوله وحده حال من الكاف على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفهاني الى
ان التعريف فيه وفي نظائره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل
معاملتها كما يتحقق فلا احتياج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق
للحال المقيدة اي يتوحد التوحد بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الخبرية
المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو اللائق وعند الكوفيين نصب على الظرف ومعناه في حال وحدته
لا مع غيره قوله بنعم النعم اي الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا القائمة بالشخص متعدية
الى غيره قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى
يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه
الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية
فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق
على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام على المعارك وهي المراد ههنا قوله وانه
اسم للذات والمراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازائه تعالى
فرع تعقله تعالى وحيث لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في ان فرع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية
والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنفي تعقله بكنه حقيقته
وذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع
مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان هو الواضع فعلم غيره بالالهام او الوحي قلنا
ذات الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد
ههنا هو الثاني وهو مستعمل استعمال النفس استعمال الشيء ولذا يجوز تانيثه وتذكيره حتى بالذكر في تعالى
الذات من صفاته العلى الوجود الذاتي الذي يتفرع اليه مطلق الوجود لا اختصاصه ولا انطوائه على
الصفات العلى لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على انه كما له

دكل نوال يخاله بعد توطئة لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم
الثالث في مصدر بمعنى الحمد قوله لذا لم يقل الخ اي بكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا بحيثية
خصوصية من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على الاستحقاق الذاتي حيث هو اي من غير ملاحظة
خصوصية وصف واعترض عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعد
ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح
بانه جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا انما يفهم بالذوق
حيث لم يقل للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام مجوزا
عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظ الله تعالى لما دل على ذات
متصف بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان
يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض
اضراب عن المقدر كان سائلا سال بان هذا الايهام لا يغير اذ الاختصاص ثابت في نفس الامر
ولهذا تعرض المصنف لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض له وههنا بحث آخر وهو ان
الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه الشريف في حواشي الكشاف فقد
اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه اداء
الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق
الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه
الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر
الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي وايماء الى ان كل صفة من صفاته مستقل بافادة الاستحقاق
هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا
شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده وكون تعلق
الحمد بالفواضل او بالفضائل لا ينافي ان المستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم

على فعل فيقدر **قوله** وقدم الحمد لاقتضاء المقام كما سيأتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم
فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا فكل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك
الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون التقدير
لله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمدا لله يستقيم بيان النكتة فلا وجه لما نقضه بان النكتة انما
هي للتنزل عن وضعه للقارئ والحمد قارئ فيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا
الفن اذ الاهتمام ليس بمقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد
ان هذا المقام الذي هو مفتتح التأليف يقتضي اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان
الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام
غيره في نفس الامر لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته كذا قيل وهو انه
ينتقض بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الاية وبقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن
وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام حمد واجيب بمنع ان
المقام في الآيات المذكورة مقام الحمد بل هو مقام استحقاقه واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف
وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى **قوله** على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما توهم من
ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن
بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم
الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف في وجود
الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي ان قلت لا وجه لما ذكره
في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمهما وستعرف النكتة في اختيار التخصيص
بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجيء من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان
يكون حاكما مشوبا بصواب وخطأ والمخاطب هنا ليس كذلك كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور في
القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد **قوله** بان فيه

اي في الحمد

اي في الحمد لله بتقديم الحمد وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام العلامة حيث
قال الحمد اي صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله يعني بعد الدلالة على اختصاص
الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد و
الثناء عليه بما هو اهله **قوله** وبهذا يظهر لك اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص
جنس الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس نفيه للاستغراق بناء على انه مخالف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير
من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان
بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يحتمل تأويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره المحشي فلا ترجيح
لاختيار احدهما على الآخر في هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك
القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزام اختصاص الافراد ولكن
بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت
لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس
المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو الظاهر في المشبه به اعني العراك في
ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليلات انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف
الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد العهد الذهني
فردا ما يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما له تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم
ثبوت جميع الافراد له تعالى فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى
النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون
الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فظاهر من كلامه معنى ان الوهم الاول
الذي هو منقول عنه كما صرح الشارح في شرح الكشاف يدل على ذلك ولانه حقق في المفتاح
فائدة اللام في التعريف والتنويع في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا
كما سنطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا لكون الحمد في هذا المقام محمولا على

الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع لفظيا او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى
التعريف في الحمد على بيان المراد بالتعريف اللام في الحمد لا طلب بيان مدلول الوضع ونظيره قوله
اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون
في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين له فانه اراد معنى التعريف احد صورة حيث ردده
بين العهد وغيره ويؤيده تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل
كلام الكشاف على ما ذكر وان كان مخالفا لما ذكره الشارح ره والمحشي في حاشيتهما لكنه هو المناسب لكونه
بيانا لمراد المقام لا بيانا لمجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم علموا ان ذلك اللام
بحسب الوضع للجنس دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على انكار اللغة بالرأي وهو مستبعد
عن تلك الفحول العلماء ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد
كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع اللفظ للمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه
في كل مقام واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا في
المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر انه باقي الوجوه المذكورة ههنا حقها ان يساق ايضا
لذلك لسلامه سابق الكلام ولاحقه عن ان الشارح ره في شرح الكشاف علل الوجهين الاولين
باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث
هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا
ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام ههنا مسوقا لبيان مدلول اللام
بحسب الوضع دون الاستغراق كما ينبغي على ظاهر قوله ره ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية
البعد فعلى هذا ينبغي الشرح بكلامه واورد ما اورده فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون
الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت ظهر انه باقي الوجوه المذكورة ههنا حقها ان يساق
ايضا لذلك لسلامة سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح ره في شرح الكشاف علل الوجهين الاولين باشعارهما

بكون

بكون اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك و
لم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه قبيل من قوله لتعريف
الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح
منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس بتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي
وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته والمشهور
تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه باللام
من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي ره ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في الموضعين و
لم يتعرض لانفهام الاستغراق ففيه تعسف اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض
لانفهام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعله دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق
فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانفهام الاستغراق
ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق بـ
هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كناية على علم القرينة المجوزة
للاستغراق والاستثناء في الآية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظ واما ثانيا فلان تصريحه
بالجنس وعدم التعرض لانفهام الاستغراق لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو
اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده
في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله واختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص الحمد بقي
ههنا بحث ذكره صدرنا شمس الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص
الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي
ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما هو
واثبات الجنس المذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون
الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعنى يكون زيد جاء وعمرو ذهب وفي هذا الاطلاق اثبات جميع الافراد للمذ

فانه ينافي ثبوت شيء ههنا لغير المذكور عند المثبت وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص
الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان المراد بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص
الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا ينافي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتي او الاثباتي
لمنافاة مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار
مذهبه وارادة التصلف فيه مناسب لاوايل كتابه الا ترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله
الذي خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه **قوله** بل على ان الحمد
كلمة على متعلق بخبر مبتدا محذوف اي بل هو مبني على كذا والجملة معطوفة على جملة وبهذا
يظهر وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان لا في قوله على ان افعال العباد
لا يدل عليه ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص في الحمد لله
لا مدخل له في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذي ما ابلغ
ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال واما انه ساد مسد الفعل فلما قال بالتخصيص
علم ان الجهة الاولى منتفية وان الجهة هي الثانية **قوله** والعدول الى الرفع له اورد عليه
ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي صدرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه لانه ان
قدر الظرف بالفعل فظاهر لانهم صرحوا بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار
التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل
والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول الى الاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد
اذا لم يقصد اليه الدوام والعدول المذكور رادع على ذلك ان لنا ان نقدر اسم الفاعل بمعنى الثبوت
ايضا ونمنع كونه للحدوث ونقول لا يلزم زيادة الفعل فيعمل فيه الظرف على معنى الثبوت ايضا وقد نقل ان الشارح
في اواخر الكتاب الاتفاق على ان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل وهو
التصريح فيما ذكرته هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما
ان يقال الحمد لله ليفيد تجدد صدور الحمد ههنا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام

على ان فيه ابعاث النفس دون الثبوتي لانها اذا اعتادت الشيء الفته ولا شك ان افضل العبادات
اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان
من الامور الثابتة فالمختار ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة
للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل **قوله** والفعل انما يدل الجواب الاول
على الاستغراق لعدم جواز زيادة الفرع على الاصل في الدلالة وان جاز قصوره عنه فلا
يرد عدم دلالة المصدر على النسبة الى الزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد
في المقامات الخطابية بمثل قولك فلان يعطي الى الاستغراق كما صرح في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز
ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم
اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظاهر
قوله وفيه نظر لان الثابت مع الفعل الذي يدل المصدر المذكور في نيابة الفعل فيجوز ان يكون
نوعه زيادة معنى هو الاستغراق في العبارة ما هو ولم يرد ان المصدر الموقوف لا ينوب الفعل
حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستغراق لا نقطع
مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكر في الوجه الذي اختاره و
انت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعي بما ذكر في الاستدلال فالمتمم بتغيير الدليل وضم مقدمة
اخرى تسليم للاعتراض في التحقيق **قوله** وعند خفاء قرائن الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا المجوزة
له لا المرجحة والا لكان المعنى في الجنس هو الشايع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق
او لا بعده كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة
المجوزة وكونها كافية على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد
توجيه كلامه وقد صرح في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا ينافي ما
في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على
الجنس نحو والله لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه

نوع حقيقة كما هو لاما ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام ظاهر في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة
وتوقف العهد والجنس عليها قوله او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف فلا شك ان الاستغراق لا
يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين
هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله ولسبب اختياره الجنس دلالة اللفظ على الجنس
وعلى اختصاصه بالله سبحانه بتمامه لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا وجه لاختيار احد هما
ورد الآخر فان قلت قد ضم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يستلزم
اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح خلو عن ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله
وبهذا انظر الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره هاهنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها
في ذكره قوله او على اختصاصه بالله لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به في بحث احوال المسند هو اللام
الجارة وتلك الافادة لا تتفاوت حالا في الجنس والاستغراق بقي هاهنا بحثان الاول ان الدليل المروي
عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله او على ان اللام الخ منقوض بتخلف الحكم عنه في صورة العهد
الخارجي مع انه معنى اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ يقال اللام لا يدل الا على التعريف والاسم
لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمة عهد خارجي لا يقال هذا كما وضع
آخر للمجموع بازاء المعهود لانا نقول فلا يتم بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغي
ان يتم بعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت
فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي اشير هاهنا كالبحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة
والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن
حصة من الماهية معهودة فاما لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن
الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما تكون ز
اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم
الحمل على الجنس لا على هذا ولا يكون اما راجحا على الجنس الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان

يرجح

يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بانه يقال المقام مقام ارادة
الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى ان الكثير قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر نظرا الى ان الثبوت علم وجه
الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد قوله
على ما نعم الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاق قبل لا لغو متعلق بالحمد لفصل بينه وبين
عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل فتدبر قوله فقد تعسف وجه التعسف
اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه
لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لنكات ما هو المقصود غير التوطئة والتمهيد واما
ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في
النعت لكنه لا لطف بيان ما علم بما لم يعلم مدحا وهاهنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل منزلة المصدر
عطفا على الموصول ذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحدهما
مجازا الثاني ان يكون ما لم يعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر العائد الى الموصول وكل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة ما لم يتعذر
لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم بمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه
واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية قوله امكن من حكي بالضم مكانه
اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في الخاطر فهو لا عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس
النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انه اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة له مجموع الامرين علة
واحدة لحذف مفعول الانعام وتقرر كان التعرض للمفعول اما على سبيل التفصيل او الاجمال لا
واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول علة لترك الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور
العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كلا اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
او ادعاء كما في الاجمال واما التحكم في المختصر لفظا الابهام المراد به الاقتصار اذ الوهم احد اقسام مطلق
الشعور والادراك ايماء الى اعتبار العقد في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فهو دليل في

الشرعي واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام لشيء دون
شيء آخر او اختصاص الحمد على انعام دون آخر ولا يقدح في تحقق الوهم افادة تعليق الحمد على
اسم الذات للاستحقاق لجميع الصفات المذكورة كما فهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا آخر وسيجيء تحقيقه
في بحث القصر **قوله** ولئن هناك سبع له النظائر ان يكون هذه العلة ايضا مع قوله المقصور العبارة يعني الاقتصار ط
به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة عدم التعرض للبعض واما جعله مستقلة له قيد دعلى ان ذوات
نفس التي مع الى هاذكر يحصل في صورة ذكر المنعم به بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار
هذا او لك ان تقول نزل النعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة
حكاية المقام انشاء فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على
جميع الاوقات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر **قوله** ثم اذ صرح ببعض النعم له شروع في شرح
قول المص وعلم الى قوله وفصل الخطاب فنبه اولا على الاجمال ثم ذكر اجزائه على التفصيل حيث قال ونحو له
وعلم الى وثم للترتيب في الاخبار ربما يعني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراد ثم اخبر كان الذي
صنعت امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها وستجيء
في مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره في
مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظ الاشارة في الموضعين فيما بعد وبعض النعم نعمة البيان
ونعم الفوائد الشرعية ونعمة بعث الرسول المفيد لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك
النعم بعينها هي الاصول والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول او
يقال الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض
تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه وفي ذلك
باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التفاوت
في كون التصريح به وحده ايماء الى تلك الاصول كما لا يلتفت اليه الان تبيين ان رجحان اصالة تلك النعم ثم تنبيه بل
كلام المص عليها واحدا بعد واحد منها معا في والسؤال ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معا وتنتهم

ليست كاصالة تلك النعم صريح في خلافه **قوله** ثقفا ونون استيناف جوابا لسؤال مقدر وهو
ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه الاقرب
اقرب **قوله** وفي الكتب متعلقة يعني يمكن ان يخلق الله علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل لفظ
على معناه بغير توسط الالفاظ الاان في الكتابة مشقة لاحتياجها الى دواة ونحوها لتعسر حصولها في جميع
الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه
عليه **قوله** وهو المنطق الفصيح له الفصيح اما بمعنى الناطق فلا يستقيم او بمعنى المظهر فالمعنى منه
او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون
فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعنى تفسيرا له **قوله** ثم ان الاحتمال شروع
في بيان اصلية نعمة الفوائد ونعم البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر في الصلوة وليبقى المقابلة
بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد **قوله** سعو الخمس ضمير على يرجع الى المعاملة والعدل
باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط **قوله** لا يتناول الجزئيات العلم المخصوص انما قال يتناول
بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا
الكلام في قوله بل لابد لها حيث لم يقل لهما وقيل للافراد ملاحظة بتقييد المعاملة بالعدل ثم ان النحاة ة
قد منعوا اي تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب
العرب بل في عبارات بعض العلماء لانهم جعلوه بمعنى المغاير **قوله** بل لابد لها من قوانين كلية الا
فراق منها هي فوطهم بدده يبدده بدا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض منها
فان البدل يجيء بمعنى العوض ايضا ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين
حيث اجاز والا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجروه مجراه في
الاعراب او خرجا على ذلك قولهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في
مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف وبا مثلة الاخيرة من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بين
الاسم وعلى الفتح كما في نحو فيه محذوف فا هو خبر المبتدا اي لابد ثابت لها وقوله من قوانين حال منها

محمد واي لبه المنفي من قوانين كلمة وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها لانها مستانفة لفظا
ويجوز ان يكون من قوانين متعلق بما دل عليه لا ابتداي لا بد من قوانين وقد اشار الشريف في اوا خ
بيان المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للا حيث قال في قوله لا يليق لاشارته ان لاشارته ليس
معمولا للتليق والا لوجب نصبه على التشبيه بالمفعول بل هو خبر لا فافهم وقس عليه ما ذكرنا في هذا
التركيب قوله وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة
تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة يسمى اية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى ه
قوله على معجزات نبينا هو القران اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح
ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشاتين ولانه باق عليه وعلى كل زمان واي من بين
الكتب على كل زمان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي عم على ان يكون اللام للعهد او للاستغراق ق
وقوله الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة قوله
من عطف الخاص على العام له البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي
ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح
كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكن سمي باسم المسبب تنبيها
على كمال السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروح فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد
ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء
وان اختلف البيانان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام
يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعمة
البيان هو الامر الثاني اذ ذكر الشارح في اواسط الكتاب ان من محاسن ذكر الخاص بعد العام انما يكون
تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف والابدال ثم كون افراد
الخاص بعد العام مشعرا بالجلالة باعتبار انه يوهم ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن
الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه في قوله خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الجليلة

الى الانسان

الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القران
وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في البيان راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف
او انه مؤولة بالبيان مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول ثان لنعلم والاول محذوف اي علمنا والاخير في ذلك
او ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه
في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني لانهما
من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع على كلا المفعولين وان علم
منزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه
ثم ان التعبير بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى اخرجنا من
ظلم الجهل الى نور العلم ومنته المنة ورسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسيناه كما
سبق منا وعن الشارح ان المراد ما لم نكن نعلم باجتهادنا وهو انما قوله رعاية للسجع فيحصل عليه
يحصل رعايته بان يقال ما لم نعلم من البيان وعلم ورد بانه تركيب اخر والكلام في تقديم من البيان
في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ارتكاب خلاف الاصل وهو تقديم المفعول قوله خير من
نطق انما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة لتناسب ما ذكر في الحمد من التوصيف بتعليم البيان
واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه
ايماء الى قوله وما ينطق عن الهوى قوله للشارح المفتاح للقوانين اشارة الى توصيف الشارح
بما ذكر الى سبب الدعاء وانما لم يكن ههنا وكلمة في صلوته لا الكلام للناسخ ما في الدعاء لمحو
للمثوبات الموعودة لان الدعاء له يتلو الثناء عليه تعالى قوله على ما في تخريج الكشاف ايماء الى ان
منطوقه وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام اوتي
الحكمة وفصل الخطاب الرسل عم فان النبي عم هو انسان مبعوث الى الخلق عموما او خصوصا لحفظ معنى
الانبياء عن الله واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث مع حفظ ارسالا اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب
يشتمل على الحكم وهذا مبني على الاشهر اما الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان توقف فيه بان عدد الرسل يزيد

على عدة الكتب فتأمل قوله لفظا او تقديرا اما دلالته على انه ليس عنده نفع فظاهر واما دلالته على
انه من عند ربه فبملاحظة ان ابتداء الحكيم لا يصح الا من اتبعه فكان قوله من كذلك الا ان هذا القائل
لا يصح الا من اتبعه يستغني عنه التهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه قوله اشارة الى المعجزة اراد
بالمعجزة المشار اليها القران فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه
عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد
ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عم والقول بالاعجاز في غير القران ههنا غير ظاهر التصريحهم بان باقي
الكتب ليست معجزة للاعجاز واما ما يتبادر من الفهم فلا مر اظهر قوله فصل الخطاب البين
من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال المختصر الخطاب المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة الى
الموصوف بمعنى من التبيين قوله يتبينه من تخاطب به لا يلتبس عليه اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لابد
منه في الافهام فالتبيين ههنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو
لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القران وفيه المتشابهات مما لا يتبينها
من يخاطب بها ولا يلتبس عليه واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيجيء تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى وقيل معناه انه خطاب خالص عما يوجب
الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب
المتاخرين من ان الراسخين في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه
الكلام نحو الغير للافهام فالمخاطب بالقران من يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها
ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول عم ويتبينها والله اعلم بالصواب قوله او بمعنى
فاصل قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي اللغوي هو التمييز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق المجاز
كما في رجل عدل انسب على ائمة المعاني على ما نقل عنه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار
وفيه بحث لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي كان مصدرا فالى معموله الذي هو له فلا يخفى ان
التجوز عقليا وما نقل عن الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدم مما هو له لانها اضيف له الا انه

ان قلت

ان قلت اذا كان عدل السلطان ومراده بالعدل العادل بقيته على معناه كان منسوبا الى ما
هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل التجوز بل المجاز وهو نسبة الاحياء اليه واما اذا قلت احياني
سلطان عدله فاعتبار التجوز العقلي في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة يعني اللطف ثم ايقاع
الفعل على حقيقته على انه لا يمكن التجوز اصلا ليس ببعيد اخذه قوله اصله اهل فابدل الهاء همزة
ثم قلبت الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع اخر حتى يقاس
عليه واما قلبها همزة فمتحقق كما في اصل ماء بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشايع قوله بدليل
اهيل وقد اعتمد لاجل البصرة ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع تصغير ال الا اهيل
ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على ان في ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم صغرها
استعماله بالتصغير فيجوز قصد تحقيره مع انه خطر او تعليله على ان الخطر في نفسه لانه يقال في التصغير بالاضافة
الى اولي الاخطار العظيمة اما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف
ذلك فقد نوقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به وينبغي ان يعلم انه على قول
البصرية تبدل الهاء اولا همزة ثم تبدل الهمزة الفا كما صرح به شراح ان طبع في شرح قوله فاذا
من همزة تمادا اصلها وقد قال بعض النحاسين من واو بدلا من الواو انما ذلك لان قلب الهاء في الالف
لم يجئ في موضع اخر حتى يقاس عليه فوانما بدل الهاء همزة قوله حقق استعماله في الاشراف لدى تدقيقه
تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال ال الاكام وال المصر اشياء لها والثاني انه لا
يضاف من العقلاء الا الى من له خطر فلا يقال الاسكاف وال الحجام نظرا الى المعنى لفظ سمعنا ان تكون التخصيص
الاول توجيها للملائمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الخفة
بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقصي قوته اذ تكون التخصيص في صرا لهذا التنقيص قوله
اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب ورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل
بمعنى عادل فالحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب
صحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانما رد اما المثل المشهور اعني اجناد وتا

ابناؤها اي الذين جنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل جناتها
بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر
بحسب المعنى لانه جمع صحيح له فلا مخالفة بين كلاميه قوله وصحابته الاصحاب والصحابة في الاصل مصدر
يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال
في اصحاب الرسول عم كالعلم ولهذا نسب الصحابي اليها دون الاصحاب ثم الصحابي عند جمهور اهل الحديث
ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عم قيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او راه الرسول والاصح
ان اللغوية لا تحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد منها كل مسلم
ممن صحب النبي عم ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف متجدد
هذا قيل كان اهل الرواية عنده وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا قوله جمع خير بالتشديد
صورة او تقديرا بان يكون جمع خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير مطلقا اسم تفضيل
فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من واخيل من لا ينصرف في كونه مشابها لفظا و
معنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النحو قوله اصله مهما يكن من شيء مهما مبتدا اسم متضمن لمعنى
ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او
مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفائدته زيادة
البيان والتعميم لا ان من زائدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدا بلا عائد اذ التقدير مع الاشتغال بتكلف
لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند
الاخفش والاول هو الوجه ولهذا مال اليه الشارح رح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن من شيء مبني
على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك
قال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير انها بعيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان
في الاصل كذلك بل الاصل ان يكون في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيد ما وادغم النون في الميم وفتح همزة حرف
الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يزيد الثناء على

الرسول بذكر الصفات الملائمة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة
كما في المختصر قوله مهما اسم هو المبتدا اي بدليل ان مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه كما صرح به
صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تاتنا به من آية وقد يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ
والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن يعمون انها تاتي حرفا ودليلهم مع جوابه مذكور
في كتب النحو واعلم ان ما ذكره هيهنا مخالف لما سيجيء في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى
واما ثمود فهديناهم كما سنفصله هنالك ان شاء الله قوله لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا
المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال
لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها كليا وان كان للشرط
اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف سائر الشروط فانه لا احتياج الى دليل فهذا اللزوم كلي في
اما مخصوص في عقبها لانه في الشرطية ولا شيء لازم مرتبها على الاول وقد يقال لزومها اكثري لا كلي
قوله لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا اللزوم مأول بالالزام اي الزم هو اي الصوق
الاسم اذ لو ابقي على ظاهره لزم ان لا يجد فاللام من المفعول له اي غني فضاء لان اللزوم صفة
اللصوق والفضاء من فضيحته اي اذية صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
وهو من جملة الشرط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم
الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان وبلايم هذا التوجيه قوله ان اقيم
له مقدار الامكان فان اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنا به
ايضا ذلك ولما لم يحكي ذلك لنقتضي حرفيته اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا
عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان
احدهما هذا الذي ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظ المعنى الاول بعضه
المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب رح في الحواشي بان التقدير فاما

المتوفى فكلامه لا يصح ظاهرا تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلتزمه بل قال انما اللازم اقامة
جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول
بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضي وبالاضافة الى الجملة وقوله استعمال الشرط اي استعمال
كلم الشرط قوله يليه فعل ماض اي قلت فانه ذلك الفعل في قول ان جئتني قول لعبد الله كذا وكذا
ونحن بواد بن عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وما بمعنى سقط والجواب
محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شيم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط
سقاؤنا قلت لعبد الله شيم قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره فيجب اي انه اذا وقع
في الاستعمال لاحتياجه الى اشتباه المقدم وضعا كغيره من الادوات قوله والوجه ما تقدم
وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية
والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس
اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس
واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله ان كنت قلته فقد علمته
فان الشروط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته قوله وعلم توابعهما لم
يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف اليه اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعهما
مرفوعا باقامتها مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقائه على
اعرابه كما قيل في المثل السائر ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء اذ لو لم يقدر
ذلك لزم العطف على معمولي عاملين وذا عنده لا يجوز وانما قلنا لم يرد ذلك لان توحيد
الضمير يعوقه بل لانه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه اعني البلاغة على المعنى
المخصوص كالنوبة بجميع العلوم الادبية وكاللغة والنحو ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام
الى الخاص كعلم النحو فلا يلزم الاستخدام في ضمير توابعهما ان يكون الاضافة في المعطوف عليه وفي المعطوف
لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح في اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالي عن

التعسف

التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول
الشارح في اخر المقدمة وسموا علمي المعاني والبيان علم البلاغة لما ان مزيد اختصاص لهما بها ويكون
توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة واما افراد العلم المضاف اليهما يكفي في افراد ضميره فيهما بحث
وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس اللغة في اثني عشر قسما على ما اشار اليه
السيد في شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا السكاكي فلم
المصنف فانه رأسه وجعل مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا
جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الكشاف عن وجوه الاعجاز ثابت لانه لا دخل
لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات
البلاغة كما قال السكاكي وايضا لم ادخل البديع من معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو وغيرهما مما
يعرف ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في هذا المقام لا يخفى ان البديع له موضوع
متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة انما يحمله
على استقلاله من العلوم الادبية اوجه وعن الثاني ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان اعطي
عليه حكم بالاجلية والاقوية واجري التعليل على ذلك قوله لانه لم يجعل له اذ التعليل يخص الكشف
عن وجوه الاعجاز وكذا يخص معرفة دقائق العربية في هذا النوع يقتضي اجليته من العلوم العربية
التي تتعلق بالنظم من حيث انها دخلت في افادة البلاغة في الجملة قوله بل جعل طاهر الظاهر
ان افعل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به زيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به زيادة على
المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المفضل في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان افعل
ههنا اضيف الى ضمير المفضل مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد
القاهر وابن السراج والجزولي وانهم على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اي
لم يبتدئ فوقه من افضل القوم وافضل من القوم وانما وجه على مذهب سيبويه والجمهور وهو ان الاضافة
فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يشترط المفضل

بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاصطلاح وان ثبت الا ان يجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاوله
الا فيه بالجمع حتى لا يفوت المطابقة بل هو الواجب في هذا المعنى قوله وصله من هذه الكلمة وفي بعض
النسخ وصلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلثة قوله ادب به عرفه
اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقائق الفنون الادبية بأسرها يعرف بهذا
العلم فيفيد هذا الايهام تفخيما لشانه قوله واسرارها قيل الضمير يرجع الى الدقائق لان الاظهر رجوعه
الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصوداً بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية
ولست هو الدقيق انه فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك
ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام ادب به المعلومات الدقيقة والمعلومات
التي هي ادق ولما كانت ادقية المعلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها
من ادق العلوم ثم افاد استقام التفريع بلا احتياج الى التزام مقدمة هي مناط التفريع وهي
ان دقائق العربية ادق دقائق قوله وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم
الثلثة بطريق التغليب لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور رغم ان
المص قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها واخر في النشر
دليل هذه المقدمة اعني قوله اذ به تعرف دليل المقدمة الاخرى يكون معرفة دقائق العربية وسرارها
وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود قوله في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز
يصح اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال به يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن لاستار فيكون
من قبيل قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا قال الرضي في الكافية عند الكلام في هذه الآية حنيفا حال
من المضاف اليه للاطباق على جوازه كما اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء في صحة
قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ الاتبعوا ملته ورأيت هندا اذ رأيت وجهها كقولك رأيت غلام هند
قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعور به حرف الجر
كانه قيل ما سبب لا تبع ابراهيم حنيفا والصحيح انه عامل عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد والوجه المذكور

واما العجب

وأما اعجبني ضرب زيد راكبا فالكلام في جوازه وكون العامل هو المضاف نفسه هذا الكلام قد اشار
بقوله والصحيح الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور
لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال عن
كل مضاف اليه وهو باطل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الفية حيث قال
ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيف او مثل جزئه فلا تحيفا
قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان
اني يكون وسطا في حصول التصديق لثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولمي يفيد مع
التصديق المذكور نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فلا تدل لا باعتبار على
نفي الاصطلاح الاني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى وافيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمي
على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة
قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلا غبار حصر
كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب
البلاغة متعلقة بالمعرفة او بالاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة تحو التي تعني
الاتيان بمقدار اقصر سورة من في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان
الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى قوله ليقتفى اثره اي يتبع النبي في طريقته او
يتبع طريقة النبي ثم قوله صفوة نصب عطفا على ليقتفى او رفع اي تحمله قوله فيكون من
افضل العلوم لكونه معلوما من اجل المعلومات او دليل على ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز لا يكون الا بهذا وذا لا يستدعي كونه معلوما الذي هو نتيجة من اجل المعلومات اذ لا يخفى هذا العلم
مسئلة حكم فيها على القرآن بمحمول لو في ذاتي لها فمقتضى ما يثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوع
مسائله وهذا انما يفيد تشرف ذلك الموضوع بالجملة لتعليل ثبت قوله فيكون من اجل العلوم على انه قد
لا يكون معلوما من اجل المعلومات مشكل جدا فقوله ... ان معلومات

في انفسها من اجل المعلومات لطالب كلاما آخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل
ترتب المذكور على ما قبله بما ذكره ايضا آه كلام من اكثر في التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان
اشرف كان العلم به اشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف فلا
يستفاد هذا العلم ايضا عنه فقد الذوق النظري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا
اشرف فعلم ذا الاستدلال مع كونه لا يعم والحصر المستفاد من قوله هذا انما يعتمد لا يتم في بشرف
الموضوع عم ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقة دلائلها او بتعلقها بموضوع الاشرف
الكبريات وان لم يوجد ههنا ثم المراد بالمعلوم عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل
كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا **قوله** وجلالة العلم الخ الحصر المستفاد من اضافة
المصدر على ما صرح به الشارح رح في قوله تحقيقا للحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى
المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كما صرح به على ان افادة اضافة المصدر
الحصر ليس بكلي وسيجي الكلام ان شاء الله **قوله** فان قيل كيف التوفيق الخ يريد ان كلام المص مخالف لف
لكلام المفتاح من وجهين تقريرا الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف
الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح رح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى
ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ويدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسنادا الى السبب كما يشير اليه
قول الشارح رح في الجواب او بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقريرا الثاني ان المص
ادعى كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه من اصله فدفع الوجه الثاني وادعى دفع
الاول وانما قدم الجواب على الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المص حصر كشف سبب
القناع في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا تخالف بينهما ظاهرا الا ان يجاب لو حصر
مدرك الكلام في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في الفعل كالتعقل كان الحصر بين وانما يظهر المخالفة الا
بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه **قوله** او بالذوق الذوق على ما ذكر
الشارح رح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان

قلت

قلت صرح الشارح رح في ترتيب الكل السابع بانه لو هذه يفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالمذكور منه
للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فيستقيم ههنا قلت بعد تسليم
لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاته انها مفهوم الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم
ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم
نفسه فيصير بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى **قوله** وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك
بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم **قوله** لا طريق اليه الا طول لخدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه
لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم لا لانه
مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على راي من جوز
حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه او صفة لاسم لا او
الا طول على ما ذكر من الوجوه **قوله** لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع الخ المراد من علم الاصول
اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات ورد ما في المحكمات وهو العمدة
الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية
اي بعد حصول علم الاصول وعلى الثاني رتبية كما لا يخفى ثم ان قوله الكشف يروى مرفوعا
ومنصوبا ووجه الاعراب كما سبق واعترض على الشارح رح بانه في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول له
اصلا الا في المفعول هكذا لا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول
اقرأ على المرء بمراد الله من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته
واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرف اعني في باب التفسير وبعد
علم الاصول متعلقان باقرأ اي اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول
وجوزوا ان يتعلقا بالنفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرأ لا يكون قوله لا اكشف مقيدا بالظرف منه
المذكور في النية كما لا يخفى وقد حمل الشارح رح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فيجعلها كذلك وليس كذلك واما
الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منها وان غيرها كاشف

ايضا لكنهما الكشف وكل منهما بناء في حصر الكشف في العلمي ويكشف المدعي لا ذوم العقلي بل المفهوم الذوقي
الذي هو المبني على هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف
ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم في الجاحظ الكاشف لهذين العلمين اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في
البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه اصلا ولا نجوز تجريد الكشف عن معنى التفضيل لما ان الاقتران
بمن في عبارة اثر ويأباه لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان المحقق
نقل في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى
لعلهم يتقون على ان المقيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالحق عدة الكلمة بعد المعطوف به لا يجوز
الاستعمال الا فيه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قريب القول ايضا لكن في دلائل الاعجاز في قوله تعالى
الله يستهزئ بهم والتقييد في قوله تعالى حفظا لله عليكم قوله فيكم ضعفا بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا
يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده
عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل
الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمامه عن غيره اصلا مع المبالغة في انتفائه بحيث يفيد عدم وجود
اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في
الافاعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر واشباهه وهذا
المعنى ورد في قوله تعالى حكاية عن يوسف رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبطه القلم
فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدين فيه الى
كماله قوله نعم لا يمكن الى نعم تصديق للخبرات بق وهو انه لا الكشف من العلمين وقوله لا يمكن
بالمتناع جواب عن سؤال ينشأ من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز مع
هذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكماله
حقيقة بمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره ما دون

منها

المراد بالامكان
الامتناع ههنا
العادي لا
العقلي
منه

منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت
علم عالم بهذا الفن الا نحو علم الله ان تامل فالحصر في قوله الا نحو علمه ان حمل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين
لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تفريع وان كان الحق عدم دخوله تحت
علمهم ايضا ولكن يحمل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف تابع
هذا العلم وان الكل يعرف ذلك بالسليقة فتقريره هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز
حقيقة بمهارته في علم البلاغة او بسليقته وتحصيل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله
لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة لذلك
في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا اصطلاحاتها وتفاصيلها كما
صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون
على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بلطائف هذا العلم
اي اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن
اما حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التفريع في التوجيه الى
ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشي فيهما
تامل وهو انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص
تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا نحو علمه ان تامل محل تامل قوله وتنبه على وجوه الاعجاز
الاستعارة بالكناية عند المصنف تشبيه شيء بشيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه سوى المشبه والمشبه به
فيما التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل
ذلك التشبيه المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجه معنيين
قريب هو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شيء
يلائم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه والمستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز
مرسل كما في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح للبعد وهو مجاز عن النعم قبله ذكر

الاستعارة على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز
مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل اذ الظاهر من شرح التلخيص للمفتاح ان العز في
انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا واما تفصيل المذهب الاخر فان اردتها
فعليك وقد حررنا على اصطلاح المص وما يتفرع على ذلك من الابحاث في شرحنا على البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي
قوله والقرآن لغة يقال قرأت الشيء قرأنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرأنا تلوته ثم الظاهر
من كلامه ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام
المنزل على النبي عم ثم بين التشخص لذلك جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لام
الكلام والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه
بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشف ليخرج الشواذ القرآن ومنسوخ التلاوة والاحاديث
الالهية قوله ونظم له النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات وترتيب المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه
العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره رح وقد يطلق على مطلق النثر المقصود لاصل المعنى
وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما له في الصحاح لكن علمك بحسب ذلك اي قدره
وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرور الحرف فالسين فيها مفتوحة والا فكذلك وربما تسكن في ضرورة
الشعر على الوجه الاول قوله فلذا اختاره اي لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الايجاز ز
ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احترازا عن سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط و
تأليف الشعر ليس بمعنى اصلي للنظم حتى يوجد فيه ذلك بل هو متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ قوله [illegible]
ويحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع
للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او مادحا للاستعارة
مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات
القرآن بالدرر على ان يكون قوله اشارة له بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زائدة كما في

الوجهين

الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول قوله تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف
اي جعله في غمده اي غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله
من الكتب الخ فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه اذ الكلام في الكتب المشهورة بيانا لما لم ان
يكون هو ايضا كتابا لان اصل التفضيل ههنا اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم
الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو ما يصدق على بعض المصنف يشترك اليه قوله الكتب الا
في المملكات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك قوله يعتبر من اعظم لان من المشهور وان كان فيه دلالة
على ان نفع القسم الثالث كما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون عين نفعا
في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار آخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار
بان انتهاجه ترتيبا على التمييز والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد تستعمل بمعنى الطريقة
والطراز كما سبق قوله فلكل مسئلة مرتبة الخ دفع لما يتخيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته واذا
كان نوع الكتب المشهورة مشتملا على كما يقتضيه اصل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث
احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح
لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسائل موقعها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملا على زيادة حشوها
اذ الكلام في الحسن المذكور بالقياس الى كتب آخر قوله فعليك بكتب الشيخ لهم عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان
بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كان في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة في الفعل تقوية لعمله
لما طلبه الا ضمن ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سعد الدين كان هذا المقال في قوله وان شئت ان تقف
صدق هذا المقال الاشارة الى الترتيب تفاوتها قوة وضعفا كما هو الظاهر الى كون القسم الثالث احسن
الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشيء بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء القريحة بان لا ترتب
في كتب الشيخ حيث سهلها بعد انقطع فيها فلذا ترى لا اليه قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التهذيب
على بيان المعنى بالكناية كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس ههنا كذلك معنى فلذا لم يتعرض الشارح له ويقول
تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو و

التطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة **قوله** فيتعلق بمحذوف
الفائدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكنه في القلب لان الشيء اذا ابهم بعد تطلع النفس اليه
يكون اوقع فيها **قوله** هو وان مع الفعل فان قلت لم احتمل المصدر تقدير ان المصدرية مع الفعل دون
ما المصدرية معه قلت لان ان حرف مصدري اعرف في ذلك من ما اذ الاخفش في ما الى انه اسم تقتضي
عائدا اليه غير محقق بالفعل كما ان المصدرية فانها تحقق بالفعل الذي ينفرح المصدر عليه في العمل وان
كان منا صلا على الاتفاق **قوله** وهو موصول الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد
كالذي واخواته وصلته جملة خبرية حرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدري
واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا وفيه بحث لان الامر والنهي
الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر ماخوذ من المادة التي يدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه
بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فقط
على ان فوت الامرية في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كفوت معنى المضي والاستقبال في الموصولة
بالماضي والموصول بالمضارع عند التقدير بالمذكور ثم ان المصدرية المخففة من الثقيلة متفق عليها مع لزوم
مثل ذلك فيها في وانما مس ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا
وربما هذا قال الفاضل الرضي والاصح عدم جواز ذلك قبيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون
مع الفعل في تقدير المصدر الخبري لا الطلبي وهذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز ان يعود اليه من صلته
كما سبق ثم كون الصلة مع الموصول وعدم امكان جعلها جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء
واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقديم كل الصلة عليه
ولا جزء منها بين اجزاء الصلة فيجوز تقديم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول
الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضرب لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يقتضي المصدر
ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقديم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقديم معمولها
عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فلما لم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء

متقدم

متقدم على ذلك الشيء **قوله** كتقدم جزء من الشيء له قبل قرينة صحح لان اجزاءه لم تتقدم في الموضع
على الشيء المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قاله
والجواب بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي حيزه بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم
تقدمه على ما تقدم فلزم تقدم ذلك الجزء على نفس ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه
الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما حقق وتنظيره بالدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فيوصف
الشيء المرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير
الى الجزء ايضا **قوله** اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور
لانه يحتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في وانما
سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولانه كثيرا من المجرور ظرف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على المجموع
المجرور من اطلاق الاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلق اطلاق الاسم الاحق على الاعم **قوله** قال الله
فلما بلغ الآية وجه الاستشهاد ان الآية اني بناء المعقم بالنهي هذا الرحمة باز انه والاولى لا مطلق اخذ
وهذا المعقم انما يظهر بحمل الظرف معمولا للذي قد تقدما عليها واما وجه الاستشهاد بالآية الاولى فلان الظرف
اعني معه لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا لسؤال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحلم اعني اسمعيل
الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه فكما ذكره الجمهور وفيه انه يرى اجمالا ذكر منه السؤال
حالا وجه له واما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفوائد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه
ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حدا ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه لكمال المحبة بينهما في السعي
لا انه بلغ سعيه الكامل اباه اي سعيا منه على تقدير المصاحبة معه كما لا يخفى على الذوق السليم كما اورد
على هذا القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة المعينة
فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة عن الحالية من فاعل بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في
قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا للبلوغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد
والوالد مرتبة السعي معا والقول من السعي المتسع هو الحمل المقصود الابالمتنبي فلا تحذف في اللغوية نطق

لا بقدار السبك في الكسند لا ال على تقدم معمول المصدر بفعله نحو فلما بلغ معه السعي تطهر لان الكلام
في المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان عدم جواز التقديم على ماذكره بان المصدر
بان مع الفعل وهذا انما يلزم في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب لما ذكره قوله والتقدير له
فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن
تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيانه كمال سعيه في المصالح
ابلغ في جدانه فقط ام مقصود في الحذف ثم التفسير لانه على ذلك على انه يجوز ان يكون معه السعي ظرفا لغوا
معمولا لبلغ بان يراد بمع على ماذكر في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادا عند علماء المعاني
المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده وكم يرد ان التغني صادر مع السلطان
ايضا اذ لا يرد ذلك المحذور الذي في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه منتحلا بخصاله
بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان هذا السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال
بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ولكنه ليس مرجوحا في الظرف
لاقتضاء صورة ان والتوسع فيه ومع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد
نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه يقدم على البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى
بعد ان كان له ان تكبوه وجه سائغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على
المصدر فان راينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا له والا حملنا على وجه آخر بحسب اقتضاء
الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف وبعض جعله اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى
السجع قوله وليس كل ما اول به دفع لما يقال ان التقدير ضرورة لان المصدر معمول بان مع الفعل
وان اذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو حكمها فاجاب بانه ليس
كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا يرى ان المؤول به ههنا هو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر
ليس كذلك وفيه نظر اذ الممنوع ان يكون المؤول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لاجله وتاويل المصدر
لاجل ان حقه ان لا يعمل لنقصانه عن مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله معه اي

مما يكفيه له ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كحرف الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ
يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني اسم الزمان والمكان بدليل الحكم بوقوع الشيء
فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان
انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل
في العمل في الظرف الحقيقي فهي في شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار
في قوله اتسع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف
عمل معنى النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون وقوله
الضمير كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها بالمرجم
في قوله ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل
لما سبق الاشارة اليه من انه ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها
لما فيه معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل لفظا فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب
على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان الاول هو
المشهور فلذلك قدم تسليم هذا وقد يجعل قوله ان الظرف اشارة الى جواز تقديم المعمول على الظرف
على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها ولنستشكل اذ لا تفريع لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل على عدم تجويز
تقديم ما في حيز ان عليها لانه ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف برائحة الفعل بل
مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة
معنى الفعل لا رائحته قوله ولهذا اتسع في الظروف اما ان يكون ما لم يتسع فاتسع مقام فاعل اتسع بتضمنه معنى
الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا
لم يعتبر في غيرها قوله وهو الزائد المستغنى عنه في العبارة صناعة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو
هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما في قوله واعلم علم اليوم والامس قبله فان الواو
زائد اذ الصداي مفرع عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ

الزايد متعينا كما في قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زايد فتعبير منهما بالزايد ليس بعناسب ظاهر الماتن اللهم الا ان يقال الزيادة فيما نحن بمعنى الزايد كما شيء ان تحمل المصنف للحشو المفسد كالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو لظ وان كان في عبارة الش رح ههنا كان بعض شبوعنه **قوله** سمى الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد المراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الان وما ذكره ههنا فيها انما هو الفرق بحسب المفهوم للغوي لا الصدق فان المؤدي واحد وقد يمنع بان التطويل على ذكره ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وحصوصيه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزايد في الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفن فتامل **قوله** سوء ابن بعبعث في تفسير التعقيد يكون الكلام له تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول **قوله** قابلا للاختصار له قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او من خبره وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا فيكونان من الاحوال المتداخلة ثم انه اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخير لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخير اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل فيشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تعسر القسم الثالث وعكس ترتيبهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وللمجاورة قدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع **قوله** الفت مختصرا اي اختار الفت على احتصرت مع ان مؤلفه اختصار اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه **قوله** يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتباره ايضا ثم المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الحد والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ورفع المطاعن عن القران لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام

السكاكي عند شروعه في هذه المباحث **قوله** ومن حكم له المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي هو عمدتها على الكل وجودا وعدما وبالانطباق للاستعمال وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوعه وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل بمعنى التعريف فقضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها اشتراك تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بعموم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتايج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح رح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فلا يحتاج الى الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياته استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر الان قول الش رح فانه ينطبق على ان زيدا قايم يلايم التوجيه الاول لا يبعد ان الكلام في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتايج بجزئيات الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال **قوله** كقولنا كل حكم له قال الش رح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى ان كنا عربية مولدة واعترض عليه بان عبارة الديوان اكدا وكده واكده بمعنى ويقال هذه عربية مولدة والظاهر قوله هذه عربية مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا نتم بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع وقوله ذكر في المتوسط الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الش رح **قوله** فانه ينطبق له اي ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه **قوله** بان يقال له فان قلت الكلام مع المنكر اي المبلغ اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالحشو لم يحم وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل

الخ بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القى الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التاكيد حتى لا يلقى
فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتعلق بخروجه عنه بل يلزم تحصيل ايجاد في المثال المذكور فتامل
قوله فهي اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء
نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون مما يوثق به دون الامثلة
واما كون الامثلة لا تنفك عن الشواهد للاثبات فامر خارج عن مفهومها حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان
متباينين بل يراد الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا لا بالعكس لجواز ان لا يكون
المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل
منهما ان لا يقصد الغرض المقصود من الآخر مع ما قصد فيه تحقق التباين الكلي في الصدق انتهى
لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر تحقق التباين
الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر لكذا الصلوح لان يذكر لئلا يكون الشواهد اخص انتهى
ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة يبقى في قوله واما كون الامثلة لا تنفك والشواهد للاثبات
فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهوم المثال والشواهد ولا دخل له في الاخصية لانه جزئي
المفهومين ايضا مفعولان بالعرض على ما حققنا الآن انه لو قبل المشي انفا حكما اخص مما الآن اذ
قد اعتبر في الاول قيد زائد بحيث يوجد ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل له في الخصوص
فتدبر قوله ولم الخ عطف على العز ويجوز ان يكون حالا من فاعله قوله من الالو وهو التقصير يجوز
ان يكون لم الو في كلام المص على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي
الى المفعولين حينئذ يصار الى حذف المفعول الاول وح ذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا
او مصدرا للحال المقدرة اي لم الو مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد على انه
يجوز تنازعهما في تحققه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه
ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه
بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل فقد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه في الاشتقاق او مجانسا

في التعدية

في التعدية كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طار عمرو وفي خاطر الزوج عمرو او مثل ما نحن فيه وقوله
وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل التفجر لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم يقصر انما يلائم في
للتقصير الذي بمعناه الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك
فيكون جهدا مفعولا اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء ان لم الو من الافعال الناقصة بمعنى
لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا او انما لم يحمل الشارح عبارة المص على هذه الوجوه
بناء على ان تعديته الى المفعولين لتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فكانه رجح المجاز المشهور قوله وحذف
منها المفعول الاول لهوا ما كاف في الخطاب اي لا امنعك او لام العام اي لا امنع احدا مثلا قوله في تحقيقه
اي المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل اي رفع على انه
خبر مبتدا محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول اي هذه اضافة المصدر له
او اضافة الترتيب اي ما ذكر اضافة المصدر له او اراد المص بترتيب السكاكي له مضيفا الى الفاعل او مضافا
ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى قوله
تقريبا مفعول له ذكر فعلين اعني رتبه ولم ابالغ ثم ذكر مفعولين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما
مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا التعاطي تسهيل اخذ المسائل من
عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على سبيل اللف كما لا يخفى قوله ولم
ابالغ الفعل المنفي الى قوله لا ما قيل في العبارة ادنى سماجة اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس علة ولا عاقد
بل المؤول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فلا ظهر ان يقال لو لم يؤول لم ابالغ واجيب بان الاظهار
على سبيل بضرب ولا يضر فعلا منفيا فلا سماجة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الالزام
المستفادة من قوله ولم ابالغ له خفي اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغير ذلك من كتبه المشهورة ان القيد
في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما في لم اشتمه اعزازا واجيب
عنها بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود فيفهم
منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالمثبت

لترك او نعت او ما يؤدي مؤداهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه
فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فينبغي اعتبار كونه قيد اللياقة او لاتم دخول النفي عليه ثانيا وبالجملة
المذكور قوله هذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابنائه على كون القيد مفعولا له منفيا وقد اشار الشارح رح
في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه القيد فيه
الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون صالحا لان تعقد بشئ لتضمنه ملاحظة
المقيد من حيث كونه موصوفا بعده بهذا القيد وقد صرح الشارح رح في بحث الاستعارة التبعية بان
الحروف لا يصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف لا يعمل في
المفعول له ولا في الظرف وعند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح ابن هشام في الباب الثالث من
المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل بترك
لا يجدي نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل عن الشارح رح عن الشيخ في بحث العطف
على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعدمه امر مفوض الى المقام وغير
لم ابالغ اذا لم يؤول بالفعل المثبت تعين توجه النفي الى القيد بما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف
للتقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان النفي الذي ذكره
الشارح رح بالنظر الى المتبادر ان يقع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تع
وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ولم يجعلوا لاشفيع ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط
من غير اعتبار نفي القيد او اثباته كقوله تع ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون يعني ان عدم الاصرار يتحقق البتة مع قطع
النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر لك بما قررته ان القيد اذا لم يكن قيد النفي يشتمل على صحة نكتة ومنها
ما ذكره الشارح رح في شرح الكشاف قوله اذا دخل على هذه العبارة من النسخ منوقة بان يتوجه النفي الى
القيد فمن اعتبر القيد اولا ثم النفي ولو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يجعل فهو
يحتمل ان يكون الظرف اعني زمن القيع على الحال الافعال التي فهمته بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكر الفاضل الرضي
في امثاله مخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به

ويحتمل

ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصبا على المصدرية باقيا على معناه الحقيقي
حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون لم يكن الغرض النسخ اجمعين على الحال
من القوم بمعنى المجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأينا لكان تاكيدا له فلا يدل
على الاجتماع في زمان كما صرح الشارح رح في بحث تاكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع
في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد هنا
من نفس المقيد وان الكلام اجمعون تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت في المؤدى سواء رجع النفي الى
القيد او الى المقيد فتدبر قوله لقد اوقظ الملم الا وطالتها وزعم الجد وقال ابن النحو بطاء الحنظلي
الى سهيل اما موقظا او موقظ قوله وتلويحا هذا ذكر الشارح رح في المطول ناقلا عن صاحب الكشاف ان
التعريض ان يذكر شيئا يدل به على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه
امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده فقد ذكر التلويح في الثاني
التعريض في الاول لتغني من تمثيله التلويح حيث قال فاما الاحفظ زمعتقرا الى الايضاح والتجريد
كما اشار اليه الشارح رح هنالك قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها او الى القواعد والنشوا
والاشارة بالمذكور تصحيح الافراد النهاية بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولقد نجاني اي نهاية تحسين
حسن وجه الكاتب ما فيه من حفظ الجناح حيث نسب الزيادة الى حصة وشان الزوائد ان يحذف
قوله وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه قوله اذ لا معنى للتخصيص قال بعض العلماء يجوز
ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسأل الله لا غيري لان ما الفت لا يصلح ان يتوقف
الغيري فضلا عن ان يسأل النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا
اي انا اسأل لا معارضي ولا حاسدي على الزمان وكلاهما ليس بشئ اما الاول فلان الاستحقار
مع طلب النفع يدل على عدم صلاحيته لان ينتفع الغير مناسب المؤلف في مدح مختصره وترجيحه على المفتاح
الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس مما يعتقد تشركه معارضه وحاسده في السؤال حتى يحتاج
الى التخصيص ويتوجه الحسن وذلك ايضا ظاهر قوله ولا التقوية فيه يجوز ان يكون التقديم لقصد

النقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة مع انه تعالى ادى من يرجو الله يتم عمله ولا يحسب سعيه فهو
يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بلغه من وصف مؤلفه بكمال الانقاء
قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيدا لجميع الافعال
من التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر وان اختلف
الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف الغير المناسب للمعطوف عليه
واعترض عليه بان مآل جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فلا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم
بل يكفي ان يقال تقيا انه يرجو والجواب ان قصد الاستيناف ح اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم
العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول مع وقوعه في اخر الكلام مذهب
ضعيف فان قلت لا يلزم من اسناد يعطى التخصيص والتقوى اسناد حسن للتقديم مطلقا لجواز
ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد
يشرب وبشرب الزاهد قلت قوله انا سال الله انشاء للسؤال لا اخبار عن اتصافه به فان سلم
فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المص بل في بيان افعال مثل التاليف والترتيب والتسمية
والسؤال قوله حال من ان ينتفع فعل اي من المجرور والتقدير سائلا انه الانتفاع به كائنا من فضله
فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها سال ولا يلبس تقديم ما في حيز ان المصدرية عليه قوله ان
يحسبي كافى وبيان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد هو له حسبي اما الكفاية
في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال او في المبالغة او الكفاية في ذلك وفي انتظام الجمل معنى كما ذكر العلامة
في اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادة لتلائم الكلام قوله وهذا العطف
لكان الانسب سبب التعليل الذي تضمنه حسبي بسبب عطفه على الجملة المتضمنة المؤكدة بان المعلل الذي هو
سؤال النفع به قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النحو ثم المحوج الى النقل مخالفة ما ذكره
للمشهور من ان المخصوص اما مبتدا والاخبر له مقدم عليه او خبر مبتدا محذوف قوله ثم عطف الجملة
على المفرد له تقدير الكلام على ما ذكره الشارح في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف

الجمل

الجمل على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح منها وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار لكنه في الحقيقة له وتمثيل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما تقول زيد
وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن لبيان تخبر بين مما الاستدراك لكنهما واقعا موقع الخبر والخبر
مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر على المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد وان
كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا ثم
قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة
بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريحه ان رح في مباحث الفصل والوصل بان
السكاكي لا يستحسن ما ذكره هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا وهما بيان انه ويقدر ان معطوفا عليه انشاء
فلا وجه لدفع اعتراض الشارح رح من طرف المص بما ذكره السكاكي اذ ان رح المحقق نفي مثال هذا التركيب
مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف عند الكلام على قوله يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى
جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف
القصة على القصة واستحسنوا وتقي في احوال المسند على جواز ليس زيد قائما وعمرو منطلق
بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه رده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض ض
على المص وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على ان رح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد
وقع نظيره في القرآن حيث قال مأويهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن قوله
ان الشارح لكنه في الحقيقة له بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب قال وكفاك حجة قاطعة
على جوازه قوله تعالى وحسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا
الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من يتسكع في حسبي
قولك زيد ابوه صالح وما احسنه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفي بحث اما او لا ظهور ان
ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او

او مبتدا اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل قوله وجود هذين الاحتمالين كيف يكون ما ذكر
حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر فكون الحجة
قطعية بهذا القدر محل تأمل او يقال بهذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والحفاظ في قوله
ولذا كان متوجها اليه قوله ولا يمكن للشارح ان يغير الى التقدير المذكور بان اذ يقال لما جوزت
التقدير في فليجز في كلام المصنف فلا وجه للاعتراض عليه قوله واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب
تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطفها اجود مما افسده من عطف الانشاء على الاخبار
اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفي حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد ولكن في
عطف المفرد والذي يتعلق جملة انشائية قوله ولا كلام في التقسيم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشاء
على الاخبار بظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي يستصعبه الشارح فتأمل قوله ورد على المحشي
باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه من انه لا مجال للعطف ح الا بتأويل بعيد لا يلتفت
اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل حتم لجواز العطف على الخبر المقدم يعني حسبنا قوله
نظر لان التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظ قوله بل مجرد ان فيه تقديرا
بلا ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير
عنه لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من جعل الواو المذكورة على الاخر
وادعاء ان قوله وهو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على راي وان المعطوف عليه بقوله نعم الوكيل
قوله انا اسأل الله وهي جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا
قد كفانا الحفاظ وغيره مؤنتها اذ ليس في ذكره فائدة زائدة فاحذر ان لا تحتمل تفصيلها قوله وقيل
على الشارح ان هذا التحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم
من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب قوله على راي اشارة الى ما قيل ان قوله وهو حسبي
سكت حال التفسير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله
او ان الشروع في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد

بالمقص

بالمقصد مقصد الكتاب وبهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصد العلم ثانيا قوله الثاني المقدمة
له في التقسيم بكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى القسم الاول لاشتماله على قيدين
وجوديين قوله عن الخطأ في تادية المرام ولم يذكر قيد الحيثية في الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على القابلية
او على الشهرة او لان ذلك في كيفية التأدية لا فيها قوله فهو ما يعرف به وجوه تحسين غير الكلام
تنبيها على غاية البديع قوله عليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله الا فهو
ما يعرف به وجوه التحسين محتمل لا يجوز ان يكون شيئا اخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب
فلم نجده غير المقدمة والفنون الثلاثة قوله واعلم ان الشارح قد جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء
في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم الكلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف
بان الاستقراء العرفي الاستدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود في التقسيم تحصيل الاقسام
لا تعدية احكامها الى المقسم اذ لا يحصل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وقيل عليه
لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو
معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام وتعديتها الى المقسم لا تنافي الا بعد حصول الاقسام
لذلك حصره فيها قوله والحق ان الخاتمة له وذلك لان المص قال في اخر الايضاح بعد ذكر المحسنات
هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها بعض المصنفين
منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ
واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرنا من قبل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن الابتداء
ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان فعقدنا فيهما فصلين ختمنا
بهما الكتاب بهذه العلاقة لا يخفى ان في نقلها على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما
لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فيقتضي ذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة
راجع الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين اهماله ولكن راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية
وهو البديع قوله صار كل منها معهودا معروفا لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة

الى علم المعاني وآلاشي الجمل في الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية المراد مثلا ولا كان الجمل
مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجرى في الفن الاول اجراها سوقا للفنون الثلاثة على نسق
واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد كما فعل صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كون
الاتحاد الذاتي في العهد وآلا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول والثاني والا فقد
يقال بناء على كفاية الذكر التقديري في العهد انى رجع الى آخر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار
المقصود في العلوم الثلاثة فهو ان مع اجمال الا بقرينة الفن فيرشح ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلاثا
وما يجرى مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع لا
بالضرورة الا انه لم يعلم بعينه ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم الذكري في بيان الانحصار
لا يفيد التقديم في الترتيب الآتي لان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة
مع تأخره في الترتيب فالمص ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقدير ان كلامي جزئي
الجملة معلوم وآنما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت فالتعريف لازمة في الفن الثاني
اذ الانتساب هناك معلوم بل بالثانية قلت مم والسند بعد العهد قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى
ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح قوله وانحصار علم البلاغة اى المسمى
بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى
الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان نسبة بين المعنيين وبيان مرجع البلاغة
ما ذا وغيرهما قوله مأخوذة من مقدمة الجيش اى منقول عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما
منقولا من قدم والتاء على ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلاث احتمالات وظاهر كلام المحكم
في الفائق مشعر بانه في حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير
لأول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف وتشعر كلام المغرب بانه ليس حيث قال قدم وتقدم بمعنى
ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين قطعا ثم المقدمة
من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على ما يستحق التقديم كانها تقدم نفسها او لافادتها الصيغة

تقدم من عرفها على من لم يعرفها قوله لما يتوقف عليه مسائله اى كثير وعا كما صرح به في الحقيق والابطل
طرده بالمبادى قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك الاعم من التصور
والتصديق فيكون في الحد اى التعريف بمعنى التصور وفى الغاية والموضوع بمعنى التصديق فقال
بعض الافاضل التحقيق على رأى القوم فانهم جعلوا مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذا جعل هذه
الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونفى التوقف عليها وآما على رأيه فليس مقدمة
العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بغايته وآلهذا طعن الشريف في باب ذم ما اهم عنه وهو الاحتياج
في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطلع بان ذم التنافي بين كلاميه كما وهم البعض
وآما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا
فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلق
قوله لطائفة من كلامه قال صاحب الكشاف في اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون
جماعة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشيء وذكر في اواخر سورة براءة
ان الطائفة اسم لجماعة تطوف بالشيء وتحيط به واقلها اثنان او ثلثة وعن مجاهد الواحد فما فوقه
وبهذا فسر ابن عباس رضي قوله فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشيء واحدا كان او اكثر
وقيل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اغنى التاء فرد على المعنى فاطلق على الواحد وعلى ما فوقه
فهذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا وآلمراد من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرف واما
في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ وآما بتقدير مضاف اى دوال امور ثلثة او باطلاق
ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان مقصد الغرض هنا كدفع اشكال التوقف
فقط لا الظرفية وما ذكر ان في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلق الامور المذكورة
وارادة الفاظها وآلقرينة في الكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ فان
قلت اذا اجعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها اى بمعانيها
اذ المقاصد انما يرتبط بمعاني تلك الطائفة لا بانفسها وفي قوله سواء توقف عليها اى على معاني تلك الالفاظ

وفي قوله والانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اغنى في قوله لطائفة
اي لمعاني لطائفة اولى قلت بعدما عرفت ان الشارح رح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ
طريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة ثم اطلاق ق
المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده من دفع الاشكال عليها
وقع في اوايل الكتب على ذلك لانه لا يغفل عنه من كلامهم كما لا يحتاج الى اطلاق الفن مشتملا على جزء من
الكتاب لانهما مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتاب بين والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب
انما يصح اذا كانت دالة على غرض الكتاب حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قال
مولانا عضد الملة والدين الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل
بل نقل البيان فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على
دوالها واذا تحققت ما تلوناه عليك تيقنت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة
الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسايل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة للكتاب في او بطلان
اللازم ملزوم قوله ولعدم فرق البعض فان قلت فما تحصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة
الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصود لما لم يقدمه وان حصل فيه الارتباط و
الانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول
مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح رح سواء توقف له ثم وجه
اندفاع الاشكال عن بالتوقف اما اندفاع الثاني فلان الظرف بين المعاني والمظروف الالفاظ كما ان الـ
سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه
للشروع فيجوز ان يضر بها فان قلت هذا الدفع انما يكون اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع
فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له
فائدة مخصوصة يعتد به وانما الاعتقاد بما هو غايته وفائدة في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشية الصنو
ان قلت فما التكلف الذي احتاج اليه التفصي عن الاشكال قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف

فالقول

فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة او هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان
يحصل بازيد مما ذكر في اوايل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور
المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نوع مخصوص
يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل
بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت
ان تحقق الاثنان ذلك الواحد فلا ضير بحصول الموقوف عليه الا فلا تم الحصول فتامل واما في دفع
اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المولى في شرح المفتاح من ان في تجريدية المعنى ان هذه
مقدمة تجرد منها هذه الثلثة وتستنبط منها او اراد به بعض ما اراده الشريف قوله لا فائدة في ذكرها
الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي كما يعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما في قوله
لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى قوله تنبي عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة
اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان
المفهوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح الاعجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن
وافصح الاعجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لبنها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا
ذهب اللبا عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا خرج منه
ثم كلامه وقول الشارح رح وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور
وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمية
اللهم الا ان يقال لما اراد الفاضل المحشي بهذا المعنى في موضع اخر ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر
وكلام الشارح رح في شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم
فصح الاعجمي اذا خلص لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن وافصح من فصح اللبن اذا اخذت رغوته
فيرجعانا (?) قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وقيد ما عليه (?)
لان المص صرح بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل

تردد تأمل

ثم ان الفاضل المحشي رد القول بجعل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج في تعريف فصاحة المفرد الى قيود
اخر يختل بدونها فاختار القول بجعل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد تنافر الاعلام المركبة
مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات لمدح امدح اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان
يقال الاعلام كامدح امدح اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما
بمنزلة حروف المعاني عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا قوله وقصيدة فصيحة في النظم
القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يتقصد تجويدها وتهذيبها والقياس على ما عرف في نظائرها
من الوصفية او من القصيدة وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصبته فسميته
كما يسمى التسمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه وان التاء للوحدة وقيل القصيدة من اقتصدت
الكلام اقتطعت قوله كاتب فصيح الكتابة تعالج الوقف للانشاء النثر والشعر للنظم قوله ولم
يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم صدق الكلمة عدم صدق المركب
التقييدي واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام مجازا بقرينة السياق فيتناول المركب التقييدي
قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة له توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بعد قوله لا يتوقف الاعترا
ثم هذه المقدمة هي التي بني عليها ان رد الحكم بالرجوع في تعريف الفصاحة بالخلوص وهو المناسب
للمعنى اللغوي الذي ذكره الشارح فانه تم تم الدرس ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية
والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بجريانها على القوانين اجراؤها عليها افرادا وتركيبا فلا
يكون فيه مخالفة القياس وضعف التاليف قوله وقد علموا انه قيل لا بد ان يضم الى قوله وقد
علموا وعلم الفصاحة لان علمهم لا يكون بسبب الحفظ فلا احتياج الى ذلك لدخول الملكة في الجملة
قوله وقد يتحد له نقل عن الشارح وجه كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية الخلوص
عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح الفصيح هو الخالص وانما الاستقامة في الحمل الفصيح المبالغة
وادعاء كونها نفس الخلوص ورد الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف
بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا ينتفع بها في التوفيق وبجواز صدق العدميات

على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب
بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادب مشحونة بالتعريف بالمباين للاغراض منها تعريف
علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض على بعض من المتقدمين على جواز ايضا وعن الثاني بانه لا
ان رد نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير بان
لك ان تقول ان اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزء من
مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على
فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد بلا سواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض
لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى غير السواد فهو ليس بعدمي وعن الثاني بانه لا يخفى على
من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان
فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه غرابة كيف وان كان الثاني لازما
للاول وبه ورد على الاول ان المجاز انما يتكلف في التعريف اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به
المحققين في الموضع المذكور من شرحهما للمفتاح والمفتاح فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان
الفصاحة ماذا حتى يتبنى على ذلك تسامح في التفسير بالخلوص كيف والمدعي انها عين الخلوص وباحكمه
لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني انه
قوله وان صح ان الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ما ذكر وعلى الثاني انه لا خفاء في جواز
حمل العدمي بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختار واني توجيها لحمل كون المتغايرين في
مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه شيء واحد وهو جواز صدق المفهومات
العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما له تعليل للتغير قوله
تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثانية تعليل لانه حمل على
التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التغير باللازم بسبب تسهيل الامر وكان ان تقول
العلة الاولى علة للحكم بالتسامح والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان

سوف الخلوص عن الغرابة يحصل بمطالعة ما من ابواب الصحاح وغيره وسوف الخلوص
عن الغرابة يحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف واما سوف كثرة الدور ربما الوب
الوبا محتاج الى تتبع تراكيب الاحاد والاعراب الخلص المنتشرة جداه لا يخفى ان الانفاق اشق
قوله يعلم بملكات الحالة راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق على الصرف كما يظهر
واما لم يتعرض لمرجع النافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واما هو
الحس قوله كانهما صفتان مختلفتان يحتمل التشبيه ان يكون الاتحاد في الحقيقة محذوفا به
وهي كون المذكور كما هو الظاهر من كلامه هنا او نفس الثلاثة من الامور المذكورة كما اشار اليه الشارح في شرح
المفتاح ويحتمل ان يكون للتردد ثم قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه
ان جمع الحقائق المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام هنا كما في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام م
وههنا في الفصاحة باق فهاهنا ثلثة والبلاغة بقسميها قوله المعاني المخصوصة لها قيل الظاهر ان يقول المعنى المحصول له
اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ المتكلم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال
البلاغة للمعاني وبعد تفسيرها يكون لمحصول الكل مرجعها شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر
عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا
يشترك لفظا الا ويوجد بين معنيه قدر مشترك كالجسمية والجوهرية في العين مثلا قوله لان اطلاق الفصاحة
له تعليل لقوله لا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله لا يخفى توضيح لتعذر
تعريف المطلق في المشترك اللفظي باعتبار جزئي لا استدلال على الدعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال
وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتامل قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون للتردد في ذلك ويحتمل ان
يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم انه يتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد
على ان تعريف الشيء يتوقف على تمام حقيقة كل من مختلف الحقائق المندرجة تحته لا انه متعذر تعريف نوع
يندرج تحته مختلف الحقائق لو كون اندراج الانواع تحت تعريف الجنس واما ان اراد تعذر مطلق الجمع
ولهذا قيد بقوله لا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كان بيانا سه

قوله عام

قوله على وجه يحقه ويليق به لكان اظهر فتامل قوله مطلق العين في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي
بالنسبة الى معانيه لا يخلو عن تسامح قوله ولا يتوجه له قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فلنوزع
كل واحد منهما يقع صفة اما بملاحظة قوله لم اجد له لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده صاحب
اليمن على المصنف في حال حيوته والجواب للمصنف فانه قال قلت عبارة الايضاح هكذا الناس في تفسير الفصاحة
والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون
الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف فصاحة
بهذا الوجه لا يكون مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التقسيم المذكور ماخوذا من اطلاقا تهم
واعتبار اتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المص
من ان المراد من الناس المعهود ونحن قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس
في تعريفهما وبلغت المصنف لا يصلح لتعريفهما ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف له ولا ينافي فهم ما يصلح
للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق بين اعتباراتهم وان لم يفده عباراتهم المذكورة في
صدد التعريف قوله فالفصاحة الكاينة له اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة
وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني ثم ان
تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وقد نبهت في مباحث
على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول
مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فلكي في
المفرد ظرف لغو متعلق بها بذلك الاعتبار قلت ليس في ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى
المفرد فلا وجه بملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي
من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والثبوت كما جوز علماء النحو في قوله تعالى هل اتاك
نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا
عليه فتعقبه ان المراد من تضمن الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في

العلة الا انه اعمال زيد و رجل في الظرف وان كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه
بتلك النسبة لا بد لانه اللفظ بنفسه او بجاره او باعتبار نفس الامر فقط وكفاية القزويني كما نبهت عليه والا
تم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبات الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة
دالة على النسبة الى موصوفها الا بنفس اللفظ ولا بحاله الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة
قوله ومخالفة القياس اللغوي انما لم يقل ومخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ
القياس الصرفي استقراء اللغة قوله حتى لو وجد فيه اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب
الكلي وهذا انما يتم على ان رح رواية لو اعاد من في قوله الغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله
يوجد ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وفتح القاف ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول
هو المراد ههنا قوله كالهعخع هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي تكملة الصحاح
ان الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هي الخعخع
مضمومتين وعينين مهملتين وانما لم يترك المص في مثال المتنافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الادنى
للاعتراض فما هو في النهاية ينبغي ان يجتنب بالطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابة
قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة الضفيرة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم
راسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت قوله والضمير عايد الى الفرع له وهو قوله وفرع
يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد يروى غدائرها فالضمير راجع الى الحبيبة ثم
الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة الفرع وكذا فاحم وهو الشديد السواد كالفحم والاثيث
الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من اث النبات يأث اثاثة اي كثر والتف والقنو كنوت النخلة وهي
فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال كذا العثكول
بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر عيدان العنقود يقال تعثكل العنقود اذا كثرت شماريخه قوله الى العلى
جمع العليا بضم العين والقصر تانيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون
القاف كرهمة ورهام صرح به الصحاح وقد يروى بدل العقاص المدارى وهي خشبة ذات اطراف

يدرى بها الطعام وشبه الكدس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمدارى مبالغة لخفة قوله
وهي الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم القبضة من شعر وفي اساس البلاغة وفي مجمل اللغة العقيصة
خصلة ياخذها المرأة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها
لغة في الشعر لكن الفتح اجود وكذا في التلخيص قوله يعني ان ذوائبه مشدودة له فان قلت من اين
يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم في الجملة من مستشزرات اعني مرفوعات اذا قرئ على صيغة المفعول
ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوائب كذا
في المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسيره هو الغدائر بعد ان
شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم قوله
والغرض بيان كثرة الشعر ولذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل بنيتها على ان العقاص مع كثرتها
كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتهما قوله وذهب بعضهم الى ان الزاعم هو الخلخالي تم
المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها ويجمعها ظل قو ربض
اذ غزا جند مطيع والشدائد حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا
وهذه الحروف يسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المهجورة هي
الحروف المجموعة في قولنا قد كان ترحم ونطالب ووجه الضبط مذكور في اول بحث المجازي من شرح المفتاح
للشريف قوله وهو سهو لان الراء المهملة يعني لو كان منشأ الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضا
ثقيلا مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم الثقل في مستشرف لكان ما ذكره الشارح ابطالا لامر
زائد هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكركي رد على الخلخالي بان منشأ الثقل في مستشزر لان الراء المهملة وان كانت
من المجهورة الا انه مجاورة الراء التي هي من حروف الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسط الشين
بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والراء
بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله ولو
قال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحرف الخالي عن

سواء انواعها لغوص فيه كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المنفاد منه ما ذكره الشارح المحقق قوله
ومن البعيد ما هو كما اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المجرع لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف
ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لا على الطريقة السابقة كما في قولك رأيت زيدا في المسجد وفي
السوق عمرا الان قوله ومن البعيد عطف على قوله من الغريب المجرع وقوله ما هو كما عطف على قوله غير
متنافر ومثله سائغ شائع ثم ان الضمير في قوله كلافه راجع الى غير المتنافر لا الى المتنافر بدليل ان
قوله مليح مثال للمتنافر لكن لا يكون هذا دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو انه ليس المتنافر بسبب
بعد المخارج بل يكون دليلا آخر على الجزء الثاني وهو انه ليس في ذلك بسبب قرب المخارج ودليل الاول يستفاد
من قوله كلافه علم حيث وجد البعد بلا تنافر فهذا الكلام في القول بان نحو الم اعهد وسبحه غير متنافر وقوله مليح
متنافر مما لاح على اشكال قوله تكلع اي اسرع في السير قوله لا يوجب انتفاء ما هكذا وجدنا عبارة الشرح
في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخ الاولى من قلم الناسخ صح
للشرح او من قلم الناسخ للنسخ التي وقعت في نظر الشارح لكي ينطبق كلام المؤيد عليه ما ذكر
بتقدير المضاف فاذا لا يلتزم عاقل كون فصاحة الكلم وصفا لجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في
الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على ما يتبادر منها اذ لو حمل كلام
المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو
على النسخة الاولى حين اراد فيها بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام ثم انه لا يلزم من انتفاء
فصاحة الكل فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت معنى قوله لا وصف لجزئها
ان ما ذكر من التأييد انما يتم اذا كان فصاحة الكلم وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست
كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه التأييد فتامل قوله لانه حم اي مجموع من مفرد غير عربي في الكلام العربي
واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هندية مع وقوعها في الكلام الالهي
في القرآن فمحمول على توافق اللغتين كما قال بعض والتنور مما لم يخلو هذا المنع عن ضعف طاعن النقل
عن فحول الصحابة وان بعضهم سوغ وقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمي في ابراهيم ونوح بادر التسليم

واشار

واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ممنوع والى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا و
اطلاق القرآن على بعضه شائع ثم تنزل وسلم ان معنى الآية عربي المبنى لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى ان
ذلك باعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو وصف اغلب اجزائه
ولما كان هذا مظنة ان يقال فليصح توصيف الكلام بالفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق
ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها تشترط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة
الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدة من افراد
الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير التسليم وبهذا الاخير تم الكلام وسقط
الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض
الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشمل السورة
بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه منع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح اجاب
على سبيل التنزل قوله مما يعود الى نسبة الجهل او العجز لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على
ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والنقص
في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه الفقير بانا نختار الثاني ونمنع
لزوم السفه لجواز ان يكون غير الفصيح هناك لكون دلالته على المعنى المقصود اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك
مما لا يطلع عليه قاله وعرضته على الشارح فاستحسن قد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتحديا للبلغاء م
والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المفردات
المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة
الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال معناه الكلام على تقدير تسليم عدم
خروج السورة عن الفصاحة بعدم فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المعنى يعني للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير
بمعنى لا ولهذا انث ظاهرة قوله ولا مأنوسة الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب

عليهم ولا الفاظ التي بنيتها على ان البغي يتعلق بكل من المعطوف لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم
ظهور المعنى وعدم مانوسية لاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي
لا بالنظر الى المولدين قوله على ذي جنة الجنة الجنون كقوله بعوام به جنة والجنة الجن ايضا كما في
قوله من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي جنة قيل وفي
المحفوظ وفي نسخ الصحاح تصحيحها والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم على من لدغته الحية قوله فاجت به مرة
في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول
اما لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل فاجت وهي على الثاني زائدة
في المفعول ثم ان المراد بهيج المرة كونه مغمى عليه تعبير عن المسبب بالسبب قوله فوشع عليه الوتو
الطفوة وتغلق عليه بيعصلي في معنى الاجتماع فانه قلت من الافلات وهو لخره في قوله
ومقلة وحاجبا مزججا عطف واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا اغر براقا وطرفا ابرجا
وطرفا ابرجا قبل ازمان اسم امراة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض
والبريق اللماع والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطنه
والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة قوله مدققا مطولا اشارة الى تفسير
مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير المزجج الاستقواس ايضا وربما
يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت رضه في مدح رسول الله عم بعينين دعجاوين من تحت حاجب
ازج كمشق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون المشقوقة اي المكتوبة انما يعتبر باعتبار
الاستقواس وانت خبير بان هذا الشعر لا يدل على ذلك لانه انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة للمقيدة
لا للازج ولا صفة للحاجب وبالجملة فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس ثم
الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي
او كالسراج بناء على اصل المعنى وتطبيق العبارة عليه وفي القاعدة ان يقال فعل فقدي لنسبة
الشيء الى اصله نحو تميمي اي نسبته الى تميم فسريجي بمعنى منسوب الى السريج او السراج اي
البريج قوله

اسم قين ينسب اليه السيوف
مختصر
الفتي الحداد
وجمعه قيون
مختار الصحاح

قوله الترجيح هذا وقد وجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يجاب عنه
ان فعل قد يجيء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المراة
اي صارت عجوزا او بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فسرج على الوجه
الاول بمعنى صار مثل السريجي والسراج وعلى الثاني صار احدهما على معنى التشبيه اي مثل
احدهما وعلى الثالث صار ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه
ينبغي ان يكون العبارة مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلثة
لازمة لا تشتق منه اسم المفعول قوله وهذا قريب من قولهم سرج له الاشارة الى المعنى الثاني
اي قولهم كالسراج في البريق وجه القرب والفرق ظاهر قوله وانما لم يجعل اسم له حاصل السؤال
انهم لم يجعلوه مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون محتاجا الى تخريج وجه بعيد
حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرج بمعنى بهج في الاصل لكونه
مولدا استخدمنا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدة فقوله
لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع التعليل
للاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني ان عنى
قوله على انه لا يبعد لان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج
الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثاني هكذا اي ان نفهم هذا
المقام قوله لا تبقى الى آخره حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير
ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب ينتفر الطبع عنه فعرفنا الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه
بعضهم وانما انث عذبة في قوله فالغريب بجواز ان يكون غير عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم
الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب لا الى المشهور واما قوله وهي تحسب قوم فهو
على حذف المضاف اي بحسب فهم قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون
لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور

بالنظر الى كل من له ذوق سليم قوله بل الوحشية قيد زايد لتأكيد ما سبق من عدم حسن التفسير
المذكور وقوله للفصاحة متعلق لقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زايدا
على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها به غاية انه يلزم من سلبها سلبه قيل المراد
انه ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيدا آخر وهو الخلوص من الوحشية حتى يرد عليه ان
الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه يغني عن
الاعتراض عن الخلوص وادعاء المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل في
القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى
يرد عليه منع اعتباره وان وجب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم
مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه بقي ههنا بحث وهو ان قوله الا انه
يدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد به
يدل على خلاف ذلك فليتأمل قوله لانا نقول الى حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد
بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفرة وهو الموضع
الخالي عن الماء والكلاء قوله استعرت الالفاظ التي لم يؤنس استعمالها التعليق بالموصول وما
حظ في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ لعلاقة
تلك الجنبية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رأيناها هكذا استعرت والاظهر التعبير بلفظ التذكير
كما يدل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقل الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس
في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح حمله جزء التفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور
لعدم الانس لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه وايضا يكون ان اعتبار عدم
ظهور المعنى فيها لا يستفاد من هذا الكلام المنقول من كلامهم في مواضع أخر لم يذكره لانه لا حاجة الى ذكره
ههنا فيها فقصده من الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض قوله والوحشي قسمان الخ هذا ايضا يدل على
ان الوحشية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به

ماسمى

ما يشتمل على تركيب ينفر منه الطبع عن لزوم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لو جاز اعتبار المغنى في الاقسام
فيلزم تداخل القسمين وان جعل استعماله ايضا على الكرتم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال الخ اما على حذف المضاف اي ذو ان يكون او قوله ان يكون مؤول بالمصدر والمصدر بمعنى
الفاعل الحال الحالين كذا حاصل جوابه في قوله وما كان هذا القران ان يفترى وقد نقل
ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المغني فليحكى على ذلك واعلم ان مورد القسمة
نوس في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مأنوس
ح الاستعمال لا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة
مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي
قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى
الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص
او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو
ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم
والدليل على عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس وحشيا عندهم ثم هذا
ح المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الاول نقلا عن
القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق حكاية عن قوله
الوحشي قسمان الخ فتدبر قوله مثل شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد
وكذا الشرابث بضم الشين قال سيبويه النون والالف زايدتان والكسر في معنى نحو شرنبث و
شرابث واسحنكر تنفع واقمطر توضيا اشتد قال ابو عبيدة المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب اذا
عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة
لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث
ستة احسن في الشعر اطلخم الليل اي اظلم تحجب اي تحيرت وتكبرت قوله وقولنا غير ظاهر المعنى ولا مأنو

الاستعمال التفسير للوحشية مشروح في المطول وهو رد قوله وان اريد بالوحشية وماذكر سابقا
لكان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا التفسير للوحشية فما فائدة توسيطها في البين قلت
فائدته التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية قوله ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة
الدوران والجريان على السنة وكثرة الدوران لا تجامع عدم الانس في الاستعمال قوله اوما هو في
حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد لادراج مسلوله بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لم يرد ان
القيد يلزم ان يكون مسلوله فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات اللغة
ولا جهة اخرى لعدم فصاحته قوله كوجوب الاعلال في نحو قام فان مثل لتوضيح على حذف المضاف اي
لقانون وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير
نحو عور من العور بمعنى وهو ذهاب احد العينين والاستحواذ الغلبة والاقتدار وفي الصحاح
استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستنوق وتنفسو
فاستنطاها وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم جعد قطط اي شديد الجعودة و
رجل قطط الشعر وقطط الشعر بمعنى مثل قطط ومن قوله سرم فوعه وقس على قوله ثم ذي منشز
لما لتفسير فك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والقياس بان يقال المخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع اللبس
كما في فك الادغام من طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل وان كانت لمجرد الشذوذ على الواضع كما في ياجي
فكذلك والا فهي مخلة كما في الاجلل ومثله قوله والماء يعني ان اصلها اهل وماه بدليل اهيل ومياه فقلبت
قلبت الهاء الفا على خلاف القياس قوله وما اشبه ذلك من الشواذ والمراد ذا مما يخالف القياس والنظائر
القياس اي لا بد في الاعتبار فلا ينافي جعلهما مندرجة تحت القانون المتاخر فعند به قوله بل المخالفة لا
يكون ما معدرية ولهذا اوقعه تفسير المخالفة قوله الحمد لله العلي الاجلل البديع للراجز تمامه الواحد
الفرد القديم الاول قد روي غير ذلك قوله والقياس الاجل اورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان
يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا
الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب لا من عدم جواز ارتكابه

الاترى

الاترى ان استعمال الاجلل جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فلذا استعمال الاجلل جائز في الشعر كما ذكر سيبويه
في الكتاب الا ان الاجود الخلوص منه ثم التنافر ذكروه من الكراهة في السمع كالتنافر فكالتنافر
قوله فقيل في فصاحة المفرد خلوصه فيه تلك الامور وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح وقد ذكر قبله بعد
تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجئ فيعترض
بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجده في كلام الناس فبطل ما ذكر ان رد في دفع اعتراض
الخطيب اليمني وتعقبه بان المراد بالناس المعهود ون فان اجيب بان التعريف على المذكور لم
يجده في كلام الناس بل وجده مع قيد يستدرك فيقال لو سلم صحة ذلك فلا اقل من وجدان الاكثر كالا
يخفى وقد نقاه انه اراد انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما في كلام القوم بل يجوز
ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه فجعل حذ ته ويبقى لهم ما خذه
وهو قول الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الى آخر ما سبق فاورد عليه انه ينبغي ان يزاد قيد
آخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع مع كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدوران فيما
بينهم فعلل ايرادهم في كتابه وورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراده ان رد عدم الاحتياج
الى ما ذكره المص في دفع اعتراض الخطيب اليمني كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا قوله
لموافقة اسم له الاظهر في العبارة ان يقال الموافقة لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر
موضعه فائدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم يشعر بمدح
او ذم والكنية ما صدر باب او ام والاسم اعم قوله لانها داخلة تحت الغرابة لم يرد دخولها في مفهوم
الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق التعريف على الكريه في السمع لان البليغ يتجافى
عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة
لا يقال فعلى هذا المتنافر داخل تحت التعريف فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا
في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع فلو سلم ان الخلوص عنها معتبر
في مفهومها فانما يلزم ذكره اذا كان حدا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات

دون بعض الآن قلت فينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور
فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عنه وانما صرح
بان انتفاء دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل قوله لظهور ان الجرشي لا يزيد الا الذوق
السليم حاكم بان مثل الجرشي وهو الذي يدعى اشتماله على الكراهة في السمع من انحاء الغرابة اي ما يشتمل
على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما ما يشتمل مع ذلك مع الكراهة على الذوق ثم المقصود
التردد ههنا توكيد الدخول افادة امتناع الخلو وان جزم فيما سبق بكون الجرشي مثلا من قبيل التنافر
وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكراهة في السمع تحت الغرابة بتسليم دخول الجرشي في القسم الاول والاعلانية فان قلت
كلام الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من التنافر والغرابة المقابلة كما ان
الوحشي يدل عليه ان كلامهم ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو الوحشي
الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها ما يعاب استعماله وان لم يكن المراد حصر الوحشي
في القسمين قوله الاول انها ان ادت الى الثقل فقد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل
بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انها ان نشأت عن الثقل له قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر اما الاول
فلان عدم التأدية الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصيح
كما اشير نواعي الالفاظ الثقيلة على اللسان اشير نواعي الالفاظ الكريهة على السمع هذا معنى مناسب للاخلال
واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن فينبغي ان يكون عليه ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات
ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفت
الى تدقيق الفلسفي قوله راجع الى النغم النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان
حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح له فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون
التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله كلفظ خنبزه من فارزه بتغييره خنبزا الى
واصله خنبز كطوبى الا انه كسر الفاء لتسلم الياء كما فعل في بيض فانه فعل بالكسر بالضم وصف
قوله ودسر من ضبط تشد بها الواح السفينة وقيل هو المسمار واحدها دسار والدسر الدفع اي تدفع

الماء دسر الا انه يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه بحث واين هذا القائل بصدد
الفرار عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه
عن الكريه في السمع كما لا يخفى على المنصف هذا وقد يقال يستفاد من البحث الذي اورده الشارح
اعتراض على المصابيح اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خاليا عن
الغرابة مثلا لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح
عليه اللهم الا ان يعني التعريف خلوصه عن الغرابة التي يكون سببا للقبح وعلى هذا اساس الفرد
في بيد فع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان وشنجا لسهيلا
للنسا ولو وقع في القرآن وفيما سبق ان تجرد الجمع بين الحاء والهاء في امدحه وكذا كثرة التكرار
وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لو وقعها في القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما سواها فالهمها
فجورها وتقواها ونحو مثل دأب قوم نوح فتنبه على ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون
هذه الامور من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه قوله كما يجيء في الخاتمة من ان لكل مقام
مقالا لا يحسن غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون
غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدأ يبدأ
لا ابدأ يبدئ وسمع ابداء فاتى به كما بدأه نعود لكن فصيح يبدئ ههنا لما حسن التناسب مع قوله
يعيده قوله حال اي ضمير خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل او قيدا للنفي كخلوصه فههنا تقييد النفي
لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل الخلوص لان العامل
في الحال هو ذو الحال واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة
قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في
الحقيقة متعلقه قوله واعتق زيد عمرا زيد اجلله اعترض عليه بانه بصدد قاعدة مثل القسم
ضمير لي وهذه دسر وكيف يبدئ الله الخلق انه خال عن الامور الثلثة فان كون كلماته
فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة الكلمات كما اذا عرض ما يمنع البتة

مثلا اذا ضم الى الاخر ثم بعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فانه ذات الكلام واحدة
في الحالين فيصدق على حالة تعريف فصاحة الكلام على نمط قولهم الكريم من يسخو في حال المكنة
فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه
الشارح على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه سابقا وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي
اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان تنتفي الامور المذكورة عنه والحال ان فصاحة
كلماته تقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء الا بها فلا يصدق على قولك كيف يبدو انه الحلق
مطلقا اذ ليس مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق القيد الثاني فيه وبه الاول اي الحلة
منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو مع المكنة ومنشأ الجواب عكسه وقد صرح ح
الشارح المحقق في شرح المفتاح بان التعويل في ذلك على القرائن قوله ولا يجوز ان يكون حالا لانه الاظهر
في اراده ان يقال القيد اعني فصاحتها قيد للمنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات
فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة المقتضية لما ابلغ
تعريفا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع
وجود فصاحتها وهو عكس المقصود ونتنزل عن لزوم ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على
صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على
الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل او على ان الاصل فيما توجه النفي
الى القيد الكثرى كما نبهت عليه في بحث لم ابالغ ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة
الكلمات مخل بفصاحة الكلام علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم
الفصاحة مجردة دفعا لما ذكره الشارح في الحواشي من ان الاولوية على اخلالها ممنوعة اذ في كل من الاقسام
الثلث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا وقد يجعل
ومع فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلثة خلوصا كائنا
مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول قوله المشتهر لسلاسته لا كاشتهار يجي لازما ومتعديا بفي والباء

لفلان

لفلان فضيلة اشتهر بها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل والمفعول قوله لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل
اللفظ حكما كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ
والحكم ومن ثمة قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما قوله اعني ما يتصل به المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به
بتوبة السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن
جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرحه للمغني واعلم
ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن
ههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا الفن
المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا قوله جزى ربه له عني ههنا للبدل كما ذكره
ابن هشام في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب
يعوي عواء اي صاح وقد يروى العاديات وهي جمع العادي وهو العدو قوله وقد فعل اي
فعل الله ذلك واجاب لتحقق قبل المقصد اظهارا للرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في
حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله اذى الكلب صاح بصائح قبل الضمير
في اذى راجع الى مصوت في البيت الى صاحبه قصدا الى كل واحد منهم ونظيره قوله تعالى وان لكم في الا نعام
لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام او نقول انه بمعنى لفظا ل
للمفرد وهذا يجيء في كثير من المواضع وصفا المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة
امشاج وبقبول التكسير نحو انا عيم والتصغير نحو انيعام هذا او قوله صاحا بصائح حال من ضمير
اذى والحاصل متقابلا صاحا بصائح ثم طرح متقابلا واقيم صاحا مقامه ثم الحال ليس صاحا
وحده بل هو مع قوله بصائح لان المعنى المرعو عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في مجمله
فاه الى في وفي مجمع الامثال حرفاه كمه الصائح بالصائح اي كان احدهما يحثهم او اسابقه مثلها قوله
اي رب انفح اذا ليس ذم مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده
بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة

الالتفات عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد **قوله** عن كبر عن مهنا بعيد
كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى
لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابي الغيلان لعدم
رعايتهم حقوق ابيهم وَلهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنوا الجزاء كما يقال
ابن الوقت وابو الفضل وانما لهما عن ملابسة وملازمة وما في قوله كما يجزي مصدرية وسنمار
رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر
ميتا لئلا يبني مثلها لغيره وَفي مجمع الامثال انه الذي بنى اطم الضحيان لابن الجلاح فلما اتمه قال احيحة
لقد احكمته فقال اني لاعرف فيه حجرا لو نزع لانتقض الكل فسأله عن الحجر فأراه فدفعه احيحة من الاطم فخر
ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزي لاستحضار تلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة ق
ويسجل انه من قبيل المجاز **قوله** الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا بالوجود شرط الحذف وهو
قيام الجملة الاستفهامية التي سدت مسد مفعولي شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي
حاصل بجواب هذا السؤال وَاما الجملة في قولك شعري هل زيد قايم فقيل انه منصوب بنزع الخافض
اي شعرت فأي في جواب هذا السؤال **قوله** على ماجد بالجيم والراء المهملة هو من الجرأة وهي الجناية
ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع **قوله** فان دلالة س
عليه وَانما لم يجوز هنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه بالقوم او الى ان ع على معنى الاتيان
لانا نعلم ان مقصود زهير فان لذوق السليم يفهم من هذا البيت عرضا قرابة على اللوم واللوم
على ترك لومه ولعل قوم زهير غير قوم ان ع والله اعلم **قوله** وليس في نسخة ذكر في عجائب المخلوقات ت
ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال الجني ذلك
البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب واللام في لقطفة
وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي وَلتقول قرب ظرف لجنس ليس
فيحتمل كان قبر حرب اي الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مراجا على وماء

وعلى الانتقاد لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام الكريم من كون المسند اليه ضمير الشأن معرفة لا لافاضة
الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه غنى اسميته نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر
على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة
التمكين **قوله** اي قول ابي تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم
الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومنها اي مما البه
وما قبل البيت المذكور اعيذك بالرحمن ان تزداد الكرى يعتنك عن اطراف امر حادق الود ألبس
ابحر القول من لو هجوته اذن لهجاني عنه معروفه عندي **قوله** الواو الحال الظاهر ان الاولى ان يجعل
للعطف على ما سلكه في احدهما الثاني لوجود الفصل على نمط قوله اسكن انت وزوجك الجنة
وَذلك لان حاليته قوله وحدي وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابلة كذلك الا ان الدلالة
على مشاركة الورى في المدح مقصودة في المعنى وَعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى وتؤيده
رواية نهاية الاعجاز جمعا بدل الحي فان قلت العطف يقتضي ان يكون بعد ان ع محمود ممدوح ينافي مدح
الورى اياه وفي علمه يعدي تسليم صحة السببية المقصود في بيان المدح ما لا يخفى قلت المراد في باب الشرط ط
عند النحاة الاقتضاء في الجملة ومدح ان ع قد يكون مقتضيا الى مدح الورى ايا كما صرح في عقد الاوقاف الجملة و
يوافقه في ذلك التوصيف المجلسي ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه
انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما سيأتي في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة معنى
على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه يعني نقص في المقام فان قلت الاولويه
العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء صالحا قلت يعتبر العطف ت
اولا ثم التعليق بالشرط **قوله** وفي استعمال اذا الخ رد على الزوزني حيث رجح ان اذا تدل على الشك
وتوهم الربط لكن لا يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اعتبار متضمنه
في جانب المذمة وهو سور الانفصال الكلي وَاعتبار اذا المفيدة للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا يخفى
قوله ما عابه الصاحب هو اسماعيل بن عباد صحب ابن العميد وزارة وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه وكتب

بالقصب الكافي وقد يقال هذا هو اعتقاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عن جمع من النحو والكتابة
وقد فاق فيها اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي
كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز استعمال اذا في موقع ان
للنوع المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الذم والهجاء اشارة الى ان الممدوح لا يتصور
في الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه فغايته ما يتصور في شأنه اللوم واذا اللية لا
اصدق في لوم ففيه المبالغة ورعاية الادب لا يخفى **قوله** لما بين الحاء والهاء اي بين خصوصية من الحرفين
والمنع فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى يناقض كلامه كيف
وقد صرح هناك بان ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او
بعده او غير ذلك وقد صرح بان الهعخع من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب
المخرج لا دخل في حصول التنافر مطلقا بل ان قرب المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر والمخل بالفصاحة يشكل
اليه استند لانه على هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجشن وفي الم اعهد ونحوهما فانه انما يفيد
عدم كونه علة مستلزمة لا عدم دخله فيه فافهم **قوله** ولم يرد ان مجرد له فان قلت يجوز ان يكون
هناك ما يمنع سببيته كما سبق منا قلت هذا اعتراف بان العلة التامة المستلزمة لعدم الفصاحة هو الجمع بين
الحاء والهاء مع عدم ما يمنع سببيته لان انتفاء المانع جزء من العلة التامة لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي
ادعى ان رد على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد اجتماعه غير فصيح ان يحصل عدم الفصاحة
مع ذلك يرد بجواز حصول اي نقض امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع رد اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك
في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق **قوله** نافر كلمة التنافر له او رد عليه منا ما هو وارد المتنافي في التنافر
على ما سبق فكيف يقال نافر كلمة التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكلي
كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه انه لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة
لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة على ان الكل الا الفعل اذا اتشار كل في الفاء على انه عام مخل بها **قوله**
وفي التنافر له لا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف

مجموع الحاسبين والهانبين وقد مع عدد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب **قوله** لجمع بعض هذا
تنظير للتنافر في الالفاظ وتباينها بتنافر المعاني وتباينها لا تمثيل ولا يخفى بعده **قوله** انما يخل ليس المراد
انه يخل بالبلاغة البتة كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام تقتضيها لم يكن مخلا بها قطعا بل اذا ذكرت
في مقام لا تقتضيها والاشارة الى لا يقول بالنسبة الجامي **قوله** اي كون الكلام له دفع لما يورد على
المصنف من ان التعريف المذكور تعريف للمتعقد لا التعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق
اصطلاحي لا لغوي وباقي هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام لا يكون كذا واني تسامح بناه — بحثشم
على ظهور المعنى **قوله** على ان المصدر له هنا بحث شريف ذكره جدي المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان نبينه — له
وهو ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية
كانت او حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة تطلق على فقط في اللازم
كالمتحركية القائمة من الحركة والقيام واللفظ على والمفعول في ذلك المتعدي قد يكون مصدر المعلوم
وقد يكون مصدر المجهول ويعبر بها الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان اطلق
مصدر متعد مشترك ولا قائل به بل استعمال المصدر الحاصل في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم — م
معناه **قوله** تقديم او تأخير المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن
ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس معناهما اجتماعهما لا خبار على ان التأخير من لوازم التقديم **قوله** فانه
سبب له ويكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل
على مثله هين عند ارباب اللغة فلا حاجة الى جعل قوله بخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الخ بل
توجيها للكلام المعلوم ثم في نفسه طلبة لما يجيء من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة
في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه اذ جوزه النحويون — ن
بلا خلاف منهم ووجه الرد ظ **قوله** ويجوز ان يكون له معطوفا على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل
فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها **قوله**
فذكر ضعف له دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي

مطلب وجه [illegible] تغليب

مطلب تحقيق [illegible] المصدر

اي ان يكون محمولا على نفسه في الافعال اللازمة ح

كالنوع العالمية والمعلومية الحاصلتين في العلم ح

يغني عن الآخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي
عن ذكر ضعف التأليف لوضوحه وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احمد بالتنوين مشتملا
على التأليف قوله والا فالمعنى رد لما ذكره ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم م
الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال في الاختلاف في عامله لا الوقوع نحن نقرأ الكلام
بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه ابدا بكونه من تمام المنسوب اليه
ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة قوله يوجب قلقا لانه يخفرا با
نقل عن الشارح رحمه انه قال لانه الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له مقاربا
يقاربه وبالعكس هذا في الظاهر مندفع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه في نفس الامر الى ان
يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى
المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش في بيانه المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فما قلق
في التوضيح بعضه نفي المقارب عن المماثل وعكسه وتحقيقه بيان الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون
المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب رب
وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء
وصف المحمول ههنا اعني المقاربة مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل فيتضمن نفي المماثل وهو نفي لا زه
وهو ابلغ كما يشير اليه في قوله ليس كمثله شيء فكيف يعد قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر قوله فيجب فضلا
يعني له يعني ان فيه سببا آخر للتعقيد غير ما ذكر قوله لخلل في انتقال الذهن اراد ذهن المتكلم لتناسب
قوله لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم له مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى
الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة
مع ان الامر ايضا بالعكس لاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما وكذا ان يحمل قوله في انتقال
الذهن على حذف المضاف اي في طريق انتقال الذهن مع ان اعترض عليه الوجه لا وان انه يلزم منه ان يكون
الخلل في الكلام مبنيا على خلل في ذهنه وهذا موهم لجواز ان يكون تأليف الكلام على هذه الكيفية مع الغرض

على ان ليف

على ان ليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض تتعلق بذلك كامتحان الافهام والتعمية في المرام
ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعيد خلاف مقتضى الذوق سه
عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البلاغة على ذكر الوضوح
بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشارح في شرح المفتاح فتأمل قوله لايراد اللوازم له
يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة الاصول
حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف
الوسائط بالكثرة ح بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع
بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد فان جوزنا ان لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون
على الاختلاف والتفاوت كما في مثل اذا اقبل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم
باع ما له من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة
اذ لا يلزم تعدد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم نجوز فكذلك لانه ح يكون احادا بالكلية
كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجه التعقيد في ايراد
لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلا يوجد في الكثير من ذلك مع خفائها او ى
وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت
اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد
ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرته مثله يعني قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة بحث
وهو ان هذا لا يلائم مذهب المص في الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم و
اللزوم باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول والثانية كالانتقال كذا به
ان يعدل لايراد الملزومات البعيدة فليتأمل قوله سألك في اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا
اعني السين دلالة على ان البعيدة وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصود لا قصى الحق ق
الا انه من حيث انه بعد في نفسه طلق بان يتشوق بطلبه وتمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والنوى ب

الى ذات الحاطب قوله وهو الرواية الصحيحة لثبوته بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع قوله من الكآبة والحزن الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة قوله ابكاني الدهر له معنى البيت ابكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم قل ما سرني بما يرضيني والياء في قوله بما يرضيني من نفس الكلمة لا ياء المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه من شامخ عال الى خفض قوله لكنه اخطأ لان تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى معنى دائما كما عن الجمود الى البخل بالدموع او ان ارادة البكاء في الانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور فتخيل ليس بمقبول الا انه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في آحاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لفهم هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واذا لم يعلم تعا رفهم فيصح الانتقال عنه الى مجاز في الجملة المعتبر انما كان كذا في فصول البدائع بهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشارح وان جعله من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد قوله حال ارادة البكاء هذا التقييد مفهوم من عبارة البخل والمذكور في الصحاح ان العين الجمود ما دفع لها مطلقا قوله قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المشهور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال رحمه دعوني حتى استشير اخواني فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة قوله جارية دمعها اي دمعها الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وباقي المعنى ظاهر قوله من استعمال المقيد في المطلق قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم لان مرتبة لان في ايراد

الملزوم

رسالة تحقيق المطول الكاملة

[illegible]

الملزوم وهو المقصد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فيما مر على التغليب بانه البيت مثال المطلق الخلل في الانتقال لا الخلل في الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله ثم لكني به اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر ميمي السرور يقال سره مسرة واما السرور فقد يجيء لازما ايضا كما يشهد به تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شيء لمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل له وهذا محل الابهام الذي عده من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول ان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكي في المحسنات قوله بخيل له اي يتوقع في خيال الآتي مع انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ والمراد انه فهم قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وستذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة يسمى مبتذلة ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوي وعرفي قوله واما الكلام لهذا عما يتغافل منع ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا اورد عليه ان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكن حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه

قوله فبعد هذا انه وزمان الاستقبال مبهم لا يدرى انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو
خير وسيلة الى النجاح عنده قوله وان رفعته لم يدل على ان رواية النصب خطاء وقد بينا وجهه
سكب الدموع ما يدخل تحت الطلب في الاستقبال ح لا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعار
العاشق المهجور غير منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطاء في
نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال لزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه
قوله لكنه اكب اى اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الكلام الانكباب والملازمة
على السكب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف
قيل ان عادة الزمان الاتيان بنقيض المط في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظن المرء به مطلوبه ورد
بان من نطق عادات الشعراء انهم يظهرون من طلبهم يكون مرادهم خلافه بناء على [illegible] التخييل فلا معنى للاعتراض
قال ابو الحسن البلخي فرزى ويكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت في استثمار غرس ودادي وطمعه
منها في الوصال لانها تجيء الامور على خلاف مراده وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة من شكل في ارادة
الحال في تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من التجدد مع عدمها فيه خارج عن القانون
وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الش رح وقد يجوز ان يعطف على مجموع
ساطلب يراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من التجدد فلا خطاء افضاء سكب الدموع اليه
والانصاف ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الش رح وان انكر في جلية الحال
يتوقف على انكر في حال الش ع كما صرح به الفاضل المحشي وقد يقال مراد الش ع ترك مراد نفسه لمراد محبوبه
لان مراد المحب الوصال وما يلازمه ومراد المحبوب الانفصال وما يلازمه كما قال اريد وصاله ويريد
هجرى فاترك ما اريد لما يريد والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب ذلك الى الوصال و
بهذا يظهر معنى قوله لتقربوا قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى لدفع ما يتوهم من التكرار مجموع
الذكرين فلا يبعد ذكر الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار
وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل

التكرار

التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلثا فقد كثر التكرار وان كان
المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الثالث تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة
الى الثاني الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبابا الاضافة في كثرة التكرار من قبيل
اضافة المسبب الى السبب اى كثرة الذكر الحاصل من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين
بتثليث الذكر قطعا قوله تسعدني لعله الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان المراد بالسبوح
الفرس وهو مؤنث سماعي كما اوما اليه الش رح بقوله تستوي فيه السبوح المذكر والمؤنث
وقيل المراد بقوله تسعدني سعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل
عن المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب انه يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام
قوله والمراد له من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وهو شدة عدو الفرس قيل
هذا التفسير مفهوم للفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة
من السباحة في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز
فرس سابح وسبوح واشار اليه الش رح المحقق ههنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه تامل
لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري لا شدة العدو والحق ان الكلام
ههنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد به ما له ولم يتعرض للشدة لكان اولى قوله وعليها
متعلق بها اى بتشهد لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا
في الضرر قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتداء والظرف خبرا مقدما عليه قوله جمامة
جري بنصب جمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض له الجندل بسكون النون وفتح الدال يعني
الحجارة كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما
حمل الجرعاء على نفس الارض ناسب انه يراد من الجندل نفس الارض مجازا بطريق اطلاق اسم الحال على
المحل فالتفسير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح لعله اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال معناه
فانت نجيب زينب سعاد وقعت في كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه

قوله وهي ارض ذات رمل كذا في [illegible]
واما في الصحاح فقد قال الجرعاء [illegible] الرمل
المستوية التي لا تنبت شيئا
اى لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء
بالمد كحمراء وبيضاء
قصرها [illegible] ح

كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بانه
لا قرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تترنم عند مشاهدة الاوراد
فالمعنى ع ماذكره الزوزني وماذكره الشارح انما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالسجع اسماع
الصوت واما حديث المخالفة بكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه
اللغوي وما ذكره ذلك القائل باعتبار المقصود وهو المعنى الكنائي لانه جعل فلان فلانا يتحقق
رؤية فلان كناية عن كونه رائيا قوله لان كلامي لكثرة ما اعترض عليه بانه قد تستعمل
من وجه نظر المص على من شرط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع مثل هذا الكلام م
فذلك مع قبول هذا انما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء
كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم
افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار ر
فانهما من حيث هما لا اخلال لهما وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال
التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صونا للكلام
الفصيح عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد
التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول لما يستفاد منه
كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة ولا يخل بفصاحته بخلاف
الكراهة في السمع وفيه بحث وهو انه يجوز ان يكون لكثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع لا الى
الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه مليح قوله ان الكريم
الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف
به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والعدل ورياسة الدين والدنيا قوله قال الشيخ الموفق
من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المص في الايضاح
قوله يا علي البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار الغناء ليس بعربي ... الاطراء

المعنى

المعنى على القلب اي انت ضيارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الحار اذا طبع بالطبع
واذا وضع في وسط الثلج تضاعفت البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط
الحجارة حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض النسخ ضيارة بالحاء
المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود وصفه بالضعف لان الثلج اذا
وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال قوله ثم قال اي الشيخ لا الصاحب صرح به في
الايضاح قوله كقوله فظلت له البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار
والنجم غاير فلما انه الليل طرزت بصباح غاير اي غائر والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت
الثوب وتحت الدرع ايضا استعير هاهنا لبقية الليل وانقضائه على الظرف والمعنى ذهبنا الى بيت
الخمار والحال ان النجوم بعد والوقت وكان دنا بنا وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة
لاح فيها تباشير الصبح كالطراز ظلت نائمة اي دامت وهو مع تدبر تنازعا في ايدي جاذر
الجاذر جمع جوذر بفتح الذال المعجمة وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق
صفة شبيه يعني طويل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي وجوه
كالدنانير في الصفاء واللمعان والاستدارة وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر لا العتاق
لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة لماجد حواب مجد لهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد
وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير
تكلف في السبك حتى يكون الاسماء في تحدرهم كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه
اي سيلانه نحو الجانب المنخفض كذا في الايضاح والبيت لربيعة بن ذؤيب ... عتيبة المذكور
او له ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي هدمت في الصحاح ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم
وثللت بصيغة الحكاية او الخطاب قوله وما اورده المص له ماذكره الشارح هاهنا من قوله
وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير في بانه جملة ونظايره للمص
ووجه كلام النظر الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة

بل عبارة من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني صفة الحمزة
ووجه الاشعار الثاني ان تداول تتابع الاضافات الغير المترتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به ب
فلما علم بايراده ذلك الثاني ولما علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات
مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله فطلب بدرا الكاسي ح
قبيل تتابع الاضافات مع انهما فيهما مثناة بعد او قد يقال لا حزوزة تلحق الى حمل كلام المص على انه
اراد بتتابع الاضافات ما ذكر بل اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة
الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فانه في صورة اضافات متتابعة اذ لا فرق بين كون
الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه له في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك
لم يتغير حاله عما هو عليه تبع الاشعار الثالث لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي من تتابع الاضافات
اذ الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عتاق دنانير الوجوه ملاح منه
فان صورة الاضافة ايضا فيه مثناة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح سقط الالزام من كلام
الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة بخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل
قوله لا يقال له الفاعل هو الحلبي و ذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع
الاضافات بما يازاء من تتالي الاسماء المجردة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما نبهت عليه فالقول ق
بين المتخرجين وغيرهما في الاخلال بالفصاحة تحكم قوله ويشاعه شيء بشيع اي كريه الطعم قوله
والاخلال جهة له يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما
يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل شيء اخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه
لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والامام وقع في التنزيل وفي نظير قوله ورسم القدماء
الكيف بانها اراد به الرسم الناقص لانه العارض الاجناس العالية فانها لبساطتها على القول
بامتناع تركبها من امور متساوية لا حد لها اصلا ولا رسم رسما تاما ثم ان تعريف القدماء بانها
مع رجوعها الى الكيف باعتبار الحمل وباعتبار انه مقولة او الهيئة في اللفظ ان كذا في الفصل ع

وهي الصورة ولما كان شان الصورة ان يكون حاصلا لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى
الهيئة المطلقة على العرض قوله ولا نسبة لذاته اي لماهيته فلا ينافي اقتضاؤه ايا ها بواسطة
الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهي الحصول في الموضوع وهذا بخلاف
الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة جزءا لها او خارجة لازمة لماهياتها تها
قوله الا ان الاوضح لا الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله لا لان لا لانه علة للتفسير او يقول
بدل قوله تفسيرا بالمفهوم متحد المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء قوله فان قيل انه يخرج الكيفيات
الغير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل
ما دام مؤثرا والانفعال عن تاثر الشيء ما دام متاثرا وهما ليسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية
قوله ما في الاعراض النسبية لانها ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فقط واما ان كانت
داخلة فيها فلان كلا منها نسبة خاصة والاخص يستلزم العام ونقيضه قوله ليدخل فيه الكيفيات له
قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هنا كاصلا غايته ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها وجوابه ظ
اذ المراد الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن رح ان وجه
الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء
وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم
لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم
غير ظاهر والظاهر ان تحديد افعل التفضيل اعني احسن عن معنى التفضيل لكن حد بعد ذلك ان تحديده انما يصح
اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة قوله عرض لا يتوقف له ي و عليه لا عراض النسبية على المذهب المشهور
ولهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال ان تصور تلك الاعراض يوجب تصور النسبة
ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات
الادراكية عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم
الا ان يعتبر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الا ان مقام التعريف يا بي

مطلب في الاعراض والكيفيات

مطلب في الكيفيات المختصة بالكميات

مطلب في الوضع ...

عن مشلة وتمكن ان يجاب عن الاخير بانه توقف النظرى على النظر اليسير في حد ذاته والا لما
جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الا يرى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر قوله والا قسمة
احتراز عن الوحدة والنقطة على راى من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من
المعقولات النسبة قائلا انما لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليستا من تحتها المعمول
قوله اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليندرج الكيفيات
التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا وجعل فائدته في اقتضاء
القسمة احترازا عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها تقتضي
القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات ورده الشريف بانه لا اقتضاء هناك اصلا
فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اختص بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص بها في
اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا ينتقض ببعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة الثابتة للمجردات والواجب على ان
القائلين بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلوها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما تتناول
النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات
بحسب النفوس النباتية بحسب التغذية والتنمية قوله كانت راسخة اي مستحكمة في محلها لا تزول عنه اصلا او يعسر زوالها
قوله بان الفصاحة لا تحقق لو لم يعلق ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار بذلك وان امكن ان يستفاد
من اللام الاستغراقية الكائنة في المقصد قوله حالتي النطق وعدمها هذه عبارة لا يفيد وما كان
ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال بعبارة لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسرها
بقوله اي سواء له دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل
بكثرة الملازمة واعلم ان قوله لا ينطق به قط من مساهلات المصنف لان قطا انما يستعمل في الماضي
واشتقاقه من قططته اي قطعته ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري ويستعمل في المستقبل
نحو صرح به ابن هشام في مغني اللبيب اي السيد في كتابه المسائل نعم ملازمة للنفي ليس لازما استمرارا
ذلك هو الغالب قال في التسهيل ... لفظا ومعنى ويرد به النفي ... في الصحاح

فخرنا مع رسول الله عدم الصلوة اكثر ما كان قط آمنه واما ملازمته للماضي فلم اطلع على
خلاف منه قوله وذلك لان اللام في المقصد اي لكل ما وقع عليه قصد المتكلم فيه اما للاستغراق الحقيقي
بان يعتبر او لا بقيد المقصد بمقصود من له تلك الملكة اي بما يقصده في زمان من الازمنة او في الزمان
الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي ذا لم يعتبر ذلك وفي عدم جواز ارادة
الاستغراق الحقيقي او لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت اي حاجة الى حمل الكلام على
الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع ما يقصده من المقاصد
بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح
والذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن
بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا قوله فلو قيل بكلام فصيح الانسب
ان يقول بمركب فصيح وكذا الانسب ان يقول فيما سيأتي دون مركب فصيح قوله ان يلتقي على الحاضرين
له فانه ح لا يمكن الا التعبير بالمفرد او لو قيل مثلا الاول دار وان في علام او قيل الكتب
دار الم يكن الملقى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على الملم ثم الحسبان في قوله لم يرفع حسبانها مصدر
حسبه بالضم حسبانا وحسبانا وحسبانا وحسابة اي عدد ويرفع اما على صيغة الخطاب اي ترفع
ايها الملقي وتبلغ عدد تلك الاجناس عليك عطف الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعه
وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها او على صيغة الغائب اي لم يرفع ويبلغ ذلك الحاسب وما اي
صاحب المال مثلا قوله سقوط وجه فيما نقل عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ مجرد ارادة
الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا اليدخل كذا ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم الشمول
لما صح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس شرطا في الفصاحة اصلا
واجيب من طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون للحكم الواحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها
فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكران ... في الجواب
وقد يدفع بان الوقف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد ... لافادة الشمول

الفصاحة

انما هو حيث يصح وقوعه لا انه نعوت فانه الشمول قوله فان قلت له الظاهر انه اراد به تعريف
الا ان صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع بقيد الملكة اذ لا شئ من المذكور اسمه
ملكة وان اراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع
التفسير للملكة فلا يصح اصلا لان هو صفة معدة للملكة البتة وهو ظاهر جدا قوله قلنا لا نم ان هذا السبب هو
المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر قوله مطابقته لمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط
في اصل البلاغة المطابقة التامة قوله الحال هو الامر الداعي له موقع المركب الاضافي يحتاج الى موقع
الاضافة لانها بمنزلة الاجزاء الصورية له والى موقع المضاف والمضاف اليه لكن لا يتوقف على تعريف الاضافة للعلم
بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف مثلا
مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضيا لها ويتوقف على تعريف المضاف الا ان موقع المضاف
من حيث انه كذلك يتوقف على موقع المضاف فلم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتعيين المضاف لا المضاف اليه
ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان
التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام
التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال اعلم ان الافصح في لفظ
الخصوصية الفتح اذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك
والتاء للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او
الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في احمري والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو مقتضى الحال الجزئي
من التعريف حتى يلزم الدور بل يعني المضاف بعد تعيين المضاف اليه ثم الضمير راجع الى الخصوصية
باعتبار الخبر وتوجيه قوله وان كان مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته لقوله
قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة كما في التعقيد
في المعميات ورعاية الطباق اولى من رعاية الفصاحة اذا تقابلا ان الكلام بالطباق لكن يسمى
الكلام على التقدير انه بليغ ولم يقيد بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور قوله الحال و

المقام

المقام مستعار له الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة
بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والكلام ن
اما باعتبار ان المقام من مقام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه ج
او على تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى
استقامته وانتصابه ولانه كان من عادتهم القيام في تباشير الاشعار وامثالها فاطلق المقام
على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم قوله وايضا المقام يعتبر له حكم التنكير والاقتصاد
يضاف الى المقتضى بالكسر قوله فيما سيأتي فمقام المقام مقام ان تتردد للمخاطب ثم اضافة
المقام الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضى بالكسر بيانية قوله فمقتضيات المقامات له قيل
هذا ايضا حكم التنكير اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان
التنكير وقد يقال التنكير ان يختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشئ في الارتفاع مبلغا لا يمكن
ان يعرف ومعنى الثاني بعكسه والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار له المعنى المصدري فيكون
تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف ... قوله ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا ثم
شرع ومثله سائغ شايع قوله باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها
وهي التي يعتبر في انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد ما هو اعم منها لم يخص الاسناد
المسند والمسند اليه كما ذكر قوله اما الى نفس الاسناد وقدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا به
يحصل الجزء وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم
من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون من المركب من اللفظ
اللهم الا ان يقال عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائه او التغليب واسع قوله
تأكيدا واحدا يحصل لقوله وجوبا قوله لكونه محذوفا او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة
باجزاء الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظ بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه
لم يستقم قوله او الى المسند كما ذكره ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اي كحذف ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد

من الكاف فليتامل قوله او غير مخصوص كالمبتدا في قولك في الدار رجل وكالفاعل في نحو جاءني رجل
وما ذكره اي الحاجبي من الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بانه المحكوم عليه اذا اختص بتعيين الحكم
لان الحكم على غير المحقق قوله فلم فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون
الثاني مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو
الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر يتنفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف
الفاعل لانه انما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم قوله على
المسند اليه اي الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسندة الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول الا في الظرف الذي
الذي بعده حتى يلزم قصر الشي الى نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره فيلزم اي كونه مفردا موصوفا
بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زايدا على اعتباراته فلا يرد ان
الكون مفردا غير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير بقوله الى غير ذلك فلا يجعل زيادة على
اعتباراته وفيه بحث اذ لا معنى لعد الانقسام المذكور من مقتضى الحال كما تقتضيه السياق بل المقتضي هو
الاقسام والاخر بحث الجواب ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات
المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له في النفي قوله مقيدا بمتعلق المراد بالمتعلق ما يتم به هذا النفي متعلق
الفعل بكسر اللام في المتعلق على الاظهر والاقيس كما سنذكره في موضعه ولا يرد ان يقال قد يكون للمسند اليه
متعلقات نحو الضارب زيدا في الدار بالسوط ضاربا شديدا عمرو لان المتعلق في الحقيقة هو الحدث
الذي تضمنه الصفة وهو مسند لا المسند اليه فالراجع الى احوال المسند ولو سلم فما ذكره بناء على الاعم الاغلب
قوله على الوجه المذكور لعل الظاهر انه قيد للايجاز والاطناب لا للمساواة ايضا اذ لا اقسام لها
قوله فمقام له هذا اشارة الى القسم الاول وهو المحقق باجزاء جملة قوله ومقام الفصل اشارة الى
القسم الثاني وهو المحقق بجملتين فصاعدا وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون
محققا بشي مما ذكر ثم المفهوم من قول الشارح ثم شرع له ان الفاء في قوله فمقام له للتفصيل ويجوز ان
يكون للتعليل قوله اي جعله على مقتضى ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في جعله فيرجع الى الكل المذكور سابقا الا انه

يستدعي كون مقام السكون مباينا للمقام فلا في التعديم وفيه ما في الصواب ان يقال ل
اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير
راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية واعتمد في على
ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح لعل الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على مراد ه
فانه قد خفي على بعض شراحه والضمير في قوله لكونها راجع الى الايجاز والاطناب او الى لفظ
لفظ كل ميلا الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون قوله وكذا خطاب الذكي فصل عن قبله
لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر المراد من الخطاب ما هو طبق لا ينبغي
المصدر ان يكون مقتضى الحال وينافسب الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال في الاضافة لا دخل
التلبس الخطاب الذي له تعلق بالذكي مقتضى الخطاب الذي له تعلق بالغبي نفسه الامور المذكورة
في ان مقام الاول من مقام الثاني قوله وكان الانسب انما لم يقل وكان الصواب لان لفظ
ان الذكاء على ما ذكره الشارح احق من الفطانة في زمان بزيد به ذلك اطلاق الاسم الخاص على العام
بقرينة وانما لم يقل بذكر مع الذكي البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر كما في مفهومها ورود
الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكا فخ
في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانته مع ان فيما اختاره
المصنف رعاية حسن السجع ثم هذا الحسن من مبتدعاته بل سبقه فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها
بعضا فحذف وفاي نوع طلب كلمة كذا في شرح المفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اي مع كلمة له
الا الظاهر ان يقول لها وحكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله صوحب معها او
تعليب ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدونه معها لان صوحبت ان جعل من قولهم
صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى بناء على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في مهذه مرور ها
وان جعل من صاحب زيد عمرا فان نيته واجب بالمعبر الى الضمير صوحبت معنى الجعل والتصيير
اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مقدره بالتاويل المشهور

اي او فوت الفصاحة معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالفصاحة الفصاحة الحاصلة اي الحاصلة
بسبب التاليف لا الفصاحة الثابتة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره قوله لتبيين معموله
تفاوت المقامات في هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له
قوله اقترانه بالشرط اي باداته وقد يقال المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الادا ة
الا ان السوق يؤيد الاول قوله اذ المراد له دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود
لان الكلام في الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان المصاحبة ايضا هي الكلمة قوله هكذا ينبغي له اورد عليه
ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله والكلمة مع صاحبتها له اعادة لما سبق اذ ليس حاصله
الا ان المقام المقتضي لهذا المسند مع المسند اليه الموصوف مباين للمقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى
هذا ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث
البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة
لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكي له اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال
الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب للخفي ان قوله خطاب الذكي الى قوله له
وكذا خطاب الذكي له ايماء الى مسائل المعاني فيجعل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب يقال هذا التوجيه حه
يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف
المشهور فما يبنى عليه المقال لانا نقول لعل السبب البلاغة لا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضي
المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضي لازما بعد علم اصل البلاغة من البديع يع
ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال
اياها مما لا يخفى ندرته لم يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع
تنبهوا الى ذكرهم في المعاني المحسنات مع ما يكثر اقتضاء الحال اياها مما لا لتفات والاعراض والتنبيه على ان
سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ما ذكره لبيننا وان لا يتنظم النظائر يرى مثلها ان لا
مع المضارع مقاما للبس مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما للبس ايضا الى غير ذلك كلا

يحصل فيه تعقيد ولا يستقيم في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم
ظهور اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والمبالغة ونحوهما مما لا يكون بين الكلمتين فلينتامل
قوله وارتفاع شان له اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب للحسن
الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان
انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن رأسا لا الانحطاط في الحسن مع الاستلزام لثبوت اصله ولذا قال السكاكي واذا تقرر ان
مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى انطباقه واجيب بان اصل الحسن الذاتي
يحصل عندهم بالفصاحة فيرتفع شان الكلام في المطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله الحسن من
جهة وبالقياس اليه فلا يلزم زيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى
من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف في قوله بمطابقته اي بحسب مطابقته
فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد
باضافة العدم الى المطابقة الجنس اذ هي الاضافة للمعاني التي يأتي لها اللام كما سبق فيكون علة الانحطاط جنسها
المطابقة وهذا الجنس يتحقق بتحقق فرد منه بان يترك مطابقة واحدة فليتامل قوله اولا وبالذات منصوب
على الظرفية بمعنى قبل وهو منصرف لا وصفية له ولذا دخل التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بمعنى الاولى
والاولى كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته
عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني
قبل هذا العام والاخير بالذات بمعنى في وهو معطوف على اولا او لا في ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة
الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل
على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام صح ما ذكرنا كون مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت
لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله وانحطاطه بعدمها يمنعه اذ لا يصح ان يقال انحطاط شان
الكلام البليغ بعدم المطابقة وهو ظاهر قوله الحسن الذاتي له اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي يكون منشاه ذات البلاغة
لا ان الحسن داخل في ماهية البلاغة وانما وصف بالذات قوله في البلاغة مجازا بمعنى ان منشاه لا يخرج عن حد البلاغة

والمراد في المقصد المطابقة
٢ ٢

ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة قوله
وبه يعرف لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا الا الكلام المؤكد والمطلق ويخرج عنه
البحث في تعريف علم المعاني قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم
قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس فاذا كان استغراقا كلاهم فيكون المعنى ههنا ان جميع
الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها
لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح بلا الكلية فان قلت لم لم يجعل كل من المصدرين قرينة تدل
على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم
يكن ما يلزم حملها على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب بخصوصه قوله فيجب ان يكون هو
المتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب فهم اهل
اللغة فيكون قول المصنف مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطلان المجازي ويجي تفصيله في بحث
الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب لانه على ان الوارد بعده ضمير الصفة وتوكيد الحكم دون الحصر و
٤ يحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا تباينا والمساواة قوله والا لبطل احدهما لانه لما كان احتمال
الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين
الاعتبار ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في المناسبة
الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الكل مستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفائه
في غيرها وبهذا او رد عليه الناظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين
ليس اولى من الاخر في الصدق والامر يلزم بطلانهما على التقدير بين الاولين ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير
الثلثة في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر الاعم
باعتبار جزئه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار جزئه السلبي يعني اذا بطل الجزء الايجابي من الحكم
في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطته لان بطلان الحصر في الخاص ههنا بواسطة ثبوت الحكم في
غيره وحينئذ لم يتحقق ذلك اذا بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في

المناسبة

العام

العام بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي بطلانه بهذا
الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي من الحصر الاخر بواسطة صدق جزئه الايجابي للتباين والعموم
من وجه قوله وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا تباينا والمساواة
ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول الجميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد
بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو
المدعى انه لم يتعرض في الدليل بنفي المساواة مع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير
الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال
كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناهما بسببية مطابقة
دها الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضي من حيث هي مطابقة المقتضي فيلزم الاتحاد
في المفهوم وهذا انما يتم ان ساعده الفهم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين قوله هو الذي يسميه الشيخ
حاصله الاسناد لا لان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه
علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المفسر بالتوخي
هو ذلك التطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضا ان قلت ان التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع
قلت اقامة للسبب مقام مسببه كما في تعريف علم المعاني بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي
راتـ له يقتضيه علم النحو ان يكون بحسب الاغراض الذي يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم تبين ان المذكور
ويدل عليه ايضا تصريحه بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو يعني المعاني والبيان لما ذكره الشريف
في بعض شروح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف
على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم ما ذكر عدم تركيب البلغاء الذين ليسوا نحاة عن حلية النظم وهذا
ظ قوله فيما يترجح بين ان يكون له الظاهر ان بين ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو جاز الحمل على
الثاني وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بين له كما قيل يحتاج الى تقدير لا في يترجح والا فلا يستقيم اذ
استعمال ان في المشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثاني يحتمل اذ

الدور بل هي مجموع الامرين بل كل واحد منهما **قوله** وبإذا فيما علم عدا ذا من الحروف على سبيل التغليب نعم
وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقوله
واذا تصبك خصاصة فتجمل ان يكون حرفا لا اسما لكن اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان
استعمال الحرف في معنى الكلمة شايع في عبارات المتقدمين **قوله** في الحلا اي بسرد اي تنسيج وتناسق
منتظم بعضها مع بعض يقال فلان يسرد سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع
نسجها **قوله** بل في هذه اللفظة له معطوف على قوله هو في لفظ او في غاية القبح وانما اتى بالواو بعد
بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو شايع اذا تلاها جملة **قوله** الى هذا اشار بقوله
الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل يعرض لها بحسب المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام **قوله** بالتي كيف منها كالى ان لا افادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله
بالتي كيف تأكيدا لمعنى الافادة **قوله** وذلك مما لم يبينه لوجه رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته
المعنى الذي تفرعها على تعريفه السابق **قوله** او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما من شأنه ذلك وهو المفهوم
في نحو فهم من الوصف بعدم المطابقة او لو اخذ بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين عن المطابقة **قوله**
ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون التأكيد بمعنى الكثرة وكون العامل ما يليه بالانتصاب على الظرفية فان
صاحب الكشاف جعل قليلا في الاية صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر ان ذلك لاحتمال ههنا
مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شايع لاحتياج تذكير اللفظ اعني كثيرا
حيث لم يقل تسمية كثيرة الى تأويل بلا ضرورة ولهذا جزما بانه من قول الم وكثيرا ما يخرج الكلام على
خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف ولا يحتاج الى التعرض فلذا اشار الى وجه آخر
الاخر **قوله** وفي هذا اشارة له اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب
قوله يسمى ذلك فصاحة **قوله** الاعجمي والوحشي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب
والمراد من الوحشي خلافه وفي شرح الكشاف المتقطع من الوسكان المدن والقرى والاعراب سكان
البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية

قوله

خاصة وانه نسبة الى اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو من الوحشي الكان احسن كما لا يخفى **قوله**
وكلام الامام لا يساعده حاصل توفيق المص على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظ
لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد بـ
الى المعنى دون اللفظ نفسه وصف اللفظ بها باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ
مفرد من غير اعتبار التركيب بهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ واثباته وبين نفي
كونها من صفات المعاني واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين والمص رحمه الله انما تعرض لدفع الوهم
الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة
حين حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى المعنى المشهور واراد بها حين ذكر انها صفة راجعة الى المعنى
معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه صريح ان المعاني مطروحة لا يأبى
عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور تأمل **قوله** ولا نزاع في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان
محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما يشعر به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف
الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة كما يكون الرجل بحيث يحسن غلامه لا يقال فليحمل كلام
المص على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنظومة لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكنه لا يصلح
توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة **قوله** والشيخ يتكلم على كلا معنيي اي كلام على الاطلاق كما هنا
وبمعنى **قوله** على معناه اللغوي فقيل عليه يلزم ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني
الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوي على ان هذا
القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجاز والكناية والمعاني الشرعية او العرفية معاني اول **قوله** دلالة ثانية ابو وقعت
في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان المعنى الاول حاله لا ثانية وقيل من مقتضى الحال
المعنى لا اجله ويواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة
بالثانوية ظاهرة ثم دلالة المعنى الاول على المعاني عقلية فقط كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل
الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون عقلية كما ننبه عليه الان ومن حكم بانها وضعية

فكأنه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها فيخرج المجاز فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم
اثباته او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا قوله بل علم ترتبهما ثم ترتيب الالفاظ
في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مراتبها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق
على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع ان الترتيب الثاني اشارة الى ان العمدة في باب
البلاغة انما هي للقصد والاعتبار دون التلفظ والاخذ وكما يطلقون مقتضى الحال مع اعتبار الخصوصية
معه انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو حيث دل على كونه من جوهر
اللفظ قوله والخواص والمزايا المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا بحسب
الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على
المعاني الاول من قبيل المجاز او اصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق له فافهم قوله من الاوصاف
الراجعة فيه علية كيف يكون الفصاحة والبراعة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني النحوية
بانه لكون المعاني الاول لا فضيلة لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي المعاني النحوية بان المعاني الاول وهي المعاني
النحوية محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن
بتوسطها الى الخواص في الافادة بلا اختلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص
منشأ الفضيلة ومناط البراعة بلا شك قوله لا في الالفاظ المنطوقة لانه مبني على ان اللفظ صوت يعتمد
على مخارج الحروف والحق انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يمكن
قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يعتقدون كون الحروف امورا موجودة قوله فحينئذ يثبت له
ولا وجه لحمل كلام المصنف على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى
فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا لحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى
الاول لان توزيع قوله فالبلاغة راجعة لعدم توقف البلاغة بابائه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى
الثاني يكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال هو المعنى الثاني لدفع الشك ورد الانكار قوله المعاني الثواني
توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره مشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن

البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب
المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلا ريب قوله وحسب انهم لو جعلوها اي يعني ان الشيخ ارتكاب التجوز انهم
لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول والاحتمال
ان يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ واراد وابها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني لما يحتمل
الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل هو اولى فلا بد من بيان سبب
الترجيح لان قال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز
خير من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا نقول اعترض ذلك بان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين
كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه
اولى لان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين و
يمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها صفات المعاني الاول لان المعاني
الثواني دخلا تاما في البلاغة لان الكلام الذي ليس له مقتضى ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء
لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ اذ عدم كون
اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة
بين اللفظ والمعاني الاول مما يحدث فيها اقوى واظهر يتبادر اليها وهذا القدر يكفي للترجيح قوله فجعلوا
كالمواضعة قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من هذه استعمالها في
الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء في فجعلوا
واجيب بان الشيخ يطلق على المعنى الاول الخصوصيات والصور ونظائرهما مبالغة تنبيها على انهم ان كانوا
يطلقون الالفاظ على نفس المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما في كلها الا ان مدار توصيفهم
على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس الخصوصيات وبهذا صح التوزيع وفيه نظر
لان هذا الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة والخاصة نفس المعنى الاول وقوله حدثت في المعنى ويجدونه
فيه مانع من الحمل على ذلك والاظهر في الجواب المصير الى حذف المضاف اي محل الصورة والخاصة قوله وقولنا

صورة له دفع لما يتوهم من المعنى السابق له صورة فكيف يصح قوله وهم يريدون الصورة التي حدثت
في المعنى قوله هذا انتهى مما ذكره اي قبله واعلم ان الكلام الذي نقله ان رجع من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه
على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوائله وبعضه في اواخره وكذا حكم البعض بان في نقله ان رجع اختلالا
ولا ينبغي ان يظن هذا غفلة قوله مذاقه اي ذوقه وسلاستها هذا في انها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة
النطق بها قوله الفصاحة عبارة له هذا هو الاعتبار الذي هو من المعنى الثاني للفصاحة فهو من
عداده فان جعله من الفصاحة وبطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتأمل قوله كما يمتنع ان يوصف بها
دال قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السابق او اراد بالدلالة الدلالة
مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي يثبت للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي
كما سبق من قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود قوله اليه ينتهي البلاغة اذ نسبة الاعجاز
توطئة له لدفع ما يوهم قول المصنف من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سيأتي قوله وهو ان
يرتقي الكلام ان يشير الى ان الاعجاز كلام الله تعالى بارتقائه في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الرأي
الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن المعارضة واقوال البشر بالذكر
بناء على ان المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة الا في المعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن
الانس والملك قوله فان قيل له فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما هو
قولهم لا يجوز ان يكون الجواب خارجا عن القانون لانه منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان
حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض قلت اشتهار دليل تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو
ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام
لان المعنى المشهور وهو علم ما زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول
الكلام بعد حمله على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس كما
سيجيء ان شاء الله تعالى قوله وكثير من هو له الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذي هو كون علم البلاغة
كافلا باتمام البلاغة فلا اولى تعقيبه على قوله او كونهم ولو جعل العبارة اعم من الاحاطة فلا باس في تعلقه بالجواب الثاني

قوله فيتمنى للتفهيم من اللفظ فيه بحث وهو انه اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا
فمم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمل فمم قوله واما النفي فلا بد فيه اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ
نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا ينافي المرتبة الاولى بل لا تتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى
لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع
بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو
وبكر الى اخر افراد الانسان نوع والكون طرفا اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز سوى نهايته تجاوز عنه
فرداه واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده وان صح يجعلها لا ببعضها ومن هنا ظهر ان قوله
على ان الحق له وجه اخر لا يطابق الجواب الثاني في كلامه المتبادر لا بيان للنفي المذكور بمعنى بناء على ان الحق
قوله ويؤيده قوله له وجه لتبديد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف فلان المقصود بالذكر كما سبق وكذا
في قوله وبعضه قاصر عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة
الكاشفة حتى يتحقق التنصيص بمراتب الاختلاف فهذا يثبت بحد القصور عن حد الاعجاز بامكان
المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على
المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل هو مؤيد له هذا وقد اعترض على الشارح في شرح الكشاف
على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان نظام النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة المختلف من
غير ضرورة فان كون البعض مختلفا للبعض صفة للكل ولا وجه لتخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضه
فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في
القران ايضا فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على
ليس من عند غير الله على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد
ثبوت قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو خلاف المدعى واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به
التحدي وهو اقل ثلث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القران وكون بعض قليل من القران غير
معجز مشهور لكونه مشهورا مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان

على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل و بالمقصود نفي كون القرآن من
عند غير الله كلا وبعضا لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف
المذكور اي يكون بعضه الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه قوله
ومما الهمت له لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته و
الاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتداء محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من
عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على
المبتداء بعد مضي الخبر والعطف على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع شائع
وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان مسوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله و
حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير لبيان الطرف الاسفل وعلى
ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بيانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان
لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بجميع الاحوال كيفيتها فيلزم ان يكون كلامه
المشتمل عليها في اعلى المراتب لا ان بعضها من الطبقة يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن
تفاوت الآيات في البلاغة كما اشار اليه من قال در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن ⁂ گرچه گوينده
بود چون جاحظ وچون اصمعى ⁂ در كلام ايزد بيچون كه وحى منزل است ⁂ كى بود تبت يدا مانند
يا ارض ابلعي ⁂ قلت التفاوت انما هو في الآيات بالنظر الى الاحوال المقتضية باعتبار ان في بعضها اكثر
فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منهما في الطرف
الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كلامه تعالى على جميع مقتضيات
الاحوال التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فاحفظه وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب
منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة في مقدار آية
او آيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا تعيين الاعلى بانه البلاغة القرآنية بلغ
كما هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الآيات لا ... تأييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فافهم

جميع

جميع الآيات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التي حكم عليها بامتناع المعارضة
ما يكون بمقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد لشهرته كما نبه عليه قوله اي طرف للبلاغة نقل عن الشارح
انه صرح بذلك اي بالطرف فنبها على ان الطرفان من البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان
الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته لا يقال الطرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون
داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان
قول المص اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدلالة على ان الكلام
الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء
بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه
المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا
على المراتب المتوسطة قوله باصوات الحيوانات عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع
في عبارة المفتاح منكرا والانسب حمله على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير او النوعية ولعله اقرب مما ذكره
الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله يحيد حال من الاصوات لا يقال يلزم اختلاف
العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل
لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى المجرور ووجوده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار
وقع ذا حال وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب تسامح في العبارة اتكالا على ما تقرر
لها في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحيث ما يتفق اما مصدرية اي بحيث اتفاق الاصوات وحصولها
بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي بحيث ما يتفق منها من الامور التي لا يقتضيها قوله سوى
المطابقة والفصاحة هو غير متوغل في الاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان آخرية تلك الوجوه بالنظر
الى المطابقة والفصاحة والمراد سوى ما تغايرهما والمراد تتبعها وجوه فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة
سواء اعتبر الاحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس قوله
وفيه اشارة له صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تتبعها وسوق كلامه ههنا

يشعر بان الاشارة بامر آخر والمشار اليه توصيف الوجوه باخرها لا يلتفت اليه ما قوله لانها
ليست حاله نقل عنه ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم
في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ وفصيح فلا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصفه
صدر عنه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يقال يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعل المتكلم صوفا
بصفة جاز ان يجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا مجال لان يكون تابعة
لبلاغة المتكلم لا لبلاغة المتكلم سواء جعل المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها
تابعة لبلاغة المتكلم فليتامل قوله ملكة يقتدر بها على تاليف لداى في اى نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة
هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته يكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وهذه
وان كانت غاية في التعريف لكن لا بد من المصير لها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من المعاني
كالمدح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر
واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة المقام او التاليف على ان افاد
المصدر يفيد العموم منظور فيه لانه يستلزم ان يفاد البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقة الاعجاز ز
والاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر ولهي قد يتوسعهم بان لا يكون متكلم بليغ الا الا ان يكون في قوة
بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة موقوف وهي بقي قوله انحصار علم البلاغة
اي علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لو اريد به العلم هذين العلمين لم يكن لانحصار المذكور معنى فليتامل ع
قوله وانحصار مقاصد الكتاب لان البلاغة علم انها لا يتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان معظم الكتاب
الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلثة قوله وفيه تعريض بصاحب المفتاح لانه وذلك لانه عرف
البلاغة ببلوغ المتكلم حدا الاختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على
وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره من التصحيح في
من كلام ابن الاثير في المثل السائر يكلى رجح قول صاحب المفتاح في باب البلاغة كما ان منوع البليغ به تميز عن غيره وكذلك
الالفاظ المختصة به ورعاية الفصاحة ليست كالامنوع البليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك بينه وباين غيره

وفيه

وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصيح للبليغ كالحيوان للانسان قوله ان كل بليغ كلاما
كان او متكلما هذا من تعميم المشترك كما هو ديدنه اي كل من يسمى بليغ قوله اي ليس كل بليغ بليغا فيشير الى ان المراد
بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة الكلية لا ينعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة
جزئية قوله وهو ما يحتمل يحصل له هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم
مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتقسيم المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى
الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل
للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان الحكمي لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو الامكان الذاتي قوله اي مطابق
الحكم للواقع والمطابقة قبيل هما على الصدق والكذب فكيف يكون مرجعا بالمعنى المذكور اجيب بان
الصدق والكذب يفسران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم وعدمها يصلح مرجعا لهما قوله
عن الخطأ في تادية المعنى المراد واللام في الخطأ للعهد والمراد به لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله
وما يحترز به عن الاول يعني عن الخطأ في التادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على
انه قد يقال الخطأ بسبب التعقيد المعنوي ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطأ في تطبيق
الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لربما ادى المعنى لما اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز ز
عن الخطأ عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطأ يتعين تادية المعنى المراد بكلام
غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ههنا سواء حمل على التقليل او التكثير الا ان
يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى والله اعلم لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطأ المذكور فلا
اقل من تاديته المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك
التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثاني فلا امر وان كان الاول فليحمل ربما
على التحقيق فانها قد يستعار لها كما نقل ان رضي في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد
من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي اللزوم اي وان لم
يكن الاحتراز لازما لكلامه معه وما كان الخطأ متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطأ المذكور

ما حفظ النوع عن المجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطاء اذا لم يكن عن محافظة وقصد وان ذلك الكلام
غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد مع فلفظ رتب اذن في محله ويكون للتكلف
قوله والى تمييز له الانسب بقوله الى الاحتراز عن الخطاء ان يجعل المرجع ههنا الى الاحتراز عن نسبة الالفاظ
بالفصاحة قوله ويدخل في تمييز الكلام الفصيح له قيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر
فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها
على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان
فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد لكان وصف اللفظ بالفصاحة
الفصيح كالجمع بين معنيي المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة
حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما مرجعه اي في الايضاح قيل مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذلك الامر
فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة
المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاء في تأدية المعنى المراد مثلا قد يقع
بحسب مقتضى البشرية في حال من احوال البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم
معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي
وجود الخطاء المذكور رأسا بل انما ينافي بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ
بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا لعدم بعض اجزائه له قوله وهو اي الاحتراز الغرض من الشيء ما يتأخر عنه ويترتب نب
عليه وانتفاء الخطاء المذكور وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف على البلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في
تقرير المرجع وكونهما متأخرين مترتبين عليها مستقيم الغرضية ايضا اذ ليس معنى علم البلاغة الاحتراز عن الخطاء وتمييز
الفصيح عن غيره وهو ظاهر بل الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه عند البلغاء
وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن مسامحة كما لا يخفى على الفطن قوله لانه غاية ما علم له يعني ان المعلوم
من تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين او توقفهما
عليها ان اريد بهما التمكن منها ولم يعلم كونهما غرضين منها نعم المرجع بالعلة الغائية لانها سبب التعريف بقوله

فعلم

فعلم قوله على الاتصاف بهذه بل لو صفهي لم يرد به الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور
عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا يتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز فليفهم قوله
فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزائه تمييز السالم صفة لمركب الذي
ومما يقال من ان تمييز الفصيح عن غيره كلي لا كل والان هذه الامور جزئيات له لا اجزاؤه بدليل صحة حمله على
كل واحد من هذه الامور واجزاء لا يحمل عليه كله فليس كلاما معتدا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح
لا تمييز ذاته من حيث هي ولا تم صدقه على واحد واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على الشيء قوله كالسراج معطوف
على اجتمعتم اي وبجاء لفظ كالسراج وهو ناظر الى سرجا كما ان اجتمعتم ناظر الى نقطا كما تم قوله مسرجا ل
ظاهر العبارة ان بعضا واحدا مبهم في احد من كلا من الاشارة مع ان المبهم في كل واحد منها بعض اخر فتشبيه
من قبيل اللف والنشر بكلامه كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون ما كان بقصد جميع التمييز
الحاصل بهذه الاشياء اذ يحصل بكل منها بعض من تلك التمييز قوله واعترض عليه بان التشبيه الاعلام فلا يعني لاعلام م
التمييز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد ههنا اظهار وجه المعنى وهو المعنى عبارة
عن الكل الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس فينبغي ان يراد بالحس على سبيل التجوز قوله لان منه ما يتبع
الكتب المعتمدة او لانه رد لما اورده العلامة الزوزني من انه يذكر في متن اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج
في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال ان تمييز السالم من غيره يتبين في علم متن اللغة وهو ج
الرد ظاهر لكن المناسب لهذا التقرير ان يقول المراد ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ التبيين
يغني عن التمييز وليس تعلق التمييز علم كذا اكثر معنى على انه لو قال كما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان
قيد يكفيه ان يقال او من الحس قوله قد يطلق على جميعه اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية ولم يعني
المراد قوله او علم التصريف اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت من الواضع وذا لا يعلم من علم
التصريف واجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ والثابتة في اللغة مع يعلمون انها شاذ فيعلم منه ان ما عدا
هذه الالفاظ مخالف لما ثبت من الواضع قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع
امور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يكن بالمخالفة القانون النحوي فكيف

يبحث في علم النحو وغايته ما يقال ان النحو باحث عن الموضوع الاصلي للكلمة وان الاعلال هو اثبات الشي في موضعه
وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى **قوله** والغرض من هذا الكلام الذي من قوله
وان من ما يسمى الى ان قوله يحترز عطف على يبحث والضمير في بهما راجع الى ما المقدر ان تنبه لكونه عبارة
عن العلوم والمختص فلابد من اعتبار امر وهو معلومية تلك الامور التي يجب ان يحترز عنها البتة ثم ما ذكر
قول البعض لتجرد تعبيره عما ذكر من غير اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان في اي شي **قوله** الملاذ مزيد له اما
مصدر ميمي بمعنى السوء او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نغب عنه مقام الذنب **قوله** يعني الخطأ
الاول في توجيه عبارة المتن المعبر لحذف المضاف اي ما يحترز به عن متعلق الاول **قوله** لا يخفى وجوه اما تسمية
الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية تعليق للكل واما تسمية
الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع
فلانه متعلق بامور بديعة والاشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان
اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه تبين وجه تسمية الاخيرين بعلم البديع لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة
ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم **قوله الفن الاول علم المعاني** ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات
كما يدل عليه قوله فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلثة فنون احتيج الى تقدير مضاف في المبتدا الاول والخبر
الثاني اي مدلول الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية
للمدلول باسم الدال او عكسه فلا يحتاج الى التقدير وباقي البحث سبق في المقدمة فلا حاجة الى الاعادة **قوله** لكونه منه بمنزلة
الكلمة من في الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى يكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا به
بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد
بالمركب ونسبته اليه **قوله** بعد رعاية المطابقة لم زيادة هذا القيد بناء على ان البليغ لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة
لمقتضى الحال لان علم البيان متوقف على علم المعاني فان من له ملكة يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يكون
بالبليغ وان لم يكن المورد يطابق المقتضى الحال غايته ان لا يكون بليغا **قوله** طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف
بتقدير باب النسبة بتقدما طبيعيا وقوله تشابيع وجعله تمييز الا يخفى ما فيه من تكلف **قوله** وقيل التشبيه الى العلم وقيل التشبيه مقاصد

العلم والتنبيه الاتي مع الاشارة متقدمة على الشروع فيها لان التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب الثمانية
ثم الاشارة اذا لم يقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح فلابد وان التوقف في
ضبط الابواب مصرح بها فكيف قال اشار **قوله** فهي سابق له ان حمل على مذهب الاخفش من جواز زيادة الفاء
في الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يوجد بالتدوين فيكون
المبتدا نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء في خبره **قوله** فعلى انه يعرفها بتلك الجهة اراد بمعرفتها
الجهة معرفتها بخصوصها وبالوجه العرفي الذي هو له اعتبار الاولى والاحق اذ لا مانع عقلا من ان
يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة
الحاصلة لتحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها ولذا
لم يتعرض له واما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او بتصور كل واحد من احادها بالتفصيل
وعلى التقديرين لا يامن فوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به
فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة لم تكن محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطلوب لا
يتوجه منه الى تحصيل المطلوب فيصرف ويضيع الوقت في غير المطلوب وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا من الاوقات الى
تحصيل شرط الطلب فيما لا يسع بالنفي الوقت لتحصيل المطلوب او يمكن عن تحصيل الشرط فيشتغل بعد الطلب يلزم الاقران لا ان قال
الطالب اذا تصور الكثرة بما يعمها وغيرها واندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك المقام فاذا الطلب
الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة انما يكون مطلوبة اذا تصورها الطالب بخصوصها
والمفروض تصورها بوجه عام فلا يعطى الا ما جعل هذا المفهوم العام مرآة لملاحظته لانا نقول ان احدا اذا
اراد تحصيل ما يعصم ذهنه من الخطاء فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق وان اعتقد ان هذه العصمة يحصل بالة
علم كان من المعقولات فشرع بالهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في الحال هو العصمة المذكورة
فقد فات وهو ظاهر **قوله** اي ملكة له حمل العلم هنا على الملكة نحو ح الى اعتبار الاستخدام في قوله ويبحث بما نبه
انبوا على ما اشار اليه رح هنا كم ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الا انتفاعات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية
فان كلا من الانتفاعات ادراك ولو تسامحا جزئي باعتبار انه متعلق جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب بقوله الاتي

بها تتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة مخصوصة مستفادة من
تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان
الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من علم المعاني بدون
تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول الاثبات عالمية بالمعاني بمعنى حصول مسائل لا ينافي نفيها بالمعنى
الاخر اعني الملكة واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادق على علم البلاغة الملكة الان بقيد الحيثية اي من
حيث يعرف بها تلك الاحوال يخرجه اذ لا يصدق عليه انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها
على تاليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين بالذات مختلفين
بالحيثية قوله بيان لذلك اي المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال لانه لا
يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه الظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية
للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيؤ
التام في الفقاهة هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان
واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضع الاصول واستنباطها يحتاج الى كسب جديد وقبل حصول ملكة
الاستحصال لا يسمى عالما بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى اخر واي محذور في ذلك قوله كونها جهة ادراك اذا
حمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحيوة ايضا لانه طرق مفضية الى الادراكات الجزئية كما حكم المستفاد
من عدم التنبه بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك نعم الادراك
المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص اخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول فليتامل قوله فلان يعلم النحو يعني
ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل قوله ان له حاسة جمالية تكفي التقاء
مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل بسببها من العلم الاجمالي لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشي قوله العلم
الكلي او المركب سواء كان باعتبار تصورها وتصديقها او التصديق باحوالها وكذا الكلام في المعرفة قوله وهي كلمة
منقوض بقوله ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد ثبوت هذا الكلام عن رسول الله
او على كرم الله وجهه انه اراد بعض العلم مجازا لاصل العلم او العلوم المخلصة كما ان بعضه لهم من اخلص في تسعة اربعين

صباها ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه وانه علم قوله ثم ذهل عنه ثم ادركه قيل المراد ذهول يقتضي
الى نسيان محوج الى كسب جديد والا فان حصل بعد الذهول التفات لا ادراك الا مجازا والحق ان الذهول
زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر ان رجع
اوايل الكتاب الاول ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر رفيع
والتحقيق ما ذكرناه وهذا بادر الشارح ههنا الى تسليم علميته قوله والمص قد جرى به بدليل قوله في الايضاح
الذي هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة
بالجزئيات والفاء في فقال يعرف به للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان المجموع كما يصلح لها في الجزئي لا يوجب اختصاصها
لصحة على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاصطلاح معتبر في ذلك الاصطلاح وقد جاء بان ترك العلم
الى المعرفة يستدعي نكتة والجزئيات على ذلك الاستعمال نكتة له قوله ادراكات له جزئية المدرك يستلزم
جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي يمتنع لادراك الجزئي ولهذا تعرض لجزئية الادراك
واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدرك وان المقتضي الاصطلاح ان يكون بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة
جزئيا لا نفس الادراك ثم الا قرب انه فصل له فردا فردا من التاكيد للفظ وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه الى
الكلي والمراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الافتراق وقد يقع
لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كما يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام
فان النكرة في الاثبات قد يعم كما سيجيء ان شاء الله ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله
يعني ان اي لما اشار تعالى الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل قوله او البعض
القليل اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا حاجة فيه الى
الف وجه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك
اي الثلث والاربعة ونحوها ثم عدمه لانه موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من عرف
قيل المراد من مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة
البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مط قوله وكذا الحكم البدعية هذا مبني على المشهور واما على ما حققته

فيما سبق من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج عما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التوقف
بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه قوله وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكرا ما كونه قرينة فلان تعليق
الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة
الاكرام العلم فعند الموقف تلك الاحوال كون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال ينتقل الذهن الى اعتبار الحيثية
واما الخفاء فواضح قوله عبارة عن معرفة الخ هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال
للزم ان يكون معرفة هذه غير علم المعاني اي وذلك قوله وهذا واضح لا قد ينافش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن
المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعاني عبارة
عن معرفة تلك الاحوال من حيث هي بل من الحيثية المذكورة فلا احتياج الى قيد الحيثية باق فتامل قوله
وليس مقتضى الحال الخ حاصل السؤال انه يلزم ان لا يكون المطابق والمطابق به واحدا بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات
الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان زيدا قائم ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية كمطلق تاكيد الكلام مطلقا واما القول بان
المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال الكلية الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول فمما لا
يذهب اليه احد قوله قلت قد تسامح الخ حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف
بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح
المنطق فانهم يقولون الكلي تطابق الجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل
ولا يلزم تطابق الاصطلاحين فمآل المعنى الاحوال التي يستتبعها الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات الكلام الذي
هو مقتضى الحال قوله الا فمقتضى له الخ استدل عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني ما يقتضي الحال ذكره
فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم او التاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وتردده
وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحال المقتضية للذكر
للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك يحكم في ان المقتضي نفس تلك الحال والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب علماء
اقتضاء الحال الخ العبث فانما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره من رد لانه التعريف فقد اجاب
عنه الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكد ادوات التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب عناية لما فرضه في الاحوال

والتفصيل

والتفصيل والقول بان المقتضي نفس التاكيد والتعريف لا ادواتهما مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء
اداتهما وبانه كما جعل الالتفات مسموعا النعلق بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور
حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل
الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي
الذي هو عينه في التحقيق وفي الآخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضي اداتهما
ينبغي ان يكون المقتضي خصوصا بزيادة كلمة او كثرة او نحوهما ولم يظهر مهنا والاظهر حمله على حذف المضاف
او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة
ما ذكره في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والفصل ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور
فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق بالحذف باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا
في هذه الحالة ولا يخفى بعده قوله انه كلام مؤكد له قيل انما لم يقل كلام مؤكد حكم في نسبة القيام لزيد
اشارة الى ان الحال انما يقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها
في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي المذكور لا نفس التاكيد لا مر دعاه اليه علمك فيما سبق قوله واحوال الاسناد
جواب عما يتوهم من احوال الاسناد غير مندرج فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا
الفن وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع صاحبه تحقيق معنى التعريف وقيوده يستدعي نوع
بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح
وهو ان قوله وغيرهم يجب تنزيه الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المصنف لم يذكره استقلالا بل بوز
الوجهين الاولين بقي حيث قال على ان قوله وغيرهم مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق
الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان قوله والثاني انه فسره له حاصله لزوم توقف المعاني
على المجهول لانه اخذ في تراكيب البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها التراكيب
التي ارادوا تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة ويبقى مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد
معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء الماخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها

موقوف البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه كان محالا وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور
او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكره ولا احتياج الى
بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفت فيما في كتابنا ما يشير الى ان لزوم المحذور الزامي
مبني على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا للعدول المص عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريف البلاغة
بما في نهاية السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير معتد به وهو
تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جعل في الكتاب علة للعدول عنه قوله كما صرح له حيث قال في اواخر ح
القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغة المعاني
ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المسامحات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن
الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة معتد بها يقتدر بها على المعرفة ف
او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله بعضها على انه معرفة له مبنية
على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص
مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات قوله حتى ان معرفة له كذا
علم الله تعالى وعلم الملائكة ثم هذه العلوم وان كان يخرج من التعريف بقوله المختص اذا جعل جزءا منه
الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التتبع فوايد اخر مثل الاشعار بصعوبة
المطلوب والتنبيه على طريق العلم قوله بعد تسليم دلالة اشارة الى منع ذلك بان يقال قوله من تراكيب
البلغاء ليس نصا في التفسير بل في التفسير قول الصادر عمن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه
التراكيب الواقعة تراكيب البلغاء ولا يلزم من اخذ البلغاء في تعريف التراكيب قوله واقول لا يتوهم له حاصل
الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن
في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم من التادية وكذا الايراد
حيث كان مضافا الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في
تادية المعاني حدا له اختصاص بحمل الكلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير فهاهنا

البلغا

[illegible]

ركيكا اللهم الا ان يحمل التادية على تقديرها وكنفها على الغير سواء كانت مقاصده ام لا على ان
ان رجح بعيد ودفع اعتراض المص فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف
ولا حاجة له الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يفهم له محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما يسبق
مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين قوله ان يكون له الاظهر في العبارة
ان يقول في شك بتركها ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا ح
في الشك قوله معنى تطبيق له ارادة معنى تطبيق كلامه له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله
تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يؤلفه وتطبيقه ان يورده على ما
ينبغي ومن الكلام الذي يتتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على الاطلاق
معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه قاصرة قوله تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف
في شرح المفتاح وليس شيئا اخر يعرف لها خواص حتى يعتبر في البلاغة وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة
وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا اتساعا كما سيجي في احوال المسند في هذا الكتاب قوله
وليس المعنى على انه قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر و
اما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون ايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذه كثيرة مستعملة نحو قال
فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على احد له مسكة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف
وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم مفهوم منه
قوله تادية المعاني بتركيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وايرادا د
انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها قوله كيفية له اي كيف يؤلف الكلام حتى
يصير مطابقا لمقتضى الحال قوله ويختص المقصد له لا يخفى ان ضمير يختص في عبارة المتن راجع الى علم المعاني
لكن لما قال المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويختص المقصد او ذكر لفظ المقصد تانيسا ل
وتنبيها على ان المختص علم المعاني باعتبار كونه مقصدا اصليا وبهذا يظهر خروج الابيات الثلثة وان عدت منه ضرورة
في علم المعاني تغليبا لكثرة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر

كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق علم المعاني حينئذ على
المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المختصر هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باطل فالانحصار
انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج
عنه فلا احتياج الى اخراج المقصود لاخراجها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر الموضوع والمبادي
والمسائل فلا يكون الكلام اعني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو حمل من على التبعيض فالمقصود
جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتبادر ولو بحسب التغليب والتسامح له
ولغيره من الاشياء الثلثة والمبادي والموضوع لاستقامة الكلام ايضا قوله ونظم هذا الكلام وجه
الظهور ان المذكور في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى حمل العلم على الملكة
والحصر على حصر سبب الكل في مع بعده فتامل قوله لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي لا
تحول الى وجه لا الحذوفه اي لا محالة موجود والجملة معترضة تبين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم قوله
قائم بنفس لا شك ان تلك النسبة في الجمع هي ايقاع النسبة او انتزاعها وفي الاخير مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس
المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا اشتاصلا كما في صفات النفس لانها معقولة حاصلة صورتها
في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال
اضرب طلب الضرب اي ايجاده لا تصوره كذا انتقل من الشارح في قوله هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر
اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب الظاهر
او المراد قيامها بها لولا المانع او انها من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح به من التحقق الا ان يكون الخلو من الظنون
والنائم وان هي كلام اذ من البين ان لا قيام لنسبته على المعنى المذكور بنفس شيء منهما قوله لانه لا يشتمل النسبة
الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد الطلب باضرب اوجد النسبة
المشتملة هو عليه للمخاطب ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله ولا
فانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع خلاف الظاهر لكفى ان يقال لكن انه محتمل والا فانشاء فتامل قوله سواء
كان ايجابا بالمطابقة محذوف اي تعلق ايجابي او سلبي والاصح التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله

في احد الازمنة لا فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة
اذ لا نسبة حاصلة في الحال مطابقتها قوله تطابقه او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة
في التنبيه الآتي لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء قوله فالكلام خبر اي حيث احتمال الصدق والكذب
كانه قضية وسئل ومقدمة للمطلوب ونتيجة من حيث انه يشتمل على الحكم ومسؤل عنه وجزء دليل ومطلوب و
حاصل منه قوله وان لم يكن المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر اذ لا خارج للانشاء قوله
اذا كان فعلا لا يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل
لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته قوله
ولا وجه لتخصيصه بالخبر احتيج بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفق بالاشتمال على اللطائف كما
ينقضه او الى احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه احتيج بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ في مفهوم
الاطلاق لو لم يقيد الزيادة لكونها لغوا فلم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر قوله
فالاولى ان قيل باب السبب للتعليل وطبقه الشارح ولا على المص الاشارة الى المسائل اجمالا ولذا قال فالاخر
دون فالصواب قوله من رام له رد على الخلخالي واشارة الى ان كلام المص ايضا فاسد في نظر ارباب
الفن لقصوره عن افادة ما فهمه قوله لجعل بابا له هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المص
فالكل ابواب سوى الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن ولاح
الكلام على الاشارة الى ان الترتيب لا يوجب هذا الذي ذكر لما ذكره المص قوله ولذا لم يقل اي يكون العقد والفصل
والوصل احوالا في الفهم واما الانشاء وفي وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه فقصد فن الكلمة
لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له قوله وسم هذا البحث لا اي علم من وسم وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي و
الهاء عوض من الواو ولانه قد سبق منه ذكر ما اشار الى ان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم تفا
اوكان في حكم كالبديهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق بعلم سابق في حكمه قوله
فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق موقوف
بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعترض

علیك رح في شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على
التفصيل كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال منهما على التفصيل
مثل ان يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه معرف بالخبر فاخذه في تعريفه يكون دورا وكذا
نقول لا يصح تعريف الصدق بالخبر لان الصدق مأخوذ في تعريفه فاخذه في تعريف الصدق يوجب الدور ثم المراد
من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدّه بمعنى لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور بالنسبة
على ما اختاره في شرح المفتاح الشريف وتوضيحه ان كلا منهما اما على وجه الاثبات او على وجه النفي كالاخبار و
الكشف منها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتبادر في الاستعمال
اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه قوله وايضا الصدق الخ ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار الصدق فيه
كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير متصور والا لزم تعريف الشيء بمباينه فالمراد ان اختلافهما كاف
للاعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس ولم يستلزم اختلاف احدهما اختلاف الآخر ظاهر قوله تعريفه بما هو صفة له
اورد عليه معنى المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والتوضيح في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله
واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك
التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة
الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه موصوفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب اللفظ
فيبطل التوضيح بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض المعترض من قوله فالدور
لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتخصيصه الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدق لا يصح وايضا الدور فتسليم اتحادهما
اعتراف بورود الاعتراض فان قلت المقول ان المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم فيكون الخبر
يكون كاشتغالا بما لا يهم وتركا لما يهم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر
وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا الكلام لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق
المتكلم اذا ثبت ان هذا التعريف مشتمل على بيان اجزاء مفهوم الخبر قلنا حينئذ قوله اي مطابقة حكمه قيل المقصود
بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيعود وقلت
الضمير

الضمير شامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتوصيف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحكم
ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة الحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر
بهما قوله وهو الخارج الذي اراد به خارج ذات المدرك لا ما يراد في الاعيان كما سيأتي وقد اشار اليه
في شرح المقاصد قوله بيان ذلك ان المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظ
انه ضمير ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالكلام باعتبار ان الشيء الذي يرجع اليه ضمير بينهما عبارة
عن طرفي الكلام فالفاء في قوله فمع قطع النظر داخلة على محكي لكن لما قدم عليه معموله وهو الظرف المذكور
ووقع موقعه ادخل عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت في
موقع الصفة بتقدير والمعنى دال على وقوع النسبة اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو في لا بد وان
يكون فيهما داخلة على اسم لا وخبرها لتأكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام قوله مطابقة
هو لما انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة او لا وقوعها والشريف
جزم في شرح المفتاح بان الموصوف في الصدق والكذب نسبة الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه
ان الخبر لا يدل الا على الوقوع او اللاوقوع الواقعي فهذه النسبة المفهومة او الخارجية اذ فكيف يتصور
تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع
النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار
الآخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبارين ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان
اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف
ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فلنتأمل قوله للفرق الظاهر قيل الخارج في المثال الاول
بمعنى خارج الذهن وفي الثاني بما يراد في الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة
خارجية خارج النسبة التي دل عليها الكلام بدليل السياق لا ما يراد في الاعيان فقوله للفرق الظ
على الانتفاء القدح وقولنا لو قطعنا له بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان
الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عما

ظاهره عند دلالة القرينة غير محرز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في الموضعين في ان الكلام فهو ان النسبة الخ
ما يراد في العين لم يتحقق الصدق في مثل الحكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس لشيء من طرفي الحكم
موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور
وكذا الصدق في قولنا الانسان ممكن ليس مطابقة الخارج المذكور له لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج
اولم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يراد في العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا
ويحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضرر
في خروج غيرها من القضايا بطة تامل **قوله** من مطابقة الاعتقاد المخبر به قيل على النظام فهو ان صدق الخبر مطابقة
للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المط وان كان الثاني بطل قولكم صدق الخبر مطابقة
الاعتقاد المخبر لانه مطابق الاعتقاد وقد كذبتم جوابه انا نختار الاول ولا نقول صدق هذه القضية المحققة مطابقتها
الاعتقاد كي لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبكم وانما يلزم ذلك لو كان
صدق هذه المطابقة الواقع فتامل **قوله** اللهم قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكانه
يستعان في اثباته بالله ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم بجريان الكذب في الانشاءات وهو
مخالف للاجماع فليتامل **قوله** فكلامه صريح لصدق تتوقف على وجود كلام النسبة خارجية اذ لم يشترط كون تلك النسبة
كاينة في اعتقاد القايل به **قوله** وتمسك النظام له التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولهذا لا تجري
فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشيء او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة
البرهان بالنظر الى الدعوى الضمني فلا اشكال **قوله** فلو كان الصدق عبارة له فيه ايماء الى ان الاية وان تمسك
مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعله مناط عدم مطابقة الاعتقاد واذا اشترط مطابقة الواقع معه
لا يذهب اليه وهم لا يثبت في جانب الصدق اثباتا ظاهرا لا يخفى مذهب الخصم ولا يثبت مذهب المستدل الا احتمالا
كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل يعني
كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته للاستقام في الجملة **قوله** وهو انهم شهادتنا له
يريد ان كون هذه الشهادة عن صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيبه انتهى

اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالاية لا على النفي
وقوله نشهد مؤكدة بان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما في الكشاف من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته
اذا كان المخاطب منكرا له وليس لاصل الحكم هذا وقد يقال التاكيد انما يؤكد الحكم الذي دخل هو عليه وكذا اللازم
ذلك الحكم وانها لم يدخل في نشهد انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المقتضى الذي اشعرت به التواكيد
هو ان اخبارهم بانه رسول الله نشهد صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح ويجاب بان التواكيد
دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة به عن صميم القلب لا منافاة بينهما **قوله** ليس شيئا لظهور انه
لما صرح فيها بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعالى حمله
ليس شيئا على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا
بالشهادة في الحال او عن الاستمرار كما ذكره في شرح المفتاح لا انشاء شهادة كونه انشاء يجاز رجوع
التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبار الصدور عنهم كما جوز في شرح الكشاف في مثله في قوله تعالى لهم عذاب
اليم بما كانوا يكذبون **قوله** وفيه نظر لانه مثل له الجواب بان تسميتهم هذا الاخبار الحالي عن المواطاة شهادة
تقتضي قولهم هذا يسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك
ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي وهو صدورها عن علم ومواطاة ولذا قال في
الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل بان المعنى انهم لكاذبون في
تسميتها شهادة المناقشة في العبارة ليست من داب المحققين فاندفع النظر وقد يقال الاصح ان رجوع
التكذيب من الله تعالى اي كون الاخبار يسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله لغة ليكون هذا ردا اخر لا جرح
الى الوجه الاول **قوله** فظهر مما ذكرنا له اذ لا معنى لان يقال الاثم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لا
يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب
ويرد عليه ان صحة السند لان النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر
الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة
او تسميته المشهود لكن بحسب زعمهم وهذا الكلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح بالتقييد في

نفس الامر اعتقادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا القدر لا وجه للتخاليف دفوله مع ان الوجه
حمل المؤمن على الصلاح قوله واعلم ان هذا الوجه ماخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه
والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب الزعم بالحركات الثلث في الفاء بمعنى القول ويستعمل في الحق
والباطل لكن استعماله في الثاني اكثر وقد يجي بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم
لم يقولوا ذلك والانفضاض التفرق وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله
ما ادري الى ان كذبك اي اي شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله ابالك القح البغض وقد نقل
معنى الاية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا يعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق
هو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق قوله اي الجاحظ انكر له واما بيان وجه التركيب فالظاهر انه قال
حذف فعله اي قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة قوله فهذه اقسام له لا يقال المفهوم من
كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له
او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني و
الرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع يشتمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة
اما بانتفاء الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة
في الايضاح ستة ايضا قوله مطابقة للواقع له اشار الى ان ضمير مطابقة للخبر لا للواقع لئلا ينفك نظم الكلام
لان ضمير مطابقة في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال
من ذلك الضمير والمعنى موافقا لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد
مطابقته ثم الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقته للواقع
وفي جانب الكذب عدم مطابقته معلوم بمعونة المقام فلا يلزم اختلاف الراجع والمرجع اليه قوله
ويلزم في الاول له جواب سؤال مقدر تقريره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا
والكذب عدم مطابقة شيء منهما ولم يثبت هذا مما ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم
مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد

المعهود

[illegible]

المعهود وفي مذهب الجاحظ وهو اشتراط المطابقة للواقع وتحقق لزوم مطابقة المجموع في وجه التعليل
في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا لظ اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقة للاعتقاد
المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق بارد لان
اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة
السماء تحتنا للواقع ومما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك
اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق
الواقع والاعتقاد فليتامل فانه دقيق قوله كثيرا ما يقع الخبط له اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في
تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابق
واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابق واعتقد عدم المطابقة او لم يطابق واعتقد المطابقة فواسطة و
الخبط ترك قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه قوله وفي زعم ان مذ
تقرير مذهبه رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار توهمهم ان المتكلم
يجب ان يخبر زاعما لزوم الواسطة مع انه ضرر ولا يلزم الواسطة فليضبط في نفسي تقرير المذهب هو المفهوم من العبارة
فتامل قوله وقد وقع في شرح المفتاح عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا او عند بعض الى طباق
الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا ثم ذكر
ما يدل على ان قوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر
مذهب الجاحظ وان المراد هو المعهود بمعنى المطابق للواقع والضمير في قوله لاطباقه راجع الى الحكم الغير
المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء او صوابا لا يلائمه اذ على تقدير كونه خطاء
كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الاية المذكورة لا يكون متمسكا له
مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي من العجب اي يبلغ الى نهايته او يؤدي الى العجب او
بحكمه قوله واستدل الجاحظ بدليل قوله يدل له هذا حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المص بدليل متعلق
بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل له وقوله اافترى بفتح الهمزة اصلا افترى حذف الهمزة

ان يذه وابعث الاولي لانها علة قوله بالحشر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال كانهم حصروا دعوه
النبي عم للرسالة لدلالة في ظاهره من كلا الاشكال اذا الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية
هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى على الله ام به جنة وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث
ودعوى الرسالة واحد عنده لان الكفار رفتر دبد احدهما باحد الامرين يستدعي ترديد الآخر فافهم
فانه دقيق قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم المتناول الانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان
وانما لم يحمل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كان القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع
الامرين وانما نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة
اخرى فليتامل قوله لكان اظهر اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المص وما ذكره المص ظاهر ايضا اما الاول فلان
عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بحال اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان
مراد المص كما اشار اليه الش رح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد
باحد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء قوله وايضا لا دلالة لدلالة
فيه خفاء اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق
ولا يخفى ان المقيد للمستدل هو هذا فلتتامل قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيل
الاولى الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم الخبر يحتمل الصدق او
الكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان المراد معنى قصر اخبار النبي عم
بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالفاظ او اذا القضية منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتعين اضافة
عندهم الا باحدهما على ان او يجئ بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار
في الاثنين والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على ما زعم هذا القائل
وان الانحصار فيهما بل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين نظر اما اولا فلان الكلام
عند ارباب العربية ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم خبر على ما صرح به
الش رح ولا نسلم ان خبر المجنون كذلك فلا يعرض لزعم هذا القائل واما الثاني فلان الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم

مطلب
هذا الكلام ان كان لنسبته المدلول له خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلا ح
فلا يسمع قوله ان عبر عنها بكلام تام له لا يذهب عليك ان مقصد هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية
في احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين الخبرية والانشائية فلم ادرج الشارح قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها موردا
للاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها
بكلام تام يسمى خبرا ان الشارح اضرب بهذه المنافاة مع انه لا يسمى خبرا قوله وفيه نظر لو وجه له توجيه النظر
ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء المفيد لعموم المستثنى منه نفي الفرق
بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير المفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور ونفي فرق يختلفان في الاحتمال
وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لو علم المخاطب والى رد الثانية بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره
طب واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظ ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب مع جهل المخاطب
ل بالنسبة في بعض الاوقات لا يخرج عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه في بعض الاخبار لا يخرج على الاحتمال
تها من حيث هو فتغيير من الش رح عليه الخط لعدم استقامة لان المدعي احتمال النسب التقييدية لهما من حيث ذواتها
وما هياتها وهو معلومية للمخاطب وكذا كون تلك المعلومة مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال
صله كما ان الاخبار البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومة مستفادة من خارج اللفظ وقبلها
ان العلم بالنسبة امر زائد على ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم اعتبارها ليس الا اعتبار امر خارج
تها عن ماهيتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فان النسبة التقييدية من حيث هي هي اي من حيث ماهيتها وما هو مفهوم
الوضعية لا تحتملها والخبرية من حيث هي تحتملها لخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن ماهيتها بحسب الوضع فتامل
فانه دقيق قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار وفيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم
فان الخبر مع الفعل ان المثل المشهور اعني انعلمني بضب انا حرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان الاوصاف
قبل العلم بها قد يكون اوصافا فان قوله انا حرشته صفة معتبرة لضب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم
جد ان غيره مشارك في الصيد او منفرد به فوجهه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيلا بان ينزل المخاطب منزلة الجاهل لو
كان عالما الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى

الشرعي بانه جعله حظا بالمعرفة تفصيل كان الصغرى مادة والا كان كاشفة وقد صرح الشريف
في حاشيته رفعتهم منها ان الاضافة قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يجعل الاوصاف في عرفهم
الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل فانه دقيق **قوله** كان الاخبار
قبل العلم لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر نحو انت حافظ للتورية
ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا فالاخبار كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر
الى عدم وجود العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل الاتي وجود عدمه والقول الاول محمول
على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجود العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيه انها اخبار البتة لا اوصاف **قوله الباب**
الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الى اخرى المراد بما يجري في الكلام المركب
التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات او بالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي
المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج نسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظايرهما وبالمفهوم
في قوله المفهوم الاخر ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات
لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو
جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما ذكره الشارح من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية
هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الجمل **قوله**
للقطع بان هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي
وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا يعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو
الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني ثم اعتبار الاسناد يجري في كل معنيين اما اعتبار المسند والمسند اليه
فانما يظهر جريانهما في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور على البناء
للفاعل من تصور الشيء تادى صار ذا صورة **قوله** اظهار التحسر له الكلام المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز
وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غيرها وضع له فان كان
المناسبة فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية المذكورة من قبيل الثاني لان المتحسر اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما رجاه

الحمد

بان ما اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح بقوله في بحث الاستعارة
التمثيلية ثم قوله اظهار التعليل لمقدر اي قالت ذلك اظهارا **قوله** قوله لكستوى به عدم كونه هذه الاية
للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين والقائف الكشاف والبارع بنفي
للتعدية اي برفع نفسه **قوله** ومثل ما يستوي به اشار بالتشبيه على المثلثة الى ان الاستفهام الانكاري في
الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور **قوله** الترمي ان يجعل يرد عليه انهم بعد ما لا يصح ان يكون مفضلا عليه
او لشيء كان قليلا في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي
متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورد الفاضل المحشي بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل
بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى الكثرة مما يمكن ان يحصى
الا انه مسامح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية
محذوف كقوله تعالى وانتم اعلم واخفى والمعنى اكثر فعلا فتامل **قوله** قومي هم قتلوا المصراع للحارث بن وعلة
الذهلي اخيره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت
لاوهنن عظمي اميم اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف
اي يا اميمة واخي مفعول قتلوا ورميت مع يصيبني تنازعا في سهمي واللام للاولى في لئن في مصراعي
البيت الثاني موطئة للقسم والاخيرة في داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير
والثاني هو المراد في البيت والسطوة الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى ظ **قوله** اما الحكم او كونه عالما به اورد عليه
ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع
وهو ظ ولا مانع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الاخر ونقيض الاخر
اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كان ادات الانفصال داخلة على نقيض العقد كان نقيض
الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين العقدين ولا يجوز انتفاؤهما
حتى يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة الاولية
والعرضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا علي في النهج الثاني من منطق الاشارات الى ان المنفصلة غير الحقيقية

اى ما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرو او العالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس
فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل قوله لامتناع ان يقال له في بحث لانه اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين
الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس في افادة ما هو من او صاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة الايقاع يعني
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نسلم امتناع القول بعدمه لان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع
دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عنها والحمل على الادراك على المعنى الاعم فتامل قوله فان علم
قد اتفق العموم له لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ
عن معناه الذي وضع له فلم يترتب السؤال على ما قبله نظرا لان المذكور في ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع
وهذا لا يقتضي كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع
قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشارح في المفتاح
فليفهم قوله والا لما وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب اما يتحقق للشرط وما يتضمن معناه على جواب ان
الشرطية بناء على شبهها بلو المخففة له في عبارة المص قوله عن معناه الذي له الاولى ان يقال عن معناه
الذي دل عليه اذ لا يحذور في الاول مطلقا كما في المجاز قوله وح لا يتحقق الكذب الظاهر انه بيان لبطلان التالي يعني
قولنا لما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع والانتزاع ايضا مدلول
الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلولا لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ
عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان
مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا بانتفائه في الواقع بل انتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول فان تحقق نفي فلا محذور
قوله ولا يلزم التناقض في الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثاني الوجوه التي استدل بها على ان
مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفا على قوله لا يتحقق الكذب
المتفرع على قوله لما صح له لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود
الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يجز اخلاء
اللفظ من معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصح سببا للعدول لا محالة

لا تناقض

لا تناقض بين النفي والاثبات الادراكيين لانهما يجتمعان عند الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما
لانا نقول لا اضافة في وجود التناقض بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع
التنافي ايضا بناء على حمل النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتامل ثم قوله للزم التناقض مسامحة
لان التناقض لازم البتة والاظهر ان يقول للزم اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع
اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة في الواقع لكن العبارة
لا تساعده كما لا يخفى ولو حمل على حذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني التناقض
بمعنى الفاعل اي المتناقض لكان تعسفا قوله ظاهر ان العلم فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو عن
نوع قصور لان من جملة ما يهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت
المعنى وانتفائه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح
بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في
نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يبان كون مدلول الخبر ثبوت المعنى وانتفائه لا
يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم
بالمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم ثبوت الشيء او انتفائه نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من
الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا لتوهم عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل او العلم بثبوت الشيء
يستلزم ثبوته فنفيه تصحيح جواز الشك وهو ظ ولكان يصير الى حذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان
العلم بثبوت الشيء اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الشيء مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع
حتى ينافي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل قوله وكانهم ارادوا الله هذا انما يفيد توجيه
نفيهم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم لكذا مع انه مذكور في السؤال مع
اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي لعدم
القائل بالواسطة لا من تصريحهم به فلعل وجه مرادهم من النفي ظاهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر
قوله فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين هذا

مبنى على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه لم يوقع النسبة وقد عرفت ان الصدق والكذب ما فيه ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب لو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع يتحقق النسبة التي يشعر بها احدهما لا تحقق نفسها فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين قوله بل المراد انه يحتمل من حيث هو الاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في توجيه ما يحتمل الصدق والكذب قوله ويسمى الاولى فائدة اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي كذلك بل المرتب على الخبر علم المخاطب به على ان فائدة الكلام اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم لا الخارجي وكونه علم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه قوله وهي بدونه الاولى لا يمتنع ذكر هذه المقدمة هنا استطرادا حيث لم يذكر في المعلل اعني اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه تحقق اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانها لم يذكر في صورة التعليل قوله اي اللازم الاعم له اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فانه مجهولية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه فلا علم بها وانما حمل على ذلك لان اللازم في الحكم يجب وجوده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاصه بالاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة محمول على مفهومه الظاهر وللتعميم اعني المساواة في الاعم وفي هذا الحمل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود الخبر فضلا عن كونه عالما نعم ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم الى وجودهما ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب لازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه لتم معنى اللزوم بلا كلفة قوله وهو بدون الملزوم له فان قلت حكم اللازم الاعم

وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة انه لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العلم كان الملزوم واللازم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا فسر العلامة اللازم بالاستفادة يعني العلم ثم ما نقله ان رجح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهر في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم تستلزم العلم به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص هكذا ينبغي ان يفهم المقام ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر في المقامات الخطابية فان الظاهر من المص انه حمل امتناع الاولى من الثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين بطريق القطع لجواز ان يكون بوجه في التعبير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم نفس المعلومين فافهم قوله اي اللازم الاعم بدليل ان الحكم من الخبر نفس قيد بان علم الحكم بانفراده مثلا لا يستلزم وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به قوله لان العلم بكون المخبر له اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبر بشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله قد احاط بكل شيء علما ووجه عدم الورود ظاهر قوله ولا يخطر ببالنا فلا يحكم قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول العلم الاول قوله وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس في توجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشارح يعني من ان المعتبر هو المفهوم من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه يبتني على في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه قوله فيحضر الخبر اي المفهوم على حذف المضاف قوله وان كان حاكما بالفائدة له نقل عنه بان المراد ما يعم لازم فائدة الخبر لانها

فائدة ايضا فلا يتوهم ان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم القاء الحكم لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا
يحتاج الى الجواب بان منشأ التخصيص على انها هي العمدة وفي بعض النسخ بالفاء وهي فالامر اظهر قوله
عصاه غير الاسلوب اما الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل منزلة غيره ان كل منهما مسوق للمعلوم
ساق غيره ومع هذا لا يخلو عن اخذ الا الاظهر ان يقال المراد من السؤال الاستخفاف وما فيه العصا بصيغة
لبطلان المباينة البعيدة بين المطلوب والمطلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل بصدد جوابه
قوله ولقد علموا لمن اشتراه اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لام الابتداء كما في علمت
لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ما له في الآخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام في ولبئس جواب قسم
محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو في
الآية للتمني مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم الآية فعلى الفرض نفي للعلم بطريق اخذ وكيف
تجد اما حال من ضمير عليك او من كلام رب العزة اي يقولا في حقهم واما حال من ضمير تجده وهو بيننا في
في موقع جواب الامر وحاصل معنى الآية والله اعلم لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة
اي استبدله واختاره على كتاب الله ما له في الآخرة نصيب من الثواب اصلا وانه لبئس ما باعوا به انفسهم
اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اي بثمرته وما يترتب عليه من انه لا خلاق في الآخرة لامتنعوا
عنه واعلم ان سياق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية على
ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ما له في الآخرة نصيب من الثواب اصلا الا انه ليس لهم نصيب واجمع على ذلك الشرى
ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت
عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما
لوجود الاول بدون الثاني في المباحات قوله يعني ان شيئت له لما كان من غرابة تنزيل العالم بشيء منزلة الجاهل
منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم منزلة الجهل به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود
الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد ابتني لاثبات هذا الامر الغريب المراد بالعموم
مجرد عدم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التعميم في الآية الثانية فتأمل قوله لا اعتبار

مطابقة له اي قناعته يفيد ظنا لكونه غير عالم قوله لان هذا الكلام يلوح له تعليل للمنفي كما ان قوله تعليل
للمنفي وجه الاهمال ان هذا الخبر ليس يلقى اليهم بل الى الرسول واصحابه وانما بعث عليهم برداءة الشراء
ينافي اثباته في صدر الآية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء
انسب بهذا العلم من مقابله اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر اليهم تعسف قوله لان هذا
الحكم المجرد عدم قد وقع جريان هذا التعليل في الاولى ايضا قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صرح في ان العلم
المنفي هو العلم المتعلق بان من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان كان الاستشهاد معنويا قوله
وما رميت اذ رميت روي انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في وجوه المشركين
وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينه فانهزموا فنزل وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل
الرمي الصادر عنه عم منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر صار الرمي الصادر
عنه عم صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة وهذا
مراد من قال ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان القيدين للنفي والاثبات لا المنفي والمثبت حتى يرد
لزوم عدم توارد النفي والاثبات على شيء واحد واما من قال في معناه وما رميت تأثيرا اذ رميت
كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند
المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة بخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب
التنزيل لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهوره تم المراد من الآية والله اعلم تنبيه للمؤمنين على انه لا وجه
لهم الذهول عن انه تعالى والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذي يظهر بفعلهم ولو كسبا او لولا الاحكام بمقتضى
الحكمة فيظهر نكتة التخصيص ولا يرد جريانه في جميع الافعال فتأمل قوله واذا كان قصد المخبر الاشارة الى ان
الفاء في فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر
اذا كان افادة المخاطب هذا الامر ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه
ولا ازيد حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد
كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام عما قبله

الحصاة واحدة الحصى وجمعها حصيات

ولم يحتج الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب ولا شك
في تنويع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر به واما توسيط قوله وقد ينزل العالم به منزلة الجاهل والنوع فلانه
لدفع ما يرد على الكل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم بهما فقرر الاول اولا ثم
يدفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر النوع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو
والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار
الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حقق بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان
اعتبار التجريد لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها
حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشي اخرج تلك الجمل عن المحلية
بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر قوله هل هو واقع
ام لا فقد تقرر في كتب النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل وصرح المص في اوايل الكتاب ان رشي متناع
قولك هل زيد قام ام عمرو بين ان رح هنا كوجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما مبني على
ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مستدلا عليه بقوله ص هل تزوجت
بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا
واما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم كاستعمال قط في المضارع المنفي وتغيير ضمير
المتكلم ونحو قولهم هذا لا معان قط مع انها انما تستعمل في الماضي المنفي قوله ليس شيء لا يخفى ان توجيه الشارح
مبني على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع
النسبة او لا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى للتردد في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة لذلك
فليرد بالحكم المعنى الثاني ويستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه بثبات واما طلاقه
عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن
تصور النسبة يستلزم الاستغناء عن المؤكد فانه اذا قصد المخاطب النسبة لم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى التأكيد
وراء ما كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن

على تقديرها

عن تقديرها ايضا وليس بصحيح قوله على لفظ المبني للمفعول له والفعل مسند الى مصدره بالناويل مشهور
اي حصل الاستغناء ثم الحكم المذكور من ان الشارح مبني على انه الرواية والا فالبناء للفاعل فيه وكذا في
ان تقتصر ايضا جائز سواء رجع الضمير فيه الى المتكلم او المخاطب قوله واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية
وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافي عد المص في الايضاح الجملة الاسمية من نظاير الجملة الابتدائية
وقد يقال فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل الحكم الرواتي من الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة
تلك الافادة والقاؤها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل لضرورة اداء
الحكم الرواتي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة قوله
وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من صلة
الشيء وصلا وصلة كذا قيل والاشبه ان يقال اصطلاح النحاة على تسميته حروفا مقدرة مقررة فيما بينهم
مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا او نظاير لحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال التام
وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا تكون زايدة اذا افادت فائدة
معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا تغير اصل المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد المعنى
الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرضي
بانه يلزم ان يعد واعلى هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت ام لا زوايد قوله
متردد فيه طالب له فيه استخدام لان المراد بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وبضمير له الحكم
بمعنى الايقاع والانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيد او انك
فعلت تصورت قيام زيد او قيام زيد متصور لك لم يتصور من ان مع بعده تردد او انكار في ذلك
فاي حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظايره او يعتبر الدلالة
على حال المخبر عليه مع قطع النظر عن تصوره قوله على علم حال ما انت تحسبه فيه اراد بالظن ان لم يصل ما الى الجانب الاخر
غير انه لم يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بما اذا كان علما في التاكيد
ودليل المصير الاستقراء فلا يرد على الشيخ اطلاق ما في بعد حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى المتردد

مطلق لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في مقابلة بين اداة واداة مع
انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار المتفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد **قوله** كما ان يحصل تجرد
الجواب لما اراد به جميع تجرد الجواب اصلا مقتضيا لان ادات بتوسيه قوله لانه يؤدي الى فائدة ما قيل
ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا ترى ان
قولهم الاصل في المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد
بدون المبتدا هذا واعلم ان قول الشيخ انه لا يستقيم ليشير الى ان المستحسن في حكم الواجب عند البلغاء وتركه
يوجب عدم الاستقامة فتامل **قوله** تاكيدا بان واسمية الجملة ان قلت قدر التاكيد يكون بقدر الانكار
والكفار وان تناهوا في الانكار واصروا عليه وجاء التاكيد بين قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم
بمجادلتهم مع الرسولين الاولين وتمادي بهم في الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى المرتبة
قوية في نفسه فاكد واتى التاكيدين **قوله** مؤكدا بالقسم وان واللام والجملة الاسمية لم يعد الى الابقاء القسم في
الاية من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التي هي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة
مستقلة **قوله** فالبشرية في اعتقادهم له لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرب تعالى ...
تنزيها وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك
رسولا من الله تعالى ومرسل الانسان الكامل وبهذا سقط ما يقال البشرية كما تنافي الرسالة من الله
تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول
من جنس المرسل ايضا لان مجانسي المجانس مجانس **قوله** مبني على ان تكذيبهم هذا الثاني الى ما يحتاج اليه علم ما
الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا
بمقدر هو في موقع المفعول للحكاية اي حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا في المرة الاولى
واما اذا تعلق تعالى كما دل عليه الاكتفاء او بحكاية فلا اذ يبقى الكلام على هذين الوجهين دالا
على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى ليكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتبة الثانية انا اليكم مرسلون
وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتبتين لا ينافي ارادة هذا **قوله** لا اتحاد المرسل والمرسل

قيل

قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد المرسل لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد
المخبر او المرسل لا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر
واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالانكار لسوء اعتقاد في ذلك الرجل
واذا بلغه الخبر عمن يقبل كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا مرسلون
لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل فتامل **قوله** وكل مقتضى الظاهر لديه وهو ان هذا الاخراج
لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا اقتضى تعريف بلاغة الكلام وهي
مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان
هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال الاشكال المتبادر من مقتضى الحال
مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره هنا هو نسبة بين مقتضى الحال ومقتضى
الحال بحسب مطلق مفهومهما لا بحسب ما هو المتبادر المراد في التعريف **قوله** على انه لا يعني لجعل لديه
على اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع عن انكاره فيقتضي
اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره تقتضي التاكيد وعدم معرفة الملا
والاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره **قوله** فيجعل
غير السائل اي يجعل الخالي كالسائل لان تقدم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد
وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يحتج اليه ابتداء واما على ما اختاره جعل السائل كالخالي
فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في النكتة التي ذكرها لان ترك التاكيد نحو زيد قائم يخل
بالبلاغة فلا يعلم به ولا يلزم من تنزيله منزلة الخالي فتامل **قوله** لا اي للخبر فعلى هذا يكون اللام
زائدة كما في ردف لكم البعض ولو ارجع ضمير له الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه **قوله** لا انه يشير
الى حقيقة الخبر الظاهر ان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كونه الاشارة
في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء
نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا اشارة الى ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية

الاغراق فيه او على تضمين الكشتراف معنى التنبيه اذ لا يجوز ادخال اللام التقوية في المفعول به اذا قدم
عليه تعالى انه يقول قوله تعالى ولن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا
وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين
ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكور لا يدل الا على
سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار ربه
فالاولى ان يرجع فايدة ان فيه الى المتكلم بانه يدل على عظم سخط عليهم فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر
له فيه ان ما ذكره الشيخ في اواخر النوع الاول من المفتاح من ان ان لا دلالة لها على التسبيب الا عند قوم
من الاصوليين فكانه اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقترنة باللام الدالة
على التعليل محل بحث فتامل قوله من غرض العود على الانكار وقد يحمل من غرض الجارية عن البيت فيكون
النوم على هذا بمعنى وجد ان كيدانه وان غرض الرجل متهيئا للجلب الا ان معه رجال اعداوانا نقعد
رماحهم حتى صار منزورا وجاء بهذه الصفة والفعل المتقدم كما لا يخفى قوله امارة انه يعتقد ان لا
رمح فيهم اعترض عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلوه في الذهن بل هو بنسب
بواح بالزواو وقع بظاهر حاله ومثل هذا يرد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل
لما بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرجل كما يكون اثر الغفلة متفرعا عليها يكون اثر الانكار
ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرجل منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر
لكن الثاني انسب بزيادة بعده فلهذا حمل البيت عليها وكذا الكلام في الاية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك
لميتون وتحمل الاية على تنزيل غير المنكر منزلة وجه اخر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم لم يعكس
الحمل في الاية من المؤكد قلت لما تحققت من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في
حمل الاية عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شمول التنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التا كيد
لا بد له من هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيله منزلة
السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وضعه اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل

يجب

يجب تاكيد الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه تامل لان الظاهر كون الكلام جاريا
على مقتضى الظاهر الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه فتامل قوله
ان يكون معلوما ما له لو اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري
لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فظهر وجه توقف الارتداع على التامل وتجويز
كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة
للمنكر ولو كانت بحيث ان تاملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد
كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته بخصوصيته او تعسر تحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى
وجود الدليل معه بذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني ان تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق
المقدم مع ان جعله كغير المنكر لم يحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى قوله حالا
لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التفسير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح
به التمثيل والحكم المذكور ربما يشكل ظاهرا لكثرة المرتابين قوله فيكون نظير التنزيل اللام في التنزيل ليس
ل صلة للنظير حتى يرد ان الاية مثال للذي التنزيل لا نظير له وعلى تقدير الجواب ان المراد بالنظير المثال
مسامحة مع ان المقام ينبغي عن جعل اللام للاجل فالمعنى فيكون نظيرا لما نحن بصدده لانه نزل وجود الشيء
منزلة عدمه فتامل حق التامل الصادق قوله احدهما ما ذكره ذكر هذا الوجه ههنا استطرادي قصد به بيان
وجه الحكم في الاية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا لما هو مراد
المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند قوله وجه لا يكون مثالا لما نحن فيه اي مجرد الاعتبار المذكور
وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا انضم الى الاعتبار اخر مثل ان يقال جعل وجود الريب منزلة عدمه
لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل
بل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا نزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما راسا بحسب الاعتبار
فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار قوله وهو انه ما ينفي له عبارة الكشف وهكذا قلت
ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم

مثالا لا على حدة

الارتياب في المقصود نفي الارتياب اشار الى توجيه بان فاعل نفي مستتر عايد الى الريب اي الريب المحذوف
ان كان هو المشهور في الزمان والتقدير ما نفي الريب بان احد الايات فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان
المحذوف هو الكلام الخارج والمعنى ما نفي الريب الا بان احد الايات فيه وقد رده الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على
الوجهين بان عبارة الكشاف آبية عنه وذلك لان النفي متوجه الى القصر العلة فلا يقابله قوله وانما المنفي كونه
بل الواجب ان يقال وانما نفي لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار هنا اليه بقوله وقيل النفي له
وحكم بان المقابلة يصح ح الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه تكلف لان المنفي قوله انما المنفي كونه
بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكلف في تصحيح الاول ليس اقل من التكلف في هذا فتامل قوله لكن ينكره
قيل الطالب الانسب ان يقال المحل فاصلا لان مقالة ارباب المعاني صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة
الى المخاطب الشاك مع مطلق والطالب المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي عم بقرينة سياق الاية حيث
قال عز من قائل والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول الكلي من يتلقى
الكلام لا يصح الا بتغليب غير المرتاب على المرتاب وهم المؤمنون على المرتاب قوله لان ترك لا يقال ان لا التي لنفي
الجنس واسمية الجملة تفيدان التاكيد كما صرحوا به فكيف يصح ما ذكره لانا نقول ان لا المذكورة
تفيد تاكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى انه لا يخرج شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد
واما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة في مقام العدول لا جرم بذلك في الاية فحكم بالمتيقن وقد
يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان ههنا مؤكد اخر جعل اسمية الجملة
من المؤكدات والا فلا وبان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو جعل لكلا انكارهم لكان ينبغي ان يؤكد بغير
ذلك ايضا غايته انه كالمتردد واليه يلوح هذا الاثبات في جعل الانكار كلا انكار فتامل قوله وهو كلام مجرد
قيل الضمير ليس براجع الى ما معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلام الشيخ حمل الدليل على مصطلح
الاصوليين من هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر رتبتهم الدلائل اي ترتيبها والنظر فيها
وترتيبها بهذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد يعني فالتمثيل صحيح لان التاكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يدفع
انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد رده بما نقله من الشيخ واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي

بعينه

بعينه قوله دفع له قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا
يدفع ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نم نفي صحة ان رجح بذلك على اطلاقه بل انما صرح بنفي
تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي زيد وانما ذكر
عمرو على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تقسيم التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم
بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا بالكل واجمع لا يدفع التوهم المذكور الا انه لا يدفع توهم
السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلا وكليهما في قولك جاءني الرجلان كلاهما الدفع توهم ان يكون الجائي
واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وقد صرح في مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه وزانه
نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد
صدور فعل من زيد بنفسه ويتعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر فمن ملابس زيد لا نفسه وانما
اسنده المتكلم الى زيد بطريق السهو فلم يستبعد دفع المتكلم بقوله لا عجبني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام
قوله لكن المذكور له قبيل الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من جعل لا ريب فيه
ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشف وما في الفصل والوصل مبني على مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصنف آب
عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفي لا ريب فيه فان المناسب بهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا
وقد يجاب عن اصل هذا السؤال بانه لا شك في تغاير صريح مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما
يستلزم ثبوت الاخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتثبيت والقوم انما عدوا
المؤكدات للاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل قوله ملت لعل وجه له ويمكن ان يقال هذا توجيه الكلام
الكاكي على مقتضى توجيه الكتاب به وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم ولذا حمل الكتاب به على الايراد المذكور
اعني ذكر الكلام الدال على اللازم ومرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكتابة عبارة عن نفس
اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان
معنى هذا الكلام في عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل
ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره المصنف اماه افي ولو ادعاء وعلم هذا القبا

الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب فيبقى الكلام المورد كناية عن تقدير كونها نفس اللفظ وذكره
على تقدير كونها ذكره كما عرف في السكاكي ثم قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه ايراد الكلام المورد
وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا
يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس
فيما ذكر الشارح الا الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد المذكور على الملزوم الذي هو التنزيل على ما
كان الانسب ان يدل بالكناية على ما هو المقصود الاصلي للمتكلم وكان مقتضى الغرض من ايراد لفظ يدل
على انكار المخاطب مثلا تنبيهه على انه مع ما ان تامل يزيل انكاره الا ان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض
من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان من تقرير الشارح نوع قصور كما حققته لم يلتفت اليه الفاضل المحشي
وقال الشارح ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه لا وجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد من لا يدفع
عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب فالقاء الى المنكر واريد ما يستلزمه وهو اذا تامل وعلى هذا
القياس نظائره هذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه بحث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما
هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا بخصوص الا لكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي
له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والتردد بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تامل ارتدع عن انكاره
بشرط التامل بل منافيها فلا تحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تحقق اذا اطلق ما يدل على نفس
المعنى واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء المجرد الى المتردد على انه ربما يدعي ان ما ذكر من قبيل مستتبعات
التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا الثاني انه
يجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المحكي عنها
على تقديره مستتبعات لما ومانها الا ترى ان الملزوم المحكي عنه في صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم
جريه على موجب علمه والمحكي به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل بمقتضى
العلم وان الملزوم في القاء المؤكد الى العالم ملابسة لامارات الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب ط
والاول تابع لان الانكار باطني والملابسة ظاهرة والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما

فصل

ل فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه ليصح الانتقال
منه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال بهذا الاعتبار في القاء المجرد الى
ح العالم مراد به عدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن اخص من عدم العمل فلا يتجاوز
ك فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي بشرط في الكناية وما ذكر
الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب
مثلا قرينة على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب
هنا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى
الحقيقي الذي هو شرط في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في
الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كان ممتنعا بشرط اتصافه بالعلم على ان المعتبر عند السكاكي
جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل اخر باستعمال ولا يضر عدم ارادته في المحل الذي استعمل
فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على
ة سرير نعم يلزمه ان لا يكون ما استعمل لفظه كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال لنهاية العالم الصلوة
واجبة قوله في المطول البيت وبعده اتى الهلال اذا رأيت نموه ايقنت ان سيصير بدرا كاملا في المعالم قوله
المجد يعني الجنم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح
من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله لا تراني به مبتدا خبره ساطع البرهان قوله
المترتبة في الصبي ما شراب الى الشيء اشرأبا امد عنقه لينظر اليه قوله دفع التوهم له فان قلت قد
صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظائر وكذلك صح استشهاده وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم
جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الاحكام
وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستشهاد بذلك الاعتبار لا ينفي في نفسه توهم التخصيص باقيا بلا شبهة قوله وكذا
ل المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد قوله كان من المتكلم
الطاقة كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون بتقدير ان او بتقدير ذو ان جعل الطاقة بمعنى المصدر

وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبر ان والاخريان تامتان وقد يحمل
الاولى ايضا تامة وقد تحمل زائدة فعلى هذا لا يكون خبر ان قوله بل الاصح بدونها معطوف على ما قبله
من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير الشان بدونها بل الاصح ثم هذا الحكم محقق بالجملة الشرطية كما اشار اليه
الشيخ في دلايل الاعجاز وبيل الاستغراق فلا يرد قوله سبحانه قل هو الله احد على رأي من جعله ضمير الشان
كما توهم قوله لان يصلح مبتداء لانه اراد بالمبتداء المحدث عنه بطريق ذكر الحجم واراد العام
ان النكرة هي اسم ان وليس مبتداء اصطلاحا والبيت لسلمى بن ربيعة والنشوة اسم من نشوت الخمر
نشوا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل من الابل اسم البعير الذي انشق نابه ذكرا
كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل البحر وبزل الكلكل وبوازل و
الامون الناقة الموثقة الخلق التي امنت من ان يكون ضعيفة وضبران قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش
والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكروا ان كان يتلذذ به العايش لكن الفتى بهدف للدهر
والدهر ذو ضروب تارة كما تبتهج وكما تسلم تنبقي وكما يفجع تكدر قوله ان دهرا يلف شمل
المنوق المتشتت وله بجمل وسعدى اسم حبيبة ان عمر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة
بيلف اي بسبب وصالها او بشملي اي بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بحالة اي يجمع في هذا الموضع
المتوقف الكائنة او يجمع الوقت الكائنة فيه قوله وقد يترك تاكيد المنكر له لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج
المثال المذكور عن الظاهر اذ الحق ان قولهم مع المؤمنين امنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه
من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر لا ينبغي ان يشك فيه لشهرته بالادلة الظاهرة
فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار
وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله
ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم مع المؤمنين
بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين له وفيه نظر لان السوق يدل
على ان ما خاطبوا به شياطينهم جديرا بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة
فيما خاطبوا

للدهر والدهر

الكلام

للكلام الذي خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريد افعل التفضيل عن معنى التفضيل
انما يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ان
المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوي ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل
الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة قوله اوحديون جمع اوحدي بالحاق ياء النسبة للتاكيد كاحمري
منسوب الى الاوحد تنبيها على مبالغة في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وبنسبته قوله
اما لان انفسهم له اما تعليل للمقدر اي فترك التاكيد اما لكذا او لكذا واما النفي المستفاد من قوله
لا يقوله ادعاءه والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال مع ذلك اما لان انفسهم
اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم اوحديون قوله مثنة للتاكيد اي موضع الذي يتحقق ثبوته
فيه مفعلة من معنى ان التاكيدية لا من لفظها لان الحروف لا يجوز الاشتقاق منها قال ابو زيد انه لمثنة
من ذلك اي مخلقة ومجدرة وفي الاساس فلان مثنة للخير ومعساة اي موضع لان يقال فيه انه لخير وعسى
ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الايهام اي ايهام رجوع التكذيب الى كونه عم رسول الله
لكن فيه بحث وهو ان هذا الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الاية الكريمة ما يشعر بكون قوله
والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا شبهة فيجوز التوهم ان يكون هذا من
مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما في قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون فائدته
بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما في باقي المؤكدات المذكورة في الاية والجواب انه اذا قيل زيد ارسل عبده
الى فلان وهو يعلم انه ارسل اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد
ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تاكيد الحكم فاو
قوله والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا
اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى كمرسلون من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل قوله ولذا ذكره
بالاسم له يريد ان وضع المظهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد التقسيم غير الاسناد
المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه حيث قال التشبيه الدلالة على ان

ذكره

التشبيه

وصرح الشارح هنا كى بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحى وبالثانى اللغوى فلهذا اعاد اسمه
المظهر وبان يقال المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولى ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال
الاصل فى المعرفة المعادة ان يكون عين الاولى كما ان الاصل فى الضمير ان يعود الى عين ما سبق
ثم ان الاصل الثانى يجوز مخالفته كما فى الاول ان يعود الى ما فى ضمن المذكور من المطلق فلا ترجيح
لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المص فيما بعده هو اى الخبر غير محض بالخبر يدل على ان مورد
التقسيم هنا هو الاسناد الخبرى لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص
لانا نقول بل هو ازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى فغفولا عما
استمر عليه داب المص فى مثل قلبهم قوله فلانه قال بعضه حقيقة له اشارة الى ما اختاره فى شرح الكشاف
عند هذا الكلام على قوله ومن الناس من يقول امنا بالله الاية من ان مفعولا الجار والمجرور فى
مثل مبتدا وما بعده خبره لا بالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا يرد ان تقال محط الفائدة هو الخبر
كما تقرر مع انك لو قلت فى هذا المحل ثم الاسناد الحقيقى العقلى بعض والمجاز العقلى من الكلام كما
تجد الذوق ولا يعد معنى مقصود ان مثل هذا التركيب كما لا يخفى قوله كما جعل عبد القاهر حيث قال
حد لا بل الايجاز فى حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه فى العقل
وواقع موقعه وفى حد المجاز العقلى كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه فى العقل لضرب من
التاويل قوله وفيه نظر لانه علم انه حاصلان بمجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما قد تقتضيه الحال لا
يقتضى دخولهما فى تعريف علم المعانى والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد تقتضيهما الحال بل يجب ان
يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه من الاحوال
المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المص وليس يراد احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى
يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ
كان ما هو قسم له من احوال ايضا والنظر للمص واما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا هو مناط
الفرق عند المص فتامل قوله متعلق بالظرف لتضمنه النيابة عن عامله وقد يعتبر ومن العامل مثله عامل الظرف و

الى او اهد قوله يكمل بقى عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشى ان نسبة
بقاء الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو
ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة
الى اعتبار التغليب لانا فاعل بقى ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اى بقى التعريف على هذه الحالة
وهى ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان مفهوم الطى بقاء التعريف على حالة مخصوصة
بثبوت تلك الحالة فى زمانين اعنى قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع
دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى قوله وذلك بان لا ينصب لما انه اراد معنى نصب قرينة ملاحظة
دلالتها على المراد لينتفى ولا مثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا فانه له الطائه مبنى على مذهب
المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالعبد وعن الظهور عنه فيتحقق الصدور بهذا المعنى
فى الموت ونظيره ومثال كون المسند مصدرا اعجبنى ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد قوله لكقول المؤمن انبت الربيع
ان يعتبر فى هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف
لا يجوز ان العقدان ان يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا اخفى حاله من المخاطب وقال
خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب نفس
الامر وحال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله فى اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله فى نفس الامر يقتضى ههنا انه على
وهو ان المعتزلى اذا القى قوله خلق الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد
حقيقة ومجازا فى حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قوله والاول لا يكون اسنادا
فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التعريف يصدق عليه بقوله عند المتكلم فى الظاهر
قد تبنا ولى فى هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم فى بعض صور هذا القسم فينبغى ان يكون حقيقة
قوله بل ينبغى ان يقابلها اى الحماقة والجنون قوله بناء على السهو وبين له الفرق بينهما ان السهو تنبيه صاحبه
بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون الحافظة وانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج
الى تحصيلها ابتداء وقد يطلق السهو على الجهل الابتدائى بان يعتقد على ما لا ينبغى وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل

المحشي انه تأمل قوله واللام للاسناد في تقدير اي صفة الاسناد فلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
مع عدم تقدم المجرور على انه انما يلزم لو كان في العبارة واللام للاسناد تأمل قوله اعتمادا على انه يفهم
مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التأول فيه انه لا تأول في الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه
تأول لم ينصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره ويفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله على نحو قولها
فانما هي اقبال وادبار انه المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا صحبت تقول فما عجول على بو
تطيف به لها حنينان اصغار واكبار لا تسأم الدهر كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار وما فارقني منه
حين فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار وان صخرا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار العجول الناقة
الوالهة التي فقدت ولدها والبو جلد فصيل محشو تبنا ليندر ان فقدته عليه لتسلي منها به قال بعض المحشين شي
قوله يطيف صفة بو وضمير به للعجول والتذكير باعتبار اللفظ من قولهم طاف الخيال يطيف طيفا ومطافا
فهو من قبيل المجاز العقلي لانه اسند الطيف اليه وهو حاله والمضاف محذوف لا من قولهم طاف حول الشيء لانه
مضارعه يطوف ولم يرد يطيف هذا الكلام ولا يخفى انه سهو بين في انظار ارباب الصناعة اذ لا مصار الى
المجاز ما لم يتعذر الحقيقة وهنا ليست بمتعذرة اذ قوله يطيف من الاطافة وهي تطيف من لا طاف في
في الصحاح اطاف به اي الم به وفي تاج المصادر الاطافة كرد چيزي ورا ندن وضمير يطيف راجع الى
العجول والمجرور به الى البو فلا ضرورة الى الحمل على المجاز وتأويل تذكير الضمير المجرور على ان طيف الخيال
مجيئه في النوم صرح به في الصحاح ودل عليه موارد الاستعمال قال فقمت للطيف مرتاعا فأرقني فقلت
أهي سرت ام عادني حلم قال نعم سرى طيف من اهوى فأرقني والحب يعترض اللذات بالالم وليس
المراد في البيت مجيء خيال البو الى العجول في النوم كما دلت عليه الابيات هذا ويروى بدل لا تسأم الدهر ويروى ادا بدله
ترتع ما رتعت والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا او كبيرا وهاهنا بمعنى المفعول بيانا للحنين و
الاحلاء الشيء جعله حلوا والامرار جعله مرا والايتمام الاقتداء قوله اي شيء مغسول اي خال عن المزايا
والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة قوله والتلبس العامل بالانتساب
والتقيد للمبالغة قوله وجوابه ان لفظه ما له والتوزيع عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول بدله

فانه

فانه اشارة الى تغيير التعريفين كما يدل قوله بعده فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة
قوله والاسناد الى المصدر له فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول
الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قال في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع
ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس
الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ
بل فاعل نحوي ولا شك ان الفاعل فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولها فانما هي اقبال في تعريف الحقيقة ولا يمنع
جعلها عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما
ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المص على السكاكي وكفى قول الشيخ عبد القاهر
ان كلامه حجة على المص ويعترض عليه بالمخالفة فيكون الاسناد الى المبتدأ خارجا عن القسمين عند المص
لا بد فع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل
الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل و
كذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبتدأ ليس من هذا القبيل فلا يشمله التعريف به وعن الثاني بان
قول الشيخ لا يكون حجة على المص وانما ذكر فيما سبق سند المنع فان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح
قوله فنمت وما ليل المطي بنائم صدره لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى والسرى هو السير في الليل ومعنى
البيت ظ قوله وجوابه ان معناه لم يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الانسان مجاز
مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له قطعا مع انه حقيقة
والصواب في الجواب على ما نقل عنه ان يقال المختار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف
من المجاز العقلي ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسنادا الى ما هو له فلا بد خارج
تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل في تعريفها ولا ضير
واما انهارك صائم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم لمن في النهار فمجاز وان اريد
الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما في قولك انهارك صائم ام انت وكون الصوم المسند الى

قال في شرح الرسالة ان فرق اي صلوانه فرق بين
نفي اسناد الفعل وبين نفي الفعل وان الثاني
انما هو الفعل في نفي التخصيص وانما
نفي الفعل هو المذكور

بان يكون الصوم
بمعنى الافطار مسامحة

النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في المقصود قوله ويسمى مجازا حكميا وان كان المجاز يقع
في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في
الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح
او لان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واما تسميته اسنادا مجازيا فاما
باعتبار الاشراف او لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة … المجاز حقيق بذكر هذه الاسماء وان الحكمي …
في الحقيقة اعتقاد ثابت لكثرة فوائده قوله اي غير الملابس الذي له تقييد ما هو له بالملابس بيان للواقع فع
اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو صا وملابس غير ملابس هو له وانما لم يقل الى ملابس يكون له
ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول اذ المسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجيء و
لو قال اسناده الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى قوله يتناول لا يخفى ان قيد التأول يغني عن
قيد ما هو له اذ لا تأول فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية مهجورة
في التعاريف قوله تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل بيان التأول
طلب المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال
او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كائنا
من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان
كانت موجودة او الموضع العقلي اي موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل
ان لم يكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم ان لا يكون لكل
مجاز حقيقة في نفس الامر لان طلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها فما الحاجة الى الشق
الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المآل قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو
اقتصر على الاول لربما غفلت عنه قوله وحاصله ان ينصب اشارة الى ان تطلب القرينة ليس بمعنى التأول
ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس على نفسها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس الا
لنصب قرينة مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة

يصدق

يصدق انه اسند الى غير ما هو له ليتناول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام
الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التأول على نصب
القرينة لم يكف لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التأول ملاحظة
ملابسة ما اسند اليه لما هو له في الحقيقة ومشابهته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق
الله الافعال كلها بالتأول والتقييد الى انه اسند الى السبب … قوله والقصد بيان للتأول
وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثا فلان نصب القرينة انما
يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام
وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد
بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا منتف في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول
ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة
جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي
فيجب ان يحمل التأول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا بعد في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب قبل انه
قوله اي للفعل اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلتجئ به معنى الفعل ورد ان التمثيل بغير …
واخواته لا يناسبه ان اراد الاكتفاء على يكونه اصلا ويكون المراد اي الفعل ومعناه ورد عليه
ان معنى الفعل هنا والمصدر ولا معنى لجعل ملابس النفي على ان معنى الفعل يتناول الاسم المفعول والظرف
فهما الملابسان المفعول به اذ هما لا ينفصلان ويمكن ان يجاب بان ذا لا يلزم من القول بملابسة
الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما بالتفصيل فهو موكول الى … مع العلم بالعوائم
وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني
قتل الضرب … والجواب اعتبار الشيء ولا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا
متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب حال الاسناد ويمكن ان يقال المراد
بالفعل الحدث وهو المصدر المنسوب الى فاعل ما فانه صادر ولا شك في وجوده في الفعل الاصطلاحي

وماسوى المصدر كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما مما فيه معنى الفعل وح يصح قوله الآتي في المصدر وكذلك
الامثلة الاتية انتهى وفيه بحث اما اولا فلان الفرق في قولنا اعجبني ضرب اللص الجلاد يصدق على المعنى المذكور
فتقييد لزوم ملابسة الشيء لفظا لغو واما ثانيا فلان الفعل بالمعنى الذي ذكره اذا تناول ماسوى المصدر عاد
الاشكال بوجه آخر لان اسم التفضيل والظرف لا يلابس المفعول به وهذا المحذور وارد على الشق الثاني من الترديد
السابق ايضا ويمكن ان يقال المراد بالفعل اعم من الاصطلاحي والحقيقي وملابسة المعنى الاعم للامور المذكورة
بعضها بالتوزيع المذكور الى فهم السامع من القواعد المختلفة معنى السين والتفرق شيء باعتبار المختلفة
باعتبار معنى التفرق ههنا الاختلاف قوله لان الفعل لا يسند اليهما الى آخره وذلك لان المفعول معه مثل الواقع
بعد الواو بمعنى مع فعند الاسناد والفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الامر كذلك فانه يقع عليه
فعل الفاعل وعند الاسناد والفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نفسه هو ليس بمأخوذ في مفهومه
ولو سلم انه مأخوذ فيه فالتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فتغير نفسه باسناد الفعل
اليه يتغير شيء آخر معتبر في مفهومه وكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي جهة التجوز الاسناد
الى احدهما دون الآخر قوله فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له اصغر ارادوا بالفاعل ما يقوم به الفعل
عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الربيع البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل الى ما هو له قوله
وغير المفعول في المبني له فان قلت قولنا ضرب يوم الجمعة في الدار للقائد ب حقيقة مع انه اسناد الفعل
المبني للمفعول الى غير المفعول به فينتقض التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور
الى المفعول به بواسطة قوله واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب يوم الجمعة وفي
الدار وللقائد حقيقة مع انه يصدق عليه الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما
هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السباق وفرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور
التي اسند اليها الفعل فما ذكر على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر
ليس للملابسة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه من الحقيقة فلا
يبعد ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل على التمثيل ونحوه على الظاهر الاغلب قوله بغير الملابسة وذلك

انما قيد

تمام

انما قيد الملابسة بالمشابهة ذلك التعبير له ولم يعتبر الملابسة الفعل بغير ما هو له مع ملابسة المشابهة تنبيها على
الاسناد وليه لان المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز من طريق الاستعارة حيث قال في الكشاف
والاسناد الى غيرهما المشابهة لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها
المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد
الى ما هو حق ما هو الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله وانما الغرض التنبيه الى ان فيه
استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ قوله
كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية
فهو نظير لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء لان هذا الباب يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن
ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتانيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى المتبادر
الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التالف وانما لم يقل والضمير ان يقال له قوله وواهية دهياء له
الداهية الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت داهية داهية
دهياء ودهواء وهو توكيد لها قوله احدهما وصفان على السؤال الاول مع جوابه قد ذكرنا
فيما سبق وانما اعاده ههنا لان الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والغرض
الاصلي ههنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما قوله والاليم هو المعذب فوصف فعاله
الالم الوجع وقد الم يألم الما فهو اليم فالمعذب على صيغة المفعول والضمير راجع الى الاليم و
التنقيد على سبيل البدل واما الضمير فعله فيحتمل ان يرجع الى والمعذب على سبيله ويكون
اطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل
ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على
صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله بديع السموات الآية الى ان الفعيل بمعنى المفعل ليس
بثبت قوله واسند الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المص في الملابسات شاملا
للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة الظرف فاي حاجة

در

اليها

ج

الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغلط والاولى ان يجعل ذلك

قبيل الكلام بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره **قوله** يا سارق الليل اهل الدار الظاهر انتصاب

اهل الدار بتقدير اي احذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا لاول ليسارق بنقال يسرقه مالا **قوله** والمعتبر عند

صاحب الكشف الخ ويدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه

الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقل انه رحمه الله عنه وبهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما

الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى **قوله** او لمطلقه باعتبار ان يجعل الا ان حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي

وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناوله باعتبار تعميم الاسناد

المذكور فيخصه يتناول كل الهنا والمدلول عليه بصريح الكلام او المستلزم له وملخصه منع اطلاق المجاز

العقلي على ما يشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه ينحل ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد للصريح و

اللازم ينافي كون التعريف للمطلق لانه ح يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل القسم

في قوله هو اسناده له راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال وهو في الاسناد

مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد ومعناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم

ما لمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قولكم كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي

عندك رحمه الله قلت باعتبار ما تقرر من ان النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في امثاله

هو المدلول عليه بقولك الكوكب للخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة

اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه **قوله** وقد يكون كناية

لا يخفى ان قوله شكل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه وفي الكلام اشارة الى تحقيق المجاز

في مثله باعتبار جعل الامر مطاعا وجعله آمرا فالاول تصريح ايقاعي والثاني مكني اسنادي وربما

يدعى ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكني الاسنادي لان ايقاع النسبة على الهموم مثلا انما يكون

مجاز التضمنه كونه مخزونة **قوله** على ما يفهم من ظاهره اي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد واما

انفهامه من ظاهر كلام الملخص فظ واما انفهامه من ظاهر كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به

والها

وانظ حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي **قوله** افاده للتلبس في لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الى خلاف

ليظهر تعلق الى لا بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افاده ليتعلق به اللام في للتكلم

والمعنى افاده لما هو خلاف بما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع **قوله** كما يتوهم من المفتاح

فان قلت الاختصاص المذكور مفهوم صريح من المفتاح حيث قال لو قلت ما عند العقل امتنع طرد التعريف

اي ما يعنيه بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل فلو كان الى وبل مجال اليهم يمتنع الطرد به قطعا فما

معنى قوله كما يتوهم من المفتاح قلت الاختصاص المذكور وان كان مفهوما من المفتاح بطريق القطع

الا ان هذا المفهوم ضعيف في نفسه لهذا اورد لفظ التوهم فمعنى العبارة كما يتوهم ان قول

من نفس الامر باخراج الاقوال الكاذبة بالاسناد وذلك التوهم من المفتاح فافهم **قوله** ولقائل ان يقول

اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج فيما عند

العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلافا ما عند العقل كما زعم

طرده بلفظ الخلاف فلا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج

في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب بهذا الكلام هو الموحد في جعله انبات العقل لانا

نقول اعتبار ان المخاطب هو الموحد لا يبنى له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند

العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظ بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كساه له

مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فلهذا حكم ببطلان العكس وتصوير الكلام في صورة تصور السامع

مجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساء رسله تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويجاب

عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله ثم يمتنع طرده وعكسه انه وجد العدول عن خلاف ما عند

العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه فائدتان معا يعني عدم امتناع الطرد وعدم

امتناع العكس ولا كذلك المعدول عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم

امتناع الطرد لا يحصل منه الآخر **قوله** وعلى هذا الى ان لا نسب في اشارة الى ان عبارة المفتاح

لا تخلو عن مسامحة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان علم خلاف

الظ كان الانسب اي الكلام ان يقول النجم نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعلم وانما لم يتعرض
له ان رح لظهوره مع عدم تعلق الاعراض كما لا يخفى قوله ما ذكرت من تقرير كلام المص قاله
الكشاف وجه الاشعار ان المص لما اسند جزء نحو قول الجاهل قوله شفا ولا عرف بعد قوله في
قوله غير ما هو له فلابد ان يكون معناه غير ما هو له في نفس الامر اذ لو كان معناه غير ما هو له عند
المتكلم لجرى في ذلك فلا يصح الاسناد حزؤه الى قوله تأول فتدبر قال بعضهم قد تحير حتى قال والاظهر ان
كلامه عن هذا الاشعار لا ينتهي وفيه بحث لان هذا بعيد باشعار كلام المص نعم ما ذكر الاشعار ه
ذكره ان رح من تقرير كلامه على ما هو مقتضى العبارة فالاولى ان يقال وجه الاشعار قول ان رح
في اثناء تقرير كلام المص بلحرى نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل
قوله وان اراد عند المتكلم لا يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له غير ما هو له في تعريف
الحقيقة فتقييد ما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر تنبيه على تقييد غير ما هو له في تعريف
المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم ولا يرد عليه ان هذا الكلام من ان رح قوله على ان قوله
عند المتكلم يتعلق بالظرف الذي هو كما هو كذلك في تعريف الحقيقة مع انه صرح في المختصر بانه يتعلق
بمعنى الغير والاستشعار هنا في جواب السؤال فتامل قوله فقد خرج عنه قول الجاهل له فيه بحث لان قول
الفلسفي لمن يعرف حاله العالم حادث فقصد الى الكذب يصدق على الانبات والذي فيه انه اسناد الى ملابس
غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا بد من قيد ان وبل وصح الاسناد اخراج قول الجاهل
لاشتراكهما في اخراج مع انفراد كل منهما بفائدة فاصة غايته ما في الباب ان الاكتفاء والاخراج الى القيد
الاول لكان اولى وبهذا القدر لا ناتي في الحكم بضياع القيد الثاني فوقف واسناد الاخراج الى الثاني
الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد قوله قلت اراد له قال الفاضل المحشي يرد عليه
ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له بنفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ومن مناول الاقسام المذكورة
وان صح تقسيم اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو له غير ما هو له
لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغايرة حيث

قال

قال اعني المغايرة في الواقع او عند المتكلم يدل على ان ان رح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في
قولك جئت بغير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فتفسيره الش رح بانه غير ما هو له
سلب ما هو له ونقيضه نظره بما لا يقتضيه المقصود نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان
قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر ان رح العموم
فيه كما يدل عليه قوله اعني المغايرة في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد كما
ان المتبادر مما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر قوله ومع يدخل
نحو انبت الربيع البقل لانه اراد به ما هو المفهوم عند الاطلاق وهو انبت الربيع البقل قوله ما لم يعلم او لم يظن
ولم يعد المص حرف في يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي
للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو اعاد لتوهم
ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد النفيين واعادها ان رح اشارة
الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا ان فوقه معطوف على مجموع الجازم والمجزوم
وقد يجعل او بمعنى الى كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى
ان الحمل منتف ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد ح ايضا قوله ينبغي
لم يعلم ولم يستدل له وفيه بحث لان قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمرا ونعم
الوصي يدل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة و
مر العشي ظاهره بل دلالة اظهر من قول ابي النجم افناه قيل الله له على ان ابا النجم يدل ظاهر ما ذكر فقد
ينافي فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على ان السبب يحذب الليالي وان
كان متحققا بما ذكره الا ان قوله وانه المبدي له وجه الدلالة ان من قال بان الله اراد به وان
طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة ولا اسناد الافناء
من الله فان قلت لم لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حمل الكلام العاقل على الصلاح
وما يقتضيه النظر الصحيح ما امكن قوله وضعفتان قيد بان الاشارة الى ان ذكره المص من هذا القبيل

[illegible]

والا فيجوز ان يكون حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو احيى
النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره قوله وكذا المراد بشباب الزمان لا يقبل تشباب الزمان يقوم
وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف اي
اي وقت ازدياد قوة الارض وليس بشيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل بنفسه فالجواب ان
يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد
الزمان للقوى ثم في كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاصعاد بتهييج القوى النامية في الارض لا
يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية
تهييج قوى النامية فيها بل ذلك الازدياد عين هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاصعاد
على احداث النضارة وما يناسب ما يصلح اثر الشباب كما ذكرناه بالمعنى المذكور قوله وانحصار الاقسام
فيه بحث لجواز ان يكون طرفا المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسيم للحقيقة والمجاز
وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت
مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقية الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت
فيه لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا بد فيه من حمل المجاز على غير مصطلح وهو المستعمل في غير الموضوع له
مطلقا لانه فاح الاشكال عنه على السكاكي ايضا فتامل قوله واما على مذهب السكاكي فيه وجه الاشكال انه
يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هي
جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده
في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ يأبى عنه مقام التعريف اذ حمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن
الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الذي هو اعني الحقيقة والمجاز المفرد بناء على انه
الكثير دورانا والاشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز
العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة عليه حمل على الاربع انه
تقسيم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع ان مثل التمثيلية مما هو مركب

فعلى

فعلا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام
ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما هو يوصف
بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له وقد
يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او صائم واسم الفاعل الى ضميره
لا اسناد الجملة الاسمية والفعلية الى زيد فافهم قوله نصب على انه مفعول له لتتقون اه لكونه علة
تاويله تجحدتم او على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وانما قال لم يذكرها
الشارح لكثرة التقدير فيهما بالنظر الى الاول وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالاية هو الكفرة
فالمعنى على بقاء الكفر قوله يوما يجعل الولدان شيبا بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكره ثانيا
لتفخيم شان ذلك اليوم وهول قوله ومن اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولى
ايقاع امر ونهي على غير ما حقه ان يوقع عليه لا اسنادهما كما في السوابق وفي الاخيرين انشاء مغاير
للامر والنهي قوله اي من جهة العقل اي من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان
على التمييز من نسبة الاستحالة الى القائم وقد سبق منا في تحقيق قوله ولم يعلم انهم فرضوا انه
الفعل المسند الى المميز في الاصل فقد يكون ما لاح الفعل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه منه
القبيل فان الفعل في العادة هو المحيل وبهذا اندفع كلام الفاضل المحشي ولكان نقول ايضا المراد ههنا بالحال
الشيء هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
وهو انت مع بقرينة ان قرينة المجاز عقلا ان مع ظاهر الكلام محالا فيقول عقلا او عادة تمييز ان عن جهة
النزاع في النسبة الى الفاعل المحذوف اي عد عقلا وعادة تامل قوله لان الفعل اذا خلي وطبعه وفي بعض النسخ
لان العقل ونوع بعده محالا قد يكون بحسب بديهته جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون منطبقا على
الدعوى كما لا يخفى قوله ليس مما يستحيله العقل اي بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة العقلية تفسير ههنا وان كان
قول الدهري مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح قوله لجواز ان لا يتعلق له قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة
ولكان عبثا وانه محال واجيب بمنع انحصار الفائدة في الاستعمال وبما كانت صحة التجوز او العبث او منع

بطلان اللازم مراده به ما لا يفيد به فائدة غير لازم وما لا يترتب عليه غير محال **قوله** فمعرفة فاعله او
مفعوله لانا اقول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس
الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم
ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الوضعي ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود
ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده **قوله** اي قول ابن المعتز الاشارة الى ان ما في الايضاح من
انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابو نواس كنية لابن المعتز فلا مخالفة **قوله** اي يزيدك اي حسنا في وجهه
قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة انه يوم على الحسن الذي في وجه المحبوب وقيل المضاف محذوف
مقدر اي يزيد انه علم حسنه **قوله** سوى الحج قيل ضرب الشارح بخط بناء على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقي
بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحج منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما يسوغ **قوله** فالاعتبار اذن له
قيل المراد بالفعل في قوله يرجع الى الفعل الفعل المسند في الكلام كالاقدام والمعنى لازم للذي يرجع اليه
ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم
المجاز في اللفظ لتحقيقه اذ الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل
لينتقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الاصلي فحينئذ لا يكون اقدم مجازا بل كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون
المجاز كما اشار اليه الشارح في بحث تعريف المسند اليه بالعلمية والسكاكي يقول الحقيقة في المفرد والكناية
يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه بهذا التقرير يسقط ما يقال ان اراد
به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن له كما علمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم
اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحج او قول الشارح واذا كان معنى اللفظ موجودا اعلم الحقيقة
لم يكن مجازا فيه نفسه فتعين على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم
موجود حقيقة لا يطابق المعلل الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحج مجازا حاصل
معناه القدوم لاجل الحج فالقدوم هنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحج مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف
والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اي قدمني وهو القدوم بقرينة فلما يلي

قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص بعد فوت الماء قيل لا نعم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا انه ههنا ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف
الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى
لقولنا الخ اي لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور
واما ما يقال من ان كلمة من في من ماء دافق انما دخلت على العلة المادية ومن في من ابيه داخلة على العلة
الفاعلية فلا يمكن التعبير عنه فمبناه كون من في من ماء داخلة على العلة المادية مبني على ان المراد بالماء معناه
الظاهر وبما لا يسلم الخصم المقابل بان المراد الشخص المتكون منه كما لا يخفى **قوله** ولو مثل بقوله فقام ليلي الداود يا رب قد
وجدت عني غمى والشغف بشكل الغين المعجمة تهييج الشر وهو شغف الحقد ولا يقال بفتح الغين المعجمة وشغب عليهم
بالكسر شغب شغبا بالفتح لغة ضعيفة كذا في الصحاح **قوله** كالاستخدام اي كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح
ان يراد بلفظه له معنيان احدهما ثم بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر فيكون في قوله تعالى
للنهار معنيان لان النهار الذي ادعى كونه صائما بالشخص غير النهار جعل شبيها بالاستخدام لانه وقيل
الكاف فيه ليست للتشبيه بل هي كالكاف في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان نسق الكلام على
ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه فهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم
كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة نوع من الكناية التي هي ذلك المعروف وهي المثال كما ذكر في المواقف فالاولى في
الجواب الحمل على حذف المضاف اي كتصوير الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بنوعها لا تستلزم صحة العكس
محذور ثم المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة فانه جعل المعنى المذكور اولا
تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال المعجمة مع الخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان
الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور **قوله** ويستلزم ان لا يكون له يمكن ان يجيب السكاكي عنه
ومع نظائره بحمل المسند على المجاز اي بانها مرفي بالبناء مثل فصيح الغداء له والخطاب معدوله لا ما نعلم
من كلامه في تعميم الاستعارة بالكناية الى هذه الصورة ايضا **قوله** وجوابه ان مبني له كونه مذهب السكاكي فاذاه
ان رجح المحقق ظاهر نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراض الحكم نعم يورد على السكاكي ان الاثبات الحقيقي

قيام بالتقرر الادعاء في حقيقته فيفضي الى القول بالمجاز العقلي بالآخرة ويعبر بسوء فهم على المجاز العقلي نظم
في سلك الاستعارة بالكناية تضايقا **قوله** اعتراض قوي حاصله ان قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة و
قسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتأويل
والمجاز عنده كما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما اجيب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع ع
له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر
لان المنية جعلت فردا من السبع الا انها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبا وههنا بحث وهو انه يمكن تقرير
نظر المص على وجه يبتني على الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة
من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها
من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به و
اذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص ههنا فعلم ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي
الموعود بيانه في علم البيان **قوله** او لا نحو لجين الماء وجه ابائه عن التشبيه اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة
فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع ما قال من ان نهاره صائم
ولجين الماء كلاهما مشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه الا ان الاول من باب
اضافة المشبه الى المشبه به وان لم يذكر فالفرق بابناء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم **قوله** قد زر ازرار ره
على القمر اوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر والبلى مصدر بلى الثوب يبلى بلى اي صار خلقا واذا
فتح باء المصدر مددت قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالي واختلاف الاحوال والغلالة
شعار يلبس تحت الثوب تحت الدرع ايضا وزر بمعنى شد من زررت القميص ازره بالضم زرا اذا شددت
ازراره عليك والازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كالاقفال جمع قفل وهو زر القميص
معروف **قوله** مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذا
رجع الى الغلالة بتأويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته كان ضمير غلالته راجعا الى الممدوح فذكر الطرفين

غلالته صح

حاصلها باعتباره **قوله** انما هي في ضمير راضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضمير ما لم يصح جعلها
صفة لعيشة الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور ر
قوله فمن اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع
الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ **قوله** لو صح ذلك لوجب
منع الملازمة لجواز ان يعتقدوا بصحته لاحتمال وجه آخر غيره كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى الكلام
على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يجري فيه المجاز العقلي ليس فيه
التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان
ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يعتقدوه بل قصدوا الاستعارة رع
وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا
التركيب عند القائلين بالتوقف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي وان هذا الادعاء مردود عند
السكاكي تامل **قوله** اعني الامور العارضة له اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال اي يكون سببا للتطبيق المطابقة والتوفية على ما سبق في تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع من الامور
العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا **قوله** لذاته اي لذات
المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السابق وقوله لا بواسطة توضيح وتبيين لانه قيد الحيثية احتراز ز
عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة **قوله** معرفا او منكرا قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان
معرفة لا بد ان يكون المسند اليه معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه المسند
معرف والجواب انه لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ذكر تعين البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم
المعاني وليس يخفى ان رجح الا ان مراد المص بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها او ورد ها
فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك **قوله** لتأخره وجودا الى حدوث له اراد به عدمه السابق وانما
وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى
لان الواقع ههنا وفي نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا الا انه الحق به

لان ما سبق من حصر الاحوال بالامور
العارضة من حيث انه مسند اليه لذاته
واخص على المراد الذات بوصف كونه
الذات لا الذات
مسند اليه صح
الشاهزم

ثم اسقط نعم في لفظ الحذف للاشعار بذلك كما سيأتي ولكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه
الركن الاعظم كانه اتي به ثم حذف لانه كذا لا ينبغي في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى
تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم قوله وهو ان يكون الخ مع عارفا فيه
ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا او
ضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور
اكثري اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف تنبيها على ان السامع ملتبس الى الاشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ما سوى
الفاعل في المبني للمفعول لما سنذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قرينة الحذف ف
متحققة في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما في
اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الكاكذا ان تلك القرينة لا يكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل
لابد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها قوله مع اشارة ما ضمنية الى الاول اذ قوله
للاحتراز عن العبث يشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني
الاحتراز عن العبث ولذا زاد في الايضاح عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز ز
عن العبث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظ
كما سنشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه تحققها في ادنى النكت فقط قوله والا فهو بحسب الحقيقة الركن الاعظم اذ لا منا فاة
بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين
عدم الاحتياج اليه في الجواب فلا تامل قوله وقيل معناه انه عبث لداعي اللفظ الذي هو القرينة والوجه
التوجيهين نفي العبث في التوجيه بناء على كونه الركن الاعظم وفي الثاني على جواز تعلق الغرض به وان
في التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جوز انتفاءه نظرا الى جواز
تعلق الغرض به قوله واما في الحقيقة فهو لذلك فيبحث لان الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض
المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث ما لا يترتب عليه فائدة
قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ

لبث

لبث الامارات نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب
ذواتها كذا في شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلا لة
العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل قوله لاستقلاله بالدلالة اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان
لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سياتي وعند الحذف على العقل قوله لان الدال عنده له الحكم
المستفاد من ضمير الفعل اضافي اي بالنسبة الى الدال عند الحذف بمجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله
من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن
على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرناه على ما
جرى العادة من فهم المعاني فلا ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المتكلم يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فالقرائن انما تدل
بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالآخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال
ما عرفته الا آخرة اي اخيرا كذا في الصحاح وفي لغة اخرى وهو الاخير بفتحتين قوله قال لي كيف انت
سهر دائم وحزن طويل اي حالي سهر دائم قوله للاحتراز عن التخييل المذكور او للمحافظة على الوزن او تنبيه
على ان شدائد الزمان ومصائب الهوى جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل
يتنبه ام لا فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف خبر المعطوف لا نفسه والمحكوم عليه
بالبطلان عند محققي النحاة على ان حرف الجواب يحذف الجمل بعدها كثيرا او تقوم هي في اللفظ مقام
تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث اتيان المعادل
لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او لايهام انه قال الشريف في شرح المفتاح الايهام الايقاع
في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية
وقد يقال اراد بقوله لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول
الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات
حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك وعكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب وعكسه قوله
او تعيينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا نسلم ان

القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر
وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها قوله من غير ان سامع من الحاضرين لا خفاء
ان الطائي يقول من غير المخاطب قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال لجار الله ان اول من قاله
الحكم بن يغوث وكان من ارمى الناس ثم ذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل فرام صيدها
اياما فلم يمكنه وكان يرجع مخفقا بلا صيد وكان يقيل تخيف فقيه ابنه مطعم فجاء الى الصيد فرمى الحكم مهاة
فاخطاها فلما عرضت الثانية رماها مطعم فاصابها فقصدها فقال الحكم فصار مثلا يضرب لمصدر الفعل
من غير اهله قوله شنشنة اعرفها من اخزم المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة ابو اخزم
جد حاتم الطائي او جد جده مات وترك بنيه فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان
بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ابنه كان عاقا والتزميل التلفيف بالثياب
قوله او علم ترك نظايره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد
على ترك نظايره ان الاول لا ينفيه رحمن تكلم بتلك الكلام اولا بخلاف الثاني فانه ايضا الاول يتناول القياسي
وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الآخر من غير قياس و
تكلمت بهما في مرامك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياسي قوله فانهم
لا يكادون يذكرونه في المبتدا وجه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف فيمن ان المرفوع بالمدح او الذم
مثلا وصفا لما قبله في المعنى خولف في الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور
من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم
او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدا ليكون
في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من
الاهتمام قوله اي الملة التي اعترض عليه بان الموصوف لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوفه فلا حذف
هنا كون والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول لا من الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين
احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل في ضمير الفاعل مثلا

المها بالفتح جمع مهاة وهي البقرة الوحشية والجمع مهوات مختار الصحاح

قوله

وقول تهديه للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثير في الموارد قوله ولا مقتضى
للعدول عنه فان قلت سيأتي ان هذا الكلام مع قيام القرينة والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضى للعدول
قلت المقتضي قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم قوله ومنه قوله اولئك هم
اي ومن ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله بعد واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه
يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاولى وقد اشعار بان المراد كذا
ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلق سواء كان هو مسنده عند حذفه مسند اليه اخر ام لا قوله كما ثبت لهم الاثرة
قال ابن رح في شرح الكشاف كما ثبت في موضع المصدر لقوله ثابتة والاثرة في زايدة ولا ثرة
بفتح الهمزة والثاء المفرد والاستبداد اسم من استاثره بالشيء استبد به وقوله في بين ظهم متعلق
بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع
مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله يتصرفون في امرهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها
على انفرادها وانفصالها واصله حوال الشيء حيال الشيء وقعدت حياله وبحياله اي بازائه انتهى ولم
يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدا اعني فهي لرجوعه الى الاثرة التي تصلح ان يكون عاملا لكن
ان تقول الاقرب ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا
يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسر المقدر
قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكرار اولئك افاد اختصاصهم بكل واحدة منهما على حدة فيكون
كل منهما مميزا لهم عمن عداهم ولو لم يتكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد
قوله حيث الاصغاء مطلوب لو تبدل الاصغاء بالاستماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق البارئ
فلا يلايم التمثيل بقوله عصاي كما هو الظاهر قوله هذا الكلام مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور
المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سنذكر فتذكر الآن قوله ان
يكون الخبر عام النسبة المراد بعموم نسبة الخبر الى كل المسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا
لان ينسب الى متعدد واما العدم قرينة معينة واما التعارض القراين واما حمله على ظاهره فيفيد انه عموم النسبة

للمتعدد ومع ارادة التخصيص كما في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان
يقال ما ذكره حاله من حالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له من المتعدد
وارادة التخصيص لمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شيء قد عرفت ان
المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكره وقد دل عبارته في شرح المفتاح على ذلك واما ما
اشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها
على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص في نفسه هو التمثيل بهذا المقام
فالاحتراز عن تلبيسه بملاحظة خصوصه في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره ان رجع
من الجواب وانه في ايراد الفاضل المحشي قوله والجواب انه مصيب له او رد عليه ان ذكر المسند اليه هو لكونه
لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على
اصل المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث قوله وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج قد يقيد الخارج
بالمحقق ويجعل فائدته الاحتراز عن الضمائر العائدة الى ما لم يحقق بشيء قبله نحو ارجل قائم ابوه و
الجنس كان امكان ام حمار ونحو ربه رجلا ونعم رجلا وبالها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضمائر
نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء
وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة راجع الى نكرة مخصصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله
الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في
ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه
للحكم بكونه نكرة الثاني انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين
مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص
اللفظي الثالث ان الموصوف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها ظاهر الرابع انه كثيرا ما
يتفق في الثواني ما لا يتفق في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها ولا
يجوز كل سخلتها ولا اي جارها اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما اسم التفضيل كذلك نص عليه [illegible]

القاعدة

في القاعدة الثانية من الباب الرابع من كتاب المغني فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على
ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه
اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني
وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك
الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم
الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال قوله اشارة وضعية قيل هذا احتراز عن الاشارة العقلية عند
المخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك فان رجلا لم يوضع للاشارة الى مخصص وفيه نظر
لان الاشارة فيما ذكر بالوصف ايضا نحو تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال
الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة قوله فيتعين لافادة المخاطب اشتراط محذوف و
التقدير اذا [illegible] ما ذكر فيقول [illegible] المسند اليه قوله وكلما ازداد المسند اليه والمسند له انما نسب
البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة
من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون
مفيدا لبعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول واعلم ان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما يشمل
لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر
من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك
يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ التوراة
ابعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود والفائدة في افادة اللازم في الاول
اتم منها في الثاني قوله لانه وضعي بخلاف [illegible] التخصيص والتعيين في الموصوف بحسب الوضع لانها موضوعة
للمعنى من حيث هو معين بخلاف النكرة فان احد مدلولها وان كان معينا في نفس الامر الا ان التعيين
ليس بمعتبر في وضعها قوله وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اشارة الى ان ضمير يترك راجع الى
الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل فيهما الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكره في شرح

المقام ان يقال المعنى اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال بهذا الخطاب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كاينا مع معين او الكاين معه فينبغي ان يجعل الكاين بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي مما لا موجها الى غيره **قوله** على سبيل البدل اما اذا كان ضمير الخطاب طب
واحدا او مثنى فيكون العموم على سبيل البدل ظاهرا واما اذا كان جمعا فلانه اذا قصد غير معين اي يعم
جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القران ولا في كلام العرب بان خطابا عاما بصيغة
الجمع وسط بشير واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حتى ارادته
على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون
مجازا على كلا التقديرين **قوله** تناهت حالهم الفظيعة الفظيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي
شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المص من الحال في قوله تناهت حالهم امرهم وقباحة شانهم ومنقول ان رج
اباه بالفظاعة بناء على ما نقل من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي من العرب اذا ارادوا المبالغة
في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر واشغال شاغل ويجوز
ان يعتبر حذف المضاف او حيثية اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من
التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى يحتمل ان
المحذوف اعني لرايت امرا فظيعا او نحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد لعدم العناية
ظهور حالهم بل انما يدل على ان القصد بخطاب ترى الى العموم اظهر اعني ان اكرم او احسن اليه على كمال
ظهور شناعة حالهم لدلالته على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية دون احد بل كل من يرى **قوله** لما فظيعه يفاد
المعنى اذ العموم في المعدول عنه فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر
وتعليل العدول عن الظاهر بفائدة يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه لذي هو خلاف
الظاهر فاسد محض كما ترى بهذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر تحقق
صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد
العموم بعبارة اخرى انا عبرنا بهذه الصورة عن المعنى الحقيقي لنا تي لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه

قطعيا

الحقيقي لما تاتى هذا ان **قوله** اشير بذلك لفظ المقام حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم
او احسن اليه يقصد الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول المص
ليفيد العموم ولا احتمال التعلق بنفي لا تريد **قوله** ما وضع لمشخص مع مشخصات وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بجامعه
التي جعل هذا المفهوم الكلي مراة لملاحظتها فوضع العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات التي جعل
هذا المفهوم الكلي مراة لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير
تسليم ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما توهم **قوله** لاحضاره اي المسند اليه قد يوجه
ان المسند والمسند اليه هنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام م
او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في المجلس ولا شك ان النفس
اذا سمعت اللفظ يلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا
قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه في قولك جاء زيد
وهو راكب الا ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب الا ان يوجد في الاتيان بالضمير
ولو قال بدل الاحضار للاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر **قوله** بعينه حال من مفعول المصدر
اي ملتبسا بعينه وشخصه فانه يمكن احضاره بعينه له قبل المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف
بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم
الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعم واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح
او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة **قوله** هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث
لانه اذا ترك القيدان الاولان يكون الكلام هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم
مختص به اي بالمسند اليه فلا نم ان قولنا باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل
في قولنا رجل جاءني لا درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بوجود لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد
مختص بوجود بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث انه معين
وح يكون مجازا ومختصا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس فقولنا الرجل خير من المراة مثلا يختص بالجنس

يختص

لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله لابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب الشريف
في حواشي شرح المفتاح عن ان نحو المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد ما لا على التعيين بوضع واحد
فيخرج بقيد الاختصاص من ابين كسائر المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد
المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما سيأتي تحقيقه
لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم
مختص بالمعين اي المشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما
يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه الذي ذكر مغنيا عن قيد اخر مذكور قبله لا اذا امكن ان يقيد
بقيد على وجه يسقط الاحتياج الى قيد اخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به في قوله باسم
مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث انه معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد
التعيين متحقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم المختص بشيء
معين ليس الا العلم فيه مسامحة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه قوله قلنا بعد التسليم
توجيه الجواب انا لا نسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن مختص به
على طريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا للذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم
لوقوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه نظرا الى مفهومه الكلي في الاصل او بقوله ابتداء
ان نظرا الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الاصل ولو سلم ان الاسم المختص بشيء ليس الا العلم بناء على ان
يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فلنكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين ان يفيد تحقيق مقام العلمية
غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكر انهما لكون الغرض المسند الشارح اليهما لكونهما ساقطين اخرجا بعض ما يخرج بالقيد
الاخير وليس بمحذور وربما اشرنا اليه من توجيه الجواب المنع اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين يعني
بعينه وابتداء بحال ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لابد في المسند اليه من قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى قوله لانا نقول
هذا اي خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف فيه وفي ابتائه الى بعد التغيير المذكور لانه لابد من اعتبار
الاولية في معنى الابتداء وقد فقد وما اشار اليه بقوله ولو اريد ذلك لكن هذا موقوف على ان المراد بالا
الاختصاص

الاختصاص بحسب الوضع والا فلا اختصار بالرحمن اختصار باسم مختص وليس لفظ التوقف على ملاحظة
الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على التغيير ابتداء بما ذكره انه لو فسر
باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققته في الاعتذار ان يق قوله ويعد اللتيا واللتي اللتيا تصغير
التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا بقي على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا
عن ضم اوله بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد
الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانهما كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن
الاحاطة بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفيه دلالة على تفخيم امره ما لا يخفى قوله وما سواه انما وضع ليستعمل في
شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرف سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه
وقوله هنا وما سواه انما وضع له يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف
ان يق ان المعرف ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا وما ذكره هنا وما سواه
انما وضع لمفهوم كلي لا يقوي المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع عام
والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل مفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم قوله ولا يخفى
على المنصف انه وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم
مختص فائدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون
لكل من القيدين ان يقال بعد تحقيق المقام مقابل سند اليه اخراج لتقدمه في الذكر على ان الاختصاص
في العلم بالجنس اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلمية لكن اغمض عن ذلك فالا
اول زمان الذكر متحقق في ضميري المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما قبل الا المتعين فلنتامل قوله نحو قل
هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدأ خبره واحد خبر ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة
الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير
الشان والجملة خبره ويعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة
نظائرهما او بحسب الذات اي لا تركيب فيه وعلى الوجهين يظهر فائدة الاحد عليه ثم لا يكون مثل زيد احد قوله فانه

الواحد للفضل والاحد للغاية وقيل واحد بصفاته واحد بذاته وقيل ان الواحد يدل على احديته والدليل
بان الواحد في الاعداد ركنها واصلها ومبدؤها والاحد يدل على بينونته من خلقه في جميع الصفات ونفي الشرك
عنه قال الاحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد والواحد اسم لمفتتح العدد فاحد يصلح في الكلام في موضع الجحد والواحد
في موضع الاثبات معالم قال ابن الانباري احد في الاصل واحد فابدلت الواو همزة معالم

اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف فقيل كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يبق حرف
التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معا في الاله وجوابه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله
الاله من الحكاية لان المحكي ومراده ان اصله اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف
في خبر المبتدا لافادة الحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله
لاه من لاه على المعنى استتر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران الاله في
الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه عليه انه رجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف التعريف
من المحكي فقول المضاف محذوف اي عوضت منها لازمة حرف اذ يقال الاه كما صرح به القاضي ثم
اللهم الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس
اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف
الهمزة لان العوض لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور **قوله**
ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا لاخذ العلمية
وقيل بعد علم له بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير بحذف الهمزة وصار انه محذوف الهمزة
مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على
غيره اطلاق النجم على الثريا وبعده لم يطلق غيره اصلا **قوله** لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ
ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان النزاع والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود
بحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا حاجة لما في شرح الكشاف من ان الاله يستعمل بمعنى المعبود مطلقا
والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه ههنا ليس بصدد بيان المعنى بحسب الوضع **قوله** نفي الوجود او نفي وجود
اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود
عن آلهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ الواقع
الخبر كما لا يخفى وانما لم نقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رد خطاء المشركين في اعتقاد تعدد
الآلهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود

لا اله الا الله

ذكر الله اي الذي سألتم بيان نسبه هو الله احد قال الزجاج هو بمعنى الامر والقصة
وقوله هو كناية عن ذكر الله [illegible] اي الامر الله احد ومن قال هو كناية عن اسم الله كان قوله الله
كما تقول هو زيد قائم اي الامر زيد قائم بمعنى الامر الله احد ومن قال هو كناية عن القصة
وصفا لانه جزء المبتدا ويجوز في قولك احد ما يجوز في قولك زيد اخوك قائم ومن قال هو كناية عن القصة
والامر والحديث فقوله الله رفع بالابتداء واحد خبره وقيل احد مرفوع على معنى هو احد اي هو الله وهو احد فقال
الكسائي هو عماد وقال الازهري الاحد

قوله التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود
فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بالادلة فلا خوض في المقصود
بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون في غيره تعالى بدون الوجود **قوله** كما في الالقاب توصيف الالقاب
بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية
فهو علم صدر باب وام وما سواهما من الاعلام فيسمى اسماء والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية
فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كما في ابي الفضل وابي الجهل لا يضر **قوله** في التنزيل تبت يدا ابي
الاسكون لان العلم ههنا مضاف اليه في اللفظ والتمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ
يدي مقحم فالعلم مسند اليه حقيقة وتنكير جهنمي للتهويل في يدي جهنمي كانه قيل اي جهنمي **قوله** انتقال
من الملزوم الى اللازم له لكن المنتقل عنه مجازي للفظ اذ لم يعني ابي لهب بحسب الوضع ملابسة
بل والنور وسيحقق في فن البيان ان ما سموه الكناية قد يكون مبنية على المجاز **قوله** انما هو بحسب الوضع
الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله تبت يدا ابي لهب
لم يطلق الاسم العلمي الشخص المسمى بانه طلب لكي ينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبارة
في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني
فان اللزوم على ما ذكره هنا كي بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول دون الثاني فينبغي
ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع على الخط الاضافي ليلائم كلامه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي
فقط بل يحتاج الى ملاحظة الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان اشتهار ابي لهب بكونه
جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع
النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائر حاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا حاجة الى توسيط الوضع الاضافي
قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما حققه مما ذكره في شرح المفتاح
فلا ينافي قوله سابقا الا ان هذا اللزوم لما اعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون المقصود
هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة الى الالتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو

المقصد الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بانه توهم البعد انما نشأ من الغفلة عن وجه
العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل تتبع
التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء وحاصل ما يتجه ههنا بحث
وهو ان قوله وبجانبه يعلم انه مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة في تعريف
الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح
ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان طريقتهم في تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال
اللفظ في غير الموضوع له للملازمة مع جواز ارادة الموضوع وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع
لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان على المذهب
الاول وما ذكره ههنا مال اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله
وما يجب مبني على المذهب الثاني **قوله** او ايهام استلذاذه ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك
الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ في لفظ الايهام نكتة سرية مفقودة
في لفظ الاعلام وهي الايماء الى ان التبرك والاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر
المقتضية بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايهامهما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو
بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايهام **قوله** وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة
المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه **قوله** لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين و
اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب لذا قال الا دبا المعرفة ما يعرف مخاطبك **قوله** ثم
الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما
وللكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام **قوله** ولذا صح جعل الذي يوسوس صفة للناس
يدل على ان الموصول ليس اعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من
الصفة او مساويا لها ولا يمتنع اعرفية ذي اللام من الموصول كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج
وكانه بنى الكلام على ان اسقاط اعرفية ذي اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل بها غيرهما بخلاف العكس

فالمسند اليه

فالمسند اليه لا يأتيه ناظر اليه **قوله** وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف
المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف
المضمر **قوله** فانه وان تخصص بكونه له اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل
يكفي نقص الشيوع **قوله** لانه موضوع لان يشار له اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص
بحسب العارض كما في الصورة المذكورة **قوله** لعدم علم المخاطب بالكلام على تقدير اقتضاء المقام
كون المسند اليه معرفة والمقتضي بعض وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد
ان يقال جاز ان تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في
المقتضي فلا يتوجه ان ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون مما يجري على المعرفة
نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لا زما لاقتضاء عليه مع افادة المقتضي
راجح على ان اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول وهذا
انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمعرف في عدمه كما لا يخفى فتدبر **قوله** الذين كانوا معنا
ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر المقتضي
اما موجب ومرجح ولا يكفي مجرد الملاءمة والمناسبة **قوله** الذين في ديار الشرق لا نعرفهم له هذا المثال
ظاهر في عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ
عنه الخبر والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا نعرفهم **قوله** لتعدد وله
انما لم يعلل عدم التعرض بما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتأتى منه الحكم على الموصول بشيء والا
لكان الشيء معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التي نفى علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها
في جانب المسند اليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب مفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع
والاتيان بالجملة فتدبر **قوله** او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالتوضيح ما يكون باعثا على
ايراد الموصول سواء كان غايته يقصد حصولها وفائدة تترتب عليه كزيادة التقرير ام لم يكن كما
لهذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر

لاستهجانه فيه فلا بد من انضمام شيء الى الاستهجان ليترجح الموصول عليه على ما سواه من الطرق نعم قد ذكر في شرح
المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملاءمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي والمقتضى لكن لا يخفى ان المتبادر
بطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي
اعم من الوجوب والمرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة فكلما كان المقتضي اليه اكثر كان الاقتضاء
اتم واقوى قوله اي تقرير الغرض له وجه تقديم على القول بان الاحرى ان المقصود من الكلام هو الغرض
المسوق له وهل من المرء المسند اليه لافادة ذلك المقصد محل التقرير على تقريره اولى قوله واورد حكاية
شريح وهي ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك فاثر شريح
التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق
في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعل الاية مثالا لزيادة التقرير و
الاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها
فاصل اجنبي ان قلت ليس لفظ زليخا مستهجنا فكيف يصح جعل الاية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المرأة
في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة قوله ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم اي نهزت بالدلو اي
ضربت بها الماء في البئر وحركتها ليمتلئ والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح المال
السائم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح اللحظ بمعنى النظر السريع
اي الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سرح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرح وسرحة
اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما سال من عصير العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة
والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل صاحبت مع الغواة
وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس فبلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبابه فتاملت ووقفت
ان حاصل ما سعيت كان اثما وخجلا لا وذنبا وبالا قوله ان الذين ترونهم بضم التاء الخطاب
من الاراءة التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو انسب في رواية ابيه وان جاز الفتح بان يكون
من الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصريع في

الصرع

بالدلو

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم
واسمت سرح اللحظ حيث اساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام

اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك في التهلكة فيما نحن فيه اما حقيقة او عبارة عن هلاك الاموال او
عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي تهلكوا والى الثاني بقوله
او تصابوا قوله وجوابه ان الوقف له وقد اجيب بان التنبيه على الخطاء الذي ذكره هو انما يحصل
من ذكر الطريق المشعر بالخطاء اذ بعضهم في الوقف حطا المرئي طمع بهذا الظن من مثل هذا الكلام ومع ذلك
التقدير بين لا خفاء في لزوم تحقق الايماء وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان
يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولة ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي
فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سيأتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه من جنس
العقاب ونكاية يدل على ان المراد هنا الى وجه بناء الخبر المبني عليه وانما قدم البناء اشارة الى
ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث اراد المتكلم بناءه وايماؤه عليه كما قيل مثله في نوع العلم
بحصول صورة الشيء قوله كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل
عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله الى التعريض بالتعظيم
اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى
المذكور كما اذا حذف الموصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه
المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار
الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا تعظيم شعيب على وجه التعريض يحصل
من مجموع الكلام يعني من نسبة الخسران الى التكذيب ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول
ايضا بان يعتبر ايماؤه الى الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر
هذا الايماء لم يمكن ذلك ان تحصل الا من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا مجموع
الكلام الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه الامر لما قاله الفاضل
المحشي بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدأ وبناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه
بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الى ذات العلة فعبارته مصرحة بها فلا يخفى

ان الايماء

الايماء وان اريد الايماء الى علتها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذلك

الترتيب انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا الاشارة وكما ذكره على انه مبعوث في جعل الايماء ذريعة

الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلية كما اعترف به نفسه اذا ادعى انه العليم لاوما

ثانيا فلان الظاهر ان البحث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله وان الذين يستكبرون الآية بيان سوء

عاقبة المستكبرين وفي قوله ان الذي سمك السماء البيت بيان رفعة شانه الخ وكذا في البواقي

لا انه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار رتب مجى ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولاحظ سمك السماء حمل مجرد

ذلك على ربط بناء بيت الشرف فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف قوله ومن الناس من اقتفى له

اراد به العلامة الترمذي وقد نبهناك في اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل

هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتداء وما بعده خبرا اي بعض الناس يعقول كذا الا ان العكس يرد

انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة ويمكن ان يجاب في هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية

للتعجب والاستعظام اي تحقق بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه ينافي الانسان بحيث

كان ينبغي ان لا يعد من التصنيف من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع

كما لا يخفى على التوجيه الذي ذكره الشارح قوله وسوق الكلام يناديه اذ اتيانه بلفظ ثم واسم الاشارة

القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله اوان يومي بذلك الى جعل المسند اليه

موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء قوله الى محسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق العبارة تقديم

المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الى مشاهد محسوس وقد يقال انه تقديم

على انه يكفي وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكن

استعماله فيه مجاز قوله واما الوضع الموجب له اورد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف غرض مرجح لا موجب

نعم قد اشار الشارح في اثناء البحث حيث قال اولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الوضع

الموجب ويمكن ان يقال قصد الكل التمييز غرض موجب فتامل قوله من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة ابن ذهل قبيلة

كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة

وقد جوز ابن جني في التنبيه على شكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب

فحذف الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم قوله من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل الترادف

والتداخل واما صلة ظرف لغو متعلق بغزوا اي ممتازا منهم فليس بحال لان مقام المدح يقتضي ان

يثبت للممدوح الفوقية في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان

يبنى الكلام على ادعاء انحصار الناس في نسل شيبان ومن عداهم ساواهم بالمحاسن فيتفطن قوله وهما شيخان ان قيل

يمكن ان يقال انا لم نقل انهم يخالفون بل الضلال بتخفيف اللام والكلم نوعان من الشجر والمفرد الضالة والسلمة

الى ان المراد بالضال والسلم الذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما في دمي ذلك النوع يعني

انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول رأيت رجلا اذا رأيت زيدا قوله والحق ان القرب والبعد

والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان البحث لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من

مباحث الحواشي وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة

والتوسط كان من علم المعاني بحواله الالتزام ولا ضير لا ربحانهم يبحثوا عن علمية المسند اليه وتوصيفه

وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكرنا من الاعتبار جعل

امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل قوله عقيب اولئك ذاته وهو الذين يؤمنون قبل على الاول

يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل من ذاته لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول

ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ان الموصول مع غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عدة الايمان

من جملة الاوصاف التي عقب بها اولئك ذاته وانما لم يعتبر من تلك الذوات نفس الموصول الصحيح ذكره بدون الصلة

اما عدم جعل اولئك ذاته هو المتقين فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل

الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى

التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في

حكم واحد واما على التقدير الاول فليس كذلك لان المراد باولئك ذاته هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة

الى لفظ كما ينبئ عنه قوله عقب اولئك ذاته باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين و

ان اتحدا في الواقع ذاتا فليتامل قوله او نحو ذلك مثلا ان نقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه لكونه
في مسئلة يتحير فيها العقول بهذه المثابة لحققه عندك تشير الى ان المسئلة التي تتحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد
عنده قال ان رح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والابيات
امثلة لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغير وانه لا احتمال متناع في جميع مثال واحد بين كثير من اللطائف
والاعراض فان مبنى ذلك كله على كون التراكيب لا يؤثر من الاعراض على مجرد المناسبات والاخص ابي
للبشر ان مقصود المتكلم ما نسب الى من الاعتبارات فليتفطن بهذه النكت فلها موضع نفع قوله او احاد
كان او اثنين الا انه اراد فردا واحدا او فردين او الكثر افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح
واما الحصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او الكثر فتعين مسامحة اذ الحصة الفرد وهو المركب من الطبيعة
الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروفة لا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا
قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض فحينئذ لا
تسامح في قوله واحد الكان له قوله كناية هذا احد اقسام الكناية المصطلح وهو الكناية المطلوب بها
صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى الموصوف فان التجويد من الصفات المختصة بالنوع كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان لكون معنى ما كان التحرير
مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ما يلزمه هو التحرير قوله او كانه
الى نفس الحصة ومفهوم الحصة لاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المحلى
باللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التوضيح باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا فيغنيه اشارة
الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا بالة قوله يعني يطلق المعرف باللام له دفع ما يتبادر من ظاهر قوله اتم
وقد يأتي لواحد له من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني يستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو
من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمتحد اما على صيغة اسم الفاعل اي الاتحاد
بالخارج والدال على المهملة كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول اي الاتحاد
بالمجاز والمعنى واما فيه بحث هنا بحث وهو ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها والاشارة الى نفس

الطلب الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من التوجيه
فتامل قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود وانما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان
يكون هذا او ذلك لا المعين المتشخص قوله حتى تطلعوا اما تطلعوا حيث قالوا المضمر الذهني معتبر في المعرف
دون المنكر وقيل حيث اقول انما الموقع ما وقع صفة له من الجمل قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال
والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال ان كان باللام فاما للاشارة
الى معهود بينك وبين مخاطبك واما لارادة نفس الحقيقة قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي
ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث
هي لا فرق بين معرفتها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة كما هو المشهور فينبغي ان يجوز ذلك
في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور قوله القدام على
اللئيم له آخره فمضيت ثم قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا الحقها علامة التانيث يختص بعطف الجمل
وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريد بل يريد غيري من عناه اي قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به
والانتقام منه كما يقال عناني الامر اي اهمني وفائدة ثم في البيت بيان تفاصل الامرين اي عظمه مرور الاغضاء
كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت قوله لانه
اي لا تعيين فيقال وقت او احد دون ما عين فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين
انعمت عليهم قوم باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام
وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرته للمغضوب عليهم فيتعرف كما في قولك عليك بالحركة
غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله صفة للموصوف سواء كان فيه توقيت ام لا قوله قلت بل هو حقيقة
خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس مجازا كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع
للماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع
هو الماهية لا بشرط شيء وهو متحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر
انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار فسمي معهودا

ذهنيا هذا قوله وشمل كل مضاف اليه مضاف حال من كل لانه فاعل في المعنى اي يمانلهم كلهم هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدا فلا اشكال وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرف كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سياتي انشاء الله قوله وجوابنا انا لا نسلم انه كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت بعدم التمييز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة لثبوت الامتياز في احدهما بالحقيقة وفي الاخر بالحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء الثاني ممنوع لعدم الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والى ما ذكرنا اشار المحقق حيث سلك جانب المنع وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهوره انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مستغنيا عن البيان ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي تامل قوله وهذا المعنى غير معتبر لذا او والفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى الجواب عن سؤال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غيره قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر تفيد الحصر وحقق هناك ان منشاء كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك يتبين وجه الاعتراض الاتي على عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة لا رجال له اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس قوله يا اهل الدار المعنى وقيتم شر اخره ولا القيتم ما بغيتم ضر المعنى المنزل وقيتم على صيغة المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل قال لكم انه من جميع الشرور وعموم الشر بناء على التاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشهورة بذلك اعادة النفي في قوله ولا القيتم قوله او مقدر نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النحاة في توجيه بنا اسم لا وحده اذا كان مفردا من انه متضمن

للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ينص في الاستغراق كما نقل في الكشف وان تقييد لا التي لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان له للاحتراز عنها قوله ولقائل ان يقول لو سلم انه قد تحقق ان القضية ان بقية ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه في قوله ولو سلم اشارة الى منع كفانا الفاضل المحشي مؤنة تقريره وقد يقرر المنع المذكور بوجه اخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عاما فهو ظاهر النفي والا لكان لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فرياده راى التسليم ولم يتعرض بالمنع قوله وهذا صحيح بلا خلاف له فيه بحث لان المحققين من النحاة صرحوا بان قولهم له علي عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المنقطع فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة الاستثناء الواحد عن الجمع الواحد المعرف باللام للاستغراق فيه على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كونه المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزء الجماعة جماعة فليتامل قوله فلئن لو سلم له اشارة الى منع كما سبق من ان الجمع لا يفيد الاستغراق المجموعي حتى ان معنى جاء الرجال جاءني كل جمع ولعل وجه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع

في التنزيل بحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلي البتي فيها نوعا وكلاة تعت اخفهما الي غير ذلك فلا وجه
للعدول والتفصيل انه يقال ان اريد بانزام التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن
الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اراد انه
لما ان نعتبر دخول الثلاثة في الحكم باعتبارات فلا نعتبر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على
قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط في عدم تداخل الجماعات اجزائها ليلا يلزم التكرار الذي ذكره
فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاء الرجال عند فرض انحصار الافراد
في الثلاثة قلت لو سلم تاتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر منافيا في العبارة فيندفع
بانه قيل المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا به في توجيه العلم التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز
كونها بسيطا وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر **قوله** حتى يصح جانبي له يستبعد بصحيح على انه غاية لدخول كل جمع
باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد **قوله** فظهر بطلان ما ذكره له قد يجاب بان مراده انه لم ينقل ومن العظام كيلا انه مع
انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور
وتوسع شايع والاظهر في الجواب ان يقال مراد الشاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث
هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام
لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليتامل **قوله** بالشمول الخ قوله الطلب شمول الوهن لا الشمول القطعي
قوله غير مناسب للمقام لان المقام مقام ان يبين انه ضعيف كل الضعف اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا
التناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد لتناول ولا ظاهر الماية صيغة الجمع من الاشارة
الى العموم **قوله** لا صدى خلقا اي من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد ونقول هذا المعنى انما
المستفيد من خصوص الموضع لان المقام اطلق على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من
آحاده **قوله** وبالجملة فالقول الخ قيل عليه ان اراد ان اسم الجمع كذلك فهو كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في
المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من آحاد مفردها وان اراد الجزئية فهو لكنها على المدعى صاحب
المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية والجواب انا نختار الثاني ونقول سياق الكلام ناظر الى الرد على صاحب المفتاح

٢٥٠

بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يصلح الا لمجموع الافراد وكذا الجمع ولا انها في حكم الواحد والاثنين **قوله** ونعم فرق بين
المفرد له لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب
النفي ليس منهما فان اللام في الذنب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق فظاهر
التنوين بمجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل **قوله** مجردا عن الدلالة له اعترض بان دلالة
المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذ قيل موضع للمفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة
ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع بمعنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار
دلالته على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة
ولا استحالة فيه عند عدم قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجرد الدلالة معناه مجردا عن اعتبار عدم الدلالة على
الوحدة ولا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة ولا استحالة فيه عند تعيين المراد الذي هو عدم اعتبارها
الخلو عنها **قوله** للمحافظة على التشاكل له المراد من التشاكل اللفظ الواجب محافظته في الصورة المذكورة دلالة
كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء المجموع كالقوم والرهط بالجمع الصيغي **قوله** ولهذا امتنع
وصفه له اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى
ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمنه كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس وصفه بنعت
الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى في تلك تسبيحه اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل **قوله**
وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج
اصله الدباج ولذا جمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف ياء
اذا انكسر ما قبلها ووقع بعدها قيد وبهذا ظهر ان البنات في قول عمر بن عبد العزيز الكاتبه وقد حكاه صاحب
الكشف طول اليا بواظهر السينات ودور الميم جمع سنة السين بناء على القاعدة المذكورة وما لم يتنبه
شارحوه لهذه الدقيقة وقعوا في حيص بيص **قوله** فلان الثبوت مؤلف الاسمال الجمع سهل بالتحريك
وهو الحق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدراهم البيض بان كل دينار
مشتمل على اجزاء جوانب كل منها اصفر **قوله** لانها اصح طريق اما بان لا يكون الا مع عارف بانهم

العلم ويكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه فان هواي اخصر من عبد الله ونحوه مثلا قوله نحو قول
جعفر بن علبة الحارثي رحمه الله هو من شعراء الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله هواي في لغة
يائات لان اصله هوى فبعد قلب الالف ياء على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع
للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى اليائين وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد يبقى الهوى
على معناه الحقيقي ولا يأول بالمهوي ومراده ان الوصف سار بالوصف حيث يسير محله القائم هو به وهو القلب
بسبب تعلقه وهو الجنيبة فكانه قال وهي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق قوله شان المضاف اليه
قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان متأخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التعظيم
قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي فكذا في نظيره فالوجه ان لا ترجيح
الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المصنف في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق
بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما واذا اطلق التحقير ولم يقيده بشيء منها فليتامل قوله ومن قوله لا تضار
والدة بولدها فعلم مما قيل ان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله تضار ان كان في الاصل تضارر على البناء للفاعل
بمعنى تضره وانها من صلته اي لا تضر الوالدة بالولد بان تفرط في تعهدها او تقصر فيما ينبغي له وهو قوله
فانه لما نهيت المراة لذلك ظاهر وان كان البناء للسببية يكون تضار على البناء للمفعول اي لا تضار زوجها
بسبب ولدها بان تمنعه شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه يصح المعنى على كون البناء للمفعول
فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد قوله نحو ان رسولكم
الذي ارسل اليكم استهزاء يحصل من الاضافة لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع
صلته مؤكدة لذلك الاستهزاء قوله نحو كوكب الخرقاء تلميح الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت
غزلها في القرائب الخرقاء المرأة التي في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقاء امرأة تضيع وقتها طول
الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت لمجيء الشتاء وفرقت
قطنها الذي يغزل على الاقارب قوله بسحرة اراد السحرة بالضم السحر وسهيل رفع بدل من كوكب
او عطف بيان واذاعت فرقت قوله او لانه لا طريق له قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضر اعنده في

حذف الياء للتخفيف ... الالف بين العين واللام عوضا عن الياء فصار يمان

او لتضمين الاضافة تحريضا على اكرام ...

ذلك الوقت سواه ولا يلزم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصول او ان امكن فاندفع
اعتراض المولى الفناري في شرح المفتاح وهو الذي نقله المحشي منها وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغاء و
بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصول لما لا يكاد يصح قوله وليس عن طالب
يمكن ابقاؤه على معناه الظاهر فالمضاف محذوف اي عن احوال طالب الوقوف اذ لا معنى للمنع عن ذات
الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى شيء اي شان طالب الوقوف ثم وجه حمل الشارح اياه على التحقير سلوك طريقة البرهان
في اداء المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير هذا وجه ما ذكره وينبغي ان لا يذهب ان
ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع
النكرة في سياق النفي قوله او التعليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان تنكير رضوان للتعظيم
مبتدأ واكبر نعت له والخبر محذوف اي لهم رضوان له والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين الخ
وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه لان المقام مقام تعداد النعم وبيان
عظم نعم الجنة ووجود ما فيها فترجيح التنكير الذي سلكه على طريق العنصو لانه انسب للمقام وان كان رضوان
قليل من الله اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فليتامل قوله
ونحو للتحقير والتعليل اي السكر مطلق فصح التمثيل بقوله اعطاني شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علمه
عدم علم المتكلم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له
لتبرق نكتة قوله احترازا عن التصريح له هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طرق
التعريف اذ مثله ... الي نسبة ... اي السيف المنسوب الى الهند وقوله
لم يقل بعينه ذكر الاوصاف ... فلا يرد ان الكلام في وجود المانع من مطلق التعريف ما
ذكر انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكلمة من مجموعهما او من كل
منهما بواسطة انضمام الآخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا تنافي التعظيم لجواز اتصاف
الواحد بالعظم فكيف يدل على التحقير والمحشي ... نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة
من بناء المرة ايضا على ان مجرد الاحتمال او اقتضاء المقام كاف في المحل قوله وجوابه انه ان اراد له ... اعترض

علم بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء
المقام له واذا او في المقام صحة بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط فينبغي المشترط وما جوابه
ان المقام يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فان ادعاء صحة انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو
مراد صاحب المفتاح وحاصل جوابه ان رجح من طرفه حامل قوله اي كل فرد من افراد الدواب فنبه آدم وحوا
وعيسى ومن وكذا الدواب الفار والعقرب والبق على ما حرر جوابه في حكم المستثنى منه سكت عن المستثنى لشهرة امرهم وقيل
المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في منهم من يمشي له راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام
وقيل يعني الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله اذ التقدير كل دابة له فان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار
التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه
نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح له ينبغي
على ما ذهب اليه الملهم من توجيه كلام السكاكي واتباع له الا فقد صرح في شرح المفتاح بان الافراد الشخصي لا يلايم التعميم
بقوله فمنهم من يمشي على بطنه وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان يتنبه ان مبنى اعتبار
الافراد او النوعية في الطرفين هو ملاحظة تبعيتهما والا فيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب
الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع ذلك الفرد قوله يحتمل من حيث توجيه
فان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله وللتعليل له لا يخفى ان حمل
تنوين الخيل على التعليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح بسطة الملك وكثرة الجنود المستفادة
من الحمل على التكثير الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين اجود على التعليل فهو مدح
من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله وعليه قوله او يرتبط له هذا عجز بيت للبيد
صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم
قوله نظرا الى ضمير الفصل له كون ضمير الفصل مع توابع المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واما الفراء
وهشام ومن تبعهما من الكوفيين بجعله من توابع المسند اليه المنكر وشرطه في مغني اللبيب وغيره وارادوا بالكثير من اعتبارات
التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم على ما اعتبره المصنف وان كونه [illegible] المسند اليه المنكر لا يوكد بها

الا عند

الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا قوله للكثرة وقوعه له قيل على العطف بالحرف فاكثروا اعتباراته او في
فلا ينتقض ما ذكر بسبب التقديم ذكر الوصف على ذكره قوله بيان سبب له لان المتبادر من هذه العبارة المعنى
المصدري واما التابع المخصوص فان يقع فيه عطف البيان لا غير قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق قال الشارح في شرح
المفتاح المراد بالطول الزائد الامتداد الاول والامتداد المفروض اولا وبالعرض نقصهما او المفروض ثانيا و
بالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول ان توقف الطول العرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي ثبت امتدا دانه
الشيء جسما فتامل قال الفاضل المحشي هذا المثال على رأي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم
توضيح له على رأيهم وفي صحة ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور
الا في مكان وهذا انما يتم اذا جوز التوضيح بالاعم او يراد بالطويل وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور
يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمي عند من يثبته
ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة
فتمشيها غير ظاهر لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه
لا امتداد اللهم الا ان يعتبرا الى تعدد العلل او يقال المراد هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق
الفراغ فافهم قوله الا المعنى الذي يظن بك قيل مفعول لا الظن محذوف اي يظنك متصفا بصفة وقيل هو
منزل منزلة اللازم وقوله بك ليس موضع الظن وكان قد رأى وقد سمعا حال من فاعل يظن اي يظن
مشبها بالرائي والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اي يظن الظن شبها بالرائي المسموع كما لا يخفى قوله
اودى فلا تنفع له او دنا اي هلك والاشاحة الحذر من امر كاين لا محالة قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا
ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم قوله والتوضيح عبارة عن له قال المحشي في احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا
يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على احتمال الرائين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في
هذا الفرد وفي خصوصيته وفي آخر واما احتمال المعارف فانما ينشأ من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاكثر
في الاعلام الجنسية والموقت بلام الجنس بيان الموقت عند قصد الجنس انما ينشأ عن المعنى كما في صورة النكرات واعلم ان
الفاضل المحشي صرح في اثناء البحث بمعنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا او افراد الثلث ولا افتقار في تثنية

من الاقسام التي ذكرها الا قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ
بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الفاظ يكون الوضع لعام هو لواحد بازاء معان متعددة
فيما اذا كان الموضوع له امر كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فلكون الوضع والموضوع له
عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو لفظ الآن ما ذكره الفاضل المحشي
امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان
ذلك المعتبر آلة للملاحظة نفس افراده او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا في نفسه فليفهم قوله لبلا يصير الوصف قيل لم يرد
ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر انه لا تمانع في امثال هذه الاعتبارات
بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المقام المذكور قوله لبيان ان القصد له لم يرد بالفرد
الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد لا يحتمل منها اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص
في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي ويؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف
البيان من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الآية
فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح
لا يتأتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله وما من دابة يريد طلب العالمين
والمراد بعدم القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم
الذي اجري عليها ففي الآية وان اريد به نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد من الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك
المعنى ومن هنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان
كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة
التعميم والاحاطة ناشئ من اعتبار الجنس ومن ثم بني اعتبار الوصف الناظر للجنس والعموم لا تشتمل من الجنس بيانا وبني في
عموم الارض والجو وبه يظهر زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس
تعسف فتأمل قوله لحسن تجدد وقوع له نفي ما قبله الواقع خبرا عن ضمير الشأن فانها لما كانت الاعراب صح عدم صحة
وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب اداء المعنى فتأمل قوله قلنا مراده

ولو

ولكان معقول مراده ان المجموع جملة صدر بالقول اي وان منكم لمن يقال في حقه وانه ليبطئن قوله كما ان
الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط
والجزاء قوله لان الآية في سورة التحريم له اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق له ان سورة التحريم
مدنية وما قال فيما سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدني واجيب عن الاول
بجواز كون الآية من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن الثاني
بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب
عن الاول بجواز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال
محض وعن الثاني بان المراد ان غالب حكم وخطاب نزل في يا ايها الذين امنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين الكائنين
بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله فلم يكن ان يقال له اعترض عليه الفاضل المحشي بانه
يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد عليه لكنه قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف
النار في سورة البقرة مع انها نكرت في الآية الاخرى كأنه قال الامام بيان مهنها مثل ما نكرت في التحريم لقصد
الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلكان نقول القصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف
انما هو بيان وجه التعريف في احدى الآيتين واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وجه لا يتوجه
اعتراض الفاضل المحشي عليه ان رحمه وانت خبير بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم
فتدبر قوله والمشركون لما سمعوا انه قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا الكون الآية من عند الله بل وكذا بقوا
على الكفر الى بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسماع الآية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موجودة
متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق
الواقع ام لا قوله ولم يبين ان الآية موضع له قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى
المفعول او بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل وسماع في احاده كما طلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال
السكاكي نفي في اول الفن الثالث كما يرى لما يعني ما يراه من علم والفعل بمعنى ما يفاضل عليه فليفهم قوله بل هي افراد
بحث له المتبادر منه انه يتحقق تعقلها بالحكم مذكور في اخر بحث الحال المقتضية لذلك خطا منه وليس كذلك كما يد

على النظر في المفتاح بل هو مذكور فيه او ابل الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد بحث تأخير المسند المعنى
اللغوي اي البحث المتعلق بتأخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك قوله والاظهر ان قوله وقد يقدم له
كما يطلعك المتعلق بقوله او ربما كان القصد مجرد التقرير كما يوهمه العبارة بل كما قبله وقوله ربما كان اعتراضي
كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضي تأكيد المسند اليه كما يطلعك عليه في بحث الفصل فانه ذكر هناك
ان قولك سعيت انا في حاجتك تقصد به دفع احتمال التجوز والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال ان ما في كلام العلامة
كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله او دفع توهم التجوز فان قلت حصل دفع توهم التجوز ونظائره بلا
التقرير على ان لا تقرير في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة والشمول قلت التقرير
وان كان لازما في التأكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مغاير للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله
فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال قوله لا بد فيه من هذا التوهم له
اشارة الى التوهم المخصوص الاتي وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل الاثنينية في الرجلين
والعينية في زيد يندفع به كما اشير اليه في الشرح قوله وههنا بحث لا جيب بانه كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم
يجعله حقيقة فلعل المص منهم عنده واما ما كانت اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد لان
التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الاخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا
هذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع مم طوا زان يكون احتمال عدم
الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في حاشية الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بان المثنى نص
في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد بعد دفع السهو
في كلاهما لا بعد دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلم هذا الخ
فلا تغفل قوله لان المثنى نص في مدلوله لا يمنع ذلك كما يستند البعول الى ... فلا يحصل منا و جعلي
معبرا منهما شيئا لا حسن اطلق عاقلين وراميتهما على صبي عاقل ورامت وحملي القراء قوله نعم يمكن خاف
حمام ... من هذا القبيل وبقوله عم اذا ساوقتما فليوقكما اكبر كما فانه ضمير يؤكد كليهما اللؤلؤ و
لان احد الشخصين اذا كان اماما فاماموم واحد وقد ... ان لا نقول له يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذا لا

يجيء اللامي البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في التفاسير وسيجيء هنا
تحقيقهما ان شاء الله تعالى وقد يراد من التثنية مجرد العدد والتكرار وان كان فوق الاثنين كما صرحوا به في قوله تعالى
فارجع البصر كرتين قوله فانما يدفع ذلك لانه فيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا في المسند كما اشار
اليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع مدفوع قوله وفائدته وان كان له قال المحشي وذلك
لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هنا كابهام محقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف بيان فان قلت
عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عاد كما يقال
لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد
الاخيرة فارم في قوله تعالى وارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في
التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عادا اسما لهم مخصوصا بهم تعسف وان محل قولها في الكشاف
في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الكلام حيث قال عز من قائل
والى عاد اخاهم هودا الاية كما وجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت
ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل
فيهم امر المحقق لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة
فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب
الثاني جوابا لانه مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا بني الجواب
على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التشريف فلم يبق في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة
الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود والنجم حيث قال فيه عادا الاولى وما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى
اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية قوله ومما يدل عليه ان عطفه اي اراد بالاعتراض على المص حيث يوهم
كلامه لزوم اختصاص عطف بالمتبوع جوابه بعد تسليم كونه مراده الاختصاص على الاطلاق انه بناء على
الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب ان اراد
تحقيق المقام وازالة لما عسى يتوهم من ظاهر كلام المص فله وجه قوله والمؤكد العائد له يجوز كونه

ممكنة بين الفعل والسند والواو في والمومن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى فاعل من الامن والعائذات
جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة
بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والغيل والسند موضعان
قوله قلت لم يذكر في كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بانه ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على معنى اخر له
بيانا له لكونه اوضح لا شك في ان هذا الحد لا يتناول احد واثنين في هذين المثالين قوله على الجنسية والعدد له
ان فسر العدد بما يقع في العدد او بما يا ويه فلا وضوح وان فسر بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب
اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور قوله مثال للوصف المؤكد وجعله مثالا للوصف
المؤكد باعتبار صلاحيته في المقام الصالح له لانه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما في قوله ان هو
في اله واحد قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين
من الاله وفي الثاني في اثبات الواحدية كما تقول ليس الاثنان والواحد منفرد بي مقصودا بنسبة قلت لا تتخذوا اثنين
وانما هو واحد لا صلاح بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه ايضا نظر لانه اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة
بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان المبدل منه ليس
في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون
الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله ان
اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا لان الضمير المجرور في به ظانا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد
على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال في المفصل قولهم
البدل في حكم التنحية تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه
لا ان اهدار الاول واطراحه واجب الا تراك تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يسد كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال الخ هذا بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لا خطأ
المبدل منه حسن فاذا علم اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية لا بالحكم والاعتبار
مع المبدل منه اصلا وبهذا التوجيه اندفع ما قال مولانا يوسف الاوبهي بانه لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه

الاله

من الاله لم يحصل المقصد الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليقيد المعنى في قوله وجعلوا لله
الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتامل قوله نحو جاءني اخوك زيد له الاحسن ان يسمى هذا النوع من
البدل ببدل المطابق كما سماه به ابن مالك في الالفية لا ببدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز
الحميد فيمن قرا بالجر فان المراد من الكل التبعيض والتجزية وذلك ممتنع ههنا فلا يكون هذا الاطلاق بحسب
الادب وان حمل الكل على معنى اخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الا نادرا
الغلط لانه في التلبيس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه تدارك
الغلط وقد ينافيه في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى
السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز
وقوع الغلط عليه سبحانه قوله قلت فيه اخذ هذا الخ يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المنفرد منه
وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد فيعتبر تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البدل زيادة
تقرير ليس في التاكيد قوله فكان الاحسن الخ بقوله قال الفاضل المحشي والاحسن من ذلك ان يشار مع ذلك الى ما يتنوع عليه
اصلا فالاحسن في العبارة وهو ان الكل لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل ببدل الاشتمال وارد فيه
ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض واظهر منه في بدل الكل
مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمص لما اقتصر على التقرير ابتداء في التمثيل
ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية
انما تتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير
الجواب ان قوله مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض
الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله للجمع المطلق العاري من الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه
لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في
مغني اللبيب من ان قول بعضهم ان معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييده بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد
قوله اي بثبوت الحكم للثاني بعد الاول هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد

من الرد على من زعم ان الاستعمال في البلاغة حال الاخر لا على الفصاحة ان اراد الفصاحة في البلاغة فلا يكون الا باعتبار اشتمالها على المطابقة
لمقتضى الحال الا فيه الانداء كما ذكره الفاضل المحشي

وقعد عمرو فلا وجه له ولعل النقض بالبطلان المثال المذكور في المتن قال في شرح للمفتاح قد تقرر في علم النحو
ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاءني زيد و
عمرو او في الوجود مثل جاءني زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من
قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين محذوف
فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود من جهة المعنى قلنا فح يلزم ان يجعل الكلام زيد
وشرب من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم له
فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي واشتبه كلام ان ربما
يعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي
يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد بالنظر
الى الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزمة لتعدد المسند
لانها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء نعم قول الشريف المعتبر في باب العطف منقوض
بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه ان رح فاما ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز
بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعتبر في حتى او يقال ان في حتى تفصيل المسند بحسب الوقوع في
زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى
في بعض موادها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله معه لذا قال في شرح للمفتاح وقد نبهت
فيما مضى انه لو لم يقيد بالصور التي يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد
عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا
الباب ولست [illegible] ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان يختص المقتضي بها فيما يذكر من الوجوه ثم قال
فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا اخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضي قد
يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءني له يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان منشأه ليس العطف على
المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله معا اختصارا لتوهم وروده ان يقال فهو كلام العطف على المسند اليه ليكون منشأه

لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس مستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون له العطف منشأ له فلا يكون
هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لحصوله بدونه ولكان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابط
انه ضابط للعطف بغير الواو كما لا يخفى مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار
لتوهم وروده ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو وكان في فائدة
الاختصار الاولى لو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو وبعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر قوله
ترتب اجزاءه ما قبلها ذهنا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان
يكون معطوفها بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او
كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه تقضي
ولو اشترط ما يخصصها لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعني مات كل اب حتى آدم بان المراد ابا نبي حتى آدم
قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور الدخول في
الاعتبار والملاحظة لانه وجد القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد تأدية في مثل قولك
جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني قوله من عدم تفصيل المسند
لا يقال اسماء الفاعلين مستندة الى الضمائر المستترة العائدة الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا نقول
معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتب افراده لا الى تعدد ما صدق عليه افراد المسند قوله
لانه في معنى الذي بالكل له فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه قوله وكونهم فلا دلالة
قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها ساذجة عن شهادة القيود والاحتراز فالاولى في مثله التوضيح
وقد اشار الشارح رح فيما نقلت عنه في فائدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فلا يلتفت الى
ذكر مثله واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يكون
لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل
المسند اليه مع ان المسند اليه هنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف
هنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله فلا ساهل حق قوله

وانهما جاءك جميعا فيكون قصر افراد كان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك
فلا حكم له حتى يرد على الخطأ فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي
دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط قوله لمن اعتقد ان المجيء عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل
ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع
في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد الشارح من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء
المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقاد
على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان المعروف اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتقاطعين نحو
يتوهم من انتفاء المجيء من احدهما انتفاؤه عن الآخر كما ان يعتقد مجيئهما فلا يتمشى التصور المذكور
كما لا يخفى قوله فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه
القول بما ذكر بان توهم المستدرك للاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للتي طلب ما ذكره الفاضل المحشي
من انه منقوض بقولك جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه
يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني
زيد لغوا اما صحة ان يقال من اول الامر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه تعيين الطريق في تادية المعنى
المراد لا التزام المستدرك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الآخر ولعل المتكلم انما لم يسلك الطريق
ليلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او لغيره من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة
بين المتقاطعين ونفي المتكلم المجيء عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فالايجاب الذي بعد لكن رفع ذلك
التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرض ان رد نفي القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول
حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتقاطعين ام لا قوله ومعنى الاضراب ان يكون في حكم
هذا الحرف في العطف بل عن نوعي العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب اما
المعطوف ببل او لكن فلا يرد كما توهم اصلا لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما
بالاثبات والآخر بالنفي قوله وفي كلام ابن الحاجب قال بعض المحشي الحواشي انه صرح بذلك في الامالي قوله انما

على مذهب الجمهور رده وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يعرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان
يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا في المنفي على مذهب الجمهور صرف
حكم من الاول الى الثاني وجعل الاول كالمسكوت عنه قوله او للابهام نحو انا او اياكم لعل المراد من الابهام
ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد
وايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظاهر المذكور في مغني اللبيب ان او تجيء للابهام وعلى
ووجه التخصيص غير ظاهر ههنا بحث وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل استدراج المخاطبين الى الحق على وجه
غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال التشكيك واخذ انفسهم فيقودهم النظر الصحيح
الى ان يعترفوا انهم هم الكاذبون في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لانه
الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم
التشكيك شرط النظر فلما اراد انجاءهم من ورطة الجهل المركب جرهم الى طريق الشك ليتاتى منهم النظر
الصحيح الموصل الى الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت قد مثل العلماء
للتخيير بآية الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجمع الاطعام والكسوة والتحرير لان كل منها
يقع واحد منها كفارة والباقي فدية مستقلا خارجا عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية قوله عطف بيان
لما قبله وقيل بدل قوله لانه يفصل به او لانه يقال بدخول اللام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو القائم بدل
علمانه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لانه قائم مقامه قوله
مختصا بالذكر لفظا محققا ههنا بان يثبت له المسند بصريح في المعطوف وهو دخول الباء على المقصور والاولى
تبديل بمقصودا قوله بان يثبت له المسند لفظا يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من
الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل
المحشي كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه بانتفاء المسند له عنها
هو معنى قصر المسند على المسند اليه المحقق تحتاج في تصحيحه الى تكلف بعيد الصواب ثبوت المسند له فتامل قوله بل هو
في هذه الآية له ههنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا المقام والآية يحتمل ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق

ولكن لم لا يجوز ان يقيده بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد ان مع ان المتحد بجنس البطل المحامي هو عمرو لا زيد فقلت زيد هو البطل المحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس المغلطين والمتبادر من كلام الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثل لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتامل **قوله** وقد يكون لمجرد التاكيد لان سوق الكلام يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد في صور يوجد فيها التخصيص حاصلا بدونه ويحمل التاكيد على تاكيد التخصيص وفي بعده **قوله** او قصر المسند اليه على المسند بسابق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يوجه ذلك اجيب بانه مبني على الانكار رفعا لما سبق تعليل لكلام الكشاف فلا فادة اصلا الا ان في جملة قول الشارح تخصيصه بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يجيء للعكس بعض نبوة عنه وبالجملة حمل الفصل في مثل الكرم هو التقوى على التاكيد ليس يتعين لجواز حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاص فيما يستقيم منه ذلك **قوله** اي تقديم المسند اليه يريد بايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيق فم الركية اي اجعل من اول الامر ضيقا لا واسعا لانه يكون واسعا ثم يضيق **قوله** ومراد صاحب الكشف ثم اي حيث يقال انما يقال مقدم ومؤخر للمراد الالتفات **قوله** ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبات **قوله** ولا بد من تحقيق صل الحكم الا و بيان المراد بقوله لا بد للاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة ان الوضع اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلقا بالاصالة فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم في المواضع التي بمعنى المحكوم به الوضعي ودفع ما اورده الفاضل المحشي فتامل **قوله** يعني تحيرت البرية له اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم في مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفيته لانه اصل كما دل عليه قوله في ان ابدان الاموات كيف تحيى فالمراد ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته او كان لكل الفريقين جازما في مذهبه

ملسامل

فلسامل **قوله** من الزفات على وزن الحرث الطعام وهو ما تكسر من اليبس **قوله** كذا في ضرام السقط الاصل في ما يسقط من الزند عند الاقتداح سمي ديوان المعري به والضرام بالكسر في الاصل اشتعال النار ودقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل **قوله** يعني بعضهم يعني الفضلاء بعد تقديم بالمعاد وفي تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتبا بما ء الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر للبعث ويومي اليه ما اشتهر عنه من انه ذوق سليم وهو قوله يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار وقد تبدد من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري **قوله** ولا القعقعي هو على ما قيل طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان بعيش الف سنة ثم يلهمه انه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق انه يوم من رماده بعد مرة وقيل بعد ثلاثة ايام مثله **قوله** لانه يناسب السياق بالباء الموحدة ما قبل الشيء والسياق بالمثناة التحتية اعم وهو العبارة هنا **قوله** واما التعجيل للمسرة فيحتمل ان يكون قوله للتفاؤل والتطير على المسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما منشآن عن التفاؤل والتطير بحسب الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له بالتفاؤل والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل او تعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل ويؤيده ايثار الكلام فيه في افحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فيقدمه الى السامع تنشيطا او تسويه ونوجه القصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول الملوي بان يقول قال فلان مقصود بسعيد فلان اسم الامير لهن فالاحسن جعل اسم السعيد تفاؤلا للسوق مع تاخره فلذا المسرة الحسنة عنه فالمقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لا تعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مبتدا الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعيد في دارك فانه قد يتفاءل بكون سعيد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند لمشتمل عليه الوفق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا سبب عن التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم

في اثناء الكلام فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة الحاصل من التفال الا انهما والجواب بعد تسليم حصول اصلها به الكلام

في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المعهودة من الاطلاق قوله والسفاح في دار صدر لقب السفاح في

الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من العباسيين قوله مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر

يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم

لينبئ تقديمه بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيم ورجل فاضل من هذا القبيل وربما

لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او تحقيره نحو رجل جاهل

فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل يستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير

ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه

في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره فتدبر قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح انه يفيد كونه متصفا مستمرا عليه غير بعيد

من المتصفين المتسمين به قوله نعم لو قيل على المفتاح انه هذا انما يرد ان لو كان مراد السكاكي ما ذكره واما اذا كان مراده

او لان يكون فيه المسند اليه يصلح في الخبر هو لفظه دون صيغة الخبر او هما اعتباران مثلا زمانه لكنه قد يقصد الاول

كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بان يشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام

في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد قوله منه بهز له الانهى الخ بالبكم والبعث

وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب وزران جمع زرين كالكرام جمع كريم من زان

الاصل بالتقم فهو رزين اي وقور والامام النزول وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالتيقظ حيث لم يغلب عليهم

السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم قوله اي محل الاستشهاد

هو قوله فهم خفوف لا قوله جلوس لاحتمال التقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف لم لان ضيف فاعل فعل

يفسر ما بعده قوله واجيب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة ولا يفيد اصلا لانه في الحقيقة

منع لسند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص لم لا يكون لذلك لو كان الحكم فعليا

وهو ممنوع فلا او لا لا سند لان العقول انه التفسير دون التوقف للمنع قوله وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجوب

الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت كما ينبئ عليه الدليل على ارادة هذا المعنى قوله

في شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرا

على انه فاعل معنوي وان يدعوا الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف كما سبق

والظاهر انه على تقدير تاخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب لزوم البعيد

اعني ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في عزيز هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعني الباء زائدة

فيجوز تقديم ما في حيزها عليه وان ابيت فمقدر يفسره بعزيز قوله غير مناسب للمقام بل المناسب له

التقوي والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام

فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة ولا يكلونه الى خدمهم كما هو اللائق في اكرام الضيف وتعظيمه اقول

لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشر وامر الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان يترك خدمهم

ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تأبى عنه كما لا يخفى على المنصف على انه يفوت حسن التقابل مع قوله

جلوس لا يستفاد الحصر فيه ولو التزم تقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال صفتهم فمع انه ركيك لا يستقيم

في رزين كما لا يخفى قوله بل التخصيص بالذكر فيه انه لا نوضح في كلام المفتاح للتخصيص الحصر كما في مثل انا

سعيت في مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في المثال

اقل تكلفا من دعوى كونه مشترك ما يكون الخبر فعليا لا شاهد له بل هي مردودة بتغيير القسيم قوله

تخصيصه بالخبر الفعلي اي بمعنى الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصود على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره

في القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف رد على عبد القاهر كما يشير اليه ان رجح في اثناء البحث ثم المراد

بالخبر الفعلي الذي او فعل وفاعله ضمير المبتدا اي لا المتضمن بمعنى الفعل لتصريحه بان المقدم المشبه في قوله وما انت علينا

بعزيز ليس خبرا فعليا قوله وصاحب المفتاح له فال الفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم له

خبر بان ما ذكر يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول

على ما يجيء قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة القصر المستفاد من قوله انما هو اضافي كما يدل عليه قوله الا بالنسبة

الى الجمع من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين نعم لم

يتعرض لبيانه وبيانه في مواضع نقله بالنسبة الى نسبة غالبة وعدم ظهور خطائه الى اطرفيه نبهت عليه في بحث

العطف على المسند اليه قوله ولا ما انا رأيت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما بينا دريته هو الاستغراق ق
الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستبعاد ن
قوله لانه قد نفى عن المتكلم له لفظ على متعلقه بنفي لا بالرؤية يدل عليه قوله ان رح فيما سبق فالتقديم يفيد
نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لا نم انه يجب
بان كلام المص بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي وملا حظ
فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر من ذلك ظاهره قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد
والرؤية الواقعة على عمرو وكذا فتامل قوله اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو بان يكون مهموز الفاء وهذا
احتراز عن احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال
ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة قوله ردا على
زعم له واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود
فيصح قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره وفيه نظر اما اولا فلانك تحقق ان
مراد المص تخصيص نفي الخبر الفعلي والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعم ردا
على من اعتقد ان غيرك وحده ما رأى احدا او شاركك في عدم رؤية احد اذ لا يخفى ان خطاء المخاطب في مقام
التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانا
ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للغير تحقيقا للمعنى اقتضاه ص
لا يكون الا مع كل فيكون معنى المثال المذكور غيرك رأى كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لا نم ان الرد للزعم يقتضي ان
يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لانم وجوب التطابق
فانك اذا قلت لمخاطبك رأيت شخصا ما فقال لك ما انا رأيت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق
الصورية فتامل قوله لان هذا الامتناع جار هنا رد للوجهين معا وقوله ايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا
يكون بالوجه الثاني ههنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لنفي ما ذكره المعترض لجواز
ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا وانما يظهر النفي اذا اجرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى

وقد يجاب

وقد يجاب بان المص ههنا بصدد نقل كلام الشيخ فقد ذكر الشيخ ما انا قلت شعرا وما انا قلت تسامح قوله ما انا رأيت
احدا في قرن واحد في عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما كما سيجيء فيكون التخصيص في الدليل غلطا صرفا عنه
المنصف فتامل قوله لا على جميع الناس وان بني الامر على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون توسيطا كون احد
بمعنى الجميع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجميع جمع مخصوص هو الظل قلت فالم يكن الامتناع محققا بل
الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه ان رح قوله بل يلغو ان يكون راى احد هذا الكلام مردود عند السكاكي رح
بما حققه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولذا قال فيما بعد هذه هي اللطائف الدائرة في هذا المقام على السنتهم
قوله وهي متقاربة ما نقل عن بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فكان صل
حيث قال وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا يفيد عموم النفي لمتحدان في المآل لا وجه له لانه يغاير المثال المذكور لور
مختلفان في التقدير متقاربان في المآل كما لا يخفى قوله فزعم انه غيرك او انت اي المتبادر من المشاركة شركة المعية
فلتجنب الكلام اذ لا اشارة الى قصر التعيين ومثله يبالغ في كلام المطايبة ووجهه نبهت عليه في بحث العطف
وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى نوعي القصر لكنه تكلف كما لا يخفى
قوله فزعم انه انت وحدك لا يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص من التقديم تنبيه من
النحوي ذوي طبع مستقيم وبوشته ان تقديم المسند اليه يومي الى المخاطب صاحب اصل الحكم واخطاء في
القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كانفهام
استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخلة عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام ص
من الجملة الاسمية الداخلة عليها لو كما حققه ان رح في بحث لو قوله وفي هذا اشارة الى الرد لما في قول المص ولهذا لم يصح
ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ انا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكره لا ما ذكره الشيخ وما كان دلالة
التقديم على هذا المعنى بالنحو لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على المحشي على انه يجوز ان يكون وجه الامتناع عند
التصريح بالشيء فليفهم قوله وجوابه انه قد سبق رده سابقا للايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله ههنا
وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصلح للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في
الاثبات لما عرف في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضربه او لم يضربه بل لا بد من الثنا قفي

اصلا وفيه نظير اما او لا فلان الا انما يحمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جائني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعلق عدم المقدر فلا يتم ما ذكره المصنف ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح قوله هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله هذا هو معنى التناقض فان تم الدست ولذا فرض الشريف في شرحه للمفتاح وحدة الضرب فيبني التناقض عليه وذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم يدل على ان الامتناع كلي ومطلق والفرض المذكور بيانا فيه قوله وعندي ان قولهم ليس المراد ان هذا اعتراض حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المصنف من مقدمتي دليل الشارح لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر انه فاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها موقوف ظاهر الجنب يحتاج في دفعه الى اعمال روية ولو سلم فمبني نفسه فيما سبق اطلاعه على مراد الشارح وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه لا لحقيقة كلام الشارح بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله فالاستثناء انما هو لاثبات الاسناد المنفي من الاثبات وان لم نجعلها للاستثناء فالمعنى الا ان مراد ان ريد لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي له الى الفاعل الا الفعل بمقتضى القاعدة ان بقي ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر موصوفه فيتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء هو فرع على ما ضربه الا زيد قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوفا على مقدر والمعنى فقد يأتي بكذا او كذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله ولبس اذا قلت سعيت له اسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله في اذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل ان يكون وفاعل يكون هو تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع في موقع خبر صفة لسعي الواو في قد ووقع على ما في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح فيقصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان الكاف انما نفي الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا للتخصيص الجواز قوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماحة لان انتفاء الشوب ههنا الامور صفة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كما منكرا اي تفيد وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته وادائه بتجوز فيفيد حال عدم الشوب بت الافادة قوله وان رد العلامة قد اورد له نقل عن ان

انه قال الاشكال ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه رده بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار كلمة سوق البيان قوله انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله لا لافادة وجود السعي يتوجه عليه ان هذا التركيب كما يأتي للتخصيص يأتي للتقوي فلا يلزم التخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الظاهر انه راجع الى الوجود السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله لحصول رد المخاطب في الفاعل الا ان معناه رد الخطاء ابتداء وهذا ظاهر فاللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه كاد ظاهر الحلي بل يحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا وجه له لا اعتبار قصر الافراد اصلا لا الاثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الآخر فليتدبر واعلم ان ان رد العلامة قال في شرحه ويجب ان تعلم مع ما قد علمت ان الاستعمال الاول يعني سعيت وسعيت انا لما لم يجب ان يكون في صورة علم السامع كما تقال الثاني يعني انا سعيت بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون استعمالها في صورة علمه ويكون حكمها حكم الثاني في الرد بل في كون السعي فيهما سهوا بالتجوز او سهو في هذا الكلام فعلى هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت له محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتعرض لحال المثالين لا في الابتداء بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم قوله فيكون مجازا قد بنا قسم في باب المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرح به في الجواب بما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكناية من الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال قوله او انه معناه له الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناهما قوله فان كان قد نسبه الى الغير له يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي حيث نسب الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا نسب الفعل الى الغير

بالمسند اليه لم يكن مخطئا اذ لا خطاء في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في
الفاعل وهل هذا الا التهافت وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطاء في الفاعل و
اما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير سامحه فلا **قوله** اذا بني الفعل على منفي اشارة الى نقض المعطوف بقوله وان بني على
منكر ولما سبق اختار البناء على المعرفة دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظة اذا الدالة على التحقق والثبوت و
في الثاني ان ثم في لفظ البناء اشارة الى تقديم المسند اليه لان البناء يقتضي تقديم المبني عليه الذي هو كالاس
قوله تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او
غير ذلك كالرجل والمراة فاذا قيد بكلي اخر تخصيصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او
الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص
الجنس فقط او الواحد بينه بانقله من الشيخ **قوله** رجل جاءني المجوز لوقوع النكرة مبتدا كونها فاعلا في المعنى
لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو **قوله** بهذا الكلام الجاري على معناه الظاهر متعلق بالمخاطب اي
اي الذي خوطب بهذا الكلام **قوله** او اعتقد انه امراة ان اراد اعتقاده انه امراة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام
اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاده انه امراة سواء كان فقط او مع اعتقاده انه رجل ايضا ففي الكلام
اشارة الى القصر بانواعه الثلاث وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم ياتي قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع
القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد
جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به **قوله** ولعلنا نورد كلامه لما كان الانسان غير منفك عن عمره نسبه
حاله بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل فاورد صيغة الترجي الدالة على ترجيه على
سبيل التجريد **قوله** فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته ينبئ بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في
شرح للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق
الى ان علة افادة التخصيص التي ذكر وما جاز في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيق بالقبول
قوله بين صور الثلاث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين
اعني التخصيص والتقوي على السواء وحمل الثاني على التقوي والواجب في الثالث حمله على التخصيص وطلاقه عنده

ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدا على اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد الا التقوي
وان يكون في الاصل موخرا بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير
الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما زيد عرف
فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب
فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط
المبتدا اعني التعريف والتخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل موخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد
التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم
الا ان يقال قول السكاكي بالجزم في عدم كونه موخرا كما في كل تقدير تامل **قوله** وهذا ينبغي السكاكي
اي من عدم جواز تقدير كونه موخرا كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم
المستتر في الفعل ان كان وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا يحمل الكلام لكن في الكثير النظائر
عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا الحكم بعدم الجواز واما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه **قوله** اي على الفعل بالابدال
وقيل الذين ظلموا مبتدا قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا
كما في اكلوني البراغيث **قوله** على ان رجل بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير لم يعلم
باحد كيف وانه يستلزم ان يكون عرفا رجلان وعرفوا رجال والعلم برده الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا ليس
ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون
مقدرا بعرفا رجلان فهو ايا في التقدير دون التحقيق كذا في شرح المفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال
الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه **قوله** اذ لا
سبب له اي للتخصيص سواء اعترض عليه بان صاحب المفتاح قائل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى
رجل واحد قد عرف لا رجلان والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم وان خبر كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح
ولتغيره قول ان رجع فيما بعد **قوله** لان الظاهر لا يكون الاشتراط ان الامتناع مبني على ان الاظهر الحقيقي في نفي الشيء ثانيا
الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على القصر مع كون النفي

في نفسها ما للاختصاص بالموصوف فيفهم منه ان لزم الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع مهنا ان يراد ان المظهر نشر
لا غير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على انه ذلك
الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل المحشي قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اي لزم ظلم وجل
فالفاء في فانه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف
على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع مهنا من جهتين احدهما لزوم تقديم على
المتبوع والثاني لزوم تقديم على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة
قوله واقيم مقامه ضمير اي بقاء ان لا اعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل بان في الاول
لا احتياج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذي هو مبني لا يجدي به في هذا المقام قوله
بنيت بها صلح العطار قيل البيت للثعالبي من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها ما لا ما لحاقه ثم انكشف سوء انها
بعد التزوج واول القصيدة عجوز تمنت ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغي
شبابها وهل يصلح العطار ما افسده الدهر وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينها واثوابها الصفر بنيت بها البيت
العجوز المراة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامة تقولها وجمعها عجز بضمتين والاحدب ما عوجاج الظهر وتقعس
في بابا راجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول ابا بهله وهو خطاء وكان الاصل فيه ان الداخل باهله
يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى بها هذا الكلام فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها المحاق
ثلثة ايام من اخر الشهر ومحاق القمر خلوه وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بوقوعه في ظل الارض والشهر
واحد الشهور وهو ماخوذ من الشهرة سمي به لشهرة امره لحاجة الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد في ذات
قوله فكان مجازا كما في الكلام المشهور كله على كمال النوة قوله عليك ورحمة الله السلام او لا لا يخلو من ذات عرف
عرف اسم موضع وقوله عليه وجه اشارة الى جواز وهو جعل وتمم انه معطوف على المستكن في عليك قيل وفيه لزوم
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفيه ان الاخفش ان دون ما في البيت
ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقد ورد في النثر كررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس 3
انتهى كلامه واما ما ذكره التفتازاني من انا لا نسلم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير قدم رتبته من الظرف فالظرف فصل

مجاز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان
يكون السلام الثاني مفسرا لا وان يكون اشارة الى كون رحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك
السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكر في شرح المفتاح قوله لو كان شكي الى الاخوان اسم كان ضمير الشان
وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق بشكي يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله
وما في ما لقي موصولة قائمة مقام فاعل شكي ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم ثم اشتكيت عطف
على كان ولا شكاني جواب لو والهمزة للسلب اي ازال شكايتي وسخا روقد اسمان لموضعين
واعلم ان قوله وساكنه عطف على قبر مبني على انه من لفظ المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف دل
عليه المذكور فهو من عطف الجملة على الجملة والتقدير وسكنني ساكنه او يكون وساكنه بالجر على القسم والقسم
للتعجب فافهم قوله وكذا رجل جائني بدل اصطلاحي فالسكاكي خالف اجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع
في السعة كما خالف علماء البيان في انكار المجاز العقلي ويرد على هذا الفاضل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه
البعيد في رجل جائني لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الفاضل غيره حيث نبه
الكلام فيه ان الاول مبتداء ومسند اليه على ان كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث قال قوله
عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم النظر وانه لا يسوغ الا بتة التقديم وان الضمير بدل على امتناع 4
تقديم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحال المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه وذلك
تقضي الطرفين بمثل قولك في الدار رجل للحرية وتعيين نصب راكبا في قولك جائني راكبا رجل قوله لانه انتقال
التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وشرطه اذ لا مانع جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا ما انتفاء
قوله لا يقال السكاكي جواب عن منع المصنف في قوله ثم لا مانع قيل انه كلام على السند قلنا هو سند للمنع على ما زعمه
قوله لانا نقول قد ذكرنا يعني ان تقدير ان ضرب على الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه
ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتداء كالمظهر الموصوف والحصر فيها مستفاد من الوصف كما
سبق فالاعتراض بانه تقتضي اي يمتنع تقدير ان ضرب في انا قلت اي بصحة وقوعه مبتداء كالموصوف وهم محض
قوله والا فلا توجيه للكلام اي ان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقوله

الكاكي اذ بكل الوجه العدل لانه لا عند الضرورة اذ لا ضرورة في صورة المنكر لحصول اصل حاجة الاشتراك بالتخصيص بالوصف قوله اذا لم يقصد له تحقيقي قد سبق ان قصد التخصيص النوعي ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل قوله ثم لا نم امتناع ان يراد له قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل له تحكمي ان ينافي في الجواب ما ذكره من قباحة الظهر بناء على ما قرره انما هو اذا اجري الكلام على ظاهر واما اذا كان بطريق التنزيل لا عتبار خطابية فلا خفاء في امكان اعتبار الحصر وحينئذ لا يخفى ان العاقل اذا سمع مهر الكلب يجزم عند سماعه بانه بنية الشر فالقادر مما عنده انه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لا عتبار امنا به وهذا القدر كاف في تصحيح كلام الكاكي قوله ثم قال ويتوقف قد اشرنا في اوايل الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على الجملة يجي للتنزيل في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى بعد ما اخبرتك عن قول الكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويتوقف من هو قائم فلا يرد ان حديث التوقع لكلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم قوله لما لم يتفاوت في الحكم لعل الشرح عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو رجل قايم قوله لا يخفى ما فيه من التعسف ووجه التعسف ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الحاير فصحت اتباع في مثل العربية خلافا للاخفش وان علي الراجح فيما جاز فيه العطف والنصب بعد العطف بالاتفاق حملا على الاصل ففي جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في المعمول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت بحيث انا وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في المجي اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواءهما في المجي قلت انا وزيد بالرفع هذا الكلام واذا تقرر هذا فجعل الكاف في المعلول فيما نحن فيه سوا التوقع النقوي التقوي وعدم الكاف التقوي لان الاصل في العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالخالي تتمة له كما صرح به الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشي قوله لكونه فيها لا عدل له فانه اتم الفاعل في صلته ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فجاء وجه الاعراب اي رد على قلت لما كانت الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب الكلامي صورة اعراف فاجري الاعراب على الا المركب قوله لا عوامل معاملتها لا اورد عليه انه ان اراد بالذات لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في انا وقايم

مع الضمير كما صرح به الشارح في الاعراب في مثل رجل قايم ورجلان قايمان ورجل قايم لا يدل على اعراب قايم مع الضمير وتوضيح ذلك بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقايم الذي هو اسم لا المركب الذي هو مع الضمير وتوضيح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قايم ابوه فان الجرور لو صفيته هو قايم فقط وان اراد ان تجرد قايم بدون الضمير فهو عنده لا جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لنيابة ولا معنى في المشابهة وترك الحكم واجب بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد قايم هو قايم مع الضمير ان الاعراب الجاري على قايم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبر الكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما جرى عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لقايم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قايم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر قوله واما الثانية فانه لم يجعل رد على الشارح في شرح المفتاح بان اشتراط عدم كونه جملة على التجرد وشبهه بالخالي عن الضمير من غير بيان معنى مخصص عن الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه مقدر بالفعل فيكون نسبته اصلية او وقع في مثل اقايم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما فليست نسبته اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لا حجر في التفرقات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه قوله واتبع في حكم الافراد مفعول اتبع اي في الضمير لان رزراجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدا ثم ان القطع يكون المفعول الاول لا اتباع تابعا ناشي من خصوصية المقام فقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهي المفعول تابعة هذا وفي قوله اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير لعارف المسند الى الظاهر محل اذ المراد على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره لعارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى قوله ولعله هو اذ الكلام في ان العارف المسند الى الضمير لم يجعل تابعا له هو مع ضميره مفرد وشبهه بالخالي عن الفعول لان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند اليه بحث آخر لم يقع في الكلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر لا ما في التثنية

وجه كالفعل فلا معنى لجعلي اواده بطريق التبعية **قوله** لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه ونظايرهما فقليل الاستعمال
في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتدا تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها
لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشي فصل استعمالات مثل وغير مما لا مزيد عليه الا انه قوله
في اواخر البحث وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها كما لا يخفى اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا
اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معنى انه غير قدري يهرب من الاندراج تحت قوله
القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق وتريد بالغير مطلقه حصل التعريض
لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات تعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير
سني مع بغضه ابا بكر فقلت له غير السني يبغض ابا بكر حصل التعريض له باثبات الغيرية والكناية في اثبات
عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل الزاعم فتدبر **قوله** لزم الثبوت له فان قلت اذا كان
المراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت له كذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غاية
الت وقلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كان فيمن اضيف اليه المثل اقوى فيتجه
الاولوية ظ لانه ما ثبت الفعل للمثل المشارك في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى
ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى فكان تقول
وجه الاولوية ان الثبوت له والانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكناية **قوله** من غير قصد لهذا القيد معتبر في
جميع صور الكناية بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عمن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به
لجواز ان يكون المتصف به غيرا آخر **قوله** بان يراد بمثلك وغيرك يعني يوجد بهذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي
اذا اغنى انه يكون في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد به انسان معين فظ لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمروا واما
اذا اريد المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع
خفاء واما في الغير فظ **قوله** اي لم يثبت حاصلا انه لم يقصد بغير منهما امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى اولم يرد
لكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض لانه ليس ناشيا من عدم التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني وغير
ذلك نوع خفاء الكناية فيه تامل لان هذا القول ليس ناشيا الى كل ما في الوجود بل بعض الاشياء كما لا يخفى انه فافهم

جعل غير ارادة التعريض منشاء له يقتضي ان ارادته ليس منشاء له وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك
ضربني من غير قريب **قوله** لان نهاية الكناية له يستحيل ان الكناية ثلاثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك
طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي ثبات امر لامر كما في قولك الجود وعدم البخل الى
اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك حي مستوي القامة
عريض الاظفار في الكناية عن الانسان **قوله** فعل قد تقدم المسند اليه حرف قد تقدم لانه دال على العموم عطف
على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف عليه فان قلت
المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الاخر
قلت هو من قبيل عطف التلقيني كما يقال اكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا ان الله العلاج في نحو قوله
قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند
المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الش رح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلق
الا ان لفظ قد يفيد عموم السلب افادة جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل حصر
الش رح بيانا للواقع **قوله** فالتقديم يفيده لم يذكرها هنا افادة الحصر كما ذكر في مفاد الخبر لان عموم
السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس **قوله** فيكون معناه لان ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء
القيام لكنه راعى كلام المصنف قال المستلزم نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم **قوله** قد حكم بنفي القيام اي
بانتفائه على ان يكون المصدر من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام
للنفي والاثبات فليس حول ان محكوم به **قوله** المستلزم نفي الحكم لانه يعني رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تعبير الش رح له
بمعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا التخت الكل مع صدق ليس
يحمل البعض **قوله** فالحاصل ان التقديم لدفع ... وهو ان قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق الاحتمال فلو
حمل على نفي العموم بطريق الخصوص في البعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره
فالدليل السابق لا ينتج الحمل على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على
نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فينتج عدم الحمل على عموم النفي ولا ينتج الحمل على

نفي العموم بطريق الاحتمال و يمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتبار ان احدهما جعل كل داخلا على القضية المنفية
وان الثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال
اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بل البعض في الاثبات فلما اسمع احدهما تعين الآخر قوله انما يفيد نفي العموم
هذا كما سبق تابع بناء على الاعم الاغلب والا فقد يكون للعقد في مثله اي النفي فيفيد العموم فان نثبت بر
وانه لا يحب كل مختال فخور ونظائره قوله اهمل فيها ما قيد لما قبله وان ترك الى ان الحكم في المهملة على الافراد
اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يتبين كميتها فيخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا
الانسان نوع قوله ومنها يجوز ان يكون له قبل عليه كون هذه القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصح الجزئية و
مع ما قرره الوقف بان لا رجل بالفتح و بينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول اذ الحكم بعموم النكرة
الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت
الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وهنا لما اعترف القائل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة
للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادة ذلك في صورة اخرى جانبية قوله كانه في الموجبة هذا بالنظر الى الاغلب والا
فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم كقوله علمت نفس ما قدمت واخرت في الاثبات تمرة خير من جرادة وقوله على كلمة
قوله على ما قال في الاشارات لا يعدم انحصار السور فيما ذكر القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة بنا على ما ذكر الشيخ
ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات وان علم انه وان كان في لغة العرب
قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهنا كان لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن نعم
مفهم ان ... حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على
تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لاجل التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال
مطلقا كما لا يخفى قوله لانه كانت كلمة كل اشارة الى تمام لفظ كلمة الى ما كانت في قوله ان كانت كلما واخلا باعتبار تاويل
كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصح في كلا افراد الضمير الراجع له وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه
نحو كل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالها قوله كما اذا قدم ما عليه هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح
من تسميتهم مثل لم يضرب و لا يضرب فعلا منفيا فلا ما نحن نظرا الى ان المراد تقدم ما عمل مجموع حرف النفي والفعل المنفي بلا

على الثاني في ضبط قوله فلا اقرب ان يجعل له قد بطء لانه سينقض بمثل ما انا افضل الدراهم لانه معمول للفعل المنفي
مع انه داخل في النفي الاول و يمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه حرف النفي بجرده و هنا
ليس كذلك قوله و قدم التاكيد لان كلا انما اللفظ الا فادا للتاكيد تسامح كثرة الاستعمال فيها وقد منع
في اوائل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم له قوله
وصل الفعل منفيا بلم اي لم يجعل منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي
والفعل الداخل هو عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز التقدم
المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام تشبيها بها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كليهما
بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فجوز تقديم ما في حيزهما عليهما كجواز
تقدم معمول الفعل المثبت عليه اما لا فانها وان كانت مثل ما في الدخول على القبيلتين كلما الا انها حرف كثر تصرف
فيها فلكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا يضربني يعمل ما بعدها
فيما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت
في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كما نبهنا عليه في ذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول
لا الثاني ثم الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخل حكما على الفعل العامل في كل
فتامل قوله وفيه نظر لانا نجد له انظر مبني على ان قول الاصحاب لا يحب يراد نفيه الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما
ذكره في مغني اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم
وهي انما يعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق
الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب كل مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد
بتحريم الربوا او مصر على اكله عن اطاعة مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل
في الرأي والتمييز او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة ثم اذا تاملت في نفس
الكلام حيث يخلو عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكر وهذا المعنى يفيده لفظا اذ الدال على
النفاد المفيدة لجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظ قد فتامل قوله بان قدمت على النفي اداة

اي ان النفي المستفاد من لفظة الا متوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فبعد وجود النفي في الكلام
مع تقدم كل عليه لا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفائه في الكلام اصلا فلا يصح في قوله عم
النفي على اطلاقه قوله لما قال ذو اليدين هو عمرو بن عبد ود وسمي به لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه
روى ابو هريرة رض ان رسول الله صلعم صلى احدى صلاتي العشي في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين فقال اقصرت
الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال عم كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عم
على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رض فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عم واتم الصلوة ثم سجد سجدتي
السهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عم الثاني ان
الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستانفوها والجواب عن الاول ان قوله عم كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منهما
لان عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم كما ذكره الشيخ اكمل الدين في
شرح المشارق وفيه نظر ذكره بعض المحققين وهو ان جواب ذي اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح
على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول فلو كان مراده عم المعنى المجازي
لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي ايضا لانا نقول يدفعه سوال النبي عم
من الصحابة بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا معنى له بقبال الشعور فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف في شرح
وهو المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذي اليدين انكم وان كنتم
ما شعرتم بشيء منهما لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن الثاني انه كان
قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك وان فيه وبعد على ان الكلام العمد في
الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكنا نقول عند الحنفية ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان
تحريم الكلام في الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة وهو متاخر الاسلام
وقد رواه عمران بن حصين بطريق آخر وهجرته متاخرة بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم عام خيبر
قوله على من الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تدع ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذنبا
اسم جنس يقع على القليل والكثير كما ذكره السيرافي قوله قال المص المعتمد له الحديث وشواهد النحو وفيه نظر لان

المولى

هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبته فتامل قوله وان يوجه فيهما اذا اراد لفظ ان يوجد في ما يدل على
جواز الرفع في مثله والمذكور في مغني اللبيب عن غيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل و
قطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقل ان رجع عن سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على
جواز التركيب المذكور قوله فلو كان النصب بعيد الماشار الى ان الاحتجاج بشواهد النحو على كل جزئي المدعى
اعني افادة كل نفي الشمول اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي ان لم يكن داخلا فيه واما
الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه بحث اذ للقائل ان يقول لم لا يجوز ان يفيد النصب لكن العموم على سبيل الاحتمال والرفع
سبيل القطع فيعدل الى الرفع لافادة القطع بالمقصود ولا يبعد اصلا ويعيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت
شيء من جزئي المدعى لان المعتبر فيهما الكلية القطع كما لا يخفى قوله ولقائل ان يقول الاحتجاج بما ذكر على
الاكثر الاغلب ليس بكلي لا بد له من قول على كراهة وجه فلما تبينا الهدى كان كاتا على طاعة الرحمن والبر
والتقى لاحتمال ان يكون كان شانية والجملة هي الخبر بل بد له من قول فيقصد رعف كلها وهو ما على كما صرح به
في المغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا جاز كونه معمولا للعامل اللفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا
لما قصده الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء
الثاني من المدعى لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لقوة قرينة
وقوعه معمولا قوله واعترض عليه ابن الحاجب بالحديث بان سيبويه انما منع لضرورة الشعر لا مطلقا فلا يثبت
عليه ثبوت الضرورة من وجه اخرى وليس بشيء لان قوله وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة يدل على نفي الضرورة
المطلقة ههنا قوله لا تاكيد اي لا يوجد عند البصريين ولهذا جعل سيبويه كلهن في البيت المذكور مبتدا وجوز
الاخفش والكوفيون كونها تاكيد النكرة محدودة قوله في اجرائه مجرى الضمير فائدة عدم ابراز الضمير حيث لم يجعل
الضمير اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له ما تقرر في النحو من لزوم الابراز عند اللبس في الافعال في
ان لزم في الصفة مطلقا قوله كان تجعلا راد تجعلنا ما اشتمل على الاجزاء اذ لا يؤكد بكل الا ما اشتملت على اجزاء
يصح افتراقها حقيقة او حكما لما صرح في كتب النحو قوله او في حكم المتقدم كما اذا حذف المؤكد وبقي التاكيد على
ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التاكيد على المؤكد لان جوز في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين

لم يتقدم ذكرها اما لانه لم يذكر او ذكر متاخرا لكنه في حكم المتقدم قوله عما هي عليه وهو كونها غير معمولة لعامل لفظي
قوله هذا الذي ذكر تنبيه على ان هذا انتقال الى الحالات المقتضية على خلاف ما ذكر قوله لكل معين لظاهر مبني على التغليب والا
فترك الخطاب مع معين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر قوله كقولهم اي قول العرب
ابتداء من غير جري ذكر لفظا او تقديرا فيفيد ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضعه للاول والكاف اسم
بمعنى المثل في موضع المصدر اي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المحلى باللام انما يكون دخول
الكاف فيه بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها قوله ليحصل به الابهام ثم التفسير لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن
الابهام هذا وجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو المبالغة فلما ارادوا
زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا لتشوق النفس اليه وترغب في طلبه قوله والتزم تفسيره فان قلت
في صحيح مسلم من حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجيء احدهم
فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز الملتزم واين المخصوص قلت
يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم مستترا فيه مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السباق اي نعم مائيا او نعم شيطانا
وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ
ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان
حيث لا قرينة لالتبس السلطان بالفاعل فيتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين
مسوغا فيه الظاهر وجه لانه ليس من اول الامر لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه فائدة فان قلت
هل التباس في قوله نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الاية تدل على ان المخصوص
محذوف وهو ايوب ومثله نحو زيد فيما قوله خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال
عنه من هو فاجيب له هو زيد وفيه ما ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اي زيد
ممدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب للتفخيم هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه
في جواب السؤال مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد
شيء مسده صرح به ابن هشام في باب الخاء من مغني اللبيب قوله لا احتمال ان يكون له ذكر الا احتمال لان الضمير عائد ايضا

الى مفعول معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه قوله ذرعها سبعون ذراعا اي ذرعها
اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وجوزه ق
ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها يعني طولها سبعون ذراعا قوله وقولهم هو وهي فان قلت كيف
يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عائد في الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة وقعت في حكم المفرد اي ان
هذا الحكم اولا لان فائدة العائد ان يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فما لم يوجد فيها
رابط لم يرتبط بالمبتدا وضمير الشان هو المبتدا عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة
يكون عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد منطلق وقوله م افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله مذكرا
ان في المذكر والقصة يشير الى التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة قوله وجاز تانيثه ففي قول صاحب الكشاف ان
الضمير المقدر في قوله هو ان تكلم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تكلم الجنة ليس كما ينبغي قوله لم يسمع زيد عالم تنوين اللفظ
حيث قال اذ هي زيد عالم وقد حكي عن هذا بان التذكير في الشان ارتفاع سوى ما يستثنى من السماع وقوله في النحو
رفعه فاعل قوله فقضاهن سبع سموات اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقن امرهن والضمير في فقضاهن مبهم سبع سموات
مبهم تفسيره سبع سموات وقيل الضمير للسماء لانه في ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع سماءة
والوجه الاول هو الوجه الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في
قولك ان زيدا عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان الشان مع ابهامه في قولك ان معهود مطلق بخلاف الضمير
الغائب فانه مبهم لان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ذلك المرجع هو الكلم او غيره فلا يفهم من نفس الضمير بحسب الوضع
فيكون اتم تنبيها لان الشان وابهم ثم واذا كان ابهم يحصل فضل تمكن لا يحصل من ان قوله ابو موسى فجدك الليث
ابو موسى مبتدا وقوله فجدك بدل منه والفاء زائدة والاقرب ان ابو موسى مبتدا فجدك خبره والفاء زائدة في الخبر
على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكى اخوك فوجد كما زيادتها في البدل فلم اطلع له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف
على نمط قوله نعم العبد اي نعم هذا هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موقع الفاء قوله انما
يصح في ضمير الشان قيل لا يصح ايضا في ضمير الشان اذا لم يكن في مبتدا الكلام لان مع اذا سمع ضمير الغائب تبادر ذهنه ع
الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله لا يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعني

ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان حرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا
تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو او هي زيد عالم فلا ورود له وهذا قوله اذا ت ميم لم يسمع قبل الا انم وذلك
لجواز ان لا يعلم بنوسه اخرى والوصف فيما علم ان فيه ضميرا او لم يعلم انه لاي شيء هو قوله لا اشتهاره ووضوحه
امره حقيقة او ادعاء قوله كقوله زارت صدر بيت بجره ومن النجوم قلائد ونطاق وبدت الطوق من لبس الحمام
عهدية قطعا وحيرت ما لها اطواق ومن العجائب ان حليك مثقل وعليك من سرق الحرير لعاق ولقد
اشار بقوله في المطلع الى تحقق كونه من قبيل وضع المضمر موضع المظهر والرواق سترة عند وجه السقف وهو مبتدا
عليها خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقلائد جمع قلادة
وهي معروفة والنطاق شقة تلبس لها حجزة ولا ساق ولا ساقان تأتزر المرأة بها فتشد وسطها وترسل اعلا ما
على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد يراد من بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة والاول
انسب بالصنيع تكون النقطة اليق بالمراة شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللالي بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة
وسحبت بوصالها والحال ان عليها رواقا كائنا من الظلام اي كانت مستورة بالظلام من الانام وقلائد
ونطاق من النجوم والسرقة شقة من الحرير واللعاق ثوب يلبعق من نوبي قوله كم عاقل كم الخبرية المفيدة للتكثير
مميزها المفرد في موقع الرفع على الابتداء والجملة بعده خبره قوله زنديقا قيل عليه معنى الزنديق الزنديق
والزند اسم لكتاب مزدك الذي ظهر في زمن قباد وابا ح النو ح فقتله نوشروان قوله كافرا فاجر الصانع
او قائلا بالهين خالق الشر وخالق الخير فيسند هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على ابن الراوندي من قال
وصير المقال الكلام الاديب وطيب عيش الجاهل قد ارشدا كل الى حكيم كامل قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم
من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخفى بعده ايضا لان البديع هو
المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشيء اخترعته لا على مثال والله بديع السموات والارض اي مخترعهما
كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجزئيات والنظائر في كل ذهن فاين الحكم البديع هو الامر
الغريب سواء كان صدا ام لا قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على الاختصاص
ويكون طريق التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كان

بتمييزه

بتمييزه اكمل لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يرد عليه ان قصد
التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم اشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا
جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان الاسم الاشارة يفيده
الكمل تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتبر التمييز فقصد اكمل التمييز وادام
الاشارة قوله تعالت كي اشجي البيت وما قبله هذا البيت قوله فيه قبل وشك البين يا ابنة مالك ولا
تحرميني نظرة من جمالك وما بعده فان سائني ذكراك لي بساءة فقد سرني اني خطرت ببالك قوله
فيه امر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو في ما بعد علة حالية وزيدي قبله في موقع
الحال او الاستئناف والبدل قد ظهرت للاستئناف جوابا هل ظهرت بهذا المراد قوله قل هو الله احد الله الصمد
لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالنتيجة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير
احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته قوله اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
فيه اشارة الى ان تقدم المجرور في الموضعين اعني بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا واما اذا فسر بالاوامر
والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لانه كلام من الخصم لزم معنى على حدة كذا في شرح المفتاح قيل الحق انه لا
احتياج الى هذا التكلف اطلاقا لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام
وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه قوله فتوهم
هو الجزم متوانا من كلمتها منه اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في شرح المفتاح قوله انا الله اولى انتبدا وارد عليه
ان حق العبارة ان يقول انا الله اتاك لان العائد لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون مرجعا للضمير
اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان الله عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم حملا الى المعنى قوله على ان
يكون بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يأبون ابدال الظاهر من مضمر المتكلم والمخاطب مستندا لبين بلزوم انقضية
البدل من المبدل منه كما حققه الفاضل المحشي ويلزمهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من
ضمير الغائب مع كون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر قوله كانا من كان انا وغيره كانا حالا من

ولا يشترط في البدل ان يكون اعرف

الرسول او من موصوفة في محل النصب خبر الكاينا والعائد محذوف اي كانه واعترض بامتناع حذف ضمير كان
نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة
وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ما ذكر والخبر مبتدا محذوف اي هو انا او غيري او بدل ممن كان عليه ان يكون
من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت والنصفة اسم من الانتصاف قوله هذا اعني
نقل الكلام بهذا التغيير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن حمل المتن على انه مطلق النقل وفاقا للشارح قوله فيه
العبارة اي تسامح لان معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يتحقق بهذا القدر اعني النقل عن الحكاية
الى الغيبة وفي ده بين قوله من يمينه الى شماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان بمنة ويسرة وهو الانسب
والوفق ظ قوله وهذا نحو كلام المولد اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤال اورده لانا
نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سبق قرره
فيما بعد قوله نطرته لان طا النطرة بالهمزة الايراد والاحداث من طاء عليه اذا اورده بلباء التجديد بين طرب
الثوب اذا اخلق به بحاطرتا كانه جديد لان طا بالفتح حركة الشر وقوله منها انا زيد وانت عمرو ونحن جاء به
فبطل لعدم اتحاد المعنى فوجه شرطا في التعبير لانه اخبار بشيء عن شيء لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين
فتامل قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح التسهيل
ان اللذين في لغة طي مشهورة يقولون نصروا اللذين صعقوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت
ما السر في ان اللذون على هذه اللغة بلا معنى بخلافه في لغة من الزمه اليا في جميع الحالات قلت قيل السر فيه هو انه
حالة بنائه تشبيها بالحرف واللام للتعريف على قول وبنيته على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فان نوا
عدم ظهوره لفظا في حالة البنا يكفى لا ري حرف التوبيخ او شبها فيما هو شبيه بالحرف وفي اظهره ونما في حالة
الاعراب لان شبه الحرف انتفى بم الغارات الصباحا نصب بنزع معنى صبحوا تاكيدا اي صبحنا ذ اسقاط الصبوح وهو
ما يشرب في الغداة ويجوز ان يراد لست المطلق بوقت الصباح ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلق
لصبحوا اي قبل انبت نباتا ونبتل تبتيلا ومفعوله صبحوا اي هو الغارة وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا
صباحا في ذلك اليوم على العدو والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كما يشير ر ح حال علم الترادف او

التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق اخر اي بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله ما سبق الى
بعض الاوهام انه قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغيير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الاية ولعل
المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة لا ان الندا للخطاب قوله انا الذي سمتني امي حيدره
البيت لعلي رضي والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غائب سمته باسم ابيها
فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندره والسندرة
صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين لو فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام
فلا يقبح لانه التفات من الغيبة الى التكلم او تغليب جانب المعنى في جانب اللفظ كما يجي في قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العائد و
الاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرح المفتاح فلو كان ما
ماذا تم فيه لما وقع في كلام هو على طبقات البلغاء قوله تطاول ليلك بالاثمد لامرئ القيس في مرثية ابيه الخلي
الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم وله حال من ليلة اذ لا معنى لتعلقه ببات والنبأ الذي جاء
هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر من قبل قوله ليلك تجريد فلا
التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه رح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة
المنتزع عنه لما فيه ما قصد به من المبالغة ومدار الالتفات على اتحاد المعنى فيتحصل ما اريد به من ارادة المعنى
في صورة اخرى غير ما يستحق بحسب ظاهره ويؤيده ذلك ما نقله الفاضل اليمني من ان ابا علي وابن جني و
حملوا ابان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان الليلات حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن
التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف وفي ان بيد المذكور بحث لاحتمال ان يكون مبناهم على عدم الالتفات
لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال لا يتحقق التايد مع
كما لا يخفى على المنصف قوله او يكون الثاني في ذلك اي في لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلام صاحب
الكشاف توزيع الالتفات على الابيات قوله بل هو خطاب لمن يتلقى له فان قلت لو كان كذلك لو صح في قوله في الذي
الذي يلتبس فبل ان يقال فيه انك الذي قلت ما ذكره رح لحمل على الاحتمال اذ يكفي ذلك فيه قلنا يرد ما ذكره

قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع الالتفات لا على كون الخطاب في ذلك على تبليغ الكلام لا للتعليم الاول
والالتفات في ذلكم في غيبة بحث اذ يأتم من خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية وجمع وعطف وسبعه في
التغليب بطلانه على انه يناقض ظاهر ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك هم الفاسقون لا
يمنع عطفها على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز في
الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد له لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام
اعني وما لي لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالى فليس المراد بقوله وما لي لا اعبد الاية
مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة النفس وهو يريد مناصحتهم
على سبيل التوبيخ ليتلطف لهم ويداريهم وان تبين المحصوص بموقع هذا الالتفات التوبيخ الاعلام بانه
المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهو الخطاب مثل التكلم لا يعني ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقتضى
فان من جاء الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاءني يوافقه والذي قصد بيان رجوعهم الى انه هو المخاطبون حقيقة
لهم على عبادة خالقهم وقوله ترجعون يوافق هذا المقتضى لكن من حيث كون كل منهما تعبيرا الاسلوب الذي قبله
يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المص بانه وارد الضمير راجع الى قوله من بنا جاءني قوله
فصل لربك مكان لنا فائدة الالتفات في الاية ان في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربيك يستحق العبادة
وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى في كلمة
انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذا الاحتمال قوله ولم يخرج ذلك للغائب
قيل اي في الضمير الا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قال تعالى فنادته الملائكة ان المنادي
كان جبرئيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام يخرج عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى
لا كلام فيه المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله
انما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن حيث قال تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض
المواضع لا يلزم من [illegible] قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص

اللذان

اللذان وهم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو
ان صاحب الكشف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع للتعظيم رسول الله واستشهد له
الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان
ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في القرآن
المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه احد من علماء النظام ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد
من كلام القدماء فكيف يصح قول المص رح ولم يحك له تامل قوله طحا بك قلب يقال طحا به قلبه اذا ذهب في كل
شيء والباء للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف
طروب او طحا وعصر حان او حين حان على ان ابتداء بدل من بعيد ان تصغير بعد الشباب وعصر حان مشيب
الى الاضافة يعني كونه بعيد الشباب وكونه عصر حان مشيب ظرفي الشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب
في طحا بك للتجريد اعني لبيان اي ذهب قلب حتى يكون في قوله تكلفني التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال
الشيخ رح وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان كان خطابا بالنفس الا ان الخطاب ليس
للفظ النفس بل لمدلوله والنفس انما هي اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى
تهيجك زينبا فان الكاف مفتوحة خطابا بالنفس فقول القاضي تغيير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ان المبتدا
يعني هذا باعتبار الخبر يعني ربي محل نظر اذ لا يقتضي تأنيث المبتدا حتى يحتاج الى حمل التذكير بالنظر الى الخبر فان
الاشارة الى ذات الشمس وان تأنيث انما هو في لفظها ولذا قال القاموس تؤنث لفظها والجواب ان يقال اذا اشتهر التأنيث
في معنى اطلاق لفظ مؤنث عليه لاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الاشارة اليه
ورجع الضمير ولهذا قال تعالى في الآية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب الكشف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى
ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة باعتبار الكتب قوله او على انه خطاب للقلب فيصل اعتبار الالتفات يقتضي
بالنظر الى طحا بك لا بالجمع باعتباره بالنظر الى القلب فمن شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه
لما اعتبر خطاب القلب يقتضي لم يمكن اتيان الكلام على اسلوب طحا بك او يكون التقدير تكلفك على ان يكون الخطاب
في تكلفك للقلب في الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان شرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير

رجع الالتفات الى اصله وان لم يكن بد منه فافهم قوله وقد نشط وليها جملة حالية والمعنى نطقي وصلها
والحال انه بعد قربها او ايام قربها على حذف المضاف والخطوب جمع خطب بمعنى الامر قوله حين اذا كنتم
في الفلك الآية فايدة الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كانه تعالى يذكر حالهم لغيرهم ويعجبهم منها
ويطلب الانكار عليهم قوله والله الذي ارسل الرياح الآية فايدة الالتفات في فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه
الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغائب للتعظيم حتى تناسب المطابق غم الالتفات
بان يقول فسقوه قوله ان يكون الى طالب الكلام اي من يلقى اليه ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف
خطاب ام لا واعلم انه يلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب وجه الضبط ان يقال الالتفات اما 51
بشرط سبق التعبير بطريق اخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول الالتفات اما ان يشترط
ان يكون التعبيران في الكلام الواحد او لا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطب
في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور قوله وهي عند الخليفة بالبيت جار
متعلق بالتجارة المقدر المفسر بما بعده او بنفي ويكون الباء زائدة كما نبهت عليه في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز
اي تجارة تبقى بالعوز ـــ عند الخليفة والمنادى في قوله يا فدا كل محذوف اي يا خليفة والسيب العطاء والارتياح السرور
كانه اراد انك ذو نشاط في العطاء قوله فهذا احق من تفسير الجمهور لانه اعتبر في معه ما اعتبره الجمهور وقيدا اخر يعني
وحدة المخاطب الفائدة العامة التي ذكرها الجمهور لا يدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن
سامعا للخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان معا تحقق تلك الفائدة لوجود ان مع
الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غير ما يترقبه المخاطب نظرة لي فيها بالنظر الى الاعم الاغلب قوله هل
يزجر نكم البيت او لا يعني ان انا حتى كانني يبلى بها نبل الرجال هلوك هل يزجر نكم لكنانة الكنانة هي التي يوضع
فيها النبال ويشتد بها الانسان على وسطه ... في جمع من النبل والنبال يعني المضي
وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك كالدخول بمعنى الفعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة
قوله وذهب الباطل اي ذهب يقال ذهب نفره اي ذهبت وخرجت قوله وانت ان ترا نذكره الوفي بابي المغنيسي
كون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط في الالتفات في مثال الاول وان ازالة توهم عطف الكلام بقي شرط في ان يذكر ولا كلا الاخير

قوله قسم الفقر القصم بالقاف كسر الشيء حتى يبين والفصم بالفاء كسره من غير ان يبين قوله صرف الله قلوبهم الآية
واردة في جمع المنافقين وقد كانوا انصرفوا انه قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم
عن الايمان تثبيتها على الصرف ومثله شايع فلا تخصيل للحاصل قوله من كان الحيام البيت المراد اظهار التحسر
على فوت ذلك اليوم وانقضائه تصعل اي تخلص المراد بالعارض الانسان ما بعد الثنايا والثنايا بالبيت
من العارض قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه قال بعضهم العارض ما بين
الثنية الى الضرس قوله فلا صرمه بيد والبت صرمت الشيء صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت
كلامه والاسم الصرم بالضم قوله اي تجديدا او اعدانا قد سبق ان النظرة اذا كانت مهموزة تكون بمعنى
الاحد واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بالتي قوله للاصغاء اليه متعلق بالابقاء ط
على تضمين معنى الحث والتحضيض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لطلب الاصغاء ثم هذه الفائدة العامة
التي ذكرت المطابق الالتفات سواء كانت على مذهب السكاكي والجمهور لا تنطبق على مادة يكون المخاطب
فيها حضرة الباري تعالى لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح في حقه تعالى لكان
انسب فيقال ان المراد ان الكلام الالتفاتي ابلغ وقع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر الى اكثر
مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يختص مواقعه على رتبة الجهول لانه متعد وقد للتحقيق وان
في بلطائف داخلة على المقصد قوله على طريق الاتساع هو ان يجري الظرف مجرى المفعول كقولهم يوم شهدناه
سليما وعامرا وفي شرح الكشاف للعلامة التفتازاني لم يجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى في نحو ضرب اليوم
قلت لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر
وصاحب في الزمان وهذا ظاهر قوله والمفعول المحذوف ولذا قيل عليه لو قيل مالك الامر لكان تحصيل الدلالة على العموم
اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود وان كيد بلا بالنسبة الى ذلك المعهود وعلى ان فيه فوت الاختصار
المطلوب قوله بانواع النعم لدلالة حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجه ان
الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية لان حمل نعم
الدنيا لانه يعم المؤمن والمنافق ورحيم الاخرة لانه يخص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية

فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله اي ذلك
الغير الظان فقال اي خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير
ما اراده قوله كقول القبعثري واصل القصة ان القبعثري كان جالسا في بستان مع جماعة من الادباء
وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه
فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وعهدده فقال القبعثري انما اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك
الى اخر القصة فانظر الى حلاوة القبعثري في تلقي الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جرمه واحسن اليه
على ما يحكى فان قلت كان المناسب على غرض الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل
قلت هذا الاستعمال والتعدية امر وضعي يقال حمل على الادهم اي قيد وكونه فلعله من قبيل القلب كانه قال
تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة قوله من الاصفاد وهو من الصفد بالتحريك وهو العطاء قوله من صفده
اي قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاولى بحاله اما لعدم اهليته لجواب ما سئل له او لعدم الفائدة
فيه بالنسبة اليه قوله سالوا عن السبب روي في الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهم معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم
الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قالوا سالوا بلفظ الجمع قوله
حيث قالوا ما بال الهلال الخ ولا نه هذا القول على انه سؤال عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في الكشاف قوله
بيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والافعاله تعالى
ليست معللة بالاغراض عندنا ونحو التمثيل لاعلام انه من الغرائب ولذا لم نقل نحو قوله تعالى قوله كقوله تعالى ان الدين لواقع
اي الجزاء الحاصل قوله ومع يكون بمعنى الواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام تخص المضارع للحال المعروض
عن كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم التخصيص المذكور مذهب البصرية ما ذكر في كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد
كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم قوله قلت نعم ولكن له كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا وما توجه عليه
النظر المذكور بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال ما الحكم بجعلهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم فيحتمل التفاوت
بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف بيانه لا يكون في التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر
كما لا يخفى بتبدلها بقوله قلت لا خلاف في ان الاسم الفاعل له واعترض عليه اولا عدم النسخ المعتبر اليها بانها تستعمل يكون ... على

والمفعول

والمفعول موضوعا للزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا و
اجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع في امر التبادر فهو عن المتبادر
بالحقيقة ومن غيره بالمجاز تجوزا واخرى بان زمان الحال معتبر على القيد به
للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف وفيه تحقيق اعتبار زمان الحال
بالنسبة الى الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن بعض ائمة
الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد مجاز
لغوي فهذا انما يثبت باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا الخلاص في الاباز كما
اعتبار القيد ولكان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح
صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف
يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم الكناية اجيب بعد تسليم صحة
منها بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له فصورته فيما اريد بهما مجازا
وظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية ليشمل المعنى المجازي والكنائي في كونهما غير
موضوع له لا يبقى هاهنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول
مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى
الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر قوله وكذا الماضي عند
الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين وقيل حقيقة
واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب ابو حنيفة
وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن تفاوت كالمتحرك في المتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز قوله
القلب من قلب الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو في موقع المبتدأ نكرة
سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول
النواسخ او بعده مع كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة
الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ ما بعدها
خبرها وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا

على ان من فى من ابوك مبتدأ وابوك خبره سيبويه فان قلت قد ورد ذلك فى الخبر
ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل
منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ ابوه خبره قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب
القلب فى الكلام فيما هو جار على الاصل بقى ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدأ
نكرة فى الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح فى شرح المفتاح وفى بحث تنكير
المسند من هذا الكتاب فى ما سيأتى لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب
فى قوله اظبى كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يق المراد
انه واقع فى الجملة الاستفهامية وهو فى جملة بكون المبتدأ نفس الاسم المتضمن الشرط
لان فى كل جملة استفهامية فتدبر قوله قفى قبل تفرق البيت للقطامى عمرو بن شييم التغلبى
من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى وقد كان اسر له فاطلقه واعطاه ماله
وزاده مائة من الابل و الالف فى ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت
صغيرة للممدوح وقوله الوداع بتقدير مضاف اى موضع الوداع فى الصحاح و
التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق
قوله لان المفروض عليه ههنا انما قال ههنا اشارة الى ان المفروض عليه قد لا يكون
ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى اعنى مجرد الاتيان بالمعروض
الى المعروض عليه لا معناه الحقيقى واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل
القلب قوله جماعة منهم الجوهرى والزمخشرى وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق
السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخرون لا
قلب فى واحد منهما واختاره ابو حيان قوله فانك لا تبالى بعد حول البيت الحول السنة
ويؤيده انه يروى اوله فانك لا تتحرك بعد عام وقيل الحول اسم رجل كانه يق لمن هجان فانك
لا تبالى بعد موت حول ما ادعيت لنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو الذى كان يمنع
الادعياء ما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفى حواشى المفصل للمحشى التفتازانى نقل
فى الضعف والحماد شل فى القوة ويدل على ضعف ما فى الحواشى ما بعد هذا البيت وهو

وهو لقد لحق الاسافل بالاعالى وماج اللؤم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابى قبيس وسبق
مع المعلهجة العنان ماج اللؤم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اضطربت امواجه والنجار
بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل على ما فى الصحاح وابو قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر ملك العرب
لكن صغر المضاف اليه بتصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذى بمكة شرفها الله والمعلهجة تأنيث المعلهج وهو الهجين
من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اى ابوه خير من امه وبرذون هجين اى غير عتيق والعنان بكسر العين المهملة
جمع عشرة بضم العين وفتح الشين وهو الناقة التى اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيها الفحل وحاصل المعنى ظاهر
قوله لانه كان ضمير والضمير معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى النكرة ولذا اجرى عليه احكام
المعارف ويق فى تفسير الضمير العائد الى الشىء ما شئت مثلا فى قولك اعطى شيئا ما ذلك الشىء لا شيئا قوله والخبر معرفة
فان قلت الخبر هو الجملة لا امك والجملة لا تكون معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ الضمير فى كان على هذا التقدير لا
منفصل لكن المقدر والضمير فيه هكذا فى مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا
امك وهى معرفة قوله والمعنى اظبيا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقى
الا ان الآدميين بالاصل لكنه نظر الى تقدم الجزء المذكور وجوز كالخبر الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة
فيجوز تأنيثه وتذكيره ثم اختار رعاوة الى نظم البيت قوله وفى التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا اذ المعنى جاءها بأسنا فاهلكناها لان البأس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه
غلب عليه لكن قلب الكلام مبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجى البأس اى العذاب
اليهم قوله غير نفس القلب لطيفة عد نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر
وهو غير مقبول الا لنكتة باعتبار ما يلزمه من الملاحة ايضا قوله وقع سيعف نامة وقيل نصف
خفيفة مملوة بالتريد الموهن كذا فى شرح الايضاح للامراى وهو غلط فاحش نشأ من تصحيف
السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح فى انه
نصف ناقة كما قال فلما ان صحت شيئا منها وصار حقه تعلو الجذاع عرفنا ما يرى البصراء فيها
فالينا عليها ان تباع وقلنا مهارا لتنتشيها لكى تزداد للسفر الطلاع فلما ان جرى البيت طمع فى
الصحيح ينطبق بل طبق المعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان القصر بطانة
السياج لا بالعكس قوله اى الطين المخلوط بالتبن كذا فى الصحاح وفى الاساس الكلس الصبغ بالكسر

مايطلى به ويقال له بالفارسية كل ما له وبالفتح الطلى وفي الديوان السبع بالكسر ما يطلى به والطلى
ايضا قوله ولقائل ان يقول انه يتضمن الح بهذا الايهام سلم لكن لا لطف بهذه المبالغة في المشبه
اذ ليس المقصود من التطلى التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليح في رفع المشوه فالحق
ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمينا للتطلى معنى الالتحاف والمعنى كما الصفف
السابغ بالعدن في طريق التطلى فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير في الغرفت لكون
الاضافة فيها لفظية فلا يتعرف المضاف بها قوله اقدام عزور اي مجرب ورجل بالكسر اي مجرب
مجرب والمجرب مثل المجرس والمضرس الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به
بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل آه البيت لقطري بن الفجاءة وما قبله لا يذكر احد منا الاحجام تحرفا يوم الوغى
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان
لجامي ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التأخر في الحرب والوغى الحرب
والحمام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم من الرؤية والدرية على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي
هي مهموزة عن الكسر بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هذه هي الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك
ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة والحلقة فاذا
حسن بمعنى تعين كون العقود منفصلا اول الناحية وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اي
اتاني الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار لظهوره بقوله على العلم بالمقايسة واو في او عنان لجامي بمعنى
الواو قوله يصلح قرينة له ان لم احبه معنى لم اجرح فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى جرحت في صلح
قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيث على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى
وقد علمت مني الاعداء ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا فحذفت المفعول قصدا الى التعميم نعم كان الانسب
ان يقول ولم يصبه لانه يكون من قبيل الكناية المجازي فليفهم قوله والجواب المرضي ما اشار اليه الامام
المرزوقي آه فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في ارتضى البحتي غير مرضي مع انه
لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فالمدفع ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جرع البعير حالا من الضمير في احبب
او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البعير قادحا للاقدام حال كونه مجروحا او حين القاهم اياه فلعله
صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا كذلك بعد الجراحة وهذا ظ الاحسن

ولو بعد الالقاء بسبب كونه مجروحا وحين القاهم اياه [illegible] بعد الجراحة [illegible] افادة المقصود [illegible] حالا من الضمير [illegible] يكون الكلام [illegible] وجه المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كونه بصيرا [illegible] وصفا للابطال [illegible]

[illegible]

الاحسن في الجواب على ما هو الملائم لقوله اقدام عزور اي مجرب بالاضافة في كليهما ان يقال وصف الاقدام
بالتوهج اشارة الى ان اقدامه ما كان له حال كونه غرا ووصف بصيرته بالحداثة اشارة الى ان رأيه
وبصيرته امر حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها [illegible]
قوله اي قول صابئ بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال ضاب ضبابة وضبو اذا اغتاب فيها
وقد يرد امثال هذا التركيب في المغاني اما تقول بدل يقال او اي اغتاب بدل اذا اغتاب وهو
ما ذكره ظاهر لكن انما يتجه لو لم يرد اهبات على صيغة الخطاب على صيغة المتكلم فتامل قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله
البيت من شرطية حذف جوابه واقيم غيره مقامه اي من يك امسى بالمدينة فلعل فاني لا امسى لاني غريب والغريب
غازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون بحرف
الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسى ضمير راجع
الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او رحله وبالمدينة متعلق بامسى قوله لامتناع العطف على
محل اسم ان قبل مضي الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي ضرار ان فلو
عطف قبل مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه ترفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد
وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالرافع في ضرار هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في
العطف السابق المحذور المذكور قوله احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب
اللب فالمعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها واستدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول
ان وبعد دخولها كذلك لما اشتغل لفظها بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل الفريق الثاني بان اسمها
وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتدا وليس مبتدا لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه
باعتبار الرفع مجرد ولانه اي باعتباره كالعدم كذا في شرح اللب للسنوة كاري قوله لا يلزم ارتفاع الخبر
لا فرع لان الخبر المقدر لما عطف على ضرار يلزم كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم
الاعراب كما صرح به في مباحث التوابع المفصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمتوهم انه خبر المبتدا اعني المعطوف على
محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على ضرار في التقدير المذكور معطوف عليه باعتبار

الكوفية

[illegible]

محرز وهو الرفع ايضا لان الرفعين مختلفان بالاعتبار كما لا يخفى فلا يعمل فيهما مفردا او مجموعا فيكون المعطوف خبرا
للمبتدا لا خبر الان ويؤيده لولم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله والمحذوف
خبره لا خبر ان لان قوله لو قيل يجوز ان يكون خبر المبتدا اذ لا يدخل اللام على خبرها الان يقال اللام زائدة
كما قيل في قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام في الخبر يحقق بالشعر صرح به في مغني اللبيب
او يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربة اعني بتقدير المبتدا وتقابل المعنى وقيا[س] هو غريب فيكون في المعنى داخلا
في المبتدا لكن كل منها خلاف الظاهر فلا يترك بلا ضرورة قوله وهذا الوجه هو الذي له اي الوجه الثاني من وجهي
ارتفاع قيا[س] هو الذي قطع به في الآية وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قيار وهو ان
الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف تقديره قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما
رجح هذا على ما قال قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة الاصل مرة وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين منها
وتغيير الموضع وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول المحذوف ويمكن ان يعارض
الوجه الاول للترجيح بانه في تغيير الموضع نكته شريفة فيرجح اختياره جانب البلاغة قوله مع كونهم ابين المذكورين
الصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اي الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا
عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا
فيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن في الآية من صلح منهم للايمان فلا يرد ان المذكور في صدر الآية الذين
آمنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بالذين في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر
المؤمن على التحقيق وبمن آمن من امن وثبت على الايمان وما عليه الخبر المحذوف للصابئون كذلك المراد
بالتنبيه في قوله وفائدة تقديم الصابئون التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة قوله وخبر الاول محذوف ومبني
على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والاقبح جعل كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير مطابقة لحذف الخبر بتقدير الموصوف
اي قوم راض كما صرح به في المغني تاءه قوله وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للتعظيم
نعت وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو انا نحن نحيي ونميت
ونحن الوارثون واما قوله ان عدو المسجدان وبيت نحن عامرون وزمزم والاركان والستر فمحمول على

الحذف والاصل عامره فحذف الواو واجتزئ عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا من ارادوا
ولا يالوهم احدا ضرارا قوله وكذا قوله رماني بامر البيت اوله دعاني لصا من لصوص وما دعا
بها والذي فيما مضى كان رماني بامر والبيت لابي نعمة وقيل للازرق بن طرفة الباهلي تنازع
هو مع قشيري في طوي عند الحاكم فقال القشيري هو لقومي لبعض عليه الحاكم فقال قصيدة
منها البيتان ويروي ومن جول الطوي رماني ويروي ومن جال الطوي رماني والجال والجول
ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر رجع عليه مكروه
فكانه رماني من قعر البئر فرجع رميته عليه اهلكته ويحتمل ان يريد بالطوي طوي في القلب من
الحقد قوله وخبر كنت محذوف واعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيلا وفعولا لا صالح
للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف جوابه انه يصح بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم
لا يفيد هنا لان التزام المطابقة بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع و
يمكن ان يرجح قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف
خبر كان وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمل عليها وان جاز ذلك في الجمع فقال
هؤلاء عريب لا يقال هذان عريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف بالمفرد ويحمل
عليه اي جمع عريب ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثنى
فاعل قوله فهو عنده اي الكلام عند جعل ربيا خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوفا قوله فيا قبر
معن البيت واريت اي سترت والمزج المملي من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اي امتلا
واترعته انا ومعن بن زائدة الشيباني كان من اجود العرب ومدحه الشعراء زمانه حتى حكي ان محمدا بكر
رازي في تابيع الحلم ان شاعرا اصفر بابه معن ولم يتفق اليه وصول وكان شديد الحجاب فكتب
على خشبة ابياتا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس الى معن سواك شفيع والقاه في الماء الذي يجري
الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقرا البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة
الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرجها الخشبة من تحت البساط ويقرا البيت

ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل ان يجد اربعمائة الف في اربعة ايام ووجد في اليوم الخامس فلما
طلبه منه لم يجده قال لكان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف حتى لا يبقى في الخزانة شيء قوله كقولك كان
زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحثه الى المتنقبة بترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردي
جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا فقد قلبتا على زيدا ان في هذا العطف
اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا الى زيد وكذلك عطف قائما وعطف
قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك اللذة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد
في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده
مقصودا بل هما جوزا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو
حمل العطف هنا على تقدير العامل دون الاكتفاء بالكتاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح بقي في
تمثيله لصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو
الرفع وفي قاعدا النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد ولكنه لا يكون
مثالا للمسئلة اذ ليس فيها جملتان عطف المفردان من احديهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة
عطف بعض مفرداتها على بعض مفرداتها الا ان يحمل على التنظير او التمثيل لمطلق عطف المفردين واما
يلي المفردات من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو وجوزان ربح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان
يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفرد ولا يخفى ان ذلك لا يتأتى على مذهب سيبويه لان العامل
في المبتدا هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدا عنده فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة
الجواز قوله والفاء في فاذا فقيل للسببية وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة
ولا بد وعليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب
قوله فيكون مفعولا لا ظرفا فهذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه
الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به قوله لا يكون مضافا
الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف قوله لكنه لا يطرد في نحو وجه له هذا الكلام مشعر بان الوجهين

الاوليين

الاوليين من الاخر اطرادان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما اذا اعتبر بان فلا اذ لا يجوز ان في
قولهم حتى فاذا ان زيدا بالباب بالكسر كون الخبر عاملا الا ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لا معنى
لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون بالباب بدلا عن بالباب ح
بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا جائز والمصير الى الاضمار وتغيير الظاهر خلاف
الظاهر او قد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد ومذهب المبرد في ومن تبعه
ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا
عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي ذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان في السفر
اذ مضوا مهلا روي مثلكم مهلا اي فيهم مثلا واعتبار المعنى يقتضي ورد كان في كتاب سيبويه انه في النسخ
ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف
اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم
مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولكن ان تقول انه ظرف مقدم لمهلا يعني ان في المسافرين بعدا في
زمان مضيهم وطولا ولكن ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان آخران ذكرهما الشريف قوله اي بعدا وقيل
المهل الكثرة قوله لا رجوع لهم عدم الرجوع يستفاد من المهل بقرينة المقام قوله لم تحسن ولم تجز فعل عدم
الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفي نظيره الظان كلمة او للتخيير في التعبير لانه
ما لم يحسن عرفا البلغاء لم يجز عندهم قوله لانها الخاصة اي الى لفظ من حيث لفظه بعينه اذا ضم
الى لفظ غيره صار قوله تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز في الصورة التي نقول
تقديره لو تملكون اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا
فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذا المقصود
الاتيان بهذا اللفظ المقدر بان هذا الجواب انما يتم ان لو كان اول الكلام مبنيا على تقدير الكاف وما
كان ذلك غيره عنده عدل في اخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني تفسيرا فاعل قوله فيه
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ فيه وهو ان يجوز قوله في انتم تملكون

في صورة المبتدا والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالنجح
المتابع المستفاد من قوله تع لا اسلكهم خشية الانفاق فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى
المنصف قوله ورجح حذف المسند اليه في بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف
المسند اكثر مما انما تاتي بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لم تتأت
الا الوجه الاول وان دس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظم والاحتياج
اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزائد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزائد
اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف قوله وحمله على حذف المبتدا موافق
اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشي واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منهما محكوم به قوله والتوضيح
انه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة مكروه امر كذا في هذا امري صبر
جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة له على وجه يكون المبتدا معرفة اولى فيقال هذا معارض
بان الاصل في الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل
اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض قوله وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث
الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل
من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا
فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء كان في الاثبات او
النفي والقيد ناظرا الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك
بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فلو
معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي
فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع
وبث الشكوى محل تامل بل الظاهر ان جميل جميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم
في قوله اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم

الا ان يحمل حاله على ما في تلخيص الصدر قوله لنا في الوجود الهة ثلثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفي
والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنفي هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا
فينافي التوحيد قلت ما بعد الآية اعني قوله تع انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد
نفي المقيد والقيد معا قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو قال ان رح في شرح المفتاح لقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد لكن ركنه في المسند المذكور
كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الوضع المذكور واجاب الشريف بان الظرف في
المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد قائم وعمرو بخلاف قائم
فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن
جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصل او حاصل في الدار وعمرو وفيما لم يجوز
زيد قائما وعمرو وفي وده بابي ولما كان صورة الظرف غير متغير لجعله خبرا عن الواحد والمتعدد
اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وهو كالشبه وفيه بحث لان عمرا اذا جعل
معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو خبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه
بل يتحمل ضمير العود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك ازيد او عمرو قائم
وقياسه على زيد قائم وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي لاحد الشيئين ام
الاشياء وقد اشار الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال لو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون
في الدار خبرا عنهما بتأويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار وانما مع توسط فظاهر الامتناع وذلك يخرج
ابن هشام في مغني اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته
لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده
ولكن يشهد للجواز قوله وليست على الاحوال ظلامه الى ذاك عن الاركان وخاليا انتهى قوله جملتان مشتركتان
ليس قوله المشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله قام زيد ام قعد عمرو وامثاله
لكان ايضا منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب الاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما

الكشف الان المثال الى بق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو انما كان منقطعة
لوجود الاكثر اى بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحق ان
الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر في احديهما وتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق
كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك يقتضي الانقطاع وتوجيه كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجح
الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع محررا فتامل **قوله** فام منقطعة لا
متصلة المنفصل للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين
في علم المستفهم يليها والآخر يلي الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة اى للاضراب عن كلام
سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض بلا دخول
على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت
رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة بخصوصها ثم ان كون ام منقطعة
في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر للاختلاف فيه اذ ليست بين
الهمزة ونظيرتها على التساوي وهذا ما نص صاحب الكشف في ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام
انا خير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم قالوا
لو انتم خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير هو قول بقولكم تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى
لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه في الكتاب هذا واما في الصورة الاولى
ان يكون منقطعة كما ذكرنا بقوله لانك فعذر له فتدبر **قوله** لان هذا الكلام عند تقريره قبل الاحاجة
الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة مذكورة في الاية وان كان وصف السؤالية
موهوما والمتبادر من قول المصنف محقق وان كان هناك سائل اصدر عنه السؤال تحقق منه الان تركه
المعبر الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق
وصف سؤاليته ام لا هذا خلاصة ما ذكره المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المصنف فانه جعل القرينة
وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية وبلاحظة اعتبار اتصاف السؤال بالسؤالية

فالمراد

وتحقيق الكلام في المتصلة والمنقطعة

فالمراد بتحقق السؤال تحقق سؤاليته ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح من ان الكلام الآية
حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال سائل منهم فتقدير الكلام لو سألتهم قائلا كذا يقولون كذا فالآية
في الآية التي وردت بطريق الحكاية للمحذوف في المحكي لكونه جوابا لسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد من تقدير
ثبوت الشرط والجزاء فليتامل **قوله** ولان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض
لانه المشتمل على المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار انه
الذي خلق السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتدأ اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى
قوله كقولك الله خلقها الخ قيل بل يوجد فيه ايضا الله خالقها ولا ينافي الجواب عنه بالحمل على جملة لان الشيء
الفاعل مع فاعله الشيء ويمكن ان يقال بعد تسليم الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة
على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المفهوم من الجواب المذكور ترجيح
تقدير نفس الفاعل على تقدير خبر المبتدأ **قوله** لظهور ان السؤال التعليلي للنفي المستفاد من كلمة الحصر
فانما يدل اى لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال الخ **قوله** ومن ثمة قيل الخ قال
الفاضل المحشي المطابقة حاصلة بمعنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال
وهو من خلق وان كانت اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الاصل في من قام اقام زيد ام عمرو وام
خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاختصار
وفيه بحث لما تقرر في الانشاد من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد
لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام او عمرو فالسؤال اسمية
لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل اسمية يجاب بالاسمية
وما ذكره في شرح المفتاح من الاعتبار المذكور في من قام لا يتاتى في ماذا صنعت اذا جعل
اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند الى المخاطب فلو فرض ان ماذا صنعت بمعنى الفاعلية بخلاف
من قام وما ذا عفاه انظر الخ بقوله عفاه كذا المحلي بحث لان ما ذكره في من قام مبني على ان الاستفهام
بالفعل اولى لا لتحقيق صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمروا

ح في التحقيق [illegible] الاخر في شرح
بل نقله الاقسرائي في شرح
الايضاح

اللهم الا ان يقال المتكلم اعني ومن ابدا
المسؤول عنه بالهمزة مختلف فيها
الذي يعني [illegible] مع
الهمزة في الاستفهام
كلام الشريف
الوجوب بالنظر الى البلاغة
والمجوز الى النحو

وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير جملة اسمية وماذا عفاه حتى يحكم بالاسمية في الاول
والفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتأمل قوله والجواب ان حمل الكلام الاول في الجواب
على المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لا على النظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل آخر
لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عوض
بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم
اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتأتى
على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص في امثال
الصورة المذكورة كما تقدم قوله في مرثية زيد له المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتسميد الياء
خطاء ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث
بن نهيك والله اعلم قال بعض المتأخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي
ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك والنائب عن الفاعل
ان كانت الرواية بضمها وفيه خفاء اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد
في هذه الحالة فيكون منادى في الاول وفي مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك
مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله اي يبكيه ضارع وقيل ليبكيه وهذا
اليق بالمعنى وما ذكره انسب بالسؤال المقدر قوله وان لم يعتمد على شيء فان قلت بل قد
اعتمد على الموصوف المقدر اي لشخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار به لا محذور ايضا
قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الانفاء لعدم الاعتماد وقد صرح الشارح
في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قام
بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعمله اذا قوي
المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس
اسم الفاعل لكن تأتي اعتبار مثل هذا المقتضي في كل موضع محل نظر قوله ليس بقوي من جهة المعنى لان مطلق

اطعمو

المحصوة ليس للسبب الكامل بل هو بوصف المغلوبية فافهم قوله اي يبكي لاجل اهلاكه له فيه بحث وهو انه
قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد لان اهلاك
الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب
ولا يخفى كثرتها قوله وفضله ايماء الى المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فعلم ان هنا باكيا
لهذا افاد اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور
منعوا وقوعها جوابا لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هنا باكيا وعلى
قوله فهذا مسند الى مفعول فان قلت قوله ليبك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما
له او مجهولا فيحصل تكرار الاسناد في البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة لما يفهم من الجمل المستقلة
والكلم المستندة كما لا يخفى قوله واشتماله على ابهام الجمع فان قلت ذلك الابهام موجود في صورة الحذف
لان بناء الفعل للمفعول يشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده يهدم هذا الغرض قلت ذكر
الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول
ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور
نعم يمكن ان يقال في بناء المفعول ابهام تنبي المنافي المقتضي حيث دل اول الكلام على عموم الامر واوهم
اعني قوله ضارع على خصوصه فافهم قوله نحو قولهم ولئن سألتهم من خلق له فان قلت وقوع الكلام
جوابا للسؤال المحقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن
سألتهم من خلق السموات ليقولن انه واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في
الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف
تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال الوسط هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد
المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفننهم قوله ومنه قوله يوم بل فعله كبيرهم هذا بحث وهو ان ما ذكره
من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا او معنى والجواب فعلية محضة فما السر في عدم رعاية
التطابق التي اوجبوها فيما ماذا صنعت وامثاله قوله وحصول التعجب به ان الذكر مراد حصول

معلوما

الجم

قصد التعجب من التركيب بطريق كونه حاصلة لعلي معنى ان سعيد المحالب ... ثم هذا اشارة الى دفع
ما اورده الملخص في الايضاح من ان التعجب يحصل المقام والقرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند
لمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند
فانه لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد
من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يرفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد التعجب
من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القراين اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القراين
فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره الملخص على تقدير تسليمه لا يرد عليه في ساير الاسباب ذكر
المسند لان جميعها تتم ... بوجود القراين فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط وان التعريض بغباوة
السامع والاستلذاذ وبسط الكلام لا يحصل شيء منها من القراين وكذا الكلام في غيره قوله فلكونه غير
سببي مع عدم الاعتراض عليه بان الجملة الواقعة ضميرا ... نحو قل هو الله احد غير سببي لعدم تقوي الحكم
فيدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ وهذا لا يحتاج الى
الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار اليه في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد
المسند يكون لاجل هذا المعنى فلا يلزم تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تامل قوله اذ لو كان
سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما سيجيء من انه
ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك لكن ذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند
كونه جملة قوله بالطريق المخصوص هو تكرار الاسناد مع وحدة الفعل قوله ليشمل صورة التخصيص اي ليشمل الاحتراز
والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس كذلك ... صريحا في توجيه المقام يسبق في توجيه الكلام واما قوله
فعدم افادة التقوي اعم من قصد التقوي فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لانه قد يتحقق القصد
الى التقوي وينفي افادة التقوي بدون القصد بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي
بدون القصد والحاصل ان العموم بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي
الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق كذا الحكم في كل ما هو نقيض للاعم فانه اشمل من نقيض الاخص

بالمعنى

بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا
من طغيان القلم قوله محكوما بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اغنى قوله بالثبوت بدل الاشتمال ...
ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول فقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اغنى كونه محكوما به
كما يقول العالم محمول بطريق الثبوت قوله واجيب بما في المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به بنفسه ولو قيل
مراد السكاكي ان لا يكون التقوي مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه
بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا قوله
انه لم يحكم بثبوت له فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت له كيف يكون مسندا اليه وقد فسر الاسناد بثبوت الشيء للشيء
او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في
تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه ههنا هو الثبوت التحقيقي ونفي الاخص لا يدل على نفي العام فلا محذور قوله
فلو اراد ههنا الثبوت له مقيدا بالفعل لا طائل تحته فليتوهم قوله اذا كان المجموع فعليا له اجاب الفاضل المحشي بان
معنى التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة
بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب مع تقييده به نظرا الى زيد ولهذا يأول قولنا زيد انطلق ابوه
بزيد منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا فمحمول على التسامح لانه لا يتعلق بها ورد بان كلام السكاكي في بيان
افراد المسند وجمليته فهو قايل بانه اذا كان في الكلام مسند فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه
منطلق مسندا الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جمليته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل
ان ما ذكره المجيب اعتبار بجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا
على ان المسند في زيد قائم وامثاله هو الجملة رعاية بجانب اللفظ مع ان في رعاية جانب المعنى ايهام في الجملة
كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا ينقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع
في ان الجملة مسند بناء على اللفظ والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف
السكاكي لكان له ان يقول المراد مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا بناء على
التوسع قوله ثم استدل على ان المسند له هذا امر عجيب اذ بعد القول بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال

عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لابيه **قوله** وهذا خبط لان اللازم انه يجب
بان حاصله المسند لا ذلك الفاضل لانهم اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بكلام بمعنى ان الفاعل فيه هنا
الكلام بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق
لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس شيء مما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله
انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف **قوله** فيه الجملة عبارة المتن
اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابط الافراد في عبارة الشارح دون عبارة المفتاح وقال اذا تقدر ...
فيها او حصل رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فالمعنى التعليل بتقدير الفعل وايضا
قد ذكروا ان الخبر اذا كان ظرفا للمبتدا مثل زيد قائم لم يصح تقديره والجواب على الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل
لم يكن مسندا فعليا لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن في ذلك ظاهرا في قولك في الدار
زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدر بما هو المختار عنده فلا يجوز اعماله على المختار **قوله**
لكان المسند في المثالين جملة له ان قلت ثمامرة في عدم افادة زيد قائم للتقوي حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت
في الغيبة والخطاب والتكلم فيشكل في الدار وان في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ
التقدير حصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة **قوله** لم يصح التركيب لانه ان اشتراط جعل
مبتدا او يلزم وقوع المبتدا نكرة مع تقدم الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدا اذ ليس هنا شيء
مقدر وان قال حتى يكون حاله مرفوعا بانه مذهب الكوفية الذي ينبني الكلام عليه **قوله** وجمع للضبط لانه بناه على
هذه الامثلة امثلة لافراد المسند لاشكاله وتعرض ضبطا اراد بالتغيير التغيير المتقارد هو ذكر ركن تقييدي ... ماهية
الموقوف الافهم تعريف المعقول لان قول زيد ابوه منطلق تعريف بالماهية في التحقيق **قوله** ويمكن ان يعتبر له اورد عليه
الفاضل المحشي بان هذا التوجيه يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا على ان حصول السببية ايضا ...
موقوف كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التغيير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند
وجملته فيكون المعنى على انه اذا حصل قصد ... او قصد تقوي الحكم يؤتى بالمسند جملة والا فمفردا ... المسند السببي
الذي قصده حاله ... لا يؤدي الى محذور اصلا فان قولك المقتضي لجعل المسند كون المسند جملة علمت على

الا التباس
وعن الثاني بانه بسبب عدم الجواز بالفاعل ولا التباس هنا لان الظرف غير معتمد حم
ثم قوله لم يتيسر
تقتضي ان يعرف اولا ... حتى كونه المسند سببيا ... معرفة ... كونه المسند جملة حم

ما هو مآل المعنى لا بحسب سماحة **قوله** هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه انه ارجع الضمير الى كون المسند سببيا فظ
وان رجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء
الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا ما هو في المسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه
الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير تعريف السببي ان رد ... عن تعريف السكاكي له مثل زيد
مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلقا بما قبله بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة
مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلق بعد في الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتسي
الحكم قوة على ما يجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوي **قوله**
او يكون المسند فعلا يستدعي له قبل ... بحسب الحقيقة والمآل ... اما اذا آل زيد ...
ابوه وانما صبر الي في ذلك لان الفرق بين مسند بين يجعل احدهما سببيا دون الآخر ... تحكم للفرق
بين طاب ابو زيد وطاب نفسه ان كان مستفادا من جهة اخرى فان قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد
طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين
نفس زيد في المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشيء السابق فالاسناد اليه في ذلك الى ... واما النفس فليس في
تلك المثابة فتأمل **قوله** فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا
اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدا لتعليق اثبات اجيب بانه يأول بمسمى بعمرو فيظهر صحة تعليقه بزيد او كما
يصح زيد منطلق الاب منطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو **قوله** ولا يخفى انه يسهل لك ال
الفاضل المحشي وابهم لا يحتاج في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث لخروج نحو زيد منطلق ابوه لان المسند هنا ليس
فعليا كما حققه ولما يفهم من عكس التركيب يقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم
فعليا فقد اخرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما قيل في الجواب
ان السالبة في قوله ليس متوجهة الى القيد اعني كما حققه واما على زعمه فهو فعلي لانه لم يشترط ... في المسند السببي الثابت به
الى شيء على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي يقابله ما لم يكن كذلك هو السببي يصدق بالاثبات لا
على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد لاخراجه **قوله** ويمكن ان يقال

تحكم
فيه
يلزم
المتوهم

في قوله هو ان يكون مضافا لمحذوف فاهو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل آتيك خفوق النجم من تقدير
الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين في كتب النحو هذا وقد يقدر
لفظة في في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون
بناء على ان ان بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم ان هذا المعنى على تقدير رجع الضمير الى المسند وقوله
او وقت كون المسند به اما على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان استبعاد الشريف هذا
التوجيه اذا النسبة كونه في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف عدل عن يكون
الى كان فلا يرد عليه انه اختار تأويلا من جنس هذا الى وبلغ جل قول السكاكي واما الحالة التي هي طرق المسند اليه
فهي اذا الحال التسامح له كما توهم **قوله** وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كما قال الاستاد المحقق بقول الوقوف
لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان واما
الاعتراض بان تلك القبلية قبلية لا تجامع فيها القبل مع البعد فيكون قبلية زمانية مستلزمة لحصول القبل في زمان
مفهوم على زمان البعد فيعود المحذور فهو اعتراض آخر لا يتوقف على كونه قبل ظرف زمان بل يتوجه
بان تقدم اجزاء الزمان بعضه على بعض وان كان زمانيا لا يحتاج الى زمان زائد وهذا انما يلزم لو لم يكن قبل
لازم الظرفية ثم انه بعيد لظهور عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل ترقب على الاستقبال او الحال ولا ينبغي
ان يتعلم انه لو حمل ترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان
المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير
اتحاد الزمانين في وجوده الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكرته من النفوذ
وهو ارادة المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقدير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك
ترقب دال على ان المستقبل فيلزم ترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين اذ يرد عليه ان يكون
الترقب في المستقبل لا يستلزم كون الترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال الشريف في شرح المفتاح وهذا انه تدقيق
فلسفي لا ينظر اليه العرف في اللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان
هو من اجزاء الزمان الذي هو قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير بالاعتبار مصحح للظرفية **قوله** والحال هو اجزاء

كالواو

من اواخر الماضي واوائل المستقبل لا يتعين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال لا يتعين له مقدار مخصوص
فانه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها
وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان هو موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين
بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن وهو حال في الزمان لا جزء منه فلان بحسب ظاهر مقالاتهم
عرض موجود وحال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه
وبالنسبة الى الامور الآنية الآن تقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال
قوله كما في الاسم نحو زيد قائم خبر فانه مخالف لما في اللغة في تعداد امثلة خلافي في مقتضى الكلام من ان اسم الفاعل والمفعول
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك اذا تأملت في بعض ما في اللغة تطلع على التوفيق **قوله** مع افادة التجدد
الذي له المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول الزمان في مفهوم
الفعل اذ لم يقصد به مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام
لا بقيد الاحتراز كذا في شرح المفتاح الشريف **قوله** بمعنى تجدد الحدث وحدوثه رد عليه الفاضل المحشي بان في
هذا انما يدل على تجدد مجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان و
اجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لا حدثا
مقارنا للزمان وفيه انه لم يرد بالمسند في قوله فلتقييد المسند ما هو مسند حقيقة اعني الحدث على ما اختاره الفاضل في
البيان لم يكن لفظ التقييد في حيزه لان احد الازمنة جزء الفعل لا قيده على ان جعل الغرض افادة انفراد
الزمان على ما هو المآل بمعزل عن التحقيق كيف وقول الشارح اي ثبوت الوحدة وثباتها الحدث منه
ذلك التوهم شيئا فشيئا وبعد الشرح النظر لحظة فلحظ يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فليتأمل **قوله**
او كلما وردت تلك مالهرة للتقدير ان قدر المعطوف عليه استحضر لي للاركان ان قدر لم يعرفوا و
التأمل في كلام على وجهين بعثوا **قوله** شيئا فشيئا بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحق انه
خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار
التجددي بحسب المقام كما يستفاد عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب دلالة المقام

والتجدد والمطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان بقرينة من ضمن المعنى فلا اغبار قوله لان
لي على كل مسلم حبا له وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس عليهم كل تعريف
والقاضي على كل مجد منيف قوله فلا افادة عدمها الاظهر ان يقال فلا افادة مطلق الثبوت حتى لا يكون
الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي صريحا فان الاسمية لا تفيد عدم التجدد وعدم افادة التجدد
بل العدم ما يدل عليها فتامل قوله لا يالف الدرهم لدي ابيات الحماسة قائلها جوبة بن نضر اوله انا اذا اجتمع
يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تستبق وفي قوله لكن يمر له تكميل حسن اذ في قوله لا يالف لربما يوهم بانه لا
يحصل له جنس الدراهم فاذا قال قوله يمر جبه التزجيه دفع التوهم بانه يحصل كالزجر من البقرة ولهذا قوله اشار الى
انه يستثني من هذا الحكم لا يخفى ان الاستثنا يقتضي الاندراج وذلك بان يوجد التقييد اعم من الظاهر به و
التحقيق فما ذكره الشارح جوابه تسليمي ويمكن ان يقال الاتم الاندراج والانتقاض فان المتبادر كون
القيد فضلة غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو معقود في باب افعال الناقصة قوله الغير الفاعل
صح اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تغليب الفاعل لما اسند له الفعل المعلوم او شبهه قوله غير
مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي زاد الشارح هذا القيد لوروده ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر
من قولك موضوع للتقرير لان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في
الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يرد هذا القيد
على التعريف المشهور بل اورده في تفسير في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع واما ثانيا فلان
اللام في قوله التقرير الفاعل على صيغة الفاعل لا اصل للوضع كما زعم المحشي بل على قول الشارح على انها اعني تلك
الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفات المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير التقرير وايضا المشهور و
المتفاد من الشرح والحاشية لكان دلالة على الاستمرار ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل لا على
الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجردة معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر لزم
ادعاء لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه اخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له
هذا ما خطر للشارح رح مع ذكر الوجهين اثبات كونه كان مثلا قيدا ابالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني

الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلو وجها للحكم بالاستغناء مع
الثاني كما لا يخفى وهذا انما يكون ماذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا
لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان للفظ معنى له فلا لانه اعتبر فيما سبق انقضاء معناه الحاضر بالمعنى لا الحكم
معناها التهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم ارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع
ههنا المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل قوله اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الكلام ق
بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس بنفسه كما
سنبين الان من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي
ثم ان بعض النحاة شرطوا لكون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم
الاشتراط فهذا المثال مبني عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء في قولك
ان جئتك يعم فهنئ خبرية مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به
الرضي فليس بخبر في نفسها للصدق والكذب اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال بحسب الشيء بقطع فيه النظر
عن خصوصية المتكلم او الخبر ايضا قوله بناء على انه في تحت تقييد المسند الخبر ولا يجوز ان يكون مما لاحظ الشيء و
انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا يرد اذ لا ضرورة داعية عليه قوله
لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء المحمول على حذف المضاف بقرينة السوق اي الى حكم الانشاء وهو تعميم حكم
الكلام واحد معنى فيه بتطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان الشرط به يحتمل الجزاء الكلام
فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانه غير معنى الجملة كالاستفهام واحدث فيه معنى
الشرط وقد تقرر ان كل ما غير معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام اي نوع ع
من الانواع قوله فتعسف منه لحمله كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فعقول ان
تخليطه في موضع البيان لوم التعسف قوله في انها قول جازم موضوع للصدق والكذب اي يحتمل الصدق
والكذب قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد
وجهه المحشي بانه وقت الموت لما كان غير معلوم التحقق جعل ان عليها قوله او عارض من التناول

سوق المعلوم مساق المشكوك للنكتة بعضها وكون المخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب
كما يستعمل اما التفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك مما يجي تفصيله قوله واصل اذا الجزم لا يقبل المراد
بالجزم معناه الحقيقي واما المظنون فانما يستعمل اذا فيها باعتبار خطابية قوله فلا سؤال بالطلوع على الوقوع منهما
من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط فيها ان لوجود الشك او الوجود الجزم بوقوعه قوله فنبه في المثال حيث قال
ام لا للنكتة وهي هاهنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة حقه انما هو بوقوع
الشرط لا يستقيم الا ان يحمل على حذف المضاف اي بوقوع نقيض الشرط بقرينة المقام قوله نحو فاذا جاءتهم
الحسنة الاية اورد آية من كلام الله تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا للمقطوع وان للمحتمل والمراد القطع و
الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفحوى الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه التردد والا فبالنظر
الى علم الله يستوي الكل في العلم بالوقوع او اللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله في المراد بالحسنة في
الاية الخصب والرخاء وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة كما بين في التفاسير قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة
لا تحقيقا ولا تقديرا اليسرى لان ما قبل الاية وهو ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين ونقص ... ذكر فيكون عهدا
خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشي فيما سبق وقد يقال يكفي في العهد كون العهد مشهورا بينهم متداولا
لديهم بحيث لا يلتفت في ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وهذا
الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد بها بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم
موسى المخاطبين بالاية وهو المعتبر في العهد الخارجي قوله كثرة وقوعه واتساعه لمناسبة عبارة الكلام التي تم
ذكرها ان يكون كثرة وقوعه مفعولا له اي قطع لحصولها الكثرة وقوعها وانها عادات فان قيل ليس كثرة الوقوع
فعلا للقاطع فكيف يصح حذف اللام قلنا جاز ذلك هنا وبين الاشكال فان كثرة الوقوع ليس لازم الاشكال فيه
على ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك قوله وهذا ظاهر وما قبل اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور ظاهر وما ذكره الترمذي فان قوله حقها ان يبطل وقوعها دليل على ان حمل العهد على مذهب الجمهور
ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان تقريره صالح للحمل على العهدين وسوق الشرح يدل على اختصاصه بالعهد
على مذهب الجمهور سهو بين قوله مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها

وان القلة

وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار الوقوع اذ الظاهر لا يخطر احد عمن
شيئا وان كان قدرا يسيرا فينبغي ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول من وجه لا دالة على تحصيل انه لا
شبهة قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة لا الظاهر كلام الشرح اعتبار المعهودية بالنسبة
الى قوم موسى لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب والمخاطب هاهنا غير قوم موسى
وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا مخاطبين فلا يكفي علمهم بالنسبة الى العهد
وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتأمل قوله وهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اي ما ذكره من ان
المقدر ان المراد الحسنة المطلقة او بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينتظم بطلان كلام
العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الخلف فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدم
على الشرح الثاني من الترديد بناء على اخذ الشقين من الاخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة قريبة
الى ان رأيه انما يصح بالتوجيه الذي هو مستور لدى الناظر محتاجا بالابطال على توجيه الفاضل ايضا على انه
ذلك ان يجعل هذا اشارة الى المجموع مما سبق من رد الشقين الا ان البطلان هذا انما هو باعتبار الشرح الاول
والدليل على ان العلامة حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس الحسنة مطلقا وان الشارح حمل
كلامه على هذا المعنى تأمل في كلامهما ادنى تأمل قوله هذه العظام من حيث الجمع باعتبار جزئيات الحكم قوله فيكون
اسوة مدار الاسوية على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك الشارك على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوة في
تركه على المعهود فقط قوله واما من حيث هي متحققة يرد عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الوقوع
فيما بينهم محصورة لديهم فيكون واقعا موجودا لا على الجنس الذي ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع لا انه
المعهود وعليه هو معنى قوله من حيث هو مع قطع النظر من الاعتبار المذكور لا ما فهم الشارح انه الجنس من حيث
هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودا اورد عليه الفاضل المحشي ان
الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس وكونها من افراد الجنس
الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل الكلام عليه وذلك لان الجنس لا يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب ادى مجاز الغنا
التنوين يعني دخول اللام عليها فان اللام قد دخلت على الخصب ادى مجازا اذ يراد تنوعه ان يراد تنزيله

حقيقة منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد فاذا اريد بها مطلق الحقيقة كان تعريفها تعريف جنسي
بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة صريحة في حمل العهد على مذهب الجمهور
وان يراد بالحقيقة منكرة مطلقا حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الايراد بان
الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الجنس على
الجنس يحمل الحقيقة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالحقيقة اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على
تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل قوله وبهذا الاعتبار يعد للتنكير ما حاصله ان اراد
تقليل الشيء باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا فغير انه لا يكون في قوله لهذا انكرت في حجة لان ندرة الوقوع
لا يكون باعثة للتنكير مع بعيدة تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها فغير انه التنكير لا يدل عليه قوله
في قوله تعالى فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا قوله
ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيه قوله فانظر الى لفظ المس قيل هذا مناف
لما سلف في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم
واجيب بان المذكور هنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق ودلالة لفظ المس
على ترجيح ارادة شيء من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا ينافي الانباء عن القلة ولا الظاهر هو
الجواب الاول اذ الانباء عن القلة اذا كان مسلما ثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل قوله فلان
الضمير في الانسان الموضوع المنكر الى الانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان
الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشر لجنسه مقطوع به لان فهم الكافرين ان الله تعالى ذكر مثل هذه الاية
لا يسأم الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط فعد او رده مع ان الضمير هنا كان راجعا الى مطلق الانسان
فلو كان الضمير في الاية [illegible] راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا ثم ان الانسان
اذا لوحظ بالانسان [illegible] لم يكن مس الشر اياه مقطوعا به وانما ذكر القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى قوله ونأى
بجانبه يقال نأى بجانبه اي تباعد [illegible] والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن مكانها [illegible] قوله كتوبيخ
لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تعريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت

ولا يخفى

ولا يخفى انه كان الاستلزام بجزم القائل بكون فلان كاذبا حتى يرد على المصنف ان التكذيب يصرح بان المخاطب جازم بلا
وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه
لازم للتكذيب قد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب بلا وقوع تعارضا الرجحان فوقعا
في التساوي ولا يخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله لعله لكنه لم يؤد اياه لذلك
ان تعبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم العالم منزلة الشاك لان فعله مع ابائه انه كانه اوقعه في الشك او في عدم
الاعتبار بملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام
اذا كانت في جملة معطوفة بالواو والفاء او ثم نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر ثم اذا ما وقع و
نظائرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قد قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير
واخواتها تتأخر عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون
وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري زعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة
معطوفة على مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيده
قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها
ما يكون معطوفا عليه ولم يخرج ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما قاله
الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله ايضا انا لنحو
الكيف بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام فنحن قراءة بالكسر واما فيمن قرأ بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن
فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى
الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء قوله او الاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له فان قلت
الصرف بمعنى الصرف فعل الله تعالى والصرف بمعنى الاعراض فعل هو لا فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على
المشهور قلت المعنى والله اعلم اعتبار لا اعراضكم فينطبق على المشهور قوله لان المحال في هذا المقام يحكى انه
يقال ان الكسر اوفق في بعض ومحال الحسب النظر الى الاباء ان طلعة [illegible] وحاله في نفسه وحاله بالنظر الى الاباء
فحملة في مرتبة الشك والامكان الصرف قوله ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد الآية اي ان صح وثبت برهان يعني

وجه ثالث واضح ان يكون له ولد فاما اول من يعظم ذلك ويستعظم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل
ولد الملك لتعظيم ابيه قوله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالاية جميع من لم يومن فيعلم
غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق الذي هو لو انه
كان هذا الدليل لا يجري في غير كان لو لان مدار على الاشتغال الذي لا يستفاد من جزئه كذلك المدعى
مخصوص به كما صرح به الشيخ ربما يدعي انه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الاشتغال في مدار اعتبر الاستمرار
في كان فهو غير مستفاد من جزئه قطعا فليتامل قوله ولا تخيص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن الاشكال
الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا بد ومنع الحصر بما اشار الشارح سابقا من اندفاعه عن الاية بوجه اخر
قوله ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المصنف ههنا على التوجيه المذكور بتكلف وملخص ما ذكره تغليب مثلكم
الارتياب على مقطوعه لكن فيه تحقيق لانه كان فيهم من ينكر عنادا او الظانا وال الحكاية … فلا يعني الا فقار
على تغليب مثلكم في الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المستيقنين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله
وكانت من القانتين اي اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو لفظه فيه تغليب احد الجنسين
على الاخر ونكتة التغليب الذي ذكر الفاضل المحشي للمحقق … بل يعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط فلا
ظ وفي الاية وجه اخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والنوع قوله لا
لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب اذ لا دليل على ارادة امها … الوضعي مدحها بانها صدقت بقي ان الغرض
مدحها بحسب الانسب قوله كالعمرين قيل المراد ابي بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب لارادته قيل لعثمان رضي الله عنه ما لك
بسيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران كل منهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعثمان
قوله والقمرين للشمس والقمر وعلى قول النبي واستغلبت قمر السماء بوجهها فارني القمرين في وقت معا اراد
الشمس بوجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه وشدة صقالته انطبق صورة القمر فيه كما انطبعت
كما ينطبع الصورة في المرآة فيرى الناظر برؤيته وجهها الشمس والقمر في ان واحد وقال التبريزي يجوز انه
اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه ادق وايضا القمران
في العرف الشمس والقمر قوله فجاز تغليب الملونة اي وان كان اثقل وجه كون القمر اثقل من الشمس كذا قاله

قوله ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الخطاب بمن قوله
وفيه ابوان والثاني على الازدواج قوله ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى بالاخر ادعاء
ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم متناول لهما فيسمى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميان بالاب كما في العلم
وقد رد بعضهم هذا التاويل في العلم بانه قليل لا ينقاس فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها تكون
الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس قوله وجميع باب التغليب من
باب المجاز قال في شرح المفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه فانه من اي نوع لم ار احدا حام حوله وههنا
اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال اللفظ
معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع و
الجواب ما اشار اليه الفاضل المحشي في كلامه الكل فهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما في المجموع
مجازا اذ لا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون ارتباط لجعلهما معنى واحدا
عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ قوله او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجيء بمعنى صار
فلا يكون في الاية تغليب لا يا باه قوله بعد ما نجانا الله منها لان النجاة عن الشيء لا يستدعي سابقة الحصول
فيه كما اشار اليه في شرح المفتاح وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا كان منهم
لسكوته عن اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص المراد
في مثله في المحل والظاهر اعتباره في الخطابة فتامل قوله انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع
باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا المتكلم مع الغير كما هو
وضعه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير عن المتكلم وغيره
بطريق المتكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعتبر اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا مرادا به
المتكلم مع غيره لم يكن مجازا او الوقف ظ وكذا القياس في انا وانت فعلنا قوله حيث قرانا بالخطاب
واما قراءة الغيبة فلا تحمل على تغليب غيره اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغائب وان كان الاكثر عدم المخا طب
ولا تغليب احدهما على المتكلم قوله من المكلفين وغيرهم الظاهر بالنظر الى المقام حيث ما سيق الاية لبيان احاطة

علمه بدون كل شيء ان يعم لفظ غيرهم بعنبر المرين العجم اما بان يحمل من فحواه من سواكم على الاستعمال المتبادر كما في
قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما بحمله على التغليب قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا
لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون لا بقوله اعبدوا ولا بلفظا فلما ذكره ان رجح في شرح الكشاف
ردا على تجويز القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا او على معنى اعبدوا وارجكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين
الفائزين بالهدى كما ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدح منصوب او
مرفوع فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التعقل الرزاق فتوسيط الحال بين فاعل اعبدوا وبين
وصف المفعول كالتوسيط بين العصا ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما على ظاهر البلاغة
القرآنية فيقتضي والله اعلم ان تعريض الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما شق عليهم وهو
التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء عن
جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو علق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير
صحيح كذا ذكره الافاضل فالوجه ان يتعلق بجعلكم فيكون لعل استعارة للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان
هذا استلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله فيه لفظكم تغليبا فيلزم
عليه اجتماع مجازين في كلمة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد
لارادة معنى مجازي وهو ليس من المحذور وهو لنا في دون الاول قوله فالخطاب يختص بهم استدل عليه بانه
لو كان الخطاب بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها الاناسي في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو
صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء كان الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الاناسي كان له
على سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان القيد
المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في هو قوله والانعام وذلك لعموم الخطاب وخصوصه اولى في
سوق الآية الامتنان على الاناسي بجعل المحال للخطاب حتى يبعث مشاركة الانعام اياهم في محلية الخطاب من ذلك الامتنان
كما لا يخفى على المتامل قوله لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن النتاج
المذكور فيها مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله انتظم الكلام معا

شاركها

فلا يناسب الامتنان على الاناسي كما لا يخفى
وفيه نظر لانه مشاركة الانعام للاناسي
في نعمة البث والتكثير ثابت باه صح

لانه

لانه يجيء بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الآية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام معطوفا على
من انفسكم ويكون المخاطب بذرؤكم الاناسي فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الآية
من قبيل التغليب قوله متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لغوا له لكونه عبارة عن حصول كالجملة الفعلية لان
الجملة تصلح للعمل عاملا للظرف وتحتمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه لم يرد
وتعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف والصفة بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول للاستقبال في الحصول
المعلق دون المعلق عليه لكم ثم تعليق الآتي بالحال وهو محال عقلا قوله لا يجوز ان يتعلق بتعلق امرانه قبل التعلق
انما يتم بامرين مبتداه ومتعلق لان معناه جعل متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه
الاول اعني الجعل لانه في الحال لكنه لا مانع من تعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق قوله لانه مفروض الحصول
في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه تحقيقا لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم
كما صرح به او اخر هذا الكتاب فالتعليق قاصر عن المرام قوله لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون
طبيعيا لانه فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء وقد يقال ان يقول نحو بالاولى
الصدق في المركب لغير التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب المنتهي لان يقال
باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصاري قوله ان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية ظاهره يقتضي جواز
كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرح المفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره
الاخفش واختاره ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يقال
يكون المراد باحدهما هو الجزاء بخصوصه قوله فاعتد باكرامي اي اكتسب الامر على ما جوزه ان رجح من جواز
كون الجزاء طلبا بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في
شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فيكون بمعنى طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول الاعتداد للمخاطب
باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الى تاويل بالخبرية فيبنى على ما ذهب السكاكي من كون الجزاء
كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلبا للاعتداد بيان ما هو المفهوم من جملة الشرطية نظرا الى الظاهر
والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما توهم قوله وتاويل الجزاء بالطلب له

حقيقة

الشرط صح

في الانشاء صح

وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان ينتبه له انه لما ذكر ههنا جواز
مخالفة الظاهر اشار الى رد من جعل وقوع الطلب جزاء من هذا القبيل وفي بحث لان ما ذكره ههنا مخالف
لما ذكر في شرح المفتاح في بحث السياق تفسير قوله فتلقى ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط
محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول ابي العلاء فيا وطني لي البيت من قصيدة مطلعها
معاني اللوى من شخصك اليوم الحلال وفي البيدم مع من صاد لك محل له بعد البيت المذكور في الشرح
فان تستطع في الحشر ابك زائرا وههنا في يوم القيمة اشتغال قوله فليتهم وال على الجزاء وهو محذوف اي
لم يبق حال نعاة واشتقاقه من نعم الشيء بالضم او نعم كعلم اي صار لينا والبال القلب قوله اي على اظهار الرغبة
ورد قوله اظهار الرغبة صفة له مجاز عن لازمه يعني اظهار الرغبة وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه
في تحقق الامر لا اظهار الرغبة لقائله بالمتكلم قوله لا اولى انه لا يلائم التعليق له عدم الاقتضاء بطريق القطع
مسلم لكن لا اشكال ان المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت ضربت هو الربط فيما بين الوجود والوجود قوله
او لان الاية نزلت له حاصله ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون
الاية مبنية على غير الحاصل في موضع المنظور اليه دفع الاشكال من الاية الكريمة فان قلت قرر في الاصول
ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما يستفيد
من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخصص بخصوص سبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم
المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان الشافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتأمل
قوله او للتعريض يعني في سلوك طريق التعريض فائدتان الاولى ان يبنى هو على مرتبة عند انتم يعني النبي عم
اذ اتيان الاشراك محال لعصمته فحاله حال غيره والثانية اذ لا اشرك كما حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب واعترض
على الثانية الاولى بان المشركين لا يعتقدون بنبوة محمد عم فلا يتصور تلك الفائدة والجواب ان الفائدة
بنبوة غير محمد عم من الذين من قبله قوله بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره لا بد ان يكون ذلك على وجه
يفهم منه ما قصده والا فهو ذكر جاءني زيد مريدا انه ليس من التعريض في شيء قوله فالخطاب لمحمد عم وقيل عليه
سوق الاية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليهم والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت

نجلال

الحشر فان تستطع انك زيدا به حالنا

لا نسلم ان التعليق عدم

الحاصل لكن المتطور فيه الاية بنى آه

مطلب ... العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب

فالظا

فالظاهر ان يكون الخطاب للذين من قبله والجواب ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عم
ولك ان تقول ان الموحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تعليق بهم فكان التقدير لئن اشركتم
ليحبطن عملكم ولتكونن من الخاسرين ثم تم ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن يصدر منهم الاشراك
لما زعم الخلخالي من التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيره وفائدة صيغة المضارع يعني
لئن تشرك وجه الرد ان من لم يصدر الاشراك لم يستحق التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم
ولا طائل تحته قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي انما هي من التعبير عن
الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند
اليه طلب له وجه يناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط لكن في
شرح المفتاح فان قلت اتى ان تدخل على المشكوك كما سبق والاشراك من الانبياء مجزوم اللاوقوع فهذا
يصلح باعثا للطلب لنكتة قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعثا للطلب النكتة في استعمال ان لكن
التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض بهم مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحقق
من ان التعريض بمن صدر منهم الاشراك في الماضي قوله من الخفاء والضعف اي عند المصنف اما الخفاء فظاهر واما الضعف فذكره
فلما انه يتوهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت انه فاسد عند ان رحم واما ما ذكره
المؤذنة من ان اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من الجواب لما كان للقسم لتقدمه اللام على
الاهتمام به فقصدوا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض بكون الشرط ماضيا وهذا انما هو ع
بما ذكره لا اي انه لا تلازم بين المقتضيات فجاز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والزام المضي
في الشرط هو التعريض قوله على وجه يعاتب فيه هذا اشارة الى انه يقدر في تعاتب على وجه لان الوجه الاول
بتركه التصريح والوجه المعاتبي هو نسبة الكلام الى نفسه لا تركه التصريح بنسبة اليهم فالمال قوله وسمي ايضا الكلام المنصف
يقال المستدرج الى كذا اي قرب منه على التدريج قوله اي تمنعوا ان ترتدوا على دينكم له اشارة الى ان لو ههنا
حرف مصدري يجعل ما بعدها في تأويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب وكثر وقوعها بعد ود وكثر
النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخل عليها ان في قوله تعالى تود لو ان بينها

مطلب في ان لو تجيء مصدرية كان

مطلب ...

وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره لو ثبت ان بينها وبينه قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح
يرد عليه انه محال فلما ذكره في المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال منها كما بعد تقرير كلام المفتاح
وهذا حاصل ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقرير فانه
لو قيل مؤدى ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار
العداوة وبسط الايدي وغيرها سبقا زمانيا ومؤدى ما في المفتاح ان لزوم ودادة كفرهم للشرط
المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل
المراد بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية بمعنى ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاوليين مرتبته
ويكون حاصلهما كانا متحدين هذا ولكن الاظهر هو التغاير قوله لانها واضح اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل
على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا
وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له قوله فانه يجوز انتفاؤهما
لدى المعاداة قد اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شيء منهما قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في
الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام في توجيه اختيار احد الاحتمالين
على الآخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا محذور قوله اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو
قوله واما انتفاء ودادة كفرهم جواب عما قال الشيخ ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لانتفاء الودادة المذكورة بالاسلام
فلا وجه للعدول عن الماضي قوله لم يكن مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزاء
الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطة الاوليين وكان في لزومها شبهة لم يكن الثالث واضح
اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله لم يكن مجموع الجمل الثلاث له فبالنظر الى الجزائية الاخيرين اذا كانا لازمين للاولى كانا
تابعين لها فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منها مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح
مبني على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى
بعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر بالبسط لازم العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا وبالبسط
بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه قطعي عند تحقق العداوة والظفر والبسط قوله وان كان من الغرض الاول

لم يكن

لم يكن له اشار الفاضل المحشي الى ان هذا الازم على تقدير كونه من الغرض بالنظر اليه لان تقييد ودادة الكفر بالشرط
المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة
للمعاداة بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة
فيودون ان ترتدوا الى دينهم برفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في كلام الشيخ
قوله لا يقال الآية نزلت له حاصله انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظاهر المراد نفي العداوة والودادة
قوله وضياؤه الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله ضياء نصب على المصدرية اي حصولا ضيا او الحالية من الحصول
وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا
للمعلق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المعلق نفسه
الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او
مصدر له والمراد من الشرط الثاني المعلق به كالمجيء في المثال المذكور لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالظاهر
قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشار في اول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله لو لا
فبناؤكم على الغاء ان اردت تحققنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفاء الجزاء على انتفاء صح
بسطه فيه بعض البسط تابيدا فما معنى ترتيب انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل الكلام م
القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا وعدما فعبر فيه معنى لو بحسب اللغة لم يعتبر في مطلق الشرط
فالمراد بالتعليق ههنا التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف قوله من وضوح كل منهما
اما في جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء في مثل لو
جئتني اكرمتك مع عدم تحقق المجيء واما في عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام في جملة تقدير المجيء وبالجملة
فالصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره ولا يجوز جعل تقديره موضعها ما مصدرية صح
ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام
العرب ارجاع الضمير الى الحرف وبينهما بالاسم وقد ارجع فيما نحن فيه بقوله من مجيء المخاطب ايضا صح يجيئ كم
قوله لان الحكم المراد مابه العلاقة ههنا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول ل

عليه بما امتنع وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقة رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب اللفظ ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه الامتناع وان كان بحسب اللفظ ذات الممتنع بسبب امتناعه قوله فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع قيل لم يرد به كون الامتناع في طرفي الشرطية لان المعتبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي ره هذا وان كان تعسفا اذ المتبادر من مفهوم لو صريحا الا انه بعض الشراح هو من بعض انت خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه قوله والمثال فان قلت كلام السكاكي على توجيه ره يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجوده ولا يصح على تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة الحال قلت التعليق في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما فلا يصح عنده المثال المذكور قطعا فتامل قوله والشرط يكون اعم من السبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب يكون اعم من السبب وهو الصواب فتامل قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا والجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليست من دأب المحققين قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فحينئذ لا يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانا اذا قلنا ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دل لو على ان المجيء سبب لزم الاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا

ممتنع

وهذا وان امكن ان يصحح بان يكون المراد بالعموم كثرة الافراد صح

ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا اذا كان هذا انسانا كان حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة قوله هي انتفاء مضمون الشرط المعلق لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحال اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا الابتناء في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلع الشمس وكذا في صورة كونه علة ناقصة يمكن ان يوجد بدونها المعلول باخرى نحو لو اضاء الدار لطلع الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يبنى على ما اشرنا اليه ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول قوله ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم هذا البيت من قصيدة مطلعها سعدا ان انا بكيت الجموع لحام وان تلك الغصب لاتي زمام ومعده ابو عدنا باروم ناسي وانا ثم النبيت والبيعي الدقام سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول او الآخر لكن معناه لو دامت دولات الذين رغبوا عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن ما دام يفد ردوا واما عصوا فا ماتت سلاطينهم ثم صارت قوله لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وههنا قد ينتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة للانتفاء كونهم رعيته فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يكون المعنى ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان الاستثناء نقيض الثاني كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين الثاني او انه لما يتوهم ظاهرا ان الوضع يقتضي العلة والمعلول في صورة الانتفاء فان المنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث استعمال مجازي بالنسبة الى اصل صحيح لا محذور في حمل الآية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال بحسب المعنى ان في ارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا ينافي كونه معنى لو عند من عداهم ولا ينافي ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا قوله وكم من عائب قولا صحيحا صدر بيت عجزه وآفته من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعول عائب

قوله

لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل
متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر **قوله** نحو قوله عم ووقع في عبارة ابي حيان نعم العبد
المفضل ان ذلك في الحديث وظاهره انه عن النبي عم وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام
في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الدماميني سال بعض
من ذلك حفاظ العصر فاخبر بانه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا عن طريق
عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله عم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه
قوله لان انتفاء الخوف مدح جميل ولان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان
عليه **قوله** ما نفدت كلمات الله اي كلماته العلم والحكم والمراد معلوماته تع وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره
الزمخشري **قوله** فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على حال من غير تعرض
للاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يتوقف ثبوته سوية بطلاقه مستمرة على التقدير
والمقصود في هذا الحصر ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود **قوله** وقد يستعمل
لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك فان قلت ظاهر ان لولا في قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرتهم
بالسواك عند كل صلوة ليست بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا علي لهلك عمر واعني ربط امتناع
الثاني لوجود الاول لانعكس معناها اذ الممتنع المنفي والموجود الامر فما معناها قلت التقدير لولا مخافة
ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو ربط امتناع الثاني لوجود الاول ومن مشكلات لولا قوله تع ولولا فضل
الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك ووجه الاشكال ان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان تنتفي الهم
لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على
حقيقة الحال فافهم **قوله** وليس لكلمة ما دخل في لزوم شيء بمعنى ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء
لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيد الجزاء حال الحكم بلزومه للشرط **قوله** هو نفي الاكرام فيه بحث لان المراد بنفي الاكرام
ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو جئتني اكرمتك ... وان كان المراد الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام لا ينحصر في شخص مخصوص مرتبط بالمجيء ولا يلزم الانكار لانه

مراد القائل الاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولو عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير ارتباط التعبير
لجواز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحوه فتامل **قوله** وزعم ابن الحاجب النقوض المذكورة
على تقدير صحته مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل **قوله** على
النفي فانه يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون في الاجزاء نفي الكل لا نفي الكل فلا يفيد العموم فتدبر **قوله** فيناقض اي
يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح تدل
على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر لو **قوله** وان لم يعتبر بلحاظ له
وقد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط الارتباط الاطلاق لجواز ان يحقق بجهات اخرى الا انه
مناقض لا بعض لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت فليعتبر في المنفي وقد نقل مراد ابن الحاجب
الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد فالحصة الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت
فرد واقع واما المنفي فالجزاء فيه نفي وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص في محل مخصوص وزمان
مخصوص لا يتعدد افراده وهذا الكلام حق لا يرد عليه اعتراض ان ... وانت خبير بان القول بعدم تعدد
افراد النفي مما لا يسلم فتامل **قوله** فاستحالة النتيجة ممنوعة اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما قوله في الجواب
جاز استلزام المحال فبالنظر الى استحالته في نفسه فلا تدافع بينهما **قوله** وهذا غلط له يمكن ان يدعي ان لفظ هذا
اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا الغلط السؤال لا تقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل
المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام في
قوله وارد على قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ارشادا الى
انه لا خير فيهم بل اشرار **قوله** كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد من الامتناع الامتناع
مطلقة فيه يشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان امتناع اجابة لا يتصور المقول
مرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد الامتناع حقيقة فيجوز ان يوصف التولي في الجماعة المذكورة
اعني بني عبد الدار بن قصي عنادا ومكابرة **قوله** واقول نحو ان التولي ارد بان انتفاء التولي لانتفاء
لا مدخل له جودهم بل المفيد له كون استماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة لعمي

المسلمين كونه قوة بسبب العقل المسلمي لانتفاؤه لانتفائها وحمل كلام الحكيم على معنى لا يكون لتعقيبه منه الذي هو
المتبادر يكون مطمح النظر فيه لو دخل فيما لو سيق الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يليق الانكار على من سيق
الكلام للانكار عليهم لا يلتزمه من له دربة في صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب بان
لو كان بسبب انتفاء التقوى عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم توليهم ليس لحصول صلاحهم
بل في الدرجة القصوى من الفحش لانهم بحيث لو سمعوا النفع لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتأمل **قوله**
يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل والحكمة في ذلك انه اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا
يطيق رؤية الملك وذكر الامام في التفسير الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله فيختص بها من يشاء سواء
كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد يوجه بان هذا المصور الذي قدر كونه نبيا لما اشتمل
على جزئي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه تبدل الاستعداد يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله يختص به من يشاء
من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الآن ولا يخفى انه
تعسف وقد ذكر في جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعة البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام
على المعاصي وفيه ايضا بحث ظاهر لانه انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق
خلاف ما يفهم من كتب التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته فليتأمل **قوله** لكن طلبوا العلم
ولو بالقضايا لا يخفى ان الظاهر من قول المصنف فيلزم عدم الثبوت والمضي من جملتيها لزومها في استعمالها على قاعدة اللغة
وهي انتفاء جملتيها لانه المذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها ان رجح استعمالها في الاستقبال على خلاف القاعدة وارد
في غير استعمالها فظاهر انه لا يناسب المقام وكان ان رجحان ذكر بارادة ما يا ان جميع الاستقبال ان يقتضي في الماضي
قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى حفظ انتفاؤه ما له ذكر لكون المضارع المنفي
كما ينبغي ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي **قوله** بدليل قوله في كثير من الامر هذا الكلام الكشاف في وجه ... اذ
من هذا القبيل مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم
رأي في امر كان معمولا عليه اللهم الا ان يحمل الاستمرار الاطاعة مقابلا للاطاعة في قليل من الامر ويحمل قوله كلما عن لهم
على المبالغة فليتأمل **قوله** وتجدده وقتا بعد وقت فيه نقاش هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية
ويتجدد ه صح

اي الواقع موقع المضارع افاد الاستمرار فيما مضى صح

لان النفي

لان النفي اذا اعتبر في المثبت الذي العنت ولا يخفى مغارقته **قوله** فهذا المخالف لما في المفتاح فيه ما ذكره صاحب المفتاح ٤
غير موجه بحسب المعنى فلا ضرر في مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عن طاعتهم حتى لو لم
يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر على الطاعة بحيث كانوا تابعين له
كما هو ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح
في انتفائه باستمرار الانتفاء ايضا لجواز تعدد الاسباب فتأمل **قوله** على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث
الايمان فنفاه نفيا مؤكدا افيد تأكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان
كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه **قوله** وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى
وتقدير اذ لا مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران **قوله** لانه كلام
من لا خلاف في اخباره يعني ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره
بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلا استعمل لحقيقة ... ٥
معنا في لو وصيغة المضارع **قوله** وان جعل الخطاب للنبي عم ولو للتمني فلا استشهاد وعوض ان ... نفي
الاستشهاد اذا جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لخصوص كون الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما في الواقع من كون
المخاطب حاضرا عند جعل لو للتمني لان التمني ههنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه قال ليتك ترى والتمني
للرسول عم كما كان التوجه له في تعليمهم ... ولانه يجرئ منهم الغصص فجعل الله له تمنى ان تراهم على تلك الصفة
الفظيعة ليتشمت بهم ثم الحق ان الاية تحتمل الاستشهاد فان احتمال كون لو للتمني لا يرفع الاستشهاد فتأمل **قوله** بعد ان
المكفوفة بما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع محلا بالابتداء او لا خبر له
وقيل لا تحتاج اليه ... اذ لا عامل لها لانها فارقت النفي والنفي لا يعمل فيما قبله **قوله** في احد قولي البصريين و
القول الآخر لهم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح او ما ذكره بقوله واما حمل ما نكرة له **قوله** فلا يخفى ما فيه من التعسف
اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن الارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما حملها لا ...
قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير قلة الودادة المستفادة من رب في التوجيه المذكور اولا بالنسبة الى عدم الوداد
نظرا الى غلبة الدهشة عليهم الكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة الودادة في نفسها فلكل وجه لا ما في بينهما

اي الاولى ان يقدر الجزاء

لحصول

وفي ابقاء رتب على التعليل بالتوجيه الذي ذكرته رح نكتة وهي الايماء الى ان مقتضى العقل ان يحترز المشتهي عن كل ما فيه
سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا وكانه ادعى انه يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار
يتمنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا
فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم قوله كما قال الله تع
فتثير سحابا بالحمل وانه ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح
وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان التكلم كما اشار الى مثله المحشي في بحث الفصل والوصل قوله اي جعل الجملة الاسمية
كقوله تع ولو انهم تملكون الآية مبني على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلاطباق
النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضية معنى فقط نحو لو لم تخف لم تعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خيرية
المثوبة لا تستعد بايمانهم في اعانهم ولا ينتفي بانتفائها فاللايق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا
ثم ابتدل الجملة الاسمية على انها جواب القسم مقدر قوله دلالة على ثبات المثوبة فيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات
مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل المثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل
في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم
واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم ان مثوبة من عند الله خير تحسر لهم على حرمانهم بالخير وترغيبا لمن
سواهم في الايمان والتقوى فاندفع الاعتراض الثاني قوله لانه ظاهر علة لعدم التعرض لما ذكر واما عدم
التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغاء او الاكتفاء بانها
نكتة مما ذكره في جانب الشرط قوله واما الجملة الاولى فلا يتعين لانه فعلية واما قول المتنبي فلو قلم القيت في شق راسه
من الضعف ما اعتبره من خط كاتب فعيل بحث لانه لا يمكن ان يقال ولو القي قلم ورده ابن هشام بان لو واقع
بعد فعل دال عليه المعنى اي ولو حصل قلم او لو لبس قلم وقد يروى وقلما بالنصب فلا حرفا اذ التقدير
ولو لابست قلما قوله هذا وقد قال الرضي ان الشرط لو جاء اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق
واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تع ولو انهم امنوا اي لو تحقق انهم امنوا الوجهان احدهما ما ذكره ان
من ان الجملة الاولى لا يتعين الفعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا راد

عدم الحصر والعهد وبحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد في
قولك هو البطل المحامي مع وجود تعريف المسند ومثله مثل رأيت بكار الحسن الجميل على ما سبق فلا
ان يراد قيد يجري امثاله قوله نحو ما تشاء اي هو ملحق بالمعدوم فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم قوله يكون
مزاجها علي وبابا المعراج لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي عم ويهجو ابا سفيان صدره كان
سبيئة من بيت رأس ويروى كان سلافة وبيت راس قرية بالشام ودملة اشتهرت بجودة الخمور
يقال انها مولدات فيها والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية
بالياء لا غير على ما صرح الجوهري وتبعه السيد رح في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم
في ذلك هذا في الرواية في البيت الهمزة والسلافة والسلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى
الخمر سلافة وسلافا وقد روي البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارتفاع ماء بتقدير
وماء لهما ماء وروي برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن السيد ان كان زائدة فخطأ اذ لا
يلفظ بالمضارع بعد ما سبح لا ضرورة يدعو الى ذلك ههنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها
او طعم غض من التفاح هصره اجتناء وشبه ريقها بخمر مزج بعسل وماء او بطعم تفاح طري كسره
اجتناء من الشجر لكمال نضجه ولطافته قوله لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة اسم استفهام قد سبق منا في
اواخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لاستلزام الحكم على الشيء والعلم به
ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون
المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته
ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند
ولزوم مخالفة الاصليين في جانب تعكيسهما يثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه
في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود
لما ذكر قوله الا ان العلم بحكم من احكام الشيء قبل الظاهر ان يراد العلم بالحكم عليه وجانه حكم له لان علمه الحكم لا ينافي
الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم عليه ما له الحكم بالفعل اي يقتضيه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود

بقي ههنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني يستلزم وجوب
تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على السواء ولا يبالي الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى
الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر
عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس انه
اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا لان لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله علاوة قوله جواز الحكم له قوله
في العطايا فيه شيوع له اجيب بان المحتمل للكلام على حال الكون غيره انما هو المحتمل المستفاد من جانبي و
اسم لا جانبي وكذا المحتمل في جاء زيد لان يكون من جهة النفس وغيره انما هو الطلب المستفاد من كلا لا جاء فلا
يكون الشيوع في الحقيقة الا الاسم ولا يكون التعليل وفيه نظر لان التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار
ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقض الشيوع بذلك الاعتبار
فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم قوله فقوله ما مرانا انه لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة
لوجوده مع عدمها في الحيوان انه طوق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان
اريد الاخرته جزءا او كلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط
الافادة وشرط الصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيدا
النقض بقولك الحجر متحجر لان الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم وشعري شعري تمامه لله دري ما اجن صدره
تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بارض قفر نعلان رجوان انا باشباع فتح النون لسكونها
مصراعا واحسن من الاحاسن العفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات
الفاسدة قوله قول ابي فراس فان يكونوا آدم من جنابه ابو فراس كنية الفرزدق والبر اما بكسر
الباء على انه جمع برة مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في الاصل لهذا الاثنين ولا جمع او بضمها على
ابدال الضم من الكسر كحال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز
ان يحمل البيت من قبيل هو البطل المحامي ومما ينبغي ان يعلم ان الجزاء في البيت محذوف وعلته قائمة مقامه
والمعنى فان يكونوا آدم من جنابه في رحمكم فقد كذبتم لان من قصر الجاني هو الجاني قوله والمذكور في بعض

الكتب

الكتب وفيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة
يقتضي معلومية المعهودية والحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية قوله
لكن قوله بامر له هذا انقل بالمعنى ليس بنظم القرآن في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح و
التلخيص لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة ان السامع
على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم كذلك وانما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال
تغيير هذا اللفظ صفتان من صفات التعريف وسر الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا
وهو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا او لم يعرف ان
زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند
بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين
كلاميه في الايضاح وان امكن لما اشار اليه ان رجح من ان الاول ناظر الى ما تقتضيه بحسب اصل وضعها والثاني
الى ما طرد عليها في الاستعمال لكن يرد عليه في ذكر الكلام انه تغيير بلا وان التغيير لا يطابق المغير لما تحقق
من ان المغير يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتغيير يؤذن بخلافه وعلى ان قوله ان رجع
فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع لا يبتني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع
الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى الموصوف وذو اللام والموصول سواسية في الاقسام فكلامه
يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموصوفات الاصلية بل من الطارئة بحسب الاستعمال فخط كلام القوم لا باعده
فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلفيق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره
ولا منافاة بين ان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان يكون
لا يعرف ان له اخا اصلا بما ذكره المحشي قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لا دليل عليه صفتان معلومتان
بطريق من طرق التعريف لكون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليها واشباهها قوله وايضا
كان يحسن بحمل له اراد بيان نكتة التاخير على وجه كلي المسند لا الاهتمام والاخبار تقديم بسبب المستفاد من قوله

فانهما كاملة بحيث يعرف السامع له التفصي بنا بسبب تأخير الآخر قوله واذا عرف انه اخ له ولا يعرف له عدم صحة
زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرف على التعيين فيجب تقديم اللفظ الدال عليه
كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له كما نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم
في هذا التعيين الاخ عنده ان في هذا الصيغة موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كان مراده في زيد
اخوك ان يعرف ان زيد اخوه وهذا الصيغة حمل اخوك على زيد والحاصل ان من اذا عرف ان له اخا يجوز
تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال يفهم من قول المص في الايضاح سواء عرف انه
له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة واراد
ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض قوله ولهذا قيل في بيت السقط نحو من يجر الحقيقة قيل امثاله
من باب القلب قيل المؤخر مبتدا قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام قوله على نظر لان قوله ولا اذا
بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب به يدل على انه عرف انسانا تائبا فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه ويؤخر
التائب زيد على ما تقتضيه القاعدة ان بعض المذكورة في اخوك زيد والجواب عن طرف المحشي بان في تعبيره
الانسان لكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى انه عرف ذلك الانسان ممن تعرفهم باشخاصهم اعيانهم و
اسمائهم فقد استوى الحكم المذكور في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية بطريق من طرق التعريف
فلم يتعين المسند المسند اليه الا بالانشاء فلذا ان ثبت لا ان اي شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة
وان ثبت له ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر في السؤال المذكور اعني من هو مبتدا والضمير الراجع
الى التائب اعني هو خبر له على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه فجعل الجواب زيد التائب بلا ثم المقصود الذي هو
ايراد النظير لقوله تع واولئك هم المفلحون قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل
رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما يقول كل الرمان ماكول
والمراد ههنا الافراد اي كل فرد من افراد الرجال وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب
انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال عليه السلام كلمة كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل المراد الجزئيات لا الاجزاء
وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه لام الاستغراق واريد الحكم على كل فرد

فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد له او انها لبيان الحقيقة حتى يكون ناسا كل الامر كما يحتمل
نعم ههنا اي في الاول انه على تقدير اثبات الفضل على الاخ ولم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر
الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان ما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على
وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثاني يفيد عند جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر
موضوعة للماهية من حيث هي ولذا لا تثنى ولا تجمع وصفوها مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظائرها فينبغي
ان تفيد جملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ولكل ان يحمل وجه النظر هذه الوجوه الاربعة
ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه من الفرد لكان
غير زيد لكن حمل حقيقة ليس بصحيح لانه تغاير وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن قوله
اما مخاض او عشار المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي
الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها
حتى تضع وبعد ما تضع ايضا قوله ليس معناه انك الكامل في المحبوبية اه الفرق بين المعنيين المنفيين ان
في الاول ادعاء قصر صفة المحبوبية على المخاطب قصرا حقيقيا ادعائيا وفي الثاني قصر صفة المحبة على المخا طب
حيث صرح بان المعنى الاول انك كامل في المحبوبية ولم يصرح بقصر المحبوبية المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح ب
ما لمعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه المص فيما سبق بقوله او مبالغة لكمال فيه ثم لا يخفى ان المثال المذ كور
يمكن ان يجعل من قبيل المذكور والذكر العهدي اي انت ذلك المحبوبية امر طالما كنت فيه قوله كما في قولك انت
المظلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن السامع عندهم يجوز كل الشجاع قوله
اذا قبح اللكاء على قبيل البيت آخره الاضحيان ايك عشى فقد اصحكتني دهرا طويلا بكيتك في ليال
مقولات وكنت اخي من ابدي العوين بلا دفعت بك الخليل وانت حتى تمنى ذا يدفع الخطب الجليلا
اذا قبح البيت لان الغفر عدم النفاي المذكور تقابل العدم والملكة اي عدم الغفر عما من شانه
ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف كسر في
البيت قطعا ويمكن ان يجاب بان تحقق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان يغفر لان وجوبه

فيما قصد بالفعل اولى وينبغي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون مطلقا كما اذا افلت الحيوان الناطق باب
اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنسية لان لام
لام العهد عند ارباب العربية فيمكن القصر في مثل هذا المعهود قوله ورد بان المعنى الشخصي الذي له
الصفة صاحب الاسم فيمثل المطلق بهذا الاعتبار كالاسم في دلالته على التشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور
صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في تأويله وهذا هو مراد القائل
المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان
النزاع لفظي قوله وانما المحمول عنده اتصافه له فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا
يحتاج الى التأويل ان قلت المراد اتصاف المطلق قلت فقد لا يعلم عن المعهود بان يسمع ان شخصا ما
في اهل بلده فاشتبه عليه انه اي من الاعيان قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون له فيه بحث لان الحمل
في غير ما يكون الحمل فيه امرا عدميا معتبرا باتحاد المتغايرين ذهنا لا بحسب الوجود الخارجي فيجب بعد صدق
هذا التعريف يصح ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق
زيد بلا تأويل اللهم الا ان يقال ما ذكره حاصله ان ما فيه الحمل فهو تغيير لا بالاصالة وبالذات فان قلت لا شك
ان المراد بالناطق ذاته يكون موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تأويل حمل الشيء على نفسه وليس بمفيد قلت
لم لا يكفي التغاير بحسب الوصف العنواني على ان عدم الصحة غير عدم الافادة قوله والانشاء ليس له ثبات
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفس المتكلم الذي
هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المتخيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى
اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس
بثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يحكم بثبوته للمبتدأ لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار قوله لا انه
يحتمل الصدق والكذب اتفاقا على ان الاصل الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات
الجملة قوله الا ان الطرفين كما في زيد له هذه الاشياء ونظائرها ليس مما النزاع فيه اي مما لحقه
انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده وكذا

في قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا للمبتدأ
لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه
وكذا قوله نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق ما فيه بحث وهو حسبي
ونعم الوكيل بحث اخر فليتدبر قوله وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه والا احتمل الكذب بل الشك في المبالغة
في شجاعته بل يعقل المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا احتمالهما على هذا التقدير ايضا فليفهم
قوله كان ما هو له الباء اما زائدة او الوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر وتعقيبه
ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى قوله فاذا جاء بعده انما قال بعده لان الاصل البعدية
ويمكن التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى قوله لضميره المقيد به احترازا عن نظايره مثل قولنا زيد
ضربته الا ان يقال المراد الضمير او ما يؤدي مؤداه قوله هم هذا التقوي بسياق الكلام يدل
على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما بعده الفعل تقييد
بلا دليل فان المذكور فيه الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول الشارح في زيدا
عرف ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا ايدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي محمول على الاطلاق فمعوله في
المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده فهو وقوع الغرض عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الغرض على ضميره تحقيقا
تكرر ان الوقوع اليه تقوى الحكم وقس على ذلك نظايره وبالجملة ان فضل الشارح الضمير المذكور في التعليل
بالمسند اليه الفعلي او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوي في مثل زيد ابوه منطلق
ورد عليه جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوي فافهم قوله وهو ان الاسم لا يؤدي به لا يخفى ان الحكم
بعد المشروطية والمعقودة يعم مثل ان زيدا قائم وما زيد بقائم وكان زيد قائما وامثالها ولعل غرضه التنبيه
على انحصاره في المجرد من العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوي عنده في مثل في الدار رجل قوله قلت
لما هو داخل في التقوي فيه بحث اما اولا فلان اللازم في قوله فللتقوي كي الغرض كما يرشد اليه تفصيل
الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوي في صورة التخصيص اللهم الا ان يراد بالقصد التبعي وهو
خلاف ما قاله فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوي في رجل جائني عند المصنف كما صرح به الشارح في

مباحث تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سهى في نقل كلام الشيخ لا انه مذهب المص بنفسه قوله
وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المفضي الى المتكلم
او غيره قوله لما مر الى العقد للدوام والثبوت في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية الا اعتبار التحكم
من ادوات الشرطية قوله لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان القابل بما يحتمل لافتقاره
الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث
ومن جهة التحقق ويحتمل الاسم الا انه يمهد اورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل نحو قوله لو ذات لهم ماكو
وقولك اما زيد فلان اذا التي بنية لا يليها الفعل واما لا يقع بعد فصل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان
من المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر متاخرا قوله لانه قد ثبت تعلقها بالفعل فيعلقها راجحا في
الظروف المعلومة بقرينة ذكر الظرفية بسياق الذهن اليه لفظا المتعلق انسياقا ظاهرا او يرد على الدليل
المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد ويول بالجملة والظرف
الخبر واقع موقعا هو به المفرد بالاصالة واذا وقع في جملة يول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما
معاملة الاخرى قوله فكان سعي ان يعقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما عرف يصح المعنى على هذا القول
فلجعل ضميرا هي في عبارة المص راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية بمساعدة المقام ويرشح ذلك التذكير
تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام ويسمى في عبارة الايضاح ايضا مما يوجب رجاعا الى الظرفية المذكورة
بطريق الاستخدام قوله لا فيها غول في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر قوله
لا فيها غول لا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع اخر لا يصدعون عنها وقال
ابو عبيد الغول ان يغتال عقولهم قوله اي بخلاف خمور الدنيا فيحسن لان هذا منافق لما صرح به في بحث
المساواة ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم
الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يحمل قوله تع لا فيها غول بعد واله
سالبة لا يمكن ان يوفق بين المقالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح في بحث
القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم لتخصيص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه

فقد صح

ص فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص
لا يقال الغول مصدر فيصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت ان في
الاية ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما في اللب والمراد به التعجب على ما في
ر المغني اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فهذا القدر
ر صحح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه بعد ما حقه التاخير مفيدا للتخصيص المذكور
بخلاف قولك في الدار رجل اذ صحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين
للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا يلزم عدم افادة في الدار رجل التخصيص عدم
افادة قوله تع ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيتفرع النظر
الذي اورده في بحث المساواة قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لانه احمل على العكس يعني
ح ب جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح
الفاضل المحشي ايضا في نحو ام مولانا يوسف المعنى بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا
يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات قوله وكذا قوله لكم دينكم وكقوله تع لا فيها غول فدل على ان ما
ر ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا لانه ذكر الباعث الى حمل القصر غير حقيقي في نظايره فاشار
الى وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا بتذكر لما سبق قوله من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان كلهم
مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله عم الى غيره من المؤمنين
ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الى دفعه بان القصر ههنا اضافي قوله بل على ان
م المحقق له الظان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بل في التمثيل معنى قام زيد ان المختص به القيام
دون القعود فانه قايم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى القصر
قصر الاختصاص زيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت
النا عت فمراده ان معنى قايم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة المحقق
الثاني الذي ذكره الفاضل المحشي فتامل قوله التوهم انه نعت له الاخبار اي توهما قويا لتعارض الامرين في ذلك

المسند على المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القائم ونحوه مع وجود
الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل به دفع الالتباس فلا يرد جواز زيد القائم ونحوه مع
وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى لتقديم فيما حصل به دفع الالتباس فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق
التباس المبتدا بالخبر على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لامنتهى لكبارها صفة لهم بتقدير فيما ذكره لان احتمال الصفة
بعد وصف آخر يكفي لما ذكره والتقديم للظرف في البيت احتمال آخر وهو الاهمية لكن لا نصر في التمثيل فافهم قوله
لجواز ان قائم مبتدا ورجل بدل لانه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار او نحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلا علا
لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللب في تعريف المبتدا او مسند بعد رافع
ظاهر ابعد همزة الاستفهام واما الباقية فليرجع الى شرحه لا يقال قائم لا يصح للابتداء لكونه نكرة محضة
والبدل ليس من المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره ابن دهان فقدر الخبر مقدما نحو عندنا او في الدار
قائم رجل او يجعل تنوين قائم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شر اهر ذا ناب على انه قد جوزه
جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاد
بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قائم رجل فتامل قوله او لانهم اتسعوا
عطف بحسب المعنى فانه بمعنى قوله فلا يجب التقديم كقوله تع واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم
الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا
آخر وانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى وان اجل مسمى عنده تعظيما ان الساعة فقد تضمن معنى الشرط المقتضي
للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحتمل له قد يتكلف في جواب عن الايراد بان التخصيص بتقديم الخبر الى المحكوم به
عليه اعتبار به اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه لجعل بحيث لو قال مع ان حكمه بالخبر
على مخصص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم عليه تخصيص المحكوم فتدبر قوله على تضمن
شرف معنى فعل متعد او على صورة كونه متعديا بنفسه مما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان ينبه عليها وهو
ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه ذكر ما هو
من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة تجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس فان قلت اذا كان ح

المعنى

المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ آخر محذوف ولم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان
مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلة قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه قوله وهو سهو لان ما وجه السهو
في التوجيه الاول فهو ان الوصف افادة الدنيا بسبب هذه الامور العلة اذ في المبالغة المناسب للمدح وعلى
الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجه السهو في الثاني فلان اشرق يجيء متعديا بنفسه كما
ذكره صاحب الكشاف في قوله تع واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين
على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم دروا اشراقها والدنيا شرقت ببهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء
قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم يسعلون على اشراقها وانارتها والاول اقوى قال
الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة مبتدا خبره محذوف اي ثلثة موصوفة بكذا
فيكون بشمس الضحى وما عطف عليه بدلا او عطف بيان ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان
يقال ان فيه صنعة التبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدحها انتهى كما لا يخفى قوله تغيير على
ضبط واشكال وذلك انه قال له اخترق فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان نعومته يعني لتضمنه معنى
الكشف هذا وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اشكال ولا اشكال في اصل مدعي كالشكال وانما الاشكال في تضمنه
تفصيل فيه لعل ذكره ان رجح وانما ينتهض وجها لعدم ايراده لم قوله الكاكي بتمامه لعدم عده
قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان يتم كلامه ذلك لظهوره فافهم قوله جار ح
بقوله في الدرج قال الفاضل المحشي اذا كان الاول من هذه الامثلة هو اسنادا لفعل الى المبتدا
كان هذا الاسناد في الدرج الاولى على الفعل كما في الامثلة لا يفيد الا الحمل التجدد فخرج الامثلة بهذا
القيد وقد يقال في توجيه كلام الشريف قول الكاكي ويقدم النية على ما سند اليه في الدرج الاولى
قوله والحاصل ان الضابط كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على
الاطلاق وقوله ويقدم النية على ما سند اليه في الدرج الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله النية
على ما يشهد به الذوق السليم فلا غبار على كلام السيد ره وانت خبير بان عبارة الكاكي ليست نصا فيما
ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى النية وجوب وهو تقديم الفعل على ما سند اليه

في الدرجة الاولى وقد اريد التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان الاسناد السكاكي
الاحتراز المذكور اي كونه في الدرجة من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المجموع
مجموع قوله ويتقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب
في لم يره وطيف الخيال مجيئه في النوم والمقصود ان المعترض لم ير مقصد السكاكي بعينه ولا بصورته الخيالية
قوله فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم القول بما ذكره وان يكون مصرحا في كلام الشيخ الشارح رحمه الله
الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلثة اعني عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها
اسمية لزم منه ان كل اسمية تفيده قوله بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي
انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي تقدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان فهي تفيد التجدد
الا ان يفهم قرينة دالة على الثبوت كالعدول عن الفعل الى الاسم فتفهم قوله مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد ولا نزاع
في نسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظ وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت
حقيقة المعرفة فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فليس عدم خفائه مما لا يلتفت اليه
لان اعتبار حقيقة المعرفة في احد الاسنادين وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة
التجدد وبطلان القصر في المثالين المذكورين قوله كالمجرور في قولنا دخلت على زيد وقام فان زيدا ليس
بمسند اليه اصطلاحا لانعدام الرفع لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه قوله ليس الا في المبتدا او الخبر او في
الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول وههنا عرفت الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد
مجموع عرفت الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيء من القسمين قوله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار بمعنى
ان ان لم يتوجه لذلك الاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان كلامه غير واف بالمقصود قوله
لا يخلو عن اعتراض عليه لكنه حيث قال انما يدل اولا على اسناد الفعل الى الضمير قوله واحترز بقوله في الدرجة
الاولى لا حاصل ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال ويتقدم المسند على ما يسند اليه بلا تقييد
بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خارج عن القاعدة لانه لم يتقدم
على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب

تقديم

تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في زيد
عرف قوله لان كل فعل مسند دائما واما الافعال المكفوفة عن العمل بما مثل قلما يكون فلعلها لم يلتفت
اليها لانها قلما يكون واما تعالى يعني ان المص قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين
لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما بمعنى كل واحد واحد جاريا في كل واحد فما يصدق عليه انه غير هذا
الباب والذي قبله ان مراد القائل بهذا انه مثل عدم جريان الممتنع في غير البابين قوله كالتعريف
في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال
والتمييز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد من غير
هذين البابين حتى يرد عليه ما ذكر رحمه الله والله اعلم قوله الباب الرابع احوال متعلقات الفعل
والمحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا والمراد بها معمولات الفعل والمتعارف
ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر
المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي قوله وقد سبق في اشارة اجمالية يعني في التنبيه
الذي بعد قوله لكثير مما ذكر غير مختص بهما قوله واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع
المضاف ظاهرا في العموم قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل ان لم يجعل الحال من المبتدا او
فليجعل الظرف معمولا للمضاف مقدرا اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل او ذكر كل منهما مع ما
التي بعدها اعني الفاعل والمفعول الذي كل منهما قيد للفعل ويريد بها وجه المصاحبة فانها قد تشتمل
في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان ان يرد خلافها على المتبوع رعاية لامر
خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه ومن حق المضاف اليه ان يتقدم في الذكر
التفصيلي ثم جرى على الاستعمال ان يرد وضعها على المتبوع قوله والوجه هو الاول وان كان الثاني
فيه رعاية امر لفظي متعلق بوضوح الفهم وهو ارجاع الاولى من الضمائر الاربع الى شيء واحد وكذا
الثاني وجه الوجاهة التي احال به على التأمل ما فصل الفاضل المحشي غير ان لقائل ان يقول لا نم
ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع

المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد كما في قولك لم يأتك القوم اجمعون اي اذا لم يذكر الفعل مع
المفعول بل ذكر وحده ولحاق ان يرجح تعلقه بغير للمع في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله
هنا كحال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله
ولم يذكر المفعول وبان مطمح النظر والمقصد بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول
صريح في علمه ان فيما ذكره القائل مخالفة الاستعمال الشايع اعني دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما
ذكره الشارح والمحشي مخالفة في موضع واحد لنكتة خطابية تقتضيه قوله اي تلبس الفعل بكل منهما في العبارة
مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس
الفعل بما ذكر معه ونظيره قوله في اوايل الكتاب في مقام كل من التنكير والاطلاق والتقدم والذكر بيان مقام
خلاف كل منها والمقصد واضح قوله ومن هذا يعلم له اي مما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة
وقوعه عليه وانه لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو
الحجة في حمل المفعول على المفعول به وانما خصه بالبحث عن ذكره لان طلب الفعل المتعدي اياه اشد من طلبه لغيره
كما سيجي في فخذ فابعد وارسخ في اقتضاء النكتة قوله من غير اعتبار عموم له هذا الكلام ذكره المص في الايضاح وفيه
حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتب الجزاء المذكور اعني التنزيل منزلة اللازم لجواز ان تقصد
التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تامل قوله ويكون كلاما مع من اثبت له كانه مبني
على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا لا يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر في الروايات لا يدل
على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه تعسف فلا تستعمل اعتباره في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير
يعطي بتقديم المفعول ح يمكن ان يجعل غير الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الدنانير والغيرية
باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا للاعطاء تعلق متعلقه باء الدنانير فاول
المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي فتامل قوله لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء بدليل ان قوله هو يعطي
كلام مع نافي الاعطاء ان قلت فيكون مبالغة الى المنكر فاي الى كيد قلت الجملة الاسمية الجملة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا
يجوز القاء الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية متعلقا

بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق
اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها كما سيجي تفصيله في البيان ان شاء الله تعالى قوله المؤمن غر كريم له في شرح
للمفتاح الغر بالكسر الذي ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع
الجربز تقول اما خبثت يا رجل نحو خبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي بالكسر لا غير قوله
بعلة ايهام ان القصد له اقحام الايهام ايجادا الى وجود جواز ترجيح لا يحمل على البعض في الواقع وان
تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه قوله اقام المقام الخطابي ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله
قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الا نفس الثبوت لا كون الغرض في ذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي افادة
مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكلا من الامرين مبني اذ المقصد افادة
التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التراكيب التي يعتد بها وان
لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثاني ايضا فافهم قوله فمصدر هذا الفعل هو بلام الحقيقة لان المقصد نفس
الحقيقة وفي المقام دلالة على الفردية وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو مناك اجمع
وذاي يمكن ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال الظاهر ان مدلول
الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيحمل اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف قوله
لان معنى الاطلاق انه لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها هذا اعني كون معنى الاطلاق ما ذكر مستفاد من
عبارة الايضاح نصا صريحا متوهم من عبارة المفتاح حيث قال ان القصد الى نفس الفعل تنزيل الفعل المتعدي منزلة
اللازم لكن الظاهر ان مراده بنفس الفعل عدم تعلقه بالمفعول لا عدم اعتبار العموم والخصوص في افراد الفعل فتوهم
ورود السؤال بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد في صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث
انها معتبرة بنفسها بل لانها يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن الافراد وبين
ان يقصد من حيث هي للتوسل به الى ارادة التعميم كناية فان الثاني ابلغ قوله معتبرا في الغرض المقصد وقيل
مراده نفي دخوله في الغرض الاول والمقصد من نفس الكلام وان كان داخلا في المقصد من الكلام مع المقام فلا يرد
الفاضل المحشي انه خبير بان ما به وزعلية فيع الكلام من الكلام حالا يرتبه او لو الاحلام قوله لان ما ذكره

من الظهر مما لم يتأيد بنقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم ان المراد عقلا ونقلا هو جعفا في الحصر اي في مثل
فلان يعطي على ما زعمه الشارح واما الظهر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا
واما الظهر بناء على التقديم فلا يصح شرح الكلام السكاكي على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله
واما الظهر بناء على التقديم له ان افادة التقديم للحصر عند السكاكي انما هي اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا
منكرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة فكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فالظهر الاول
ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المجهول في المقام الخطابي
على الاستغراق وهو الذي اراده الشارح بقوله واما الظهر فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح وبهذا
ظهر ان ما ذكره الاكثار حيث قال رد على ان الظهر الاول افادة تقديم فلان كما هو مذهب الشيخ وصاحب الكشف وليس
صاحب المفتاح ايضا سهو وغفول عن قصد الشارح بل عن قصد السيد والعجب انه استدل على ما ذكره بهذا الذي نقل
من الشارح وزاد لفظ الثاني في النقل حيث قال واما الظهر الثاني بناء على التقديم له فلا ادري كيف تخيله قوله
فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء والاخراج وذلك النوع من الاعطاء مع كونه موجدا لفلان مع ان المنوي في
انه يوجد كل اعطاء قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسوغه العبارة اجاب الفاضل الاردبيلي بانه يمكن ان
يجعل الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة يدل قرائن المقام والوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا خطر
من منعه في سبيله دقيقة وقلت هو رجل نحوي يفهم منه انه لا يعلم غير النحو فماله مدخل في تحقيق الدقائق او يشغل
عن شانه فلان وعما يشتغل به من حقائق الاشياء فلان يعطي او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصور على ايجاد
ما ذكرت في جوابه رده العصاري بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل قوله فان هذا
المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الحلبي فانه سلك مسلك الشارح العلامة قوله في المعتز بالله
موقعا المستعين بالله المعتز بالله هو الثاني عشر من الخلفاء العباسية بويع بعد خلع المستعين بالله سنة اثنتين
وخمسين ومائتين ثم خلع وقتل في رجب من سنة خمس وخمسين وهو ابن ثلث وعشرين سنة وكان من احسن زمانه
واما المستعين بالله فهو احمد بن المعتصم بويع بعد وفاة الخليفة المنتصر في ربيع الآخر من سنة ثمان واربعين ومائتين
ثم خلع في سنة اثنتين وخمسين كما تقدم واعتقل تسعة اشهر ثم احضر الى سامرا فقتل بعادة سامرا في اواخر شهر رمضان

قوله

قوله ان يرى مبصر ويسمع واعي هذا بالحقيقة سبب للحزن والغضب الكاين لكن جعل فرعهما تنبيها على كماله في سببيته
وصار على المسبب قوله بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره هذا الحصر انما هو مستفاد من
مقام المبالغة فكانه ليس هناك الا آثاره ولا يذكر الا اخباره قوله فالوقوف بين تعميم له جهة اعتماد توهم الحلبي بانه
من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله
وهما وان توهم تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في القصد والاعتبار يجوز ان يكون الجملة خبر ضمير المبتدا
والواو زائدة بينهما لتاكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زائدة على ما رآه الاخفش
والشرط على هذا لاحتياج الى الجزاء كما في قوله وان وهم تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق
تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا في
الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول له مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم
والا فما تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل
الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا يحذف غير مستحسن قوله بناء على غرابة تعلقها به بناء
على ان الثاني لا يصلح تفسيرا للاول كما سيجيء قوله على ما سبق الى الوهم لعل المراد ان هذا الوهم اعمل في
تعلق اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي وبكيت لا ثانيهما لان الغرابة في تعلق المشية بالبكاء وممنوعها
تعلق البكاء بالتفاني فيما جعل الغرابة بسبب الذكر مفعول المشية ثابتا بدعي ان استفاده ما هو ضمن
الغرابة مما ذكر لجاجا قوله بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابكي دما محذوف المفعول للاحتقار فلا يكون
البكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلقا قوله متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالدفع اقتضاء
للايقاع حيث قال اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده ولان التعلق بالدفع يشعر بكون الدفع لا
في الابتداء غير حاصل كما ان التعلق بالتوهم يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر اي العظم غير
متحقق مع ان النكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفي الدفع يشعر بالابتدائية لان الظاهر
ان ما يكون في ثاني الحال هو الدفع وان جاز استعمال احدهما مقام الآخر مسامحة وقد اشار اليه الى
جواز التعلق بالدفع في الجملة بقوله وتقوير نفسه من اول الامر قوله وكم ذدت وقد يروي بصيغة الخطاب

فالمعنى ظ وقد يروى بصيغة المتكلم في يصف نفسه بالثبت على المحن والرزايا وبعز نفس وصبره على الوقايع
والبلايا **قوله** فحذف المفعول اعني اللحم له فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا
يلجى الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه فلو ذكر
اللحم اذن لطال الكلام تحته على انه لا يلزم الاطراد والانعكاس في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل
التنزيل لا الحذف كما يشاد اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين العظم كاد يا تحوا ان رسيد **قوله** على
وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان المقصود ايقاع عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد
وضربت عمرا كما في قول البحتري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اذ السبق عليه
فيه ذكر المضمر مقام المظهر ثانيا فحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول اولا قلت لو سلم فالحذف اهون
للنكتة في المفعول الذي هو فضلة **قوله** ان يكون وعكس في والرمة بضم الراء فطوى من الحبل والجمع رمم ورمام
وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال بن ابي بردة بن موسى الاشعري يصف ان ونفسه
بعلو الهمم وقلة الحرص وقبله الطمع بعده ولكن الكرام لهم ثنائي ولا احرى اذا ما قيل مالا **قوله** ان يكون
احب مالا اي لان يكون مالا فحذف اللام لاستمرار حذفه مع ان وان وانما قال يكون بلفظ المضارع المقصود
حاله استمراره الحال واستحضارها اشعارا بان الشي العارض لا يجديه نفعا لانه على ما هو عليه من خساسة النفس
ودناءة الهمة كذا في بعض شروح الايضاح **قوله** لكن التامل الذوقي يشهد له بان يريد ذلك ذكر المفعول في
قرينة اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فانه المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص
الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى **قوله** وههنا بحث
يندفع هذا البحث بما سبق انه حذف مفعول العام حينئذ ان الحذف ليندفع التشكيك مع كل مذهب
وقد وقع صريحا في شرح للمفتاح بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تمييز احد الوجهين على الآخر الذي ذكره
ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح فليفهم بقي ان يورد على الفاضل ان ما ذكره نصرة للمقام لا يناسبه بمثيل بقوله
والله يدعو الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله يعم الخلق
بعض المطلقين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في كونه من تلك القرينة تامل **قوله** وهو تذكره لما سبق في قوله

فيجب

فيجب لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم حينئذ مع عموم المقدر
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب
قوله واما للتعميم مع الاختصار فقوله عند قيام قرينة احتراز عنه ولا استغناء عنه اصلا **قوله** وقد ضيع
هذا البحث الكلمة اي الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث احترازا عن قوله امالمجرد الاختصار مع امتناع شدة
اتصال هذا القول بالبحث الذي كما يدل عليه سوق كلامه **قوله** اذ لو كان الدعاء بمعنى الدعاء له المفهوم
من الكشاف فان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون هو بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سموا
بهذا او بهذا واذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا
لرسول الله عم انك تذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية هذا الاسم فنزلت فلا يلزم الشرك ولا عطف
الشي على نفسه ويصح الاطلاق اما نعم لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظ
او للتخيير في التعبير اي نادوا بلفظ الله او بلفظ الرحمن وهذا معنى صحيح لا غبار عليه ومثله كثير في كلام العرب
واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رض في سبب نزول الآية
وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله عم يقول يا الله يا رحمن فقال انه عم نهانا ان نعبد الهين وهو
يدعو الها اخر فانه حمل الاسمين على مسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى
مفعولين يناسب ما مر من سبب النزول مع كلا السببين مذكوران في الكشاف **قوله** وانما صح بالواو باعتبار انه
ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير
بحسب المفهوم جار في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد بشي منها الذات التي هي جهة الاتحاد
بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان مابه الاتحاد مراد في الاول القوم السيد والهمام كثير الهمة
والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال **قوله** ولما وردها مدين الآية ضمير ورد راجع
الى موسى عم ومدين قرية شعيب عم والامرأتان بنتاه عم والذود والطرد **قوله** حتى لو كانتا تذودان
غنمهما الله للتشفي ان يقول لا الترحم باعتبار ان التسبيع من الامة لا لاجل انفسهم والذود من المرأتين لا لاجل
انفسهما بل لا مدخل لملاحظة خصوصية المسقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعتبر للبيان في

عدم التنزيل باعتبار المفهوم المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على أنهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا
ما ذكره هذا الفاضل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما يجيء على ان الموضع كان مجتمع الناس للسبع وبعد عدم
الاشتغال بها والاشتغال الناس مع ذكر ضعفاء سبيها كاف في ايجاب الترجيح قوله فكان على المص ان يذكره لعلم
ان ربح ادوا لا يجوز حمله على قصر الافراد ثم اضرب عن هذا الوجه الترجيح مدعيا حسنه العبارة الى بناء على افادة
الاختصاص لاشتمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الاثبات فاجاب الشارح بعدا ولا عن دعوى وجوب ذكر قصر
الافراد وثانيا عن حسنه ادراج قصر الاثبات وهذا الكلام جزء لا يرد عليه ما اورده الاستاد وغيره
من ان ما ذكره المحشي الفاضل احترازا عن دعوى الوجوب لا الاحسنية ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها
الثلثة وكان ما ينبغي الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم قوله ومعلوم ان ليس القصر له
بحث منفصل في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابداها على ان العيني الربعي باب انما والقصر قوله فتقول
بازو يا واقع لبدا اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا لا يكون لجوده والتفسير للمحذوف دون التاكيد والتوكيد
ولهذا لا يجوز الجمع بينهما فلو كان للتاكيد لجاز الجمع بين المؤكد والمؤكد دون المفسر والمفسر ولكان يقول
يجوز ان يكون ذكر الفعل معيدا لكلام الامرين وعدم جواز الجمع بالنظر الى احد المعاني قوله انه من باب زيدا
رايته زيدا انه من باب الاضمار على شريطة وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه و
الفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصلح ناصبا للاسم السابق على تقديم التسليط لامتناع توسط الفاء بينه وبين المفعول
والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير
والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء
بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شيء وربك فكبر وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط
كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف رحمه الله وقد بان تقابل اما مقدرة والفاء جوابها اذ قد
قوله
تقرر ان حذفوا اما مطردا اذا كان بعدها امرا ونهي ان لا اما خاصية جواز نصب ما بعد الفاء بما قبلها فهم
قد صرح بان الفاء للعطف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون اوكد في افادة
الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص فتعلق المفسر لفظا على ذلك الوجه كما

ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتض للتغاير الشخصي الاختصاص في شخص لا تقتضي قوة الاختصاص
في شخص اخر اللهم الا ان يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص المذكور واما جعل الفاء جزائية ففيه
تاكيد الاختصاص بناء على ان الاختصاص يفهم فيه من وجهين احدهما من تقديم المفعول والثاني من
الجزائية في قوله فارهبون فان التقدير ان كنتم راهبين شيئا فارهبون ولا شك ان هذا التخصيص
لاستلزام الرهبة المطلقة من رهبة الله فيكون رهبتهم منحصرة في الله تعالى تامل قوله واقيم مقامه ما لزوم القيام
وهو زيد ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قائم مقام مهما يكن من شيء
اذ قد علم من تقديره ههنا ان اما لم تقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب انها واقعة
موقعهما جميعا قلت هذا مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح قوله ولذا يقدم على الفاء لان
التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان
فاصل آخر ايضا فلا فامتنع اما زيد طعامك فآكل وان جاز اما طعامك فزيد آكل صرح الفاضل وغيره ولكن
هذه الدقيقة ذكر مثلك فان بعض من يدعي المهارة في النحو قد خبط بسبب غفلته عنها وبهذا يظهر ان ما اشار اليه
صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمني
ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف
متعلق بمقدر والتقدير اما شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون الظرف من تتمة الجزء الواحد المفصول به
ولا يعد امرا ثانيا كما في قولك اما اصحاب زيد الى الفقراء فخير قوله ويظهر لك من هذا التحقيق انه ليس الغرض
الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص
واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص قوله لانه لم تكن عازما بثبوت اصل الاكرام له كانه مبني على ان المذكور
القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما يختص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر والا
فلكون القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرح به في لا يكون هذا التعليل منافيا للتحقيق على انه يحتمل
ان لا يجيء تقديم متعلقات الفعل عليه الا الاضافي كما ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه
لرد الخطأ وان اصل بناؤه على الاكثر قوله فقد لا يكون للتخصيص له اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نفسه على

المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما تقدم ذكره انه اهم لا سيما وقد قوبل ههنا بالتبرك والالتذاذ وغيرهما
نحو واما الاهتمام الذي لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجيء فانما هو المبني على الاهم بوقوعه
ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه نصب العين فتدبر قوله لمراعاة حسن النظم السجعي الصواب ان يبدل لفظ السجعي بالنظم اي
رعاية للاداء قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ساغ في هذا المعنى قوله
وراد التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل على قوله لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهو كلام الشيخ ان كان الدليل
قوله وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه واشار اليه فيما سبق انا لا نسلم ان القول بالتقديم اعانه ان فيه افادة الفاضل
وما يتوهم من انه لا يمتنع ان يفيد التقديم في بعض المواضع فائدة ولا يفيد تلك الفائدة في مواضع اخر
ليس بشيء اذ ليس المراد بقوله وغير مفيد اجزاء غير مفيد تلك الفائدة بل معناه غير مفيد فائدة معنوية اصلا ولك
على ذلك قوله بانه يقال له فافهم قوله لانها اول سورة نزلت وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة
قال الازهري اول ما نزل سورة اقرأ الى ما لم يعلم قوله فكان الامر بالقرآن اهم دون تخصيصها المتوقف
على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عم كما هو لفظ ولا يتصور تجويز القرآن بغير اسم الله تع حتى يقصد
احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد هذا انما يظهر اذا جعل اسم الله حالا اي متبركا باسم الله اذ لا يتصور
منه عم التبرك بغير اسمه واما اذا جعل مفعولا فلا كما توهم ان رح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عم
ان يكون مقروءه اسم الله تع وغيره على انه قد تحقق ان اعتباره حال السامع انما هو في القصر لا [illegible]
فليحمل القصر على الحقيقي بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي يشرب من عدم مجيء تقديم متعلقات الفعل الا
الافادة في قوله وهو مبني على ان تتعلق باسم ربك لا شك ان ادخال الباء على المفعول بلا واسطة دلالة على التكرار
والدوام او نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة
المفتاح عن ظاهره في مواضع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء
تخريج الآية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام في الكتاب المسمى بمغني اللبيب في
مواضع اخر وبهذا ظهر اندفاع اعتراض الاستاد على الفاضل المحشي بان ارتكاب امر نادر عند القوم متقضي
لفائدة اهون من ارتكاب صرف عبارة السكاكي عن ظاهره في اربع مواضع كما لا يخفى على المنصف قوله الباء للاستعانة

او الملابسة



او الملابسة ورجح الثاني بكونه اكثر في الكلام من باب الاستعانة مولانا في الاول جعل اسم الله بمنزلة
الالة التي لا يكون مقصودة بالذات قوله اي قراءة القرآن قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم
يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصير الى ارادة ابتدائي في اول النازل فتأمل قوله ولا يبعد
على المذهب الصحيح لما اراد به مذهب الشافعي فان الشافعي رح شافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقول اذا
لم يكن التخصيص ناشيا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي
فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم لما هو ناشئ عن المقام فيه
ما ذكره تضعيف للف د فضلا عن عدم الاستبعاد قوله كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا واحترز
عن نحو ضرب غلامه زيد فان في ذلك مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل قوله فيقتضي الاصل تقديم المفعول المطلق
لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو
بلا واسطة على ما هو بواسطة ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه
اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له لا يوجد الا قليلا ف
المصاحبة وقيل تقدم المفعول به على المفعول المطلق اولى وكانه نظر الى كثرة الفائدة في المفعول به
المطلق فان قلت لم لم يذكر ان رح المفعول معه كما ذكر ان السيرافي اثبته ومثل بقوله تع واختار موسى
قومه اي من قومه قلت لان النحاة لم يعتبروه وحكموا ان ما ذكره السيرافي يتوه منه لانه يقتضي ان يكون
المفعول اليه نحو ذهبت البيت اي الى البيت وكذلك غيره وايضا ما ذكره لم يثبت الا في اختار واستغفر
ولهذا لا يجوز اصطفيت القوم زيدا وبالجملة اراد ان رح مذهب الجمهور ولهذا اورد المفعول معه
والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما وقال انا كذا في قولهم ما صنعت واباك منصوب بلا سبق وهو مفعول به
وفي مثل قعدت جبنا عن الحرب مصدر للنوع قوله الاصل تقديم الفاعل لانه مع المفعول كشيء واحد
فيكون بمنزلة الجزء ثم التابع لكونه تابعا يستحق ان يقع من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه
في حكم المنحى والمطروح عنه هذا صرح صاحب المفتاح او لان البدل لا موضع للعطف لفقدان شرط
العطف حكما وهو تقدم المعطوف عليه بهذا اسبق ان ما ذكره ان رح والشريف في توجيه قول السكاكي ثانيا

ليس واحد من الانواع الاربعة صالح للعطف باتي على رأيه وبل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محلي
بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكى وكون تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف
سلب ثوبه قائم في العطف ببل واي فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت
مرادهما الصلوح بحسب تأدية اصل المعنى قلت فان صح فانما يصح في اي دون بل لتغير المعنى عند اظهارها
فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على انه المقصود بالبحث هذا وانما ادخل او في قوله او البيان ع
تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان
قلت لما اعتبرهما من واحد لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه بل يصح ثم بعد اعد صح
على ما هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف المتأخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قولهم المفعول معه
الا انه يبنى على ان كلامه بتقدير هكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم قوله مراد المص بالاهتمام ههنا الى آخره لانه قد
عطف عليه بأو قوله لا ولان في التأخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب هذا العطف ينافي تلك الارادة الا ان
يبني فائدة يعتد بها في الافراد بالذكر قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية له عبارة السكاكي هكذا او العناية
الثامنة تقديم ما قدم والاهتمام بشأنه نوعان احدهما ان يكون له في المنتقل الى القسمين في عبارته نوع العناية
الا ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلذا قال ان رح وجعل السكاكي التقديم للعناية
ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام لمسامحة لان ما هو السبب للعناية والتقديم لا قسم منها فقد يقدر
اللام اي احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم كما سبق في قول البحتري في سحو حساده البيت
وهذا لا يدفع التسامح فافهم قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذي الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر
المخصص وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضي للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا
نكرتين مخصصتين يوجد المقتضي للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا فقولك في الدار رجل وجاءني
راكب رجل وانما لم يتعرض للنكرة المحضة لان التخصيص يجعلها في حكم المعرف فان قلت الاصل في المبتدأ وذي الحال
الحكم ان لم فلا حاجة في تحقيق الاحتراز المذكور الى اعتبار ان التمثيل لمجموع الامرين قلت ما ذكرته تحتمل
تؤيده عدم قولهم بالتخصيص في لك في الدار رجل لعدم وجود تقديم ما حقه التأخير بل قد صرح به في شرح المفتاح ه

لان وجه الاصالة الذي ذكروه لتقديم المسند اليه وهو دلالته على الذات جار في المنكر ايضا لكن في مقتضى
للعدول عن ذلك الاصل بحسب الاستعمال قوله وثانيهما ان يكون العناية في التقديم بحيث ظاهرة قوله نصب عينيك
بضم النون وفتحها اي منصوبا قدام عينيك من نصبت الشيء اقمته وجعلته تجاه عيني بحيث لا تغيب عنها كأني
انظر اليها دائما قوله وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن لانه مبني على انه
مفعول ثان لجعلوا قدم على الاول وهو لفظ اعني شركاء واعلم ان السكاكي اختار في هذه الآية ان شركاء
مفعول لجعلوا والجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا هو المختار ر
على ما حقق في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء
مفعول ثان ولله ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالآية على رأي هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف
المتعلق بالشركاء قدم عليه فان قلت هل يجوز على ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يتعلق تقديمه على المفعول
الاول اعني الشركاء بان الاول هناك يستحق التأخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح
وجعلاه من قبيل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم
الخبر مخصص على ان اعتبار المبتدائية والخبرية يطلق في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المحضة اسم ان كقوله
ان شواء ونشوة وان كان لا يخلو عن شوب فتأمل قوله تقديم الحال اعني من قومه لانه لو تأخر لتوهم
ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت لا الحدوث ويكون اللام الواقع
عليه حرف تعريف لا اسم موصول الكلام بلزوم حذف الموصول مع صلته على ما مرت اشارة اليه او بجعل
اللام في الملأ للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملأ في حكم النكرة لم يتبع
الذين كفروا صفة له لانا نقول ثم اذا لحظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق
ان الموصول قد لا يعتبر فيه التعريف ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يعتبر بالنظر الى اصل المقصود
اذ لا شك ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الآخر منهما لعارض واما
الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظاهر لا بعد اعتبار لا ضرورة قوله حتى لا يكون تعلق جعلوا لله تعالى ه
تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لانه في ان يلاحظ احد التعلقين اصلا ويهما وان شئت فتأمل

في قولك اعطيت دينارا سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان بخصوصه
المفعول الاول دخلا في المباهاة والحاكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس كلام له رد الانكار في
شرح الايضاح بان مفعولي جعلوا الجن لا يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما
فيكون لكل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان لكل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح
كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به وبعينه
المعنى مشتركة بينهما كما حققه واقول اصل الكلام بسبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين غاية ما في الباب
ان يكون لكل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم مخصوصا بكونه نصب العين باعتبار آخر
مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه والمعترض غفل عنه او عمي فائدته فان قلت الاهتمام
الناشي من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام
وانما المقتضي له الاهتمام الناشي باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر في التصرفات العقلية
الذوق فليعتبر في تاخير المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل ولينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه
في نفسه نصب العين ولا محذور اصلا قوله وان كان منافرة في المثال لكنه صحيح قد يدفع المنافرة بان صاحب
المفتاح لم يدع انه مفهوم من لفظ ما صحيحا بل قال التوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم
صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح تأبى عن هذا الدفع حيث قال الاحتمال ان يكون من صلة الدنيا واشتباه الامر
في القائلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المفهم بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له
ادنى استعداد ولان ما قبل الكلام انه تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من ان يشتبه
من القوانين الالهية المصححة لاستعمال المجازية ومن يكن ذا فم مر مريضا يجد به مرا الماء الزلالا قوله وقد يجاب
بانه تنبيه لغبار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك
وبالجملة لا ينقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله ص الحبيب تمنه دون يراد الاخلال من تقديم المبتدا
ب على الخبر وذو الحال على الحال ونظائرهما قوله تعالى فخرت اللقحة اللقحة بكسر اللام والمفتوح بفتحها هي الناقة الحلوب
قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء له اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرح المفتاح

[illegible]

فكذا

فكذا معنى القصر قصر حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر له الحقيقي ههنا مقابل للاضافي
كما صرح به قيدنا ولا الادعائي فقد فسره بوجه آخر ظاهرا وكانه نظر الى ان التحقيق هو الاصل ولو اريد الشمول
لقيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما بالنسبة الى جميع ما عداه او الى بعض وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم
مما هو كذلك حقيقة وادعاء قيدنا ولا التوبيخ القصر الحقيقي والادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر رغم انه
اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي يدفع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما
ع فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرح المفتاح
وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على ارباب اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيم دون
المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي في المفيد للحصر والقصر والتخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل
الميزان استعملوا الاضافية المفيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقية
الاصطلاحية في المعنى على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص
الاضافي قلت يأبى هذه التفرقة قوله انما يسمى قصرا او تخصيصا قوله لتقرر حدوده اي لتقرر حدوده القصر يحتمل
سياق الكلام على وجه دخل في القسمين فالتصريح بالتقسيم قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى
وفيه دفع توهم المنع وازالة الغفلة الا ترى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان
ذلك التقسيم سبيل الى التنبيه على عدم جريان الاقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانها فائدة
عظيمة لا تنفع في مواضع وقيل الضمير في حدوده راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لتقرر حدوده باحد القسمين
يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسيم الآخر وان كان جائزا
الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الثاني منه موجود فيه
وان كان تحقيقيا كقولنا لا واجب لذات الا الله قوله هذا التفسير شامل للجميع عبره رد على الشريف في
شرح المفتاح بان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان
كقولك زيد شاعر لا منجم لمن يعتقده شاعرا ومنجما او قولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين
من غير ترجيح فقوله الموصوف عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا

او منجما الى قول من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا رده اصلا قوله مثل زيد لا غير
اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو من قصر
الموصوف على الصفة ويستمر عليك استعمال لا غير في كلا القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا
وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله التي هي معنى قايم بالغير ان اريد بالمعنى
مقابل اللفظ كما هو الظاهر يكون النسبة التي ذكرها بينه وبين النعت النحوي الذي هو نفس اللفظ بلا شبهة
باعتبار التحقق في الجملة لا باعتبار الصدق والحمل على ما يدل عليه قوله لتصادقهما على العلم فان النسبة بينهما
باعتبار الصدق والمباينة وان اريد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم مدلوله او على حذف المضاف اي ذي
معنى فالنسبة بينهما باعتبار الصدق لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القايم بالمعنى المراد
هنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير شموله هذا التعريف للفاضل
الرضي اورده بعد تزييف تعريف ابن الحاجب وهو تابع يدل على معنى في متبوعه لصدقه على البدل في اعجبني
زيد حسنه وان كيد المفيد للاحاطة في نحو جاءني القوم كلهم وعدم صدقه على قايم في نحو مررت برجل قايم ابوه
وان اجيب عن الاول بما نقل الرضي او اخر بحث التاكيد المشهور له عن الشارح العلامة بان معنى التعريف على ما نقل عن
ابن الحاجب تابع غير البدل على معنى في متبوعه وحسنه انما ذكر لبيان السند الاحاطي لا البدل على معنى في متبوعه وكلهم انما
ذكر ليدل على احاطة الحكم بالقوم واما كون القوم مشمولا له فامر لازم لا مقصود اصلي فلفظ كلهم يدل على حال النسبة
قصدا لا على معنى في متبوعه وان فهم ذلك منه ضمنا وعن الثالث بان كون رجل قايما الا معنى فيه وان كان اعتباريا
فان قلت تعريف ابن الحاجب يصدق على العلم في اعجبني هذا العلم ونظايره لان المستفاد منه وجوب الدلالة على
معنى زايد في متبوعه وهو مفقود في المثال لان مدلوله عين مدلول المتبوع فانا قلت قد ادرج فيه ما ذكره
تاويل موصوف وهو انه يدل على تعيين الحقيقة رائحه بهذا التقرير اندفع اعتراض الاستاد على التعريف حيث رد على قوله
واما التفسير المشهور يعني تابع يدل على معنى في متبوعه فقد خرج العلم ونظايره بتاويل موصوف بان المحوج الى التاويل تغير
ان رد واما التعريف المشهور فصادق عليه بلا احتياج الى ذلك التاويل والمراد بالذات في تعريف الرضي ما يقوم بنفسه
لا ما يقوم بنفسه والا لانتقض التعريف بالنعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد والمعنى ما يقوم بغيره فان قلت

فيعو

168

فيعود النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات بعينه يقوم به الوصف مثلا وانه معنى حسن
يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلول لهما فان قلت الحسن بدلا على معنى
بلا شبهة على الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت
التعريف غير منعكس لخروج الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه هو الشمول قلت الشمول
الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع
المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج والمبرد
كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان صاحب التعريف قد رده وقد ذكره
الرضي في بحث التاكيد قوله لتصادقهما على العلم في اعجبني هذا العلم وكان الفاضل المحشي قد كتب في هذا المحل
على طرف المطول قبل التدوين ان صدق التعريف المذكور على العلم يحتاج الى تاويل وهو ان يلاحظ الوصف
مطلقا ليكون ذاتا وخصوصية العلم ليكون بمنزلة المعنى فيه ولعله رأى ان مثل هذا التاويل جار في اعجبني ابوه حسنه
وغيره في التدوين الى ما تراه ولك ان تقول المراد بالذات ذات المتبوع وهذا يصدق على المتبوع بتوسط ان
التوصيف للنعت الذي يحمله على المنعوت فيطلق التوصيف على العلم دون حسنه قوله وكذا بين النعت والصفة
قال الفاضل المحشي واما الفرق بين معنيي المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القايم
بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالقايم هذا الكلام ولك ان تقول ان حمل معنيا
المعنوية على ما يتبادر من تعريفها كان المباينة ظاهرا لما ذكره الفاضل بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والثاني نفس
اللفظ لكن النسبة بين النعت النحوي واول معنيي المعنوية هي المباينة ايضا الا ان يعتبر النسبة باعتبار التحقق في الجملة
لا الصدق كما اشرنا اليه سابقا وح يكون النسبة بين معنيي المعنوية هي العموم ايضا واعتبار النسبة باعتبار الصدق
في موضع وباعتبار التحقق في آخر تعسف ظاهر وان حمل اول معنيي المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كان
النسبة على ما ذكره لكن معنى ان يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول
هو دال نفس الامر القايم بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه يعني في نحو هو العالم مثلا
يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو العلم فقد تصادقا فيه معنيا

المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما الوجه في الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنيي
المعنوية بعيد فلا يتسارع اليه بلا ضرورة فتامل في جوابه قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا
يقوم او قام وغير ذلك من صيغ الافعال يحوج الى ان يقال تقديره الا قائما او ان المقصور عليه مفهوم القائم لا نفس
القيام ولا يخفى انه تكلف قوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبني على ان الثاني في جانب المقصور عليه ههنا كما هو الظاهر
لكونه خبرا او قد يعلل بحسن اعتبار الثاني في جانب المقصور عليه على معنى قصر الهوية على زيد وان يكون زيد اعلى اعتباره وان الثاني
ان رجح فيكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف قوله لتعذر احاطة المتكلم بها لا لكثرة حتى يتوجه عليه
امكان الاحاطة الاجمالية ولكن يتسهل في القصر كما في ليس في الدار الا زيد على ما زعم بعض … الحو الشي … لان
الصفات امور خفية حصولها النفي فلا يتاتى من العاقل المتحري للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا
واما في ليس في الدار الا زيد فالحكم حاكم قوله نحو ما في الدار الا زيد لا في بحثه لان قصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة
الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيرجع الى القصر الغير الحقيقي فالاولى في التمثيل ان يقال
لا واجب بالذات الا الله فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ
من جنس المستثنى منه ويكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا
فيتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ملونا الا اسود فيكفي
في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب … ونحو انه قد ادعى سابقا انتفاء هذا النوع
من القصر الى الطال قوله اي بالثاني في ارجاع الضمير الى التحقيق مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر اصح ولكن
اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا
قوله مجاوز الصفة اخرى … اي الى دون … حالا … اما المفعول المذكور وهو الا واما الفاعل
وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال لحقها او واصفا لتلك الصفة
مكان اخرى وقيل منصوب على الظرف اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر قوله اولى
مكان من الشيء الجار متعلق باولى باعتبار اصل المعنى كما يقال دنى منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا
يرد ان … استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن قوله لتعلق ان يقول له اجاب الاخر اني بان المراد هو الشيوع

الثانية

الثاني في … الحصر معلوم ما قبلها اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتقادا على ما ذكره
قبله وكان يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا ينافي الحقيقي وما لم يكن
الملك بصدد التوصيف كما سيذكره الشارح الان لم يبال بهذا القدر مع صرف الكلام عن الظاهر قوله فان قلت
تخصيص امر بصفة له لكان بغير هذا الجواب الوجه بل دفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء له … وذلك بل يقول
ح ب المله او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين كما حققه
طب الشارح في المطول الاتي في الصحيفة الثانية بمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو النفي وبحسب اعتقاد المخاطب
ابه فهذا خرج القصر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص فيه بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى
او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح فليس الاقتضاء … قوله ويمكن ان يجاب وكذا اجاب الفاضل
المحشي فان قلت لو اعتبر ملاحظة حال المخاطب عما ذكر الشيخ قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول اي قلت يمكن ان
يجعل تعريفا لذلك المشتق والضمني بشرط ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لانه حال المخاطب قد يعتبر
فيه كما سيشير اليه قوله قلت هذا الاقتضاء ان يحقق له قد يقال لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان يخاطب
ه يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان من يعتقد انه اعتقده متحيرا وشاء … او اعتقد
على خلاف ما عليه من الشرع والتخمين او يتردد في امره فيقول له ما انت الا … ردا على ظنه خطأ كان او
صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما سيشير اليه الفاضل المحشي الا ان التقسيم لعلته لم يتعرض له قوله
وهذا التقسيم لا يجري يعني المدعي عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع افراده الا ان الدليل المذكور
اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد له لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد
المذكور فيجري في الافراد المذكور قوله بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع غير صفة واحدة وبين الاتصاف
ستعمال بتلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب بالاول اي كون المخاطب كذلك ليس يعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الا
بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من يساويه
عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله اولا … معطوف على ما قبله
بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في التخصيص من اعتقد الامرين كذلك اولا وبما عنده قوله ويسمى هذا تعيينا فان قلت

اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قايم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد
الا كاتبا فقد اجتمع فيه تعيين احد الملتبسين وقطع الشركة ايضا فهو اي اقسام القصر هذا فالحق
انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب
هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بعينه وبين وصف فيها تعيين واعلم ايضا ان المخاطب يقولون
ما زيد الا قايم اذا كان ممن يعتقد انه اما قايم فقط او قاعد وقايم معا لا يعرف على التعيين فهذا ايضا
التعيين ايضا وان لم يندرج في تقسيمه بل فان الغرض منه التمثيل لا الحصر قوله وفيه نظر لانه اذا تساويا له
اي الافراد عنه في شرح الايضاح بانه نزل مجوز المخاطب بمنزلة معتقده فيتناول كان اخره
او افراد قصر التعيين ولا يخفى عليك انه لا يدفع الاشكال الذي ذكره ان رح بقوله فلا بعد … ذلك
فالاشكال له قوله وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز
احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه …
المخاطب باحد الامرين وهو ما يستعمل فيه المركب لا فيما يندرج فيه الافراد والذي يخاطب به من يعتقد الشركة
وهو ما يستعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز احد الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز
احدهما الذي هو الموجود فليتامل قوله وغاية ما يمكن له قد اشرنا الى ما سبق في انه يمكن توجيه عبارة
التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آب عن كلا التوجيهين كما حققنا
الا ان يعتبر مثل هذا التمحل في عبارته فتامل وقد يقال ايضا لما كان اعتبار المكانية في قصر التعيين خفيا
واعتبار … دون … مذكور في كتب القوم حتى البليغ باجراء التقسيم المشتمل على المطابقة واضرب
عن ذكر … واعلم الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا … على المصدرية …
قصرا افرادا واما كونه حالا من القصر بانه عدم كون المقصور في حكم المقصور اليه في حكم السقوط الا ان يكون
ميلا الى جانب المعنى واعتبار الكون محصلة ما يتوقف عليه القصر افرادا عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان
الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين كالوجوب الذاتي ونحوه لم يتات اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين قوله
وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور قوله وايضا … له

قال

قال الافراد في شرح الايضاح اشتراطنا في الوصفين في قصر القلب انما هو الاكثري لا الكلي وقوله لكونه
اثباتا له معناه ان الاصل في ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوع الوصفين المتنافيين اكثر وقد يقال
انما اشترط التنافي في لتحقق الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه
الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا
فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليتبع المقصر في جميع المواضع وهو انتفاء الصفة الاخرى
بطريق اخر واما … فان قيل فما فائدة اجزاء الاخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب
بان التنبيه على رد خطاء المخاطب ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله بل يا به لفظ الايضاح حيث قال في الشرط
الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما ونحو ان في ليكون اثباتها … بانتفاء غيرها … اطلق الشرط
في الموصوفين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف ظاهر
قوله لانه قد علم ان قصر القلب … قال بعض اصحاب الحواشي هذا ضعيف لان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد
التنافي ولا يستلزم لان التنافي في الاعتقاد الذي اعتبره ذلك القايل شرط القصر القلب بمعنى عدم الاجتماع
في الاعتقاد كما صرح به لا بمعنى عدم اجتماعهما في محل ولا شك ان اعتقاد العكس يستلزم التنافي في الاعتقاد و
بالمعنى المذكور قوله بانه لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بانه يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما
كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم له و…
التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي قوله وتعريف المسند انما حقق تعريف المسند بالذكر
بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه يفيد القصر توطئة لقوله ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند له وذلك لانه
لم يذكر المصنف فيما سبق افادة تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الش ره فلا يصح ان يقال انما ترك المصنف ذكره ههنا
لتوضيحه فيما سبق قوله لانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح له هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة
والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطرق
هي هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله فعقوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
وعلى هذا الكلام لا يناسب ايراد المثال لهما غير المسند اليه والمسند لنظر عمومها على ان عموم طريق التقديم كان قد

علم في الكتاب الرابع فعموم لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام لغير مذكورة
فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين منهما قوله منها العطف قدمه على الطرق
الثلثة لان قبله النفي والاثبات فيه مصرح بهما بخلاف غيره فان المنفي هنا كالضمني ثم النفي والاثبات اصرح من انما او
اخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية قوله وقلبا زيد قائم لا قاعد اقتصاره على
القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه
فيه كالاقتصار لما سيصرح به الشارح قوله فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل
الطريق بمعنى التعيين ولا اعتقاد عكس حكم المتكلم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي
او تجويزه وبالقرينة يتعين حاله قوله اما لان اصلها العمل واما لتواتر اللغة الحاملة بعضها لما امتنع تقديم
خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم تعمل ايضا اما عند الحجازية
فلان اصلها العمل وان جاز ان لا تعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها فاجري حكمها في جميع موارد دمائها على
حكمها في اصلها طردا للكتاب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة
العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة قوله فقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل كانه يريد اجماع
اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا
اعمالها اذا تقدم الخبر ظرفا كان او غيره قوله فقد ملك في قصره افرادا ما زيد الا قائم قال بعض افاضل الحواشي
واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز يدل على ان النفي والاستثناء مخصوص بقصر القلب لا يجري في قصر الافراد
لانه قال واعلم ان الامر بين في قولنا ما زيد الا قائم ان ليس المعنى على نفي الشركة ولكن على نفي ان لا يكون المذكور ويكون
بدله شيء اخر الا ترى ان ليس المعنى انه ليس مع القيام صفة اخرى بل المعنى ان ليس بدل القيام صفة ليست بالقيام
وان ليس القيام منتفيا عنه وكائنا مكانه قبل القعود او الاضطجاع او نحوه ولعله اراد بالايراد على المصنف
وقد فهم هذا الاعتراض على الفاضل المحشي حيث زعم ان حكم الشيخ باختصاص انما بقصر القلب مبني على ارجاعه الى
طريق العطف بناء على انه لو ارجع الى طريق النفي والاستثناء لكان الاقرب ظهوره في قصر الافراد ووجه
الاعتراض ظاهر فان كلامه في الطريقين لما كان مخصوصا بقصر القلب لتخصيص المرجع وجه ونحن نقول له قد صرح الشيخ

في مفتتح البحث لمجيء طريق النفي والاستثناء لكلا القصرين حيث قال واعلم انك اذا قلت ما جاءني الا
زيد احتمل امرين احدهما ان يريد اختصاص زيد بالمجيء وان ينفيه عمن عداه والثاني ان يريد بالذي ذكرنا
في انما عني ذلك قولك للرجل يدعي انك قلت قولا ثم قلت خلافه ما قلت اليوم الا ما قلته امس بعينه وتقول
لم تر زيدا وانما رأيت فلانا فتقول بل لم ار الا زيدا هذا كلامه من الظاهر المكشوف فان الاول من قبيل قصر
الافراد والثاني في قصر القلب فالحكم بان كلام الشيخ يدل على ان النفي والاستثناء مطلق مخصوص بقصر القلب
باطل فان قلت لا شك ان الشيخ اورد الكلام الذي ذكره ذلك البعض بعد ورقتين من مفتتح البحث فما
وجهه قلت الاقتصار بقصر القلب مخصوص بالمثال المذكور اعني ما زيد الا قائم واليه اشار الشيخ بقوله
واعلم ان الامر بين في قولنا ما زيد الا قائم وسر اختصاص المثال المذكور به ان الملحوظ بالنفي هو الاوصاف
التي تنافي القيام فقد انتفى شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا وهو عدم تنافي الوصفين وبحواله
الشيخ صرح بما ذكرته قبيل ذلك الكلام متصلا به حيث قال اعلم ان قولنا في نحو ما زيد الا قائم انك نفيت
القيام من باقي الاوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ونفيت ما عدا القيام عنه فانما تعني انك نفيت
عنه الاوصاف التي تنافي القيام نحو ان يكون جالسا او مضطجعا او متكئا او ما شاكل ذلك اذ لسنا ننفي عنه
ما هو قائم ان يكون اسود او ابيض او طويلا او قصيرا او عالما او جاهلا كما اذا قلنا ما قائم الا زيد
لم نرد انه ليس في الدنيا قائم سواه وانما نعني ما قائم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك انتهى كلام الشيخ
قوله وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم فان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل عليها على المذهب الصحيح
قلت هي زائدة فلم يدخل الا في الحقيقة الا على ما بعدها كالملغاة ولنا فيه قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز
اعمالها اذا لم يكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك كان مانعا من اعمال
حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان
العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عملها انه ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك
ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا بانتقاضه بالافعال قوله اذ لو كان موصولة لبقي ان
بلا خبر له واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وفصل انفصاله

المبتة على البدلية من اسم ان او على تقدير اعني اي ان الذي حرم الله عليكم الميتة او ان الذي حرم
الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق
ذكر المثال الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد الثاني
قوله لكن نقول جعلها موصولة لا اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي لكن رسم ما الموصولة الانفصال
ولهذا اختار رح في شرح الكشاف كون ما في الآية كافة وانت خبير بان رسم القران لا يجري على
القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه
القاضي في اواخر سورة ال عمران ولهذا جوز ان يكون تيم من قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع
يتم على قراءة ابي محيصن جمعا ذكر امع عدم الواو والالف في الكتابة ثم ان وجه الموصول قوي فلتحمل
عليه اولى قوله وهو قول النحاة انما لاثبات ما لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا على خصوص
تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي يستنبطها الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر
لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو بتضمنها معنى ما والا فما يدل على وجود
الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على
الضرورة لان هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه
ورده الدماميني في شرح المغني بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لانهم اي الشعراء قادرون
على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة وقلما تحقق تركيب يضيق لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير
الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان
انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على المستتر في ادافع مع انه لا يصح اوافع مثلي قلت كما يجوز
زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم رب شاة وسخلتها وكل رجل وضيعته ضربتني هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد
على ان يحذف الفعل وجعل العطف من قبيل عطف الجملة بتقدير او يدافع مثلي ولكن زوجك من غافل
لان قوله انا الزائد دليل له يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة لكان

كان

كان مخبرا انه فلا يستحسن في العدول عن لفظ من الى لفظ ما فقد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي
ان قوما يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما ان سورة الكافرين وغيرها قوله فعلى الائمة ان
الفعل غايب لما كان في الجواب المنفي بنوع بعدا اهملة في شرح المفتاح وقد اجاب العلامة التفتازاني بان
ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه فعل لصون الفعل
المسند الى الغايب وبان المجموع الا انا في قوة ما يقوم الا انا يقتضي لا غيري فيجوز بهذا ان يسند
اليه كانه قيل ما يقوم غيري ولا يخفى بعدهما ايضا قوله باعمال الصفة الواقع بعدها اذ لا اعتماد للصفة
على شيء سوى النفي قوله عن علي بن عيسى الربعي وهو من اكابر نحاة بغداد منسوب الى ربيعة حنيفي
صنيعه قوله وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لنا فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في
صورة العطف دون قولك ما شاء الا زيد وتمسكه ابا على تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور فان قلت
فهل لك ان يقول في وجه المناسبة بين انما والقصر باعتبار اشتمالها على التاكيدين اما اذا قلنا جاء زيد
اثبتنا المجيء لزيد صريحا ونفيناه عن عمرو ضمنا فاذا قلنا لا عمرو نفيناه عن عمرو صريحا واثبتناه لزيد ضمنا فيكون
الاثبات الضمني مؤكدا للاثبات الصريح والنفي الصريح مؤكدا للنفي الضمني فيكون فيه تاكيدان قلت ظاهر
ان اشتمالها انما على تاكيدين في توجيه الربعي في جانب الاثبات فالوجه ان يعتبر في القصر الذي لوحظ
بينهما المناسبة في جانب النفي ثم ان هذا التقصير لا يجري في قصر الافراد اذ اثبات المجيء فيه لزيد لا ينفيه ضمنا
عن عمرو وما قلنا من كفاية بعض الصور في تحقق المناسبة معناه كفاية منا انما لبعض طرق القصر وهذا
لا يقتضي كفاية مناسبتها لبعض اقسامه فان الظاهر ان انما القصر القلب بلا خفاء في مناسبتها له على توجيه الربعي
على ان رح وان ذكر في شرح المفتاح انه لا حاجة في وجه المناسبة الى جريانه في كل قسم من اقسام القصر
الا ان جوابه فيه حسن بلا شبهة قوله اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما
في انا كفيتك مهمك كذا في شرح المفتاح وهذا على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا تاكيدا
في الاصل كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل
القاصر فتقييد التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب قوله اي بان يكون

حاكما حكما له فقد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال
الشارح في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان
ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر
المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب الاولى في التمثيل قوله حكاية عن شيء ما قلت
لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي قوله والخطاء يجوز كل منهما على التساوي قال الفاضل المحشي اذ
لكان التجويز عبارة عن تردد وتشكك فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك ينافي
الحكم لانه يقتضي رجحان احد طرفي الحكم المنافي للشك وفيه بحث لان مبنى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب
والخطاء لا يختصان في الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك خطاء
والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قوله في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا صيغ للحكم وقد صرح
في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانشاء يتصف بالخطاء مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا
فالاولى ان يقال في رد هذا الشيخ نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعلى هذا لا يوصف
بالخطاء بل لا بعد ان يقال الخطاء في عدم التردد قوله زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي
ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا تجاوز
ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المغني بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب
لا غير وتبعه في ذلك شارح الكافية وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين بن مالك في
في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا نحو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل وهو نقيضه
لا يستشهد الا بشاهد عربي قوله والمسطور في كلام بعض النحاة لا ارادة المصنف عدها من طرق العطف
والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي فانه صرح بذلك حيث قال ولا يحذف فيها المضاف اليه الا مع
لا التبرئة وليس فيقال هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير ولا التبرئة هي التي لنفي الجنس لا غير كما صرح به نفي جنس
قال العلامة لا التبرئة انما يعمل في الاثبات لان وضعها لان يبادر الى المبالغة في النفي لاقتضائها التحقيق
لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس قوله واجيب بترك النص له لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف

وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي
في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على التفرد فان
قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليحمل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما
في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهة الاطناب وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف
لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلثة الاخيرة يرشدك انه قال في المثال زيد يعلم الاشتقاق ليس الا ولو لم
يكن المراد طريق العطف لقيل زيد لا يعلم الا الاشتقاق فتدبر واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد
على انه خبر ليس واسمه مضمر لا مظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره
محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه قوله وفي الثلثة الباقية النص هو المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير
الراجح هو هذا كما ترك الاصل الاول كراهة الاطناب لما سبق ترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيد الا ضربت وما انا
قلت اذ المقصود قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي
لا بما يثبت قوله لان الحكم المحقق بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل الا انه غير محقق به بي
كما يشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتي
في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب حتى
ما ينفيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد
على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد قوله
الى انما بكسر الهمزة والحق انما يغني قوله فيقال انما انا تميمي لا قيسي قلت عند اجتماع طريقين او الكثر
الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق او الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما والعاطفة طلقة
مؤكدة له لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل زيدا ضربت وانما تميمي انا الى
التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرح للمفتاح وحكم الشريف بان القصر
في انما تميمي انما مستفاد من انما وهو الاوفق ان زعم في الباقي وان نسبت فارجع الى شرح المفتاح قوله
غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به قلت الكلام في لا

العاطفة ولا في ذكر من المثال من حروف العطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض قوله ويمتنع انما في
الا لانه وانما احد الا وهو بعيد لو ذلك وقد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني
الا انه والا وهو وقد وجد خط عليها في النسخ المصحح من نسخة ان رح وهو الوجه والمناسب
للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك الا ان يقال جئ بها على
سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا يأباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي انه لو قوع الا تحرها
بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة من وو قوع احد كما جعل المنفي في حكم المصرح به في قولنا
ابن زيد القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الآن قوله ثم ظاهر كلامهم تقتضي جواز انما جا ل
ظاهر كلامهم لجواز ان يراد بالمنفي المنفي في قولهم شرط المنفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها النفي
تحقيقا او تاويلا والمنفي بلا في المثال المذكور منفي قبلها تاويلا وان لم يكن منفيا صريحا كما حققه
ان رح قوله لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص للواقع لا يستلزم
العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا او يحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال الاشكال ان اهل
الدليل الاستعمال وجاء ذكر ابدا مناسبة فيه فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه
واتضح انه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا
فائدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فائدة فالوقوع ظاهر قوله اذ كل
عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون معروفا بتعقل
المسموع فان قلت قد كان هذا الحكم معلوما للكل واحد في الفائدة في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي
كون حكم المخاطب مشوبا بالخطاء وبالجملة الاشكال الذي سيورده الشارح على ما نقل المصنف من دلائل الاعجاز ز
وارد ههنا قلت اما القصر فمحقق لا يصح ما ذكره واما في الالقاء فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية
وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه آخر قوله فكان دلالته
على القصر اضعف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكر في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر
اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا انما زيد ضرب هو التقديم على ما نقلناه انفا وقد

يلفق

يلفق بان في كلامه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من اخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالته على القصر
بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة
او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما وان جبر في كل منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت
بما ذكره ما ادعاه اعني تقييد اسناد القصر في نحو انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم ع
باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجها للترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكر ههنا من قوله لم يذكروا
هذا الشرط الى على ان جعل الاستناد الى الذوق سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع سببا اخر ل
لا يخلو عن تعسف فتامل قوله وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء ليشرف
عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر قوله وفيه بحث لان النفي العاطفة له قد تجامعه انما
الشيخ حقق الكلام بان النفي بلا العاطفة ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجيء فيه النفي حيث ذكره الا انه
الخ ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلائل الاعجاز ونظيره ما ذكر ٥
الشارح رح في قول المصنف ثم الاسناد منه حقيقة عقلية او حيث جعل ذكر الظاهر في موضع المضمر دليلا على كونه
المقسم اعم من الاسناد السابق قوله مما يجهل المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق ق
فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطرق ان قلت يدفع قيد الانكار لان المراد به الانكار التام و
الاصرار كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ قوله وكان مراد الشيخ له فيه بحث لان حمل مراد الشيخ على ما ذكره الشارح ع
يحتاج الى تعسف تام لا يكاد يرتكب بل لا يكاد يصح وذلك لانه صرح بان مراده ما يستفاد من ظاهر
كلامه حيث قال في اول مباحث القصر اعلم ان موضوع انما على ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب لا يدفع صحته
او لما ينزل هذه المنزلة تفسير ذلك انك تقول للرجل انما هو اخوك وانما هو صاحبك القديم لا تقوله
لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقر به الا انك تريد ان تنبهه للذي يجب عليه من حق الاخ وحرمة الصاحب
ومثله قول انما انت والد والاب القاطع احنى من واصل الاولاد لم يرد ان يعلم كافورا انه والد ولا ذا ك
ما يحتاج كافور فيه الى الاعلام لكنه اراد ان يذكره بالامر المعلوم ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه
بمنزلة الوالد الى هنا عبارته بعينها ثم اورد عدة من الآيات ونص على ان ذلك تذكير بامر ثابت معلوم ثم

شواهد

قال فهذا امثال ما الخبر فيه ثابت بعلم المخاطب لا انكاره بحال و لامثال تنزل بهذه المنزلة فلقوله لا يما صعب
لكتاب من انه يجلب على وجه الظلما ادعى في كون الممدوح بهذه الصفات اعني انه امر ظاهر معلوم للجميع على
عادة الشعراء اذا امدحوا ان يدعوا في الاوصاف التي يذكرون بها الممدوحين انها ثابتة لهم وانهم قد
شهروا بها وانهم لم يصفوا الا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه احد ثم قال بعد خمس ورقات ان قيل قد
في كلامكم ان انما يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يكون ذلك لان تعيده اياه وانا نرى انما في كثير من الكلام والقصد بها
ان يعلم انسان امرا قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج الى معرفته لمثل ما ذكرت في اول الفصل الثاني من قولك
انما جاءني زيد لا عمرو ونراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معان غير معلومة ودلالة المتعلم فيها على ما لا يعلم
قيل اما ما يجيء في الكلام من نحو انما جاء زيد لا عمرو فانه وان كان يكون اعلاما لامر لا يعلمه السامع فانه لا بد مع
ذلك من ان يدعى هناك فضل انكشاف وظهور في ان الامر كالذي ذكر وقد قسمت في اول ما افتتحت القول
فيها فقلت انها تجيء للخبر لا يجهله السامع ولا يدفع صحته او لما ينزل هذه المنزلة واما ما ذكرت من انها تجيء في الكتب
لدلالة المتعلم على ما لم يعلم فانك اذا تاملت مواقعها وجدتها في الامر الاكثر قد جاءت لامر قد يقع العلم بموجبه وشيء
يدل عليه هذا كلام الشيخ فانظر فيه كيف يطبق على ما ذكرنا قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال ايضا
السؤال بتلك العلام لانه ليس قلبيا اذ لو فرض افرادا او تعيينا لاتجه السؤال ايضا قوله لا الى العثور
كانه رد على صاحب المفتاح حيث استعمل العثور في موضع العثار لانه قال في مباحث الغرض العائد الى
المسند فلا يزال ابن عثور ويزدد قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد
بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتها ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة
الصورية مع كلام الخصم ونظير هذا ما اورده في بحث تقديم المسند اليه حيث قال الاصح ما انا قلت هذا
ولا غيري الا اذا اقيمت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن بك المخاطب ظنا فاسدا من
احدهما انك قلت هذا وانت تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول انا قلته لا
احد غيري قصدا الى انكار تغير الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه فانه دفع اعتراض الاستاذ بان كون
القصر على وفق كلام الخصم ينافي معنى المجاز الذي ذكره اولا وهو ظاهر لانه معه تسليم بعض مقدماته فانه

القصر

تلك

175

تلك الموافقة يقتضي تسليم جميع المقدمات نعم يمكن المصير الى ما ذكره من اجراء القصر على ظاهره بان يقال
قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها
الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية
لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل قوله والاول
اوفق بجواب الثاني حيث قال لا نسلم انتفاء الرسالة فان المناسب للتقدير الثاني ان يقال لا لان المخاطبين
ينكرون ذلك والاولى اوفق بجواب الثاني حيث قال لا نسلم انتفاء الرسالة فان المناسب للتقدير الثاني
ان يقال لان المخاطبين ينكرون ذلك قوله ان انتم الا بشر مثلنا لفظ ان ههنا في قوله فقوله ان انتم الا بشر
قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية في سورة يس ما انتم الا قوله والاول بناء على ما ذكره المراد
بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال في الاولى
لاحتمال ان يكون المراد بعقله يعلم ذلك بنوره ما يعلم وبغيره بادنى تنبيه قوله منزلة [illegible] كلام من هو
وجوب كون المخاطب [illegible] بعد او خطاه قوله لما تشترك الاضرب في صحة المجامعة وكان
الاول لمن في عدمها قوله واحسن مواقعها الخ قيل وجه الاحسنية ان انما انما يستعمل في حكم معلوم
يعلم المخاطب بغيره على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى
التعريضي فائدة جديدة تحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ ايضا اذا
استقريت له مفعول استقريت محذوف اي استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما و
اقوى مبتدا خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة
ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول
والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى احواله اذا اريد بالكلام
بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى احواله حاصلا اذا اريد به التعريض قوله بسوى المفعول
معه انما استثنى لان المفعول معه لا يجيء بعد الا فلا يقال لا يمشي الا وزيدا قال الفاضل الرضي ونقل ذلك

لان ما بعد الا اذا كان منفصلا عما قبلها لمخالفته له نفيا واثباتا قال المأخوذ من حيث المعنى انفصال وكذا
الواو فاستهجن عمل الفعل مع اخرفيهما الموذن بالمتصل ولذا لم يقع من التوابع الا عطف النسق
فلا يقال ما قام الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد وغلامه راكب فلعدم
ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه والاستاد اورد كلام الرضي الى قوله
فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين بالمتصل ولم يذكر ما بعده ثم قال السيد الشريف لان الا تجتمع
مع الواو في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالصواب الاحالة على الاستعمال وانت قد
تحققت ان الرضي دفع ما ذكره بصريح عبارته ولا احقاقي لوضوح تكون الجملة في الاية المذكورة
حالية بلا واو فيها مغاث ولو حملت على الوصفية كيف وقد صرح الرضي بعينه في هذا المحل باحتمال الجملة
المذكورة في الاية بكل من الحالية والوصفية واما قوله فالصواب الاحالة على الاستعمال
فلا يخفى ضعفه لان اصل العلة في جميع المباحث النحوية هو الاستعمال لكن المبهم بيان المناسبة
في الاستعمال كما صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل هذا ولك ان تقول في الفرق بين
قولنا ما جاءني زيد الا مع عمرو وقولنا ما جاءني زيد الا وعمرو واجيب جاز الاول دون الثاني
ان الواو في المفعول معه ليس الا الة للاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا
بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بالمفهومية فانه اسم مستقل معناه
بالمفهومية فافهم قوله ومن صور الشاع لا اشتهر له اي من قبيل تقديمهما جاء لهما الا انه من قبيل قصر
الفاعل على المفعول او على العكس وانتصابا باب على انه مفعول لا اشتهر مفعول له رعاية لا اني وقال
الحاجب بد فوقه فافهم والبيت المذكور لموسى بن جابر وبعده ومن الرجال اسنة مذروبة ومزند
ون شهود ذلهم كالغايب منهم ليوث لا تراهم وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب المذروبة
من الذرب والحاد من كل والمزند الضيق البخيل والقمش جمع الشيء من ههنا وههنا والبيت الثاني
اعني منهم ليوث له مما اتيه ان رجح في شرح الكشاف كون مضمون الجار والمجرور في مثل قوله
منهم من فعل كذا مبتدا ما بعده خبره وقد قررنا تحقيقه في الباب الاول فليتدبر قوله وكان لم يكن

حتى سواك البيت للاشجع السلمي من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا
مغرب الا له فيه مادح وما كنت ادري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفايح
فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا يضيق الصحاصح سابكيك ما فاضت دموعي فان
يغض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح
كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوايح لئن حسنت فيك المراثي وذكرها لقد
حسنت من قبل فيك المدايح الصفايح الاحجار العراض التي يسقف بها القبر والصحاصح جمع صحصح
هو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي
مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة على ما سبق في شرح الديباجة قوله الاستثناء قصر الصفة
قبل تمامها الاقرب ان يحمل على حذف المضاف اي لا يهام الاستثناء والا فالاستثناء في نفس الامر لان
الكلام انما يتم باخره قوله واعلم ان تقديمهما بحالهما مما منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره
ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا لانه ان جوز تعدد
الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احدا احد الا زيد
عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب
الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا هو مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من
ان ما قبل الا يمتنع ان يعمل فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد
عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر لما حققت ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول
في شيء واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضرب غلامه
زيد ابا عمال الثاني او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا
يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته من ابن
الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ قوله وقالوا الظرف في قوله المحجوب الى هذا التوجيه
ان الظرف في الاية معمول الفعل فيكون من جملته والصفة المخصوصة على الا اولى من الاتباع المتعلق

بنادى الرأي فقد قدم المقصور على علته المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع
المفيد وكذا القياس في ساير الامثلة كما مر قوله والنوائح في البيت الثاني فقد وقع في بعض
النسخ بعد قوله اي قامت النوائح هكذا وفيه تجنس لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار
المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب من هذا قبيل ان
عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لم ضرب قوله فرغ الفعل اشارة الى ان
المفرغ في المفيد هو العامل وتسميته الاستثنا مفرغا تجوز والاولى ان يقول فرغ العامل ليكون اشمل
قوله لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما محصوله ان الا
انما يدل على اخراج ما مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم
التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى
المخرج منه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة يندفع بتقدير خاص
لم يحتج الى تقدير عام قوله ولذلك تراها اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه قوله وفي بيت
ذي الرمة وما يتعيب له على وجه شروح المفتاح طوى النحز والاجراز ما في غروضها فقد
النوق بالدال من سير التحطط طوى اي اجرا واهزل والنحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة
الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض
الجرز وهي التي لا نبات بها وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والغروض
بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام للسرج والضلوع الجراشع من الاضلاع
العظيم القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي وروي ابن جني رحمه الله النحز والاجراز في
غروضها فما بقيت الا الصدور الجراشع وقيل يروى لحمها بين العنافة وحرها من ترتب
البعير اذا اصمرته واذهبت لحمه والحرك بالتحريك والراء المهملة الحجارة وكذا الحزن والارض حرله
ذات حجارة والجمع الاحراله قوله فيه اشكال اجيب بانه يستعمل كاملا انه بيت فيما على سبيل المجاز
من باب اطلاق احد المتجاذبين على الاخر اعتمادا على فهم السامع مع قوله فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى

منه المقدر لا يدل على ذلك تذكير الفعل في ما قام الا هند مع اسناده الى المؤنث الحقيقي الاتي
على تقدير ان لا يكون الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر لمكان الفصل قوله فكيف يسند الفعل
المفرغ له هذا الكلام وارد في البدل فان زعم وجه الجواز انتفاء النفي بالآخر في الفاعل كذلك قوله
فعلى مذهب يلوح هذا الرد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي بالنظر الى
ظاهر اللفظ يأبى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر الى المؤنث المذكور بعد الا
فكيف يؤثر للنظر اليه وقد تكلف في دفعه بان معنى الكلام انه ان في الضمير العائد الى ذلك العام
بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال غير مبني على الظاهر فالى
فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باقحام الظاهر معه لا ينافى واعلم ان هذا البدل في باب الاستثنا
يخالف ساير الابدال من وجهين الاول عدم احتياج الى الضمير العائد الى المبدل مع وجوبه
في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال
قايما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب التوافق في غير باب الاستثنا
قوله بل المراد اخص من ذلك اي من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع
من مناسبة مخصوصة تقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر
احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى
هذا القياس وقد يناقش في هذا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفع
بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فانه فيه زيادة على الحاجة ولك ان تقول هو انما يرد اذا كان
في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من له ذوق
على تقدير المناسب فتامل قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان من ابن آدم الا اتاهم من قبل النساء وفي
الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته لا يايس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا يايس
الا في تلك الحالة فاورد ان رح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى قوله وذلك لانه قصد
تعقيبه الا اشارة الى وجه وضع هذه الحال ماضيا مجردا عن قد والواو وحاصله ان النفي والاستثنا

لما دل على لزوم الثاني للاول لكن شرطا استعمل فيه وازيد كلما آيس من جميع الجهات اي من جميع اتيانهم
اتيانهم من قبل الشيء قوله كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد
يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر قوله والمراد ههنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم في بيان حصر
المعنى الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب من تلك الابواب وقد جعل هنا كعبارة عن نفس الكلام فالمناسب
ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التمني وغيره بان يجعل ضمير له في قوله واللفظ
الموضوع له اي المعنى المصدري على طريقة الاستخدام قوله واراد بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام
المشتمل على التمني والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا قوله لظهور ان ليت مثلا موضوع له للجميع
ان التعليل ليس للنفي فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها والا لنفي ذكره الوضع الافادة وكون ان يقال
لظهور ان ليس ليت موضوعا للكلام بل هو للتمني والمعنى جميعا اعني قوله واراد بها مع قوله لا الكلام
ويحصل الجواب لا ان قول المص واللفظ الموضوع له لا يصح اذا حمل الانشاء على الكلام اصلا وصح
اذا حمل على القاء الذي هو من جزئيات الافادة بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت وجه الصحة
في ايضا وهو الحمل على الاستخدام قوله فالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام
الانشائي والظاهر ان القاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد فالانشاء ان كان القاء كلام دال
على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهري لازم الالقاء المذكور فلهذا جعل قسما منه ففي العبارة مسامحة
لا تخفى او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل
القلب لذا قال صاحب الكشف التمني ليس فعل القلب بل فعل اللسان قوله وهي على ما ذكره المص خمسة ومنهم
من جعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج التمني والنداء من اقسام الطلب على ما هو مذهب الجمهور
بناء على ان العاقل لا يطلب ما لم يعلم استحالته فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن
امرء مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان لازما له قوله والاول ان كان المطلوب به حصول في
ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب به على ما يدل عليه صلة من اقسام
الطلب فلا ينتقض بمجموع علمي وفهمي وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا المجموع علمي و

فهمي

فهمي ولا يجرد علم وفهم اذ المطلوب بهما على تقدير التسليم حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب
وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للتقييد فيه وان لم يعتبر
خرجا بقوله في ذهن الطالب اما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب به
مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام ففيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا
ايضا على ما فصل في شرح المفتاح الا انه ينتقض تعريف الامر لان المطلوب يتعلق على هذا الجواب حصول
امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المص بما ذكر تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف
الامر امر آخر فله ان يصحح تعريف الامر بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب بعتبر سياق الكلام جوابا
يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله
في ذهن الطالب تأمل قوله وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب ولا ينتقض
بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب
وفيه بحث وهو ان المطلوب في النهي وكذا بعض الاوامر هو نفس الترك الى الخارج لا حصوله سواء اخذ الحصول
بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى نعمة الحصول لغيره لان الحصول للغير في الخارج وان لم يقتض حصول
الى اصل فحيطه ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف
فيمكن ان يجاب بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلوب منه اعني المخاطب في الخارج
فلا شك انه موجود فيه قلنا مثلا قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي هذا على مذهب من يجعل العدم
مقدورا وانتفاء واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنهي عنده امر وجودي وهو كف النفس قوله
رح والا فهو الامر فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما حصول امر في الخارج
لح وليس فيهما احد من حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر وحقيقة الامر عند المص كما سيجيء انه
امر عند النحاة قوله منها التمني قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه
ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام قوله وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة
لا حاجة الى تقييد المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات التي وجدت

الجنة فيها لان طلب الحصول فيها ليس على سبيل المحبة اذ لا اشعار في اللفظ بذلك وان وجدت في نفس الامر
قوله اللفظ الموضوع لليت قد تحقق ان اللام للغاية لا صلة للوضع فان ما وضع له الهيئة
الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها فتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث
كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون الفاضل المحشي لكن فيه
بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان تخلف مدلوله عن اللفظ ومن هذا قيل الانشاء ايجاد
معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان التلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذا هيئة متكونة واما اذا كان
الموضوع له نفس الطلب الظاهر به فلا يرد شيء لعدم التخلف فتدبر قوله وطماعية هو بتخفيف الياء
على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها
قوله والا لعسى ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى اي لما كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طمع
يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن
التوقع بقي فيه بحث وهو ان الامور الممكنة المتوقعة المطلوبة للنفس لها هيئتان متعلقتان بها
هيئة طلب وهيئة توقع وارتقاب فالدلالة على الهيئة الاولى لا محال فيها لذكر لعل ولا لحال
ايضا للدلالة عليها من ان يصير ترجيا اللهم الا ان يقال المراد انه يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه بحسب ما يستفاد من ظاهر كلامك وان وجد في نفس الامر قوله ولو للتمني فتحدثني بالنصب
والتقدير ليت اتيانا منك فحديثنا ولا احتياج لو الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع ح
الفعل لجاز في المثال اعني الكتاب وجب ان يقدر الجزاء لبقاء لو على معناها قوله وكانه يقرب بلو وهلا
للمناسبة بلي لو وليت حتى نظر جواز استعمال الاول في موقع الثاني قوله بعد فعل وفيه معنى التمني و
قد يجيء بخلاف في ذلك كقول امرئ القيس لما رب احداسا عليها وعسرا على حراصا لو يرون مقتلي
قوله مركبتان مع ما ولا المزيدتان اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هلا ولو قبل التركيب لا
في حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتان الى ان هلا ولولا
ماخوذة من هلا ولولا ولا يخفى فساده اجاب الشيخ في شرحه بان قوله مركبتان حال مقدرة لا محققة

حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرا في التركيب مع ما ولا
المزيدتين قوله لتضمينهما معنى التمني فيلزم المفتي والمتمنى فيه وهذا المعنى اعني اللزوم وان
المعنى بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب قال الشريف في شرح المفتاح والحاصل
ان لو وهل اذا كانتا مفردتين تفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا
التزمتا معنى التمني لا لافادته بل لتتولد منه معنى التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل قوله
والاشفاق ارتقاب المكروه واذا عدي بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدي بعلى
يكون بمعنى العطف وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه
الظهور ان العاقل ما يطلب به قوله لم يقبح ازيد قائم كما قبح هل زيد قائم فقيد الافراد اي قبح
المثال انما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيده فقط
لما ذكره الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفي نظر لان ح
المثال حينئذ يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجيء تحقيق الكلام قوله وهذا اظ في اعمرا عرفت واما
في ازيد قام فلا لاحتماله وهو ان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص او الاهتمام ونحوهما كذلك تقديم
المنصوب فالقول بان ما ذكره في تقديم المنصوب اظ دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص ص
في تقديم المفعول اظ غالب دون تقديم المرفوع قلت سيمنع الشارح كون غلبة الاختصاص
علة للتقبيح مثل هل عرفت عمرا قوله عن لا حاجة الى تعسف ووجه التعسف ان معنى كون السؤال مما
يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في اانت ضربت زيدا متعلق
بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وفي قولك اضربت زيدا على طلب التصديق
ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل تعلق
زيد متعلقا للضرب وبهذا التوجيه يسقط ما نقل عن بعض الافاضل في دفع التسامح من ان المسؤول
عنه في مثل اضربت زيدا هو ما يلي الهمزة اعني الفعل سواء كان المطلوب التصديق بقيده او الضرب عنه
او بقيده او المسند الا ان السؤال على التقدير الاول انه هل وجد الضرب الصادر منك الواقع على زيد ام لا

التقدير الثاني ان الصادر منك هل هو الضرب او غيره من الاكرام ونحوه ولا دليل في كلام المص
على ان المطابقة يلزم ان يكون تقديرا وظهر ايضا اختلال تقرير الاستاد لوجه التعسف بان لفظ
يعني كون المثال اعني اضربت زيدا لطلب التصديق مع انه قد يجيء لطلب التصور وما بني على ذلك
التقدير من دفع التعسف بان المتبادر من العبارة والمفهوم من الامثلة ان يكون السؤال بالهمزة
وحدها والسؤال فيما ذكره من المثال بمجموع الهمزة وام وكم بينهما فتامل قوله ومما يؤيد ذلك
اي كون المسئول عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة
ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم
نوعي التصديق والتصديق على سايره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع من
غير النوع المخصوص فتامل قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق منا في اوايل الاسناد الخبري
ان ابن مالك لم يستشهد بقوله هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة فيؤتى
بها بمعادل واشرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزو جت
ثيبا قوله وفيه نظر لانه لا وجه للتقبيح اذ لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح
كونها بمعنى قد على ما يجيء والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره القايل هو لزوم تحصيل الحاصل
بناء على اختصاص هل لطلب التصديق ولما يستدعي التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل
على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا قبح وجه الجيب ان تبنى على
قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيجب معه لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الغالب ويرد
على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال
واني لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل
بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك قليل بعيد
يقبح ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعي حصول التقديم بنفس الفعل انه
يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد

احتمال

احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا قوله لاحتمال ان يكون زيد فاعل فعل
محذوف لكنه لبعده يستقبح قوله لجواز ان يكون قبحه لان هل كونها بمعنى قد في الاصل كما سيجيء
الان وهذا النظر انما يرد ان لو لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبار ته
يفيد هذا الانحصار حيث قال ولاختصاص التصديق قبح هل زيد عرف الا ان يقال التقديم قوله
لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض اخر قوله اهل عرفت الدار بالغربيين الغريان بفتح الغين
المعجمة وتشديد الراء المكسورة وتشديد الياء بناءان كانا مالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش
قوله وحنت الى الالف المألوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا او
بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا قوله وهي تخصيص المضارع بالاستقبال لا حاجة
الى ما زعم بعض ارباب الحواشي من ان القايل بهذا غير القايل بكونها بمعنى قد بناء على ان قد
يقرب الماضي من الحال فكيف يخصص المضارع بالاستقبال ما هو بمعناها اذ لم يقل بكونها هل
مخصصة للماضي بالاستقبال ولا بكونها مقربة للمضارع من الحال حتى يتحقق التنافي
بين القولين فيصار الى اختلاف القايلين قوله انضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة
الصداقة وان تريد الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو
عليها كما تقرر في النحو قوله قال الحماسي ساغسل البيت الشعر لسعد بن ناشب من بني مازن قال الامام
المرزوقي في شرح الحماسة القضاء الحكم والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء
وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعت تكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون
القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عني باستعمال السيف في الاعداء في حال حكم
الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبت يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد
بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وقيل كان فيما كان ن
بمعنى صار وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل هدمها لعرضي من باقي المذمة حاجبا جبا
ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت عيني بادراك الذي كنت طالبا يريد اترك داره واجعل

خرابها وفاته لو صح وتحف على تركها خوفا من لحوق العار ولعله في عيني اتفاق بلا دليل اي ما لم
عند انصراف عيني جائرة للحظ قوله لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه وآلحال
الذي في الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استشنعوا اعلم الاستقبال في صدر الجملة الحالية نه
للتنافي بحسب الظاهر وفي الجملة بحسب اللفظ قوله وهو بناء على خطائه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية نه
لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص وانما قال مزيد اختصاص لان لكلتيهما
مطلق نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو قوله ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفته
قوله او المضارع لا يكون الافعال فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع يخصصه
بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها اكثر من دخولها على الاسماء
وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر
من دخولها على المضارع ويمكن دفعه مع فتأمل قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان له قد اشار الفاضل
المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذات انما يتعلق بالمفهومات وبالصفات مقابلها او من
النسبة الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا حكمية يصلحان يتواردا عليها النفي
والاثبات ولها انتساب الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتق فان نسبها
تقييدية لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل
على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر الى المشتق لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب فتأمل قوله
ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها على علام الغيوب طلبه م
قوله في فهل انتم شاكرون لانه ادخل على الفعل تقديرا له قال الشارح في شرح المفتاح وكان
هذا هو المختار وعليه التعويل ولهذا اعتبر ههنا التأكيد بالتكرير لا ينعقد الحكم الا نفيا له قد سبق في اوائل
الاحوال المسند اليه بروز قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الا صفحه
كما يفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يجوز بروز فهل انتم شاكرون في تلك الصورة وان لم يكن اثباتا
حقيقة مفيدا للاستمرار كما يتجدد في معرض الثبات لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه يعني فهل

انتم شاكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبر فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق بينهما
ههنا كذا افاده ههنا وان فهل انتم شاكرون يفيد الاستمرار التجددي اما لبروزه في صورة
المبتدأ والخبر او لكونه ابلغ في الحقيقة على رأي والاستمرار التجددي مناسب للمقام من الاستمرار
الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على حسب التجدد والاشعار بالنعم المستدعي لزيادة الثواب
كما مرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي
ولك ان تقول لما ذكر في النظم دال على كمال عناية الله تعالى لعباده حيث رضي منهم بما هو اهون
عليهم والله اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة
الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول الرابطة
شيئا واحدا بالنظر الى الخارج فقولنا الحركة موجودة بسيطة بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة وقد يقال
اذا كان المحمول نفس الوجود لا احتياج الى ما يربطه بالموضوع وفيه تأمل قوله وجود شيء بين اراد
بالشيء الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا فالمط بهل البسيطة ايضا وجود شيء هو الوجود لشيء
واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي انه لا يسأل بهل المركبة عن الاحوال التي يعرض الماهية
من حيث هي هي موجودة كانت او موجودة ونحو ذلك بحسب وضع اللغة قوله فان المط وجود
الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال المذكور
في المتن وعلى الثانية لها وما ضم اليه بقوله او لا دائمة قوله طالبان يشرح هذا الاسم هكذا
وقعت العبارة في النسخ التي رأيناها والانسب ان يقال طالب ولعله اراد طالب كل منا
او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا او كما نشاجاء في المتكلم الا انه بنوع المقام قوله
حقيقته التي هو بها هو اشارة الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء هو هو
باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة
عليه قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه بحث فان
المط بما ان رهة للاسم بحسب الاصطلاح تمام الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة انه طلب

التصديق بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به اللم عن
المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم
ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسئل عن ان ذلك المفهوم موجود
ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما ان رح
للاسم على ان معنى جملة ما لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا لقائل ذكره من الاقتضاء بناءه
على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار
ان الاولى واجب في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى فتامل قوله لا ماهية له ولا حقيقة
كان اللاحق عطف تفسيري لسابقه قوله والمعدوم لا ماهية له اي لا وجود له فان الماهية كما تطلق
على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارجي كما صرح به في شرح المواقف وخلاصة الكلام
ان الماهية المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له ولا ماهية
ايضا بالمعنى المراد ههنا ولا اشكال في عبارة الشرح قوله صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية
والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فظ واما اذا تصوره ما يصدق عليه باعتبار عوارضها
واعتباراتها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات بعد العلم
بالوجود ويكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بوجوده
ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعم الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى
المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر ظاهر قوله او من العارض المختص
لذي العلم يقال لذي العقل ليتناول الباري تعالى فانه يسمى بخوم ربك واعلم ان اي يطلب به وغيره مما يطلب
التصور سوى الهمزة لما يتصور خصوصية زيد او عمرو بمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور
الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك المخصوص تبعا ولهذا حكموا بان هذه الكلمة لطلب التصور
فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت
شيء لشيء بعينه فامر توسعي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل وبهذا يندفع اعتراض بعض

مطلب في تحقيق الحد والرسم

الفضلا

الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب
التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور قوله اي اي اجناس الاشياء عنده كذا نوقش
في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي وفي تحقيق الجنس جوابا في السؤال عن
الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء لازم للسؤال بما عن جنس
ما يحصل عند المخاطب فان السؤال اذا طلب ما عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتمييز هذا الجنس عن
باقي الاجناس فلهذا صح ان يذكر الثاني بمعنى اللازم للاول بمعنى الملزوم فلا يلزم المحذور قوله
او بمعنى الوصف استعمال ما في السؤال عن وصف اولي العلم وغيرهم كثير وكذا يستعمل ما الموصولة
في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى والسماء وما بناها اي القادر الذي بناها قوله فقد سبق
المفردون اما من الافراد او التفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا
عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله تعالى او الجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر
معه غيره وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظ لان مرادهم السؤال عن صفة
المفردين فهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابه صلعم بقوله الذاكرون الله من باب
الاسلوب الحكيم بمعنى دعوا سؤال هذا لان معنى الافراد والتفريد واضح المفردين قوله وفيه نظر
اذ لا تم له خلاصة النظر منع وروده في اللغة في السؤال عن الجنس وقد يستدل على وروده فيها بانه
سبب الكتب ان قوما اتوا فقيل من انتم فقالوا الجن قلت ممنوع اطلاقا فان الجواب دليل على ان
المسئول عنه الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان غرضهم اناس فقالوا لهم عن تشخصهم فردوا عليها بانا
من الجن لا من الانس الذين ظننتنا قوله فيفاده نظر من جوابه صلعم له وفيه بحث لاحتمال ان يكون
جوابه صلعم لبيان انه لا مجانسة له مع غيره لانه خالق كل شيء دونها وليس كمثله شيء وبالجملة يجوز
ان يكون الجواب من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى ل
لا يدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه ان يسال عن صفاته الكاملة قوله عما يتميز احد المتشاركين
هو على صيغة التثنية اعني الاقل والا فقد يكون للسؤال عما يتميز احد المتشاركات ربما تعممها زيادة توكيد

قوله

والاظلام لان المتن ركبت الكل بك قوله كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هولاء يفعل كذا لكان اظهر
لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم اشارة بل قال الى مشار اليه
وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي من شانها ان يشار اليها
اشارة حسية تامل قوله نحو ايهم منقض للاشارة بالحسية الظاهر صحة الجواب بالمعرف بلام العهد مما في حكم المقصود ل
ابقه وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله واذا اضيف الى نكرة فجوابه كلي رده الشيخ في شرحه بانه منقوض بقولك
اي رجل ضربك فيجاب بهذا او زيد قال والحق ان ما اضيف اليه اي يكون كليا وايا العلة الاكثرية في
امر عام للمتن ركبكي فصاعدا فاطوا فلم يكون جزئيا اذا اريد التمييز الفعلي الشخصي وقد يكون كليا اذا لم
يكن ذلك اي اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من ذلك السؤال التفريع لا حقيقة استفهام الرسول
عدم منهم عن تكميه المعجزات لان المقام يا باه فلو ذكرنا لا كان كم في محل اصله نحو كم درهما لك وكم رجلا
رايت لكان اولى وانما لم يبال بارادة المجاز لانه فرع الحقيقة فالموضوع له ملحوظ هنا تحقيقا قوله كما في
في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند
المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما
فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب
بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية
يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في المغني اللبيب وغيره قوله واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتدا او ما قبله
النظم بتاويل هذه الآية واما مجرور على انه من تتمة الآية واقول لمعنى اقوا وكانت الآية لوضوحها
في هذا المعنى مجرد قراءتها كافية وقد يجاب عن هذا الرد بتسليم ان الرضي يجوز كون كم في الآية استفهامية منه
كما جوزه الزمخشري لكن مراده عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وقد دل
عليه سياق كلامه حيث قال اولا واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها

مع الفصل

طالع الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية

مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب الاتيان بمن اذا فصل
بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية
اما مميز كم الاستفهامية المجرور فلم اعثر عليه وان ضير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل لا يلايم ما ذكر من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وحال مميزها علم نقله
هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا فتامل قوله وبايان عن الزمان المستقبل اصلها اي اوان فحذف
الياء الثانية من اي والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار
ايان وورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يانية ان يكون اصل ذلك قوله مثل يسال ايان يوم القيمة فالمضاف
محذوف اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قوله بعد ان يكون الماضي
موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وفي الاية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع
امراته من دبرها في قبلها كان الولد احول قوله وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهامية وصرح بعض النحاة
بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه
ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال ظهر ان كلمات الاستفهام مبنية لما
ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا ما لم يذكر ههنا في الكلمات مسكوت عنها ولو سلم فكسائر الاسماء
الاستفهامية على ان كون ام من الكلمات الاستفهامية محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها
معطوف على مدخول الهمزة فيتبع مشاركته لما قبلها في كونه مستفهما عنه بقضية العطف كما
في ازيد قائم ام عمرو واما المنقطعة فلان الاستفهام جزء معناها ولا اصل معنيها بل المعنى المقدر
الهمزة المقدرة قوله ولهذا يجوز ان يقع بعدها لما اي لموافقة الهمزة في الاستفهام لم يجز
وقوعها بعدها لا للزوم الاستفهام عن الاستفهام صورة كما ذكره الشارح اذ اللزوم
الصوري جار في الكل كما لا يخفى على المنصف بل لاقتضائها كمال التصدير كما صرح في مغني اللبيب
لهذا اذا وقع في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف كما حقق

قوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضنّ باللبن هذا البيت ينشد بلفظ
بعد بالجهل فلا ينفعل لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع
رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب و
الجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والخفض بدلا من الهاء وصوب ابن
الشجري انكار الاصمعي وقال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق
لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعوله لفظا وتقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر
لجواز ان يقال من طرف الكسائي ان الهاء في به زائدة في المفعول والتقدير ما تعطيه العلوق او يضمن تعطي معنى
تجود وحينئذ يكون العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب ويقال نزل تعطي منزلة اللازم كما في نحو [illegible] فتها
فصل واعلم ان رئمان اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم من كونه في حكم السقوط مع بقاء الصلة بلا عا يد
لكفاية وجوده حسا وقد وهم فيه الزمخشري فلم يجوز في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
ان يكون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به بناء على ذلك على ان المراد بقولهم المبدل منه في حكم السقوط
هو الايذان باستقلال الثاني الذي هو البدل لا اهدار الاول واطراحه كما حققناه فيما سبق والرئمان بكسر الراء وسكون
الهمزة نص عليه الدماميني في شرح المغني قوله وام ههنا بمعنى بل وليست متصلة لانها منقطعة كما هو [illegible]
في حاشية الكشاف قوله فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعد ما قد يجاب بان الثانية تأكيد للاولى واشار اليه
ابن هشام في المغني قوله مما لم يجوّزه احد قد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل
وفيه بحث لانه لم يرد عليه ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه
لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة
السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بواسطة وفي التنبيه على الضلال بالعكس وفي ذلك
ظاهر بالتأمل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام
عن سبب عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب المستفهم ففيه ان الاستفهام عن السبب عين الجهل به
والجهل بالسبب عين التعجب لا لازمه فليس فيه استعمال ما وضع للملزوم في اللازم ولا بالعكس بل هو مركب من الامرين على انه

الاظهر

الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن
سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد
خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاد من ان الاستفهام سبب لادراك الامر الغريب وهو سبب للتعجب فيكون هذا
من ذكر السبب وارادة المسبب محل نظر ايضا لان الامر الغريب هو المتعجب منه وهو عدم الرؤية والاستفها م
ليس سببا لادراكه كيف والاستفهام ليس الا بعد هذا الادراك بل الادراك سبب له والواقع للتعجب كما ظهر مما تقرر نا
اللهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك الغريب كما اذا كان من ذات المخبر ويكون مبنيا على المذ هب
المرجوح من انا اذا اطلقنا الغيث جاز ان يراد مطلق النبات وان لم يرد النبات الحاصل من المطر ويجيء
تحقيقه في علم البيان ان شاء الله تعالى قوله الام وقيم منغنا ركاب البيت مطلع القصيدة معناه من احبابنا ن
بحيث الفلا سلا به العباية معان موضع بعينه والمعان المنزل والمعنى ان المنزل الذي نقابل له مغاني
هو منزلة احبابنا ينزلون بها او لهم خيول الصيقل وقبابا بعينه وبعد البيت المذكور في الشرح فيجر بها
على الحشو واهل الماطنية فلا انفك الحارث يقول الى اي شيء ماذا اسير مشاهدة المطايا ويرجو ان يكون لنا وقوع
بجر بها على اي زمانا وقوله فلا انفك مبتدا خبره واهل الماطنية متعلق به اي فلا انفك حليفه يتحقق
رجائها كما قيل واعلم ان ما في قوله الام الاستفهامية مخففة من ما الاستفهامية فانه يجب حذف الف ما الا ستفهامية
اذا جرّت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبع الفتحة في الحذف وسكن الميم
وهو مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حين تكلم على قوله تعالى فيما اغويتني
لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليه حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل ما في
الآية على الاستفهام كما تقتضيه مساق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على
الوجه الشاذ لكنه جوزه في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ربي ان ما استفهامية وقال الالف
في بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه مكشوف والوجه ما في سورة
الاعراف والله اعلم قوله والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز يتعذر
فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد

فلم يبصره فقال مالي لا اراه على معنى انه لا اراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح انه غائب فاضرب
عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كانه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على ان الاستفهام على حقيقته وبالجملة ان كان
الاستفهام وان كان عن نفسه فهو مجاز عن التعجب ووجه التعجب انه كان لا يغيب عن سليمان الا باذنه فلما لم
يبصره تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه وان كان عن الحاضرين ما يثبتوا عن عدم رؤيته اياه فالظاهر
انه حقيقة قوله وهو الذي قصده المص يدل على ذلك لفظه اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بابلغ المقرر قوله واجيب
عنه بانه يدل عليه قبيله قال الكرماني في شرح الايضاح رد الجواب وقول الاول لانه ليس مما ذكر علم علمهم قطعا ونفيا
وكيف وقوله تعالى حكاية عنهم من فعل هذا بالهتنا صريح في السؤال عن الكاسر قبل لهم سمعنا فتى يذكرهم
السؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم فيبطل ما ذكره هذا الكلام ان خبر بان كونه قولهم من فعل هذا سؤالا
عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وفي قولهم أانت فعلت له لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابراهيم والا لحق النطق بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله
تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكره
الشارح قوله والانكار بالجر عطف على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير في حديث
الايلاء قوله واما غيرها وان صح مجيئه له رد على بعض افاضل الهند بان في تركه جواب اما مع انه ممتنع في سعة
الكلام ويمكن ان يقال الفاء محذوف في الجواب والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة قوله وقد سبق في اوايل الكتاب
بيان شيوع مثل هذا التركيب في بعض النسخ واما غيرها وان صح مجيئه للانكار فلا يجري في سائر التفصيل فلا اشكال
قوله ومن ابن ترواه بالوادي من الرند مصراع بيت صدره وبصبو على رند الحمى وعراره وقبله خليلي ان الحب
ما تعرفانه لا نبكي ان الخلي من الوجدان والانضباء بالفور حجة اذا ذكرت طاب بالنجد يحتمل ان يكون ما في ما
يعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضباء جمع نضو وهو المهزول والفور موضع باليمامة وهو في الاصل
المطمئن من الارض والنجد المرتفع فيها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة ويصبو اي يميل قوله في قوله الغلى و
المشرفي مضاجعي المصراع صدر بيت لامرئ القيس تمامه ومسنونة زرق كانياب اغوال وهو من قصيدة يصف
فيها خروجه الى امرأة رجل واستشعار الرجل له وتوعده اياه بالقتل ومن جملة ابياتها سموت اليها بعد ما نام

اهلها سمو حباب الماء حالا على حال فقالت سباك الله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي فقلت
يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك واوصالي حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي فلما تنازعنا الحديث واسمحت هصرت بغصن ذي شماريخ ميال وصرنا الى الحسنى ورق
كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال فاصبحت معشوقا واصبح بعلها عليه القتام كاسف الظن والبال
يغط غطيط البكر شد خناقه ليقتلني والمرء ليس بقتال ايقتلني والمشرفي مضاجعي قال ابو عبيدة نسبت الى مشارف ف
وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان
على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط
المسنونة المحددة يقال سن السيف اذا احده وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها ولكونها مجلوة قوله
فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واشارة الى دفع اعتراض ص
يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما اتخذ الهة على نمط قوله تعالى
اغير الله اتخذ وليا توضيح الدفع ان المنكر في الآية الاولى احد المفعولين حتى لو سقط ذلك المنكر صح ان
يقام مقامه ما هو غير المنكر ووجب تقديم ذلك المفعول المنكر في الآية الثانية كلا المفعولين ولم يمكن
مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصناما اتخذ الهة ولا الهة تتخذ اصناما ما
تامل قوله وجعل صاحب المفتاح الاختلاف بين الشيخين ثابت في قوله تعالى اهم يقسمون رحمت ربك كالاختلاف
التوضيح وله توجيه التخصيص فيه ايضا مع ان المخاطب لم يعتقد انهم مخصوصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه
تامل قوله وجعلها صاحب الكشف اي قوله كانه يعتقد قدرته على ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى افانت
تكره افانت تسمع لاثبات الاكراه والاسماع لا لاثبات القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر
على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لا لاثبات نفي الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية
والا فالمقام يأبى ان يجعل شيئا كاعتقاد القدرة والحق ان قوله تعالى اهم يقسمون رحمت ربك للتخصيص
وقوله تعالى افانت تكره افانت تسمع لتقوية الحكم والفرق بينهما ان القسم حاصل من الله تعالى فيمكن فيه التخصيص
والاكراه والاسماع ليسا بموجودين اصلا فلا يمكن فيهما التخصيص تامل قوله مراده انه تقوية حكم الانكار لم نقل

انكار التقوية مع ان الظاهر ان النفي داخل على كلام تفيد التقوية كما سبق تحقيقه في بحث لو حيث حمل قوله تع
لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار قوله فكانه بني هذا على مذهب
القوم واعتقد رايهم بانه اراد في الاية ما نفاه اخر سوى ما تقدم وبان قوله في الفن الثالث في باب
تقديم المسند وانا مما زيد عرف وزيد عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء
بل هو من الموقف محله وجه تقوية الحكم ومن المنكر حمله على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار
التخصيص مرجوحا كما اشرنا اليه فيما سبق قوله قل آلذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد
بالذكرين الذكر من الضان والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام
تارة واناثها اخرى كيف ما كان ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك
عليهم والمعنى لو وجد التحريم لكان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منهما فلا حرمة اصلا قوله
اخو قالبدر يوضع لي مهاد مصراع بيت لابي العلاء المعري تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساد
وبعده قنعت فخلت ان النجم دوني وسيان التقنع والجهاد واطربني الشباب غداة ولى
فلبي سنه صوت مستفاد الاستفهام للتقرير وام منقطعة فرارا لا ادعاء او افتخارا ان في انجم
فوق البدر ثم اضرب عن ذلك فترقى الى جعل الجوزاء وسادة له لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن
والبدر في الفلك الاول ثم قال قنعت بما تيسر لي من الرزق وصنت قدري من الابتذال في طلب
الزيادة فتيقنت ان محلي فوق محل النجم حيث بقيت مصونا عن الابتذال مع هذه القناعة شاقة
سديدة على النفس فان التقنع والجهاد سيان في كون كل منهما شديدا على النفس واطربني انقضاء ايام
الشباب حبا وطلب اياه صوت من الغناء يستفاد من المعنى اي يطلب اعادته قوله وقول النابغة
بدخل الضرغام البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها ... الجوزاء دون مرام عزو تبغيه البدر
عن تمامه وقبله كانك در البحر اصبح طافيا على الماء فاعتام الورى من قوامه كانك ركن البيت
اعطى قدره فساروا اليه زوارا كانك اعدت جرعا لما استغفره وهكذا في التمهيد قبل اهتكاه
ولو نال ذو القرنين ما نلت من غنى لمى لسد نواب الدنيا بالفغار وسام بنفوله بطلبك العدو نه

بالمصادة

بالمصادة والمعاداة له والحال ان الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليه الا بعد الوصول اليه لانه
قد جعلته قرينه ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك والعدو في عقبه ابالك كعقبة البدر عند
تمامه فقال طفى على الماء اي علا وجه اعتام الرجل اي اختار واصله من العتمة وهي العتمي خيار
المال ومفعوله ضمير محذوف عائد الى الدار والقوام بضم القاف قصبة عمان مما يلي الساحل و
ينسب اليها الدار وهو ايضا جمع توام بفتح التاء والهمزة من اتأمت المرأة اذا وضعت اثنين
في بطن والولدان توامان والتوائم المراد ههنا هو المعنى الاول ويجوز ارادة الثاني بعد
وعلى طريقة المجاز وقوله فسار اليه زواره من قبيل القلب اي فسار اليه زواره واستلام الحجر انما
بالقبلة او بالايدي السلام بالكسر وهو الحجر والاحتكام الحكم والفغار بالضم الذهب وكذا النضير
والسام عروق الذهب في المعدن واحدها سامة والضرغام الاسد وضرغم الابطال بعضهم
بعضا كذا في مجمل اللغة قوله والاظهر مصلحة اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته
لم يقبح لانه سؤال عن صحة الوبال بقرينة علم ولا وبال فيه بل كله مصلحة فيه قوله من فرعون
بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ من الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين و
ليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة
زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم
بعذاب يكون المعذب به مثله قوله انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول
الاية فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب
انا مؤمنون انى لهم الذكرى الاية روي عن حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق
والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران
يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعنى الاية والله اعلم كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه
من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف
الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبينات والكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروا واعرضوا

عنه قوله ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص بل قد يتولد اظهار معاندة المخاطب كقوله لمن منعك ان تسجد اذ امرتك
واظهار تحقيره كقولهم من انت ولم يسال عن زيد وغيره قوله على جهة الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية عن فرعون
ماذا تامرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختفض فنزل نفسه منزلة الادنى قوله وفيه نظر لانه
يخرج عنه نحو اكفف عن القتل اه اجاب رح عنه في التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتق منه
صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير الكف عن المشتق منه من حيث انه
مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس الكف بل المجموع كما مر نظيره واجاب العلامة الشيرازي ي
عن اصل الاعتراض بان المراد ان يكون المطلوب بالامر فعلا غير الكف الذي اشتق منه صيغة الطلب وهذا عم
من ان لا يكون ذلك الفعل كفا كما ضرب او يكون كفا لكن صيغة الطلب مشتق منه نحو كف وهذا ما ذكره بعض
العلماء من ان المراد من الكف هو الذي دل عليه الصيغة والدال على الكف في كف بالمادة لا بالصيغة
ولا يخفى ان الكل تكلف لا يصار اليه الا لضرورة ولهذا ذهب اهل التحقيق الى ان الاعتراض وارد قوله
رويدا بكرا حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصب بكر بنصب المصادر وهو مصغر مامور به لانه تصغير الترخيم
من ارواد وهو مصدر ارود يرود ومعنى رويد عمرا ارود عمرا اي امهله ورويد قد يكون صفة نحو سار رو
سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى
فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهل لا غير قوله ويختص بالنسي للفاعل
على غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف قوله
وفيه نظر لان الامر ان الامر له عبارة المص في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الش رح
ههنا احد ما قيل في وجه النظر ومما قيل فيه ان الاضافة لا يدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها
يصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيره ايضا
فه قوله بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع قد يقال الاصح وان يمنع في مثل هذه الالفاظ
هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات
وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اقتضى النسبة التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسمية ما

واما نظيرها بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره الش رح
من الاحتمال البعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر ههنا هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا
القدر كاف في الايراد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا قوله ويمكن ان يجاب بانا لا نسلم انه
فيه بحث لان هذا في الحقيقة عدول عن استمداد السكاكي واستمداد بامر اخر فلا يدفع ما اورد على ٥٥
الا ان مثل هذا الجواب مقبول في صناعة المناظرة ويسمى بعلة قوله وقد يستعمل لغيره كالاباحة عدم علم المتكلم
الندب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة
للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفا للجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم
ظاهر واعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل
الاستعلاء لا مطلق الطلب دلالة كلام المفتاح على نفي اشتراكه لا يضر لانه من علماء المعاني لا الاصول وكلام رح
مسوق لبيان اقوالهم فتامل قوله فاتوا بسورة من مثله صدر الآية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
فاتوا بسورة من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول في مما نزلنا لانه مغني الى
ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكان
مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول
ولا يلزم المحذور المذكور لان مبنى على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف
واما التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه فاحتمال عقلي لا يتبادر الى الفهم ولا مساغ له في استعمال البلغاء فلا اعتداد به
قوله حاشيتي في الصحاح حشيت الطلب حشا طردته وحشا الكلب نعته تعدى ولا تتعدى به قوله والتمني
بحصول امر على الغرض عين التمني من قسم لا اول المعتبر فيه انتفاء الطلب لانه من اقسام الطلب كما قررنا على ان الطلب
المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب كما يشير اليه قوله ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر
على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة
الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب من اعتبار امكان المطلوب قوله من نتائج الجوى لواعج الاشتياق تباريح الشوق
وتوهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب الى الم اوجعه

جلده ويقال هوى لا يحج لحرقة الفؤاد من الحب قوله حق الفور المراد من الفور تعجيل وجوب الفعل
في اول اوقات الامكان ومعنى التراخي جواز تاخير المامور به عن اول اوقات الامكان لا وجوب تاخيره لوانى به
فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا قوله وفي تراخي احدهما يعني القيام الاتي
الامر بالاصطلاح مقيد بالاستمرار الى الاباء ولو لم يكن مقيدا فالاحتمال هو التراخي ايضا كالقيام قوله والتكرار
الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تتحقق
بمرة واحدة والمقصود بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات قوله وان كان
راجعا الى انفعال الواقع فالانسب الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة الحي طبعا على الفعل او الترك ما دام
قدرته موجودة وانفعال الواقع اعم منه فلا يكون نحو الكلام انها اذا افاد استمرارا فالانسب الاستمرار
حتى يكون تكرارا كما ظن السكاكي في شرحه تامل قوله اللهم لا تشمت بي اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو
ويقال شمت به بالكسر شمت شماتة وبات فلان بليلة الشوامت اي بليلة تشمت الشوامت قوله الطلب الدوام
والثبات اراد بالدوام بقاء الفعل الصادر مرة وبالاستمرار صدور فعل مرة بعد اخرى ففيهما فرق ولهذا
لم ينتظم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الاية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا
اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث بعد كمال التنقي يجب
فوتها فالطلب على حقيقته قوله مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود التسبب الحاصل واما كونه
متنازعا في ذلك الطلب في اي زمان فليس مفهوما منه بل هو من مقدمة اجنبية وهي قوله لان العلة الغائية لكن
هذه المقدمة مشهورة مقررة فكان ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمرفق قوله ودل عليه ذكر السبب هو الالحاح وانه
بعد الاربعة وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب ثم ان هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب لا بحسب
حصول جزئيات المتعلقة بامور مخصوصة وتفهم نسبته ذلك الامر المخصوص وبهذا يندفع اعتراض الفاضل
المحشي لكن لو حمل الوجه الاول على هذا الوجه يلزم ان يتحد مؤداه بالوجه الثاني ويكون التغيير في التعبير قوله واما
قوله قل لعبادي الذين الاية جعله اسنده الى مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا يكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما
يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر في فيقيموه لا يصلح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الاية الى ان الجزم باضمار

اللام الجازمة والتقدير قل للذين امنوا قولي ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم في الافعال
كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار كقوله محمد تفد نفسك
كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وقد جاء باب الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل في قوله تعالى فيكون بالنصب قوله
عوض النزول وقيل عوض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا تنزل
الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا او
يوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه قوله فاي مضموم والرجل مرفوع ان
قلت توابع المنادى المفردة يجوز فيه الرفع والنصب فما بال الرجل تعين فيه الرفع قلت لما تقرر في كتب
النحو من ان المقصود بالنداء في مثله هو المعرف باللام وانما جيء بأي لئلا يجتمع اداتا التعريف واما ها التنبيه
المقارن للمنادى فانما اتي بها ليكون عوضا عن المضاف اليه الذي قطع عنه اي فيصير مبهما محتاجا الى رفع الابهام
الى ما هو المقصود بالنداء فان قلت ما ذكرته في صورة النداء وليس المقصود ههنا النداء قلت قد تقرر ان ما انتقل
من باب الى باب فاعرابه على حسب ما كان عليه وقد صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل قوله فلا يجيء الا بالواو
الحالية نقض بعض اصحاب الحواشي بوقوعه بالفاء في قوله اني تمام احاول ارشاده فيفعل رشده
ام اسمعت بالوالد هو يعولده وجوابه ان مراده ان رجح عدم حسن مثل قولنا انضرب بسمت زيدا
على ان يكون الفاء تعليلا للنهي الضمني وان هذا الذي هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
ولا دليل على ذلك في قوله اني تمام لجواز ان يكون تعليلا للمقدر اي لا تخالف ارشاده فيفعل رشده كما ذكرتم
في قوله تعالى ان ربي زين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا تحسب للتحسر وقوله
فان الله يضل الخ تعليل لهذا المقدر هذا وقد وجه الشريف في شرح المفتاح عدم جواز الفاء في قوله تعالى فانه
هو الاولى تعليلا للنهي الضمني فان قوله فانه هو الاولى ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يتعلق به ما هو ماضي
وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية المذكورة التي خبرها صفة مشبهة بمعونة
المقام فتعلقه بالماضي على ان القرينة قائمة بان المصيبات المتكلم الماضي ذكر انه ولا يا من غير تقييد بالزمان قوله
واي والهمزة للقريب ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وانما الذي للقريب يا وهذا خرق للاجماع

ومن يعتبر اجتماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء قوله لمكان نعمان الاراك البيت لنعمان
الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منها
السواك والربع المنزل قوله واما ما قيل الخ القول قول ابن الحاجب وهو اولى من قول الثاني وهو قول قوله
الزمخشري لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وبا اكثر
حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله نع
والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا وقيل اصل حروف النداء كلها يا وزيد ح
عليه الهمزة او الهاء ليدل على زيادة المسافة فيكونان للبعيد او بمن هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه
وحذفوا منها الياء فبقي الالف ساكنة فلم يصح الابتداء بها فحركوها وضعفوها للقريب لان نقصان اللفظ
يدل على قرب المسافة واما اي فمقلوب يا لكلمة الصوت بها كما يمتد في يا فوضع للقريب وراد قرب الهمزة انا ده
حرف نداء فان قلت لم يذكر ان ربما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف
من حروف النداء مع انه معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب
المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له حاجة بالمجاز ونحوه كخصوص [illegible] والطعوم التي اكتفى في التعبير
عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله هو الله ح
الكاف في ونحو ذلك لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد
فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور انه فانظر هنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه قوله لكن مجموعه في محل النصب
على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال انها اي الجملة مبتداء خبره محذوف اي مرادا او بالعكس اي المراد الرجل
قوله اوى ان يسامي اكثرهم قرى وهو الضيافة قوله نحو انا معاشر الانبياء اشارة الى قوله انا معاشر
الانبياء فينا بكاء اي قلة الكلام والبكاء على وزن الضراب اي قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه ه
صدقة يكشف الغابة الغابة بالفتح جمع غيابة وهي سحابة [illegible] الارض كالدخان يقول منه [illegible]
قوله قال ابن الحاجب المنوخي ليس منقولا لانتقال الى حق الاول لانه نقل الجمع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب
المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكن جوزوا النصب دخول اللام في نحو نحن العرب

لبني

لبني نهشل دين حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام قوله نحو قوله
انا بني نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا وان سقيت كرام
الناس فاسقينا وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعي ع
لاب عنه ولا هو بالابناء يشرينا بقوله انا سلمى محيوك عليكي ايها المراة فحيينا بمثله وان صدمت الكرام
وسقيتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم وجلي تانيث الاجل وسراة كل شيء ظهره ووسطه الجمع سروات
وسراة الناس يجيء بمعنى الشفيع وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد هنا البيع قوله ومما يستعمل فيه
النداء للاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب يا للماء ادا قد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة
الداخلة على المستغاث به والمتعجب منه المناسب معناها وهو الاختصاص معناهما باعتبار ان المستغاث به
المتعجب منه مخصوص هما من بين امثالهما بالدعاء والاستغاثة والتعجب او عن المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه
بالاضمار او بحرف النداء القائم مقامه عند المبرد وحقها ان يكون مفتوحة وفي باب المستغاث والمتعجب له
وباب المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يا حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة
على المظهر للتوافق عليها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا وانما لم يعكس لان
المدعو منادى واقع موقع الضمير فلبنيهم قوله يا ماه ماه هذا البيت لابي علاء من قصيدة كتبها الى اهله مد
الاسفرائيني عند كونه ببغداد مطلعها الا وضع للرحل الا بعد ايقاع فكيف شاهدت امضاء ازماعي
الايقاع السير فكيف شاهدت خطاب لناقة يشكو من فتورها والاخفاء بالخاء المهملة والقاف
من الحفي مقصور الانتقال للذي رقت قدمه وحافره من كثرة المشي وهو هنا بمعنى الحفي واخفار غيره
والازماع على الشيء العزم عليه وجد به امر من الجد والاناة على وزن القناة الثاني والاحلاس
جمع حلس وهو كساء يبطن على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير
الى الحزام في صدر البعير قوله لقد لقد فسر معنى البيت قد سبق في اوائل المسند الثاني هذا البيت مع
عدة من الابيات فلا حاجة الى الاعادة قوله وقوله يا علي بكى عند كل صباح تمامه جود ديار بجمع الخراج
وبعده قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحى باجرد صاحي قوله يا علي بكسر النون وحذف الياء لوقوعها

موقع ما حذف في الفدا او هو الشئون ولان الكسرة تدل عليه وباب الفداء باب الحذف والايجاز كذا
ذكره الامام المرزوقي في قوله بكى اما بمعنى اكثر البكاء واما بمعنى كدر به فان تضعيف العين اذا لم
يكن للتعدية يجي للطلب وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد اجعل مبدا نهارك البكاء اولان
هذا الوقت وقت نكاية بالاعداء وشن الغارة على المعادين وقوله جودي باربعة اي باربعة
قبائل الراس وجاء الدمع يجري من الشئون وهي مواصل قبائل الراس وملتقاها جمع شان
اي جودي بدمعك كله وقوله وقد كنت انتقال عن الاخبار الى خطاب اجراه على عادتهم في خطاب
الموتى والاجود الاملى الصاحي البارز قوله اي ينسب الى الكذب اشارة الى ان يكذب عبارة الملقي
على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله فالخبر في هذه الصورة مجاز علاقته الاول اليه فائدة في قولك
وفقك الله مثلا استعمل اللفظ الدال على الحصول قطعا فيما يحصل في المستقبل كما في قوله تعالى
اراني اعصر خمرا قوله ويحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الاني فان حصول النظر الى العبد
من المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية قوله ونحو ذلك من
الاعتبارات كان يقصد في قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفق للتقوى الاحتراز عن
نسبة المخاطب الى ما يأباه من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ او ادخال السرور في قلبه
كقولك اعطاك زيد مقام ليعطيه الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل في الاعتبارات قوله الانشاء كالخبر في
كثير مما ذكر انما قال في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احواله فان مسند الانشاء لا يكون مفردا الخ لان مسند
الخبر قد يكون جملة وغير ذلك قوله الباب السابع الفصل والوصل قوله لانه الاصل والوصل طار عليه
ولان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا
يقدح في المدارية التخلف على سبيل الندرة والقلة كالفصل لرفع الايهام مع المباينة والوصل للاحتياط
مع التوسط قوله لان الكلام ما يتضمن الاسناد الاصلي المراد بالاسناد اسناد الخبر الى المبتدا او اسناد شيء الى فاعله على
بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فقد اشبه الخالي عن الضمير فاعتبر
كانه لم يوضع لان يسند بل انما حصل له ذلك بسبب العارض فيكون اسناده عارضيا لا اصليا قوله كالمصدر

والصفة

والصفة المسندة له مراده ان الصفة المسندة الى فاعلها من حيث انها صفة ليست كلاما لما
لما عرف بيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد اقائم الزيدان لان اسناد الصفة
فيه باعتبار تاويلها بالفعل قوله فانه اذا قصد تشريكه له واما اذا لم يقصد التشريك فلا العطف وان
وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما قوله الا هي واقعة موقع المفرد تبعد الخبر صح
اي واقعة موقعا يكون الاصل فيه وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة تاويلها بالمفرد فلا يرد النقض
بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان وبالجملة الحالية الخالية عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر
ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله مقيدا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق
كالواو والفاصلة التي بمعنى الواو والواصلة وثم الداخل على الجمل كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي
وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معانيها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده النحرير
بقوله وهذا فاسد قوله لما بين الكتابة والشوى التناسب باعتبار ان كلا منهما يشتمل على المعاني كما ذكرنا
في اوائل الكتاب قوله كالفاء وثم وحتى مشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في
بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى
صار ابليس من جنده وسيصرح الان في التفصيل الاتي ان حتى لا تقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القول لبيان
لكن ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف بحتى ان يكون ما بعدها جزء مما قبلها اما افضل او اقوى ولا يتحقق
هذا المعنى في الجمل قوله بخلاف الواو حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو معنى مفصلا مقبولا اذا
في نفس سند عن ذلك المعنى نبأ من الجمل بخصوصها يشمل ذلك البيع على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم
توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع
في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل المتغايرة في التحقق مما لا يكاد يحصل
والكثير منها غير متناسبة بحيث اذا انعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضاحك فلابد
بان المتعاطفين من خصوصية جامعة قوله ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان
النوى صبر الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر

من العيب بان كرم ابي الحسين سبب في مرارة النوى وكانه قال والذي عالم بمرارة النوى ورافعها
وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما تقابل ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة الجامعة
بينهما تجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله ان الارتباط مرارة النوى في كرم
ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما بداء منه الكلام
من تشبيب وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملائمة كما ان من عادة متاخريها التخلص وهو الانتقال مع رعاية
الملائمة كما سيجيء في البديع ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على
مرارة النوى لاتفاق تربهما في خياله فليفهم قوله زعمت هواك عفا الغداة هواك وعفى معطوف لان زعمت
والغداة ظرف لعفا اي اندرس فيه اياه ان يوق الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال من طلال قدم عليه
على انطاطيه موحش طلل قديم وطلال فاعل عفى الثاني واللوى اسم موضع والبادي في بمعنى في ورسوم
عطف على طلال والسنن الطريق لا غدت اي لا صارت وقوله على الف اي مالوف متعلق بنجوم اي نجوم طرف
ويدور وهو خبر غدت قوله لانه بيان لان انا معكم اراد المعنى اللغوي وهو لا ينافي وهو موجود في انما نحن
مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او على البدل كما فصله الفاضل المحشي اما على الاولين فظ
واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند اليه في بحث الابدال فظهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت
البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وهذا انما يكون بعد الابهام في انا معكم قلت في ايضاح الجملة الى الابهام التقديري
بناء على احتمال ان يتوهم ان معنى انا معكم ظ كما ذكر ذلك في قوله الا بعد العادة فقوم هو د قوله على معنى عاطف
سوى الواو واما العطف بالواو في الجملة التي لا محل لها من الاعراب فامالدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى
الجملة الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقق بحسب الامر بقوله للدلالة بالفعلية
بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقق مضمونها عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه قوله واو
واما وام لا فرق بين او واما الا بحسب اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه اما الاخرى
نحو تعالى ولاصلح في ان اما الاولى ليست عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول بين احدى معمولي العامل ونقل
ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على

عاطف

بالبيان

171

191

عاطف والصحيح ان لا اجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني
اما زيد واما عمرو وهو مجموع واما جميعا قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع
وبعض حرف في آخر كما في ايا وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف
الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك
فانك في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب التعيين ولا تستقيم
فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما عنده ام لا ولذا لو كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله
وقوله مائة الف او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح
وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا رآهم الرائي تخير
ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما
وقيل يخفى اذ المحقق ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل
يكون عددا اكثر احد الجنسين اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من
مائة الف ولا كذب في شيء منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله
وحكم لكن قد عرف فيما سبق اي في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد تفيد كون المذكور بعدها قال الفاضل
ب الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد تجيء الفاء العاطفة للفرد بمعنى الى على ما حكاه الزجاج من انه يقول العرب
مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية قوله ونادى نوح ربه فقال وفي الآية وجه
اخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء قوله فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال اي بائتين
البيتوتة وقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهر تعالى قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا
حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاءها بأسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما
وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع قوله فان الاخضرار يتبدل عقيب نزول المطر
قال بعض اصحاب الحواشي فيه بحث لان الاخضرار لا يتبدل عقيب نزول المطر اللهم الا ان يتحمل وجه
التحمل على ما كتب في الحواشي ان يعتبر التعقيب عرفيا بالنسبة الى اخذ الاخضرار وانت خبير بان جواز

يستدعي جواز استعمال الفاء في كل ما يترتب على الشيء ولو بعد ألف سنة وأهل اللغة
والعرف يأبونه بل الجواب ما ذكره الشارح في بحث الاستعارة من أن الفاء موضوعة لما يعقب
في العادة مترتبا غير متراخ فالحق هذا التخلف باختلاف العادة فقد يقصر الزمان والعادة
يستقصي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون
فإن زمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول
دخول الظلام بعد إضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في أضعاف ذلك الزمان عد
الزمان قريبا وجعل الليل كأنه تعاقبهم عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة هذا كلام الشارح
في بحث الاستعارة قوله ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون يجوز في الكل أن يعطف على جملة الحمد لله
على معنى أن الله حقيق بالحمد على ما خلق لأنه ما خلقه إلا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة
خلق السموات على معنى أنه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه ثم هم به ما يقدر على شيء منه والظاهر أن
يعدلون على الوجه الأول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية
وتقديم الصلة للاهتمام ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف بثم للاستبعاد وبين
المعطوف عليه بها كما لا يخفى وإنما لم يحمل على التراخي لعدم مطابقة المقام أما على الوجه الأول فلأن
استحقاقه للحمد أمر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه وفعل المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن
المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة يعتد بها في الحمل على ذلك وأما على الثاني فلأنه من قبيل توضيح الواضح
وهذا مما لا حاجة إليه قوله فلا اقتحم العقبة الآية اعترض عليه بأن لا لا تدخل على الماضي إلا مكررة نحو فلا صدق
ولا صلى ولا تكرير في الآية أجاب الشيخ أبو علي الفارسي بأن لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا
يجب مع لم وإن جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بأنها ههنا أيضا مكررة تقديرا لأن قال بعد وما أدراك
ما العقبة فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة ففسر تلك الرقبة بالإطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة
ولا فك رقبة ولا أطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الإيمان وفك الرقبة ظاهر فإن الإيمان هو الأصل
المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح إلا به قوله كقوله إن من ساد ثم ساد أبوه البيت قال الأستاذ

الابق

الأليق بلطائف البلاغة أن يقال ما في البيت من قبيل إعادة الترتيب في السببية بيد عن الجد
بالسؤدد من قبل الآباء والأب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم
كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من أب قد علا بابن ذوي حسب كما علا برسول الله عدنان وأنا أقول مثلا
الجواب لابن عصفور نقله عنه ابن هشام في مغني اللبيب وقد ردوا عليه بأن قول الشاعر قبل ذلك نص
بما بيناه في هذا المعنى وذلك لأن مضمون الكلام على ما أجاب به أن سؤدد الأب سابق على سؤدد الجد كما أن
سؤدد الابن سابق على سؤدد الأب وقوله قبل ذلك تصريح بأن سؤدد الجد مقدم على سؤدد الأب وهذا
ظ وأجاب الأستاذ عن هذا الرد بأنه إنما يلزم إذا جعل ذلك متعلقا بساد وليس كذلك بل هو حال
من جده قدمت وقد صرح النحاة بجواز تقديم الحال على ذيها إذا كان معرفة وفيه بحث ظ لأنه إذا جعل
قبل ذلك حالا من جده لوجب أن يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لأنه مبتني لهيئة الفاعل
حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية إلا قبل أن يجامعه في الوجود إذ لو جامعه لزال القبلية اللهم
كما صرحوا به في تجدد الإضافة على الباري تعالى حيث قالوا إنه يتصف بكونه قبل العالم ثم تزول هذه
الإضافة وتتجدد المعية ثم تتجدد البعدية فالمنافاة المذكورة بحالها فتأمل قوله احتمال أن يكون قوله
قبل هذا إنما يكون إذا لم يكن الجملة الأولى لازمة للثانية إذ لم يوجد دليل آخر على عدم إرادة الرجوع إذ لو
وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا إله إلا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالإبطال ليس الأصلي في حكم المطلوب
واللازم لا ينافيه قوله تسلك فيه العبرة أن تدعي كما قال بحيث إذا لم يوف الطالب فكره قوله وهو أن
خذلهم أي خذله لأنا إذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه أصحابه تخذيلا أي حملهم على خذلانه والتسويل
التزيين يقال سولت له نفسه أمرا أي زينت له وتستدرجا حال من ضمير الفاعل في خذلهم يقال درجه إلى
كذا واستدرجه أي أدناه منه على التدريج وفي الكلام إيماء إلى أن حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لأنه
عبث وجهل قوله وبعد تسليم أن العامل في إذا الشرطية الجزاء فالمشهور أن إذا الشرطية مضافة إلى شرطها فالعامل
فيها الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم إضافتها كمتى فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا
فإن جعلت إذا في المثال المذكور مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة إلى ما بعدها ومعمولة لقوله فيكون الحصر مستفادا

مطلب في معنى الاستدراج

من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق
بالشرط كما في قولك اذا اخلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عوضا للتعليق في افادة الحصر باعتبار
ان الشرط معمول للجزاء وهو المعمول الثاني وهذا الانيا في التزامهم لتقدم الشرط نكتة اخرى وان جعلت
معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس اذا ح معمولة للجزاء مقدما عليه
يستفاد حصر الجزاء فيها ح قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كونه اذا شرطية لا يخفى بالنظر الى المقيس
الاصلي وهو حصول الاختصاص مانع من العطف واما قوله فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفيه وقد سبق انه مثل
هذا يسمى بعلة وهو مقبول في المناظرة قوله نعم انه ليس بقطعي قد سبق منا في اوايل الكتاب ان رح
ذكر في شرح الكشاف في قوله تع وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستقراء ل
لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا بنى القول به في دلائل الاعجاز قوله فهو على ضربين قيل ههنا
ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو ان عادا في السنة صليت وتوضأت ووقوع مثله
في كلام البلغاء ممنوع قوله فلم لا يجوز ان يكون عطفا انه لا فيه بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء
فيلزم ان يتقيد الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله قوله لا على اخبارهم عن انفسهم
فيه بحث لانا لا نم ان الجزاء مما ليس مترتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار
صادر عن صميم القلب لما ذكره صاحب الكشاف في توجيه التاكيد في قوله تع انا معكم حيث قال واما مخاطبة
اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم
فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء مترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف انه يستهزئ بهم
وصل من ضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم فيجعل لئلا يتوهم انه خلاف الواقع قع
قلت هذا انما يتوهم ذو نظر قاصر غافل عن فايدة قال التاكيد في انا معكم ودفع توهم لا يكون مقتضيا للفصل
على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه قوله فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام الخ فيه بحث وهو انه على اعتبار الايهام م
مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه هو العطف ايضا فلم لم يعتبر ولم يتعرض له وجوابه

الاقم

الاقم للملابسة سبعة مثلا اذا سئلت هل شربت خمرا فقلت لا او تركت شربه بكلية فقولك تركت شربه تاكيد
للنفي السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله قوله اما الاول والثاني لخ
فلعدم المناسبة اي عدم الايهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الثاني
مع وجوب الوصل قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الرابط فيه بحث وهو ان هذا المعنى متأت في الجملة والمفرد
فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شائع حسن الكلام لا ان يقال حسنه
عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم قوله نحو خفف امرا لكل من يعتد ارادة كان الكل عليه
الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض والسيف او بالريح وغيرها او الاخفاف وواحد وانما
لم يقل محقق كل احد امع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب للمقام اذ حسنه يأتي فيه باسباب الموت من السيف
والريح ونحوهما من كل جانب قال الاستاد وبهذا ظهر ان قول الشارح فان موت كل نفس يجئ من عقدار انه
م لا يلائم غرض الشارح فيما سبق وان كان مطابقا للواقع اقول مراد الشارح رح الاشارة الى الوجوب باعتبار العموم
في المضاف اليه اعني امرأ كما اعتبر صريحا في المضاف اليه وهو الحتف لدخول الشارح عليه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة
في الاثبات قد يعم بواسطة المقام فقول الشارح يلايم غرض الشارح وقد اجاد قوله اي جنسها بالمرساة وهي
المرساة آلة الارسار وهي الحديدة التي يلقى في البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لنگر والضمير
للحرب فانها مؤنث سماعي يقال وقعوا في ام حرب قال الخليل تصغيره حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال
المبرد قد يذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي الجيش والوجه ما ذكرنا لان الظاهر ان الثاني بلا ميم اشد ملايمة وليس كثير
ملايمة بهذا الوجه بل ليس لاحاجة الى السفينة كثير معنى قوله قلت لما ذكر انه قد يكون قال ابن هشام في
المغني لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام الحاكي لانها
جزء من المحكي والمحكي انما هو جزء لمجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه وكان هذا انما
يمكن ان يصار اليه ههنا لو لا عدم الملاء فيما سبق قوله تع انا معكم ماله المحل من الاعراب واعلم ان علامته طرد
الشارح رح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل
ع عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص مثل الامر الاول ولم يتعرض للثاني اصلا اذ لم يورد في المثال الا المظهرا

ولبس فيه الفصل فيما لا محل لها من الاعراب والمص جعل الاول كمال الانقطاع فحمله الفاضل المحشي على البحث
في ترك العاطف في الحكاية لهذه العلة لا لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح فتوهم محض اذ ليس في كلامه
ما يفيده قطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المص بمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان لها
لمحل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق ولما كان مراده الانشاء لفظا ومعنى اه فتحقيق منه
لوجه الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له تسمع وبهذا التو جبه
اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل نعم يرد على هذا النقد ير اعتراضه الثاني فتدبر
قوله اولانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما
انما يعد سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع يحتاج اذا
جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا اتصال اجتمع هناك للانقطاع سببان كذا في شرح الشريف للمفتاح **قوله**
اما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى قال بعض اصحاب الحواشي ذكر صاحب الكشاف ان توسيط
حرف العطف بين الجملتين في قوله ثم انه فكر وقدر الى قوله تعالى ان هذا الا سحر يؤثر مبني على ان الجملة الثانية
جرت من الاولى مجرى التاكيد من المؤكد وهذا بظاهره منقوض بما نحن فيه لان كون الثانية بمنزلة التاكيد للا ول
من اسباب الفصل وقد جعله هنا من اسباب الوصل هذا الكلام ولا يخفى انه خطاء في النقل لا ادري كيف وقع
فيه انما عبارة الكشاف في قوله ان هذا الا سحر يؤثر ان هذا الا قول البشر هكذا فان قلت فلم لم يتوسط
حرف العطف بين الجملتين قلت لان الاخرى جرت من الاولى مجرى التاكيد من المؤكد وهذا عين ما نحن فيه
قوله مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها فيما اراد بكل واحد من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك لو احد
كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو
الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون للمتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام شامل للجمل التي لا محل لها فهم ذلك
ان نقول ان المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه اعراب او انه باعراب سابقه نفيا
او اثباتا وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التابع ما سلوا الى الثاني في احوال اخره على الاكثر فالتقييد بذلك
بناء على الغالب كما به في اللب وشرحه يؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله امدكم بانعام وبنين

بدل اصطلاحي من قوله امدكم بما تعلمون مع انه لا محل لها من الاعراب كما سيحقق **قوله** وهذا المعنى مما
لا تحقق له في الجمل قال الفاضل المحشي اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا تحقق في الجمل الا
لكان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضمير به
راجع الى كون التابع دالا فحاصل كلامه ان الجمل الثانية لا تجري مجرى النعت والا لزم ان يكون محكوما
عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون محكوما عليها بكونها
مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجمل بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع
الجمل بدلا وعطف بيان مثلا فنقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالا لة
على المتبوع وهكذا نقول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة اجمالا عنه
بمجرد لفظها على قياس ما قيل في الفعل لا يخبر عنه لزومها ثم واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم
جواز كون الجملة صفة للمفرد وقد صرح بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف الموصوف بها وقد
نقل عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت
من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثا نيه
كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذ كر
في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف ايضا في حواشي المفتاح من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا له
مفهوم مستقل ملحوظ في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان لكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد
سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه
ولا مانع في ان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصور اتحاد يختلف بحسب اقتضاءات مقامية تنشا منها
اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد
كرر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن اللطيف في
ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشابه له لقوله
ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد

ذا وجهي التشبيه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفي ان يكون خبر افقد
اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج شيء من جنس ولا يدخل في جنس آخر واذا كان الامر كذلك كان
الامر كذلك كان اثباته مكانا تثبيتا وتعيينا له لذلك الجنس الذي اريد او خالفه فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كشف
ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان
ان ما لا يتبع لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات واتبع ذلك
عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه قوله ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاول
على تقدير ان يكون الم اسم سورة او القرآن والثاني على ان تقدير بالمؤلف من هذه الحروف ثم في العبارة
مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتداء
محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه السورة وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اما اسم مفعول صفة محذوف
اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليها فاطلاق حروف المعجم على الكل
من باب التغليب وجوز ان ره في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم
اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وههنا وجه اوجه ارجح من المقدم مثل ان
يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي و
غيرهما قوله وانه الذي يستاهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقوله لكن العلامة
الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس قوله جاز فيه جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي
اخذ بغير تقدير وهو معرب بالكلمة فارسية هو گزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه على المصدر
اي يرمي به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه وزان نفي الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء
اذا ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا
كان مساويا لمرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو المراد ههنا قوله اي هو هدى اشارة الى انه خبر مبتدا محذوف
وانما لم يجعله مبتدا محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة قوله فوزانه وزان زيد الثاني
اعترض عليه الفاضل المحشي بان الانسب عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التاكيد لذلك الكتاب واجاب ب

مطلب في تحقيق الاوزان

علمه

عنه بنحو آخر ينبغي وجه عدم العطف في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم واجمعون في
التاكيد به للملائكة فليتأمل قوله ولكن ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي
فيكون محله كمحل ما عليه المتبوع من تبعه من كونه بمنزلة المعنوي قوله اي القسم الثاني من كمال الاتصال في شرح الفوائد
الغياثية وفي كون الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف
عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها
كالتوابع انتهى كلامه قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل الا في التعبير بمجموع الامرين المذكورين لا يجري في الجمل
لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه التمييز بشيء منهما وقد اشار الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من
ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كا نت
ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد جعل القصد بنسبة اليه ليتم معنى بدل الكل
بلا مرية هذا وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال في نحو
قوله صحبا بالاسود من صحبا بالمارد بالجوار ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة لها كانت الجملة الثا نية
بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف
بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل
لها من الاعراب وقوله نحو امدكم بما تعلمون في محل النصب لانه ثاني مفعولي اتقوا الذي امدكم بما تعلمون
قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا مما له محل من الاعراب فان الاعراب للمجموع الموصول
والصلة على ما اشار اليه الشريف في حواشيه المتعلقة بتقديم المسند من شرح المفتاح او للموصول وحده
والصلة لا محل لها من الاعراب كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتاب المغني قوله فدلالته عليه بالالتزام دون
المطابقة قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول الطلب
الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان معنى
عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب خلاف ما ارادة الكف او
ارادة عدم الفعل واياما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفس التهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني

على انه لا يفرق بين طلب الفعل من الغير وارادته منه لا بحسب الاصطلاح الارادة مطلقا فحاصل كلامه ان معنى قوله
طلب الفعل من الغير ارادته منه وقوله طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه فتامل قوله التأكيد بالنون دال على
كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا تصريح لا يطابق للمشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التأكيد بالنون
سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال ... لا يتعين من النون سببا لاصل الدلالة والمفهوم من قول الشرح الاتحقيق
او في زيادته المراد والدلالة عليه بالمطابقة مع التأكيد ان يكون التأكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التأكيد
كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراده ان وجه من الكمال في قوله والتأكيد
بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة فدلالته على الكمال البالغ على وجه
كونه اوفى بتاديه اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين تدبر قوله وقريب من هذا ما قال الفاضل المحشي
وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصدا او صريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا او انه
لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له
وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالا ولى
ان لا يقتصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع له قصدا او صريحا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة
في غاية الوضوح فيثبت ذلك ... لان المجاز المشهور والمجاز مع كمال وضوح القرينة قريبان من الحقيقة قوله ويمكن ان
يقال مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح به الشارح في شرح المفتاح
فلا يرد عليه ما اورده بعض اصحاب الحواشي بان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه ... الا ان هذا
النهي جزء ذلك لا نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة الامر على الكراهة ضمنا وهو ليس بمقتضى المقام
دلالته على كمالها كما لا يخفى والفرق واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون النفي
المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا ظاهر قوله ونزل حسنها في الحجتين لازما
يريد انه في حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على توجيه المص واما على قول من يقول الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر
فهو في حكم بدل البعض من الكل قوله لان عدم الاتصال ينافي للارتحال المراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذي ان
لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصلا فنزل منزلة المتنافيين وان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل من

نعم

196

شرط قوله فوسوس اليه الشيطان الآية عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد
بادعاء ان الاكل منها سبب للخلود والاكل ومعنى ملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لانا اذا
قطعنا النظر عن الفاعل لا يصدق عليه لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم عدم مناسبة بقول المحشي هو العقول المقيد
بالمعمول الى حاصل انه يجوز ان يعتبر الفعل المقيد بالمعمول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المغوي عام
قلت المغوي بعد اعتبار الفاعل ايضا غير وسوسة الشيطان لآدم عام فتامل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فقصته
على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له ان كان فجر فقال اللهم صدق فاضت النقباء فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع
فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفي بعض الروايات اتاه بامكان ما تشابه الدبر جراحة الظهر
والعجفاء الهزال والنقب بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة قوله سبحانه ثم سوء الغدا يقال سمحه تسمحا اي
اولية اياه واوردته عليه قوله ومحن طرح الواو له هذا لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الاية الاولى بترك
الواو والثانية بايرادها فتامل قوله فانه بقي غدا يوم الكبر له وفي الآية وجه اخر وهو جعل الى انه ترجمة
صفة اليوم بتقدير العايد اي فيه وقد سبق منا في بحث الحمد تفصيل القول في حذف العايد المجرور فليتذكر
قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف ينبغي ان يراد ويقال مع المغايرة الكلية واما المانع
من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا له قوله ويسمى الفصل لذلك اما لكونه قاطعا للوهم اولان كل فصل قطع
فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اراها في الضلال تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل مجهول اي ادري
لكن استعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقته ذلك ان رأى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا اريد يصير متعديا
الى ثلاثة مفاعيل ويكون معنى زيدا ابن خالد اعمرا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى
ظن زيد عمرا فاضلا فهم كانهم استعملوا اريد في معنى لازمه ويقال ... على وجهه ... ما ذهب من
العشق وغيره قوله لانه باعتبار الجملة مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا انما يقتضي ما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة

بقوله اما في الاول فلان لنا فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع
ليس بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح في خلافه نعم لو قال ههنا كما قال اما في الاول فلعدم المناسبة واما في
الثاني فلان بينه الاول في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا الاشكال مراده ههنا كما بعد م
المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا فلعل المانع موجود في الثاني
والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثاني لان قوله الله يستهزئ بهم انه عطف على قوله انا معكم في تحقق لان
في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا للاول او بيانا له او بدلا منه فتحقق كل
من الفصل والوصل ايهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر
عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في السياق وايضا الاستيناف انظار
في الجملة الاولى ما يستقل بيانها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالمتعين في الواو فالاحتمال ك
الثاني اقرب من الاحتمال الاول لهذا ارجح دفعه من الاحتمال الاول على ان الشيخ ذكر في المسائل المشكلة ان الجملة
اذا وقع خبرا بعد خبر فلا بد من الواو ويرشد اليه بيان نكتة ترك العطف في قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق
الانسان علمه البيان فافهم قوله لانه لو عطف كما زعم السكاكي لانه لم يبين له وجه الفاضل المحشي زعم السكاكي وبين وجه
عدم ذلك البيان الا ان كلامه آل آخرا الى ان عدم عطفه الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة
على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوف في القيد
ان يمكن كعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون الاشتراك في القيد وهو الخلو
وظهورها في قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وان اجيب بان عدم الاعتماد
على القرينة الضعيفة مقتضى الاحتياط فلا بد لما ذكر من وجوب الفصل تامل قوله لانا نقول لا دخل له في رعاية
المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق المنافاة بينهما دائما
من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشر طية
وجاز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها
واما ما اورده من المثال فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدأ والشرط خبر فلا يكون

المعطوف

المعطوف شرطا واما الثاني فلجواز ان قوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون قد
يقال يجوز ان يعطف ويستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار الاشتراك في القيد اعني اذا جاء اجلهم
بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على نمط قوله ولا
رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمة فمادة على سواد لا يبقى قوله بدليل انه على تعلق بقوله
لظهور المناسبة فان قلت لا توجيه لهذا الاستدلال فانه انما يشعر لوجود الجامع بين جملة انه يستهزئ
بهم وبين جملة قالوا انا معكم والسائل انما منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت
الجملتين من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم قوله فعلى هذا جواب السؤال اقتضته الاولى وصرح
الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح وانما الخلاف في سبب
القطع فمنهم من يقول السبب كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو
ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كالمتصلين فلا مجال
للعطف اذ لا وجه لعطف التعقيب ههنا وربما يقال لو جئ بالواو لتوهم انه من جملة السؤال ومع تحقق وجه فهو
منقوض بوصل قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاية فان صدر الاية وهو قوله تعالى ما كان للنبي
والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتضى
لسؤال فوقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاية جوابا له وهذا الا ان يقال الواو استينافية
لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسئول عنه بان حاله كذا ام لا
والغرض من السؤال المعتبر في الاية الكريمة ونظائرها النقض فليس من صور الاستيناف والفرق واضح فان المط
في الاولى بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال بينهما وكذا بينه وبين منشأ السؤال وهو الموجب للفصل وفي
الثاني دفع ما اورد فكان لكل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب طرف فكان المقام مقام وصل
تقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه اخر وكذا بينه وبين منشأ السؤال وقرائن المقام القطع وهي الوجوه
الثلاثة التي ذكرته فيما سبق جارية في هذه السورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يعتبر السؤال في الاية
الكريمة كاعتبار حضوره في الاذهان وغناء الجواب عن البيان وعلم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل بما حط

لانه بيان اخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفي البعض تعسف لانه ح اذ لا
يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب قوله او غير ذلك قال الفاضل المحشي يعني تنبيه المتكلم على كمال
فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتض للسؤال او على بلاهته ان مع وعدم تنبهه لذلك لا يبعد ارادة الجواب بلادته ب
وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه قول لكمال لا يكون
عدم التنبه له لبلادة فلا يصح الاعتبار الا في التهكم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة
عدم كمال الفطانة قوله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه عليلا
يكون عن سببه الحرارة تشتعل ام لرطوبة تنقلب حال كونك عليلا قوله لانه ما ابعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب
الوقوع لانه السبب قوله وعدم التاكيد فيه بهذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا حمل على خلافه فيحمل
ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء كون سبب علة العاشق سهرا او حزنا امر متعين لا ينبغي ان يشك
الى قول او يشك فيه قوله فان قلت لم لا يجوز ان يكون السؤال ههنا مبنيا على سوق الكلام على مقتضى الظاهر والافلانه كيد
معا غير وقع الشك ورد الانكار بالكسوق ولبس فائدته منحصرة فيها حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا
عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب قوله وهذا ابلغ الوصل وافوى بما نوقش فيه بانه
لما في الاقسام الاخر يتعلق بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الاخر مثلا اذا اقتضى المقام الوصل لفظا يكون
قوله فالعادة حق له ابلغ مما قوله العادة حق له فليف الحكم عليه بانه ابلغ الوصل على الاطلاق والجواب
ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ فيه لما فيه من تعليق اللفظ والمعنى قوله قالوا سلاما ما
قال سلام يحتمل ان يكون تقاولهم بعبارة فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكونوا بالاقوام كانوا عالمين
باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسماعيل م قوله زعم العواذل البيت فان الزعم اكثر ما يستعمل
في الباطل لهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن قوله جمع عاذلة بمعنى انه
ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقد حرفه الكلام في شرح الديباجة فليتذكر واما كون عاذلة صفة
جماعة فمبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا بصارف اذ العقل لا يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذل
ان الثاء للمبالغة فيما لا ينبغي الحمل عليه لانه ليس بقياسي قوله اي اوقع عند الاستثناف يشير الى ان الفعل في كلام
اعني

اعني الستوني عنده الى مصدره لي وبل المشهور كما فى قوله وقد صيل بين العبر والنزوان ولكان تفصيل هو
مسند الى الطرف بعده كما يشير اليه قوله كما اذا اعجب المتنافعه وقد جرى الاشارة الى جواز الوجهين في مثله
قوله اي عادة ذكر ذلك الشيء له الا مراد ان يقال ان قوله بابه عادة صفة معنى بان كله على نمط قوله قالوا اقترح
شيا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على ما يجي في البديع فالاشارة الى ان المراد بذكر صفة وقد يقال
المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع مشخصاته فاذا ذكر اولا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا
ذكرت بعده وجدت الاعادة فيحصل الدلالة قوله قلت وجهه انه اذا اثبت شيء حكم له رد على الفاضل
المحشي بان سؤال المخاطب غيره عن احسانه ما لا وجه له لانه علم بالاحسان اي ما علم افعاله الاختيارية ثم بايع ما هو
الصواب بتفصيل واجاعه الاستاد وغيره فالتري في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب
بلفظها يدل على خلافه حيث لم يقل في تقرير السؤال لماذا احسن اليه بل قال لماذا احسن اليه على صيغة الماضي
المجهول الا على صيغة الخطاب المضارع لانه لا يناسب قوله احسنت الى زيد بصيغة الماضي فمراده ان المقام
ان السائل غير المخاطب المتكلم عن السبب فيه نظر اذ قول المتكلم مع الجواب صريح بالخطاب بل على اعتبار السؤال من المخاطب طب
فالحمل على خلافه تعسف قوله فان قلت يمكن ان يدفع رد الفاضل المحشي بان ما ذكره انما يرد لو كان كلام الشارح
في المثال المخصوص السابق وليس في كلامه ما يقتضيه بل قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب يدل
على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يعتبر السؤال في
مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يقول احسن زيد الى عمرو وصديقه القديم اهل لذلك انه لم يرد ان تقدير السؤال
على السبب في ذلك المثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق فيتحقق وجه الاشارة الى الجواب بالتثنية
اي تقدير واحد فيما يمكن فيه ذلك التقدير بوا عادة الجواب بالتثنية التي تقدرا وله الى الفاعل قلت هذا لا يفيد لان قوله
والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن نص في جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف
وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يعمه وغيره اللهم الا ان يقال لفظا او في قول الشارح او هل هو حقيق
بالاحسان للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا على من زعم ان المقدر هو وعلم
ان ايراد المحشي مبني على ان احسن في المثال على صيغة الخطاب كما نقل عليه الشارح واما اذا كان على صيغة الخطاب نه

فلا يخفى ان صداقة المخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشارح بحثان
الاول ان قوله نعم يتقصر ذلك لشي او اراد ان يمتحن غيره وهل يعرف ذلك ام لا لكنها عما نحن فيه على مراحل
منع لان الاصل اعني قوله احسنت يطابق الخطاب ليس الا لافادة لازم الخبر وصفته الكلام اني اعلم احسانك الى زيد
ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه
ومعنى الجواب اعلم انه يستحق للصداقة القديمة لم يكن بعيدا عن جملة فضلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل
هو حقيق بالاحسان ان الاستحقاق كيف الجواب انه جملة ملقاة الى المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد
انما يتجه في القسم الثاني والا فان خال عن فكون الجواب المثال الاول مما نحن فيه وهذا مما لا نزاع فيه رجع على تقدير السؤال عن
السبب الخفي للسؤال المقدر لماذا احسنت ام هل هو حقيق بالاحسان ليخرج مرتب تأمل قوله فيفهمه ان سبب استحقاقه
لهذا الحكم هو هذا الحكم فيكون الجواب مسكتا للسائل مغنيا عن السؤال الاخر بخلاف الجواب الاول فانه اذا
قلت زيد حقيق بالاحسان ربما احتاج ان يقال لماذا ان يقول لم قلت انه حقيق به يقول الصداقة القديمة فلكونه مسكتا
كان قوله وليحسن به هذا في سائر صور الاستيناف يحسن ان يكون الجواب باعادة الامر من اعني باعادة الاسم تارة واعادة
الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن السؤال عن السبب وغيره بدون اعادة اسم او صفة
وانما امر بالتأمل لما يتوهم من قوله اشار بما يأتي باعادة الاسم وبما يأتي على الصفة الحصر فان المفيد للاحاطة وانما
دون شيء منه وبهذا التوجيه سقط ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان قوله التأمل تحسين في سائر صور الاستيناف
ما لم يكن ظاهر الانحصار مع قوله ولهذا قال من قال الشارح وغيره هكذا في جميع صور الاستيناف منحصرة في نوعين
القسمين على ان قوله ولهذا قال مما لا يحتاج الى شرح قوله بالغدو والاصال الغدو في الاصل مصدر غدا واطلق
ههنا الغدو وقت فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها والاصال جمع باعتبار الاصل
لان المصدر لا يثنى ولا يجمع الاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصال كانه
جمع اصيلة ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران قوله كانه قيل من يسبح له قد سبق منا الاشارة في احوال المسند الى الشيخ
صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية فليتذكر قوله
لهم الف وليس لكم الآلاف الالف مصدر الف بالف بكسر اللام واحد والآلاف مصدر آلف يؤلف والايلاف مصدر

الف

الف يولف قوله مؤكدا لليمين او بيانا له لان المراد بكذبهم انهم يحلفون لهم في معنى الاخوة في اصل معنى
قوله لهم الف وليس لكم الآلاف على معنى قوله كذبتم قوله فلا يقع هذا الوهم بحذف الواو العاطفة
يحكى عن صاحب ابي عباد انه قال هذا الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح قوله
وقد توهم بعضهم لم توهم الزوم ولا وجه لكونه خطأ انه يحتاج كما اعترف اليه الى تقدير اصل الكلام
هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فيحتاج الى تقدير محذوف في الجملة في صورة اعتباره قوله
لا تعبدون اخبار في معنى النهي اي لا تعبدوا والا ان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول
اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدون جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا
تعبدون مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا لا يكون من قولها صلة
ولا يكون الاية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد ولان الامر جملة مأول بالمصدر معطوف على ضرب اول
قوله بمعنى امنوا الا ان تؤمنوا ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والمقصود في التعليم هو الامر والنهي
دون الخبر قوله الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح في مثلها انما يلزم اذا لم يوجد قرينة على تخصيص
على تغاير المخاطبين اذ لو وجد لحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله يوسف اعرض عن هذا
واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد الفعل وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف المخاطب فلا يبعد
قوله فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال بما لا يكون
جوابا اذا اتى به فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل امنوا ايكل لكم كذا وكذا وبشرهم بحصو
بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي عم وللمؤمنين والتجارة المذكورة عامة
ايضا لكنها في شانه عم نوع التعبير في شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع تؤمنون مع بشر بيانا
لكلا نوعيها فتدبر قوله الشيء المعتمد بالعطف هو الامر له اراد انه ليس المعتمد بالعطف من حيث هو امر الجملة
الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما
المعتمد بالعطف هو جملة وصف له ما اريد بها في قوله وبالجملة وقوله وجملة الامر وامثالها هو الكلام
الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يتوقف عطف الحاصل والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف

ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك حتى يطلب لها مشاكل
واما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف كذا فهو مبني على عطفه من حيث خصوصها الا ان يشترط منزوا
عن فاعل معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهم الفاضل المحشي وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام اه
وانه دفع اعتراض المحشي الفاضل واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره الفاضل فهو مما افاده
السيد ايضا في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب التصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواز وهذا
غير خفي على من له ذوق في دربة اساليب الكلام فما ذكره السيد في هذا الكتاب نفع جليه جزل الكلام لكن في قوله
لكن من يشترط اتفاق الجملتين له قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه
البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله
عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين
في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر
محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل المحشي
اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم
الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما نقل ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام
بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك
لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار
لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة
فيما ذكره الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ
بهاء الدين السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن
يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه
يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم قوله فكان امر النبي عم بان يؤدي معنى هذا الكلام في لفظه كان ابعادا الى تو
وهو ان يقال امر النبي عم ان يبلغ الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قوله هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ

قال الذين

قل للذين كفروا ان ينتهوا الاية بيان الغيبة صرح به صاحب المفتاح في بحث الالتفات وذكره الفاضل التفتازاني
في شرحه قوله هي القوى المدركة للمعقولات اراد بالقوى المدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت
مدركة او معينة في الادراك قوله وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه تجوز
لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية المنسوبة للقوى الباطنة
والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد ان يدرك الطرفين والنسبة
حتى يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات
فيه فوجب ان يكون هناك قوة ترتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في
الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار
كونها آلة للحكم قلت فالحصر عند الحاكم لاجل ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة بل ربما يكفيه الارتسام
في الآلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل الذي ذكره على ان الاقرب ان الحكم في
المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عندهم مشبهة بالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل
منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات
العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استعملها بواسطة القوة الوهمية اي ان استعملها
النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما هو صوابه فان قلت كيف تستعملها
النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت
عليه آنفا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة
اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل مفقود
منه وبعضهم يزعم الاتحاد كما يأتي في موضعه قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه له الشبيه بالمخبر عنه و
الخبر بين المسند اليه والمسند بناء على انه في قانون الخبر قوله وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم مخالف
لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما هو
الشرح اليه مع ماله وما عليه قوله وفيه نظر لان التضايف لا يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان

الا غلبة والاكثرية فقد يكونان محسوسين وذلك عند كون موضوعهما محسوسا لانا لا نعني بانهما محسوسان
بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس
بانه من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا القدر لكونه شيئا من الامور المحسوسة علق عليه حس فانها
لا يدرك بمجرد الاحساس قوله او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
لما كان العقل يتميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان حكم واحد من الاتحاد
والتماثل والتضايف سببا في تقاضي الاجتماع نسب الجمع بها الى العقل وما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما ب
وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم هم
ولما كان في الخيال المحل لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور المفهومات والمعقولات نسب الجمع بتقارن ن
الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في
خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر
فهو العقلي والا فهو الوهمي قوله نوع واحد في احدهما عرض زائد كالصفرة والسواد فكان الوهم يتوهم
ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرج عن حقيقته وكذا السواد صفرة زيد فيه شيء يسير قوله ويتوهم
ان هذه الثلثة نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيا بالاول والثاني وعقليا
بالثالث لافاضته انوار العدل والاحسان قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين متعاقبين على
محل واحد بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله
على محل واحد التضاد بين اجزاء الصور النوعية للعناصر ومع ذلك لم يثبت التضاد بينها اعتبر الحكماء ع
بدل المحل بما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية ث
الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من
مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا
وينحصر التقابل في الاربعة بقي ههنا بحث وهو ان تعريف التضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان
السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة

اذ لا يخفى

اذ لا يخفى على منصف ان التعاند بين الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة فقد صرحوا
بان ضد الواحد واحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل
البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية
الخلاف في تعريف المتضادين لا التسمية من الجهات الاولى من الاعتراض على عد السكاكي الاول والثاني من شبه
التضاد لا نعرفه كما زعم الفاضل المحشي قوله لكنهما لا يتواردان على المحل لان هذا الكلام يدل على التوارد على المحل
انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع المختص بالاعراض هو الثاني لا الاول قوله
ولذلك اختلفت الصور له اي لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة تمييز
من نسبة اختلفت الى فاعله وقوله فكم من صور لا تنمحي اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله
ح فكم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها في الوضوح
لكنه قصد التنبيه عليه اصالة قوله وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصورتين
بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال قوله للقطع بامتناع العطف لا رد عليه التعريف ههنا وفي شرح المفتاح بقوله
فلم لا يجوز ان يكون ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود لا يصح
هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لانه
ليس مقابل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في ضيق قلت فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال
الانقطاع وهي ان لا يلتفت الى وجود الجامع لم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف بجعل مراده بعدم
الجامع المذكور في الى ان المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل
الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم قوله ونحو الشمس والالف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة هذا النقل بالمعنى
وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل يسير من الضفدع ودين المجوس والف
باذنجانة فكلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعي على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور
الذي اورده الشارح والمحشي فليس ببعيد كونه من قبيل عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولى

فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي قوله فمعترض اي ما قبل هذا الكلام وما بعده
قد يتبع الفاضل المحشي ما قبل هذا الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول بحث لان التاخير
الذكري لا يمنع التقدم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه
يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فلا وجه لان يكون بينها اتحاد بان الجامع غير ملتفت اليه قوله المص لما اعتقد
ان كلامه لو صح قال في الايضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في موضع من كتابه بانه يكفي ان يكون الجامع
باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو هازم يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت
وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع
عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر قوله فظاهر الف دفع قوله الوهم عليه بان
المص لما ذكر ان الجملتين يشتبهان واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد المتشابهة له
ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر في الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظاهر الف دفع القول المذكور به وهذا
انما لزم من تغييره ولا يرد عليه تغيير عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من
قيودهما فعلم ان مراده تصورهما في قوله لو همي ان يكون بين تصورهما او تخيل ان يكون بين تصورهما
متصورهما على قياس ما سبق قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام لا فرغ لان المص بعد ما حمل في الايضاح
كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال اي الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد
في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان يقصد بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة احسن يقصد
من قبله بعد ان يريد بالشيئين الجملتين او بالتصور العلوم التصورية ويقصد ان يذكر موافقا الى جنس العلوم التصورية
المثنى والكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما ولو لم يحمل على هذا المحمل يصح قوله
قال السكاكي الجامع بين الشيئين له لهذا قال جمال الدين في شرح [illegible] او الشيئين الجملتين لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين
بعطف احدهما على الاخرى لانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل قوله ولعمري انه كلام
في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين
فلان توجيه عبارة صدرت من السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به من له الغنى عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب

هذا الفعل لان ما يستفيحونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين لو لم يكن عنده
يكفي في الفصل قوله ولا يحصل التناسب بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو والا لتناسب في الكلام م
ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو غلط قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه الظاهر
ان الاتيان بالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به
ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات
وجهين تشتمل على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية ففي هذه العبارة
تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتمل على الشيء مغاير له والثاني في معنى التاويل بالاسمية فالاولى اسمية
صرح لا حاجة فيهما الى التاويل اللهم الا ان يقال مبني على المسامحة قوله تذنيب فيه الفرق بين التذنيب والتنبيه
مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل في
المباحث المتقدمة لفهمها منها بخلاف التذنيب قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذنابة بالكسر عقب كل شيء و
ذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذنائب التابع قوله غير تعلق متعلق اخر
اي شيء مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضم قلت قبل الضم ليس للربط بل الضرورة كون الحال
مورد الشقاق قوله بسبب ابطال المعنى الذي الحال اما الجملية فقولك اتيتك والجيش قادم فهي حال مبينة للازم
الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها مبنية للفاعل قوله لان المقصود الى المستقل له والتقييد اي تقييده اذا كان
بالصفة المتغيرة المنتقلة لان كون الفعل صادرا واقعا على الهيئة والصفة اللازمة امر معلوم قوله فلما
اصبح الشر وامسى وهو عريان تماما ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا البيت للسهلي كشيبان
من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
صفحنا عنه اي عفونا عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف ودناهم اي جازيناهم قوله تشبيها بالحال
والنكتة في كونها كالصاحبها قوله لكونها مخصوصة بزيدان ذا الحال الذي لم يتقدم عليه الحال ان يكون معرفة
لكونها مخصوصة وذو الحال منها اغنى قرينة لتبعه في سياق النفي محققا انه في حكم الموصوف والمعنى
قرينة قوية والا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المغني وورد هذا التوجيه بانه لا ينافي في قوله [illegible]

وثانيهما منهم كلبهم اذ ليس بمعنى في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال فالحق ان قوله وثانيهما منهم كلبهم صفة لسبعة
كما يشهد به اخواه اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال خرج النظم عن الانتظام ولا
شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق والباء الى معنوية فيحمل الواو عليه تاكيد اللصوق المذكور فيكون هذه
الواو ايضا من العاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان
وجوب تقديم الحال على صاحبها عنده تحقق تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب
نحو قولك ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا
اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا فالفرق بين الواو
مانع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يقدم عليها في الآية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون
ذي الحال في حكم الموصوف ولكن ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال بين
النسبة والوصف بيان الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ارجح اما
اذا وصفت مرة فقد حصل بيان الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحمل على الحال ارجح نعم ان يقال اذا
لم يكف مطلق تخصيص في ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه يجب في ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل
بقصور تخصيص تنكير ذي الحال التخصيصي بتقديم الحكم عليه وهذا فلا ماضر جوابه فلا يرد عليه ما اورد
على القول بالتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد
الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا فليتامل والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال في الآية بلا تقديمها
عليها بما اشرت اليه من كون الواو دافعا للالتباس كما اشار اليه رحمه الله في اواخر هذا الكتاب فلا وجه لقوله
وثامنهم كلبهم فتدبر قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف وسهو قلم بتبعية الواو بهذا المعنى قوله ولا نكرة محضة
يعني انه بقيد بتقدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل
على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير حالية بالواو ولا يجوز تقدمها على ذيها
لان اصل الواو الذي هو العطف لكن نقل ابن اصبع عليه جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني
قوله او في باللزوم لذلك الكلام السابق قوله لذلك الكلام طرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم لذلك الكلام

لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالالزام وهذا الوجه وان كان
لا يخلو عن حدس بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى بالانتفاء في
واللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غيره لكنه يخرج الكلام عن حضيض اللغو وههنا وجوه
اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره تفسير
التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه افعل
التفضيل وذلك اشارة الى العقد وثالثها انه مرفوع باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر الموقر كثير
قوله اكرمه وان شتمني واطلبوا ولو بالصين واعلم ان كلا من لو وان في هذا المقام ليست لانتفاء الشيء
لانتفاء غيره ولا للمضي ولا للعقد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعملة في تاكيد الحكم البتة ولهذا ترى الجمع
يقولون انها للتاكيد قوله فانت طالق والطلاق الية اخره يخاطب المرأة ويخبرها من شكر الطوامث الاثم
البحيري والشكر المحايب والطوامث الحيض من طمثت المرأة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة
بين اجزاء الكلام واحد وهو لفظ من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر قوله يا امرأ الكلام مستقلا وقبل المصراع
المذكور ثلث ومن يحرف اعنف واظلم لكن الرواية في هذا البيت غير معلومة ان اليه لعل فيه رواية اخرى لم
اطلع عليها قوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا المصراع لابي الطيب المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي
صدره وتحتقر الدنيا احتقار مجرب ويروى في اكثر الكتب ما بدل من قوله اي لا انقطاع لكونك نفعا
نقطيه كثيرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في تشكلت والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها
واما اذا قرء بالجزم على انه بدل من تحل من المنى اي لا تمل ولا تشكل فلعمري ما يحسن فيه وفي الآية وجوه
اخر مذكورة في التفاسير قوله فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كونه
الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو ما ذكر
ههنا هو ان ليس الملحوظ اصالة اي في المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاجة
في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث اشتهر اولا
على ان الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفته الاصل في الجملة فينبغي نقله

المؤد على الاصل واما ما اورد عليه بعض من ان هذا لي شيء في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكر
النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي فيه يعتبر لو اذ حصر ما في انجاح المفصل وغيره من التعليلات الذ كورة
في امثال هذه المباحث بيان مناسبات والافاضل الذين الا استحسان قوله اما عام ان يكون مشتركا بينهما اذ اما
لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه قوله لانه
المضارع من المقارنة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على
معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن
هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من اهم المقاصد لم يوضع له لفظ باإزاء القول
بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان الانسب
ان يكون للحال حقيقة كما للماضي نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفي حتى
ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال لا بد ان
ما سيحققه الفاضل المحشي في وجه وجوب تقدير الماضي الواقع حالا بقد قوله واضحك وجه الضحك الضرب
قال الله تعالى فضحكت وجهها اي ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت الاظافير جمع اظفار وهو جمع
ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال التغلبي رواه كلهم
على ارهنهم مالكا على ان ارهنه بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع و
حاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وفعلت وجعلت مالكا رهنا عندهم وبقيت لديهم
قوله ومثله قولهم توذونني الاية وفي شرح اللب للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع
المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فيدخل الواو كقوله تعالى لم توذونني وقد تعلمون
اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله ومعناه ان يفرض ان ما كان في زمن هذا الفعل الماضي ب
كانه يحضره للمخاطب تصوره ليتعجب منه كما تقول رأيت الاسد فأخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه
بلفظ المضارع بالنظر الى الذي وقع الكلام فيه والا فمطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير
عن الماضي بلفظ اسم الفاعل على من قبيل الحكاية كما صرح به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لهذا عمل

باسطا

باسطا في المفعول مع انه اشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال وما لحمله بمعنى
حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما يلفظ به كما في قولهم دعني
من تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي لسبب
ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود
الان لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى الحكاية الحال ان تقدر ان ذلك
الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي قوله
دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف
وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت
لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الثانية فحذف الساكنة اقل تغييرا والثاني ان الفعل مرفوع وفيه وجهان
احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني انه في موضع الحال والتقدير فاستقيما
غير متبعين هذا ويجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقته نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس فكسر لالتقاء
الساكنين قوله انه تنفقان انشاء ويجوز العطف فظهر ان الاية لا يصح تكلف تشبيهها وبالتمثيل قوله والمعنى للاستوار
ما تصنع حال كونها له اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل قوله خلوهما عن حرف
الاستقبال كالسين وسوف قد يوجه كلام القوم في مثل هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بان ما ما
التكلم فيجب التجريد عما كان من حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب فلا حاجة الى التوجيه بتتبع الذي ذكره
الشارح قوله لتنافي الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو ان التنافي في الجملة كما هو ثابت بين الحال
والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستبعد تصدير الجملة الحالية بعلم الماضي مثل لم
ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهة ان صيغة الاستقبال و
علامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم المضي من جهة المضي ليس الا قلت هذا انما يتم ان لو كانت صيغة المضارع ع
حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ل
كيف ولو نسب التنافي بين نفي صيغة المضارع والحال لا انتفى في المضارع الواقع حالا اما بنفيه الى

الحال كما انه سواغ الماضي الواقع حالا قد بل اجوز اطلق ما يسمى عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة
من ان الحال لا يستوفي الازمنة وغيرها لا سيما متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الاسم فيجعل المقارنة
للحال اولا لمنافاة بهذا الاعتبار فافهم قوله اقادوا من دمي البيت اوله نغاني مصعب وبنوا امه فاين
احيد عنهم لا احيد تغاني مصعب وبنوا ابيه اي طلبني مصعب بن زبير واخوته فالاستفهام في اين احيد اي
اميل واعرض للانكار فلا احيد تاكيد له واقادوا من اقاد الامير اي مكنه من القود والمفعول في البيت
محذوف والمعنى مكنوا ولي القتيل من دمي ونهنهني من نهنهت الرجل عن الشيء نهنهة اي كففته وزجرته
فكف وانزجر والاصل في نهنهه بثلاث هاءات وانما ابدل لوامع الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما
زادوا النون من بين سائر الحروف لان في الكلمة نونا قوله ان كانت تامة ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وان كان
ذو عسرة الآية ان كان التامة حقها ان يدخل على الاحداث والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد فيه نكتة
وههنا شوبه كما بينه الفاضل المحشي ولذا ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الاية تامة البتة قوله
ولا اعني لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم
الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث او قدم مناعده قوله انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
فان قلت الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال في البلوغ
الكبر والبلوغ كما يحقق بغيبتي قوله ولم يمسسني بشر فان قلت لم يستقل عدم مس البشر ايا ما فكيف عد من
الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله كما في لكن زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في
عده من الاحوال الكلي مذهب البصريين ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا او فيه كذا
ذكره الحديثي واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا و او اذا لا لاكتفاء بالضمير
وحده بدون قد والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه تباعد الاكرام مالان الاغلب في الا ان تدخل على الاسم
ولفظ قد لا يدخل عليه قد سبق في آخر الباب الاول ما الى ان ربع بذمي الكلام فيه فليتذكر قوله او مقدرة كما في
قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز زيادة قد في الماضي المثبت
وذهب الى ان حصرت ههنا لم يقع حالا بل هو صفة موصوف محذوف واي جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بانه

الموصوف

الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديره بقد لا سيما
اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال الواقعة مقامه قوله لان قد تقرب الماضي من الحال فيحتمل لان قد
تفيد المقارنة لا المقارنة بالنون والمطلق في الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال
المقارنة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض
نسخ شرح اللب للسيد فلفظ قد يقرب الماضي فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان
الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمها ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان
المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا ادخل عليه قد
قربته من المجيء وبعدهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لكن قارنه كيف ما لو كفى المقارنة
في الحال لم يحتج في مثل قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم فيه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقارنة من حيلة قيد اللفظ ولا فرق في ذلك بين وجود قد
وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لا مكن
ابداء المناسبة فان المقارنة في جاءني زيد قد ركب يفهم من قد وجعل الحال قيد العامل وفي جاءني زيد ركب
من الثاني لا غير فوقع قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام فاتى حاجة الى التعذر وحال
قوله قول ابي العلاء اصدقه في مرية البيت من قصيدة يوذع فيها بغداد مطلعها بني من الغربان ليس على شرع
يخبرنا ان الشعوب الى الصدع اراد ببني الغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبير الاخبار و
الشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التوزيع وهذا مبني على عادة العرب من التطير
بالغراب في المثل اس م من غراب البين اصدقه في مرية اي اصدق هذا البين حال كوني في شك مما اخبر به مستقبلا
خوف الفراق على مع انه خبر حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكاري على حذف الهمزة
والاحسن تعويضه الاعتبار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع المشار اليه في قوله تعالى في تسع ايات
الى فرعون وملائه وهي اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة وهي انقلاب اموا لهم
الى الحجارة بدعاء موسى ربنا اطمس على اموالهم والجدب في بواديهم واما الآيتان الاخريان وهما

الفلق والنفقا في مزارعهم فالاول لم يبعث بها موسى عم الى فرعون والثانية من قبيل الجدب في المزارع
وبهذا اندفع اعتراض الكشف على الاية ان يقتضي بان الايات احدى عشر قوله فيحصل به الدلالة عليها فيه نظر اذ
قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقية ولذا قيل المنفي من المضارع لا بد ان على الحصول وتحققها فيما نحن فيه قوله اذ
استمرار الفعل اصعب بيان مترتب انتفاء الحكم اعني مقصد لاستغراق في الانباء والاكتفاء في النفي بالانتفاء في
الجملة قوله ولكان نفي النفي اثباتا مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك لا في افعال الافعال الدالة على النفي مثل زال و
انفك يدل بحسب الوضع على التجدد واصل التحقق كالافعال الدالة على الانباء مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال
ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان كون زال بمعنى الاثبات بعد ورود
النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا اثبات على عمومه واطلاقه لانه اذا قلع في
جواب ما زال من بدعينا لا ارداعا من يدعي دوام الغنى لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان
يدفع بان ما ذكر في التحقيق من قبيل ورود النفي على الاثبات فتأمل قوله وقد عرفت ما فيه من المطلق الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة
بزمان التكلم فاين هذا من ذاك قوله فيمن رفع عوده وقوله على الابتداء اراد رفع رواية سيبويه وقد نقل عليه
الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنقل الفحول
بمعزل عن القبول ومنع في شرح المفتاح وقد يدل عوده على بدئه بفعل اسم الذي هو صدر الجملة الحالية بنفسها من اول
الامر على انه حال هو في التحقيق من نصب المبتداء للقطع بان الحال هي الجملة وجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية
اي رجع في عوده على بدئه اي في مرجع طريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجيء متعديا كما في
قوله توفاه رجعناه الى طائفة منهم وذكر ابن الانباري في الكلام ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال
نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت له واذا انتفى الدلالة كانت
مخالفة للحال المفردة من جهة الحقيقة قوله مع ظهور الاستيناف في الاسمية على ما في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية بلا اشتغال ط
بالفائدة ومنها بحث وهو ان الاسمية لا تدل على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها ابلغ واحد من عدم دلالتها
على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين بطل اما الاول فلانه احد شقي الدليل

الذي

الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الاخر وهو عدم دلالتها على المقارنة فكيف يستدل بها اولوية
دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لا تنحصر الا في
وهو الاشتغال بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني في الاول والا كان
مجيء المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية من الحيثيتين
للحال المفردة كما مر قوله اي انتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه له الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم
والثاني على حذف المفعول قوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله واتى دخولها اولى فيه خلاف ابن مالك
فعنده الاكتفاء بالضمير احسن من الاكتفاء بالواو لشبهها بالخبر والنعت وورود في كلام رب العزة
كثيرا نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو وانه يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك منها الارقاو
حكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر منوان بدرهم اي منه
قوله حتى يدخل في صلة الى على المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده باعتباره في الاثبات وعدم جعله
اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكر عكسه قوله قرب المعنى من قولك له زيدان مجموع الجملة في البيت لا
لانظر تأويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بتقديم الخبر على المبتدا الذي هو فاعل
في المعنى صار كانه مسند الى الظاهر ومفرد في التقدير بهذا تم التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان
بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يا عدوه ضرا الى المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجد تم
متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا اي ضراه ونحوه الالف لبيان حال الفاعل و
قد يحل في الظاهر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف هذا وجه وجيه فاجعل لحوق الالف فيه مثل تحت
او مسموعا فيه قوله والذي يلوح منه كانه اعتراض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشي منها او الذي نقله ر ع
من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع آخر الماذا قلت له يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس الذي يلوح من
مجموع كلامي الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة في الموضعين على التناسب التشابه قوله صرف الواو اي واو الحال الا او و
العطف كما ظنه بعض شراح الحماسة اي كلام كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الاية المذكورة وكلام
ابن رجي ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية عن الواو حال يضعف ... وتشبيها بالمفرد قوله

والذي سيأتي ذكره اي كونه جاءني زيد وهو فارس جيشا اي ذا انكر في بلدة على حذف المضاف اي اهل بلدة او على
الاسناد المجازي وانكرونا بكسر العين وانكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا او نكورا اذا استنكرته والبازي
يكون الثانية موصوف وجمعه بزاة والباز لغة في البازي وجمعه ابواز وبيزان قوله وان امرا اسرى اليك
ودونه موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسراء السير بالليل لا في بعضه كالسرى يقال اسرى يسري وسرى
غيره يتعديه ولا يتعدى به اسرى به كما يقال الحدث الخطام واخذت بالخطام والموماة واحدة الموامي وهي
للمفازة قال ابن السراج الموماة اصلها مومومة على فعللة وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لا ماء فيها من المامي ولهذا لكن يومي بعض
سالكيها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا من لحوق الهلاك لهم والبيداء المفازة من باد يبيد اذا
هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا والذي يلسع سليما والسملق القاع الصفصف وهي المستوية من
الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه وجمعه السلقان كحلق وحلقان قوله فالواجب ان يذكر ما يحتمله بعض
اعتبار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشارح ان يقدر ههنا فيه بحث لان هذا
انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول كما هو
المشهور فلا تأمل قوله ويحتمل ان نحو علم كتفه سيف الخ لا يخفى عليك ان هذا البحث يوجب كلام الشارح فانه لم يتبين
من هذا وجه اعتبار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان المقام بوجه لا يرد عليه شيء قوله فقلت عسى
ان تبصرني الخ كانه يخاطب امراة عذلته على اختلاف شأنه ببنيه يقال قعد واحواله وحوليه وحواليه لا يقال حواليه
بكسر اللام كذا في الصحاح قوله برد اي تعظيم وتبجيل اي تشتمل عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم
هو الاندلسي نقله عنه الفاضل الرضي قوله نصف النهار الماء غامره تمامه ورفيقه بالغيب لا يدري البيت للمسيب بن علس
يصف غواصا قال حكيته في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتاب المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان
نصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه فنا على نصف ضمير مستتر فيه عائدا الى الغائص على هذا فلا يكون في
البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية تشتمل على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد روي بالرفع من
نصف الشيء بلغ نصفه فالجملة الحالية خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار

غامرة

اي غامرة فيه قبل شيء يدل على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح
المفتاح نعم الارجح تقدير الواو ليكون وارده على الاصل الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة
قدم الايجاز تنبيها على انه يناسب التقديم في الكلام وارد فيه بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب فلم
يتعرض للمساواة مع انها ايضا كذلك لا تعقيب للكلام الاوساط مما يعتد به عند البليغ مساواة بالة لا يكون فيه نكتة
يعتد بها كذا في شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ الى توجه معنى
وليس بمتعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيا خصوصيا لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقه ان يراعيها
ويشير اليها مع كون لفظها متطابقا بمعناه ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى معنى
المقام مساويا بالمتعارف الاوساط مع رعاية القيد الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه
مساو للمتعارف فهذا قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من
متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص حيث كونه اقل من متعارف فهم يشعر بوجود خواص
بخلاف المساواة فتامل قوله الى الكلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه
زايدا على كلام اخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان من قبيل التنازع الصيف و
العسل احلى من الخل قوله ولا عتق ولا فراهة كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العتق خلاف الرق وقد يجيء
في منطقه وعمله فهو عتيق وغيره علم فضل وفي المغرب العتيق من الخيل الجواد والفراهة النجابة ورجل
فره وامراة فرهة قوله من حكم النعيق والنعيق صوت الراعي بغنمه وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر نعيقا
ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها واما نعق الغراب فبالغين المعجمة قوله من عبارة
المتعارف اي في عبارة كلام المتعارف في تلك او الاضافة بيانية قوله والاطناب اداؤه باكثر منها الاطناب
على اصطلاح السكاكي يعم المساواة كما يشعر به هذا التفسير لا يلائمه الا ان يقال هذا على اصطلاح اخر
قوله اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لم يقل اي كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور
فيما سبق لان هذا صريح في معنى الاختصار فلا وجه للعدول بروجه الاختصار اليه واما حديث السبع
فنهيتي لان هذا المعنى انه قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله واخرجا الى كون الكلام مطابقا بسطا

ماذكر فافهم قوله وليس المراد رد على الخلخالي وهو جار رد انه لا معنى لان يقال مرجع كونه هذا الكلام موجزا
ان المقام خليقا بالبسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيؤول بعد
هذا التكليف الى ما ذكره واما ما ذكره وجار ردا من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه
فلا وجه له اذ الثاني يشتمل ما كان ... وبالمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بالبسط من هذا
المتعارف قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام خليقا بالبسط كان هذا
الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر البسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور
العبارة عن وصف اعراض الشيخ والالم المنيخ قوله فعلم ان الايجاز له هذا مبني على ما ذكره التردد
وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار وعند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله
فيما سياتي نعم لو قيل الايجاز اخص بيان لما مال اليه ان ... قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة
ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء
محذوفة من عبارة المتعارف فالمراد ان يكون للاسقاط اعتباران او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين
لا كل منهما بالاستقلال قوله اذا قال الخميس نعم صدره لا يبعد انه التقلب في الغارات التقلب النشم والنهب
والخميس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد انه النشم
للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغير ما قوله والنسبة بين الاطناب ايضا عموم
من وجه وقد يجيء التطويل والحشو مادة الاجتماع ومادة الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصور
التي ذكرها ما ليس بضرورة يفاد المقصود وانما اعتبر المناسبة التي في صورة بلاغة الكلام قوله
وجوابان المراد بعدم التعبير بحسبه انه يوقعه فيه بان قول السكاكي فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما
يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اي الحارث
بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاي المعجمة قوله فيه نظر لانه قد اشتهر
قبل هذا النظر انه مع الاختلاف المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم ضرب من العيش الشاق

وليس هذا

وليس هذا مقصوده لانه عدل عن مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رزالة الجهل والحماقة
خير عنده من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن
اداء هذا المعنى فتامل قوله وينبه على ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء عظيم
يلتجيء اليه ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر قوله نحو قول عدي بن الابرش البرشي في الاصل
نكت صغار تخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه قوله لزباء
عذر الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقبل زوجها واستولى
على ملكه وبعد رجوعه استولت زباء على ملكه المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان
تتزوج فتقدم ملكي الى ملكك فتريد بذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ ببقة من شاطئ الفرات
فاجمعوا على ان المصلحة ان يشير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان يكتب اليها وتطلبها وخالفه
وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما خرج قال قصير ما الرأي قال ببقة خلف الرأي ثم
ادخل بعد اللتيا والتي على زباء فامرت به فاقعد على نطع وجيء بطست من ذهب وشدت عضداه
بالادم كما يفعل الفصاد وقطع راهشاه فلما ضعف يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض
الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فهو مع حكاية
القصة في الحاشية في شرح المطول قوله كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مينا فلا تطويل
قوله ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر وفائدته تقوية
المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا يتم اخلاله بالبلاغة قوله اسم للمشبه من النعمة
وهي النوق سميت المشبه نعمة لانها غرق وهي موضوعة لا يدخلها الالف واللام قوله من شانها الاهلاك
فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الكون فما معنى قوله من شانها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء
الاهلاك من شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهي بعينه معنى الشجاعة لا يخفى ان ليس نفس
الشجاعة لان من يختار الهلاك في رضى محبوبه لا يعد شجاعا النوك بل من يثبت حيث بالهلاك القاطعة
قد يختار الهلاك حينا وهمها ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض القائل تصحيح الكلام في الطلب

بالكلية واما اذا الكلام مقصود واخراج عن رتبة الحشو المفسد فلا اقل غاية ما لزم من كلام الرد كونه
من التطويل قوله فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج ح
فالمتثلم وبعده ودار لها بالرقمتين كأنها مراجيع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطلع في بحث ح
الدباجه والرقمة جانبا الوادي والمراجيع جمع مرجوع من ارجعه رجعا والوشم من وشم اليد اذا غرزها
بابرة ثم ذر عليه النؤور وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة
ناشرة وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدر فان اعلم على متعلق بهذين اليومين او يجعل
مفعولا به بان يجعل اعلم بمعنى احصل وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل قوله نحو ان
انه قول بعضهم برمالح يريد ان قوله بافواههم تأكيد فانه اصل المعنى للتأكيد وهو فظ قوله قدمها لانها
الاصل والمعتبر عليه قبل الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي اي التي اعني قوله والا قرب ان يقال ط ط
فانه المقتضي لبيان فائدة العدول عن الاصل قوله بانه الايجاز والاطناب والمساواة ولما التقديم فيما نحن
فيه للتقديم في الضبط الاجمالي قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله حاق به الشيء اي احاط به ووصف
المكر بالسيء ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لانه مجازاته جزاء السيء وجزاء المكاره
السيء ليس سيئا قوله عنك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل لا في الظروف ولا في غيرها فالظرف
متعلق بالخبر اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظرف بناء على التوسع فيها في ز
علمه ان يتعلق بالمساق قوله اعتبار رد كلام بعض المفاد قلت لو سلم ذلك في الآية فلا نم في البيت اذ
الشرط يعنى الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لا اختل اصل المعنى
فتقدير ليس الامر كما تقول بل لاني دانية اصل المعنى المراد قلت معنى الجزاء مفهوم من المصراع الاول بلا افتقار ح
الى تقدير تحسن تأدية المراد قوله ناقضا على اصل المراد ثم هذا المنع مبني على جعل السؤال المذكور معارضة
كما هو الظاهر من تقرير الرد واما اذا اجعل منعا وسندا فلا وجه له قوله حقه لو ذكر لكان تطويلا الاحسن
ان يقول حشوا لان الزائد متعين قوله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة الاحسن ان يقول اي ح
في القصاص حيوة كما لا يخفى قوله والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والياء في في

مع انها موجودة في الكتابة قوله والنقض على المطر معارضة كون سلوك طريق البرهان فناسي البلاغة
قوله او النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرها قوله
فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو
من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما تشهد به التتبع وههنا ليس
في البيت الا كلمة واحدة قوله فلا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر فيه نظر
لان المرجحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هنا
واعترض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز
على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب بان المراد المعنى الاصطلاحي وبالثاني
اللغوي قوله ورجح ايضا بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل القتل(?)
نافيا للقتل بحسب الظاهر كما يشير اليه الشارح قوله وبسلامته من توالي الاسباب الخفيفة هي ان يجمع حرفان
ثانيهما ساكن نحو قل وقم قوله في موضع واحد هو لام القتل الاول والف انفى قوله وفيه نظر لان تقديم
الخبر لو قد سبق منا في احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل تنوين حيوة على التنويع اوجب
نوع تخصيص مصحح بان يقع مبتدأ فحينئذ تقديم ما حقه التأخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل فانه
لو حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص فتذكر قوله وقيل ان الصفة ان كانت جملة فالمراد قائلة
الفاضل الرضي والحذف في غير ما ذكر كقوله مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمي
بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل والكبداء القوس التي يملأ مقبضها الكف وقيل ترمي صفة كبداء قوله
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد بعث من التنبئة متعدي الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول
ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد بدل من اخوالي او عطف بيان له وجملة
ويزيد محكي بالضم من يزيد في قوله انا ابن يزيد لا يزيد المال فلا يتغير حاله في المواقع الثلثة ولهم فديد اي
صياح في موضع المفرد الذي هو مفعول ثالث للتنبئة وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم
فديد اي يصيحون لاجل ظلمهم وعلينا متعلق بظلما او بفديد على تضمينه معنى الجور وجوز ان يكون مفعولا

فيكون

لتنبيه بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له قوله كما مر في اخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز
تقدير الشرط بعدها وجوز في غيره بقرينة قوله وكذا اذا قال المنتج المنتج بالجائين المهملتين الذي يجيء ونتجه
بجنه وهي حالة نشوة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال
نجح بالشيء بالكسر ونجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وتحبه تنجيحا فتنجح اي فرحته فنتوبه وعلى كلا الوجهين يصح
ان يجعل اذا بمعنى الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون وفتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زايدة للتاكيد
اللصوق كما مر نظيره قوله نحو جاءني زيد ليس الا اي التقدير في المثال الاول ليس الجائي الا زيد وفي الثاني
والرابع بارئ وبا غلامه وفي الخامس لتقديمه بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله تعالى فصب عليهم ربك سوط عذاب
وفي ان وسن كان ما كان ومعناه تلك اللجاجة حصرها على شقة فوقع احد جنبيه على الارض والجبال ما بين
الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثاني وهو تجنيب للفرزدق صدره يا من رأى عارضا اسر به
مختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد
حذف الثاني لانها اضيفت الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه من الثاني والاسد المذكور في الاخر هو
ما اضيف اليه ذراعي اخر ليكون كالعوض من المضاف اليه للثاني اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد
وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على
كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض بتوضيح الافهام مضارع مبني للمفعول اي
اجعل فوق ما سروا والذراعان كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهته كذلك اربعة انجم ينزلها القمر ايضا وهو المنازل
محذوف اي بيله قوم ومن استوفاها يحتمل ان يكون موصولة او من الموصولة فلا حذف قوله واما الجملة اذا
بها الكلام التام الذي لا يكون جزءا من كلام اخر ولهذا لم يعد كلام من الشرط والجزاء جملة قوله فان ضربت فقد
انفجرت قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان
ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على الضرب لينتهي كلامه وفيه لان ما ذكره من الاشتغال

لا تفيد

لا تفيد في دفع الاعتراض شيئا اي وجه ان معنى كلامه ان الماضي بعد تحقق معنى فلا يصلح ان يكون جوابا
شرطا مستقبلا ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت قلبت الماضي الواقع عليه
قد المحضة للاستقبال فائدة قد فيه هو تحقق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل
في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بعد قد بل لان السرقة المنسوبة
الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا
ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت حكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء
فعلا ماضيا بعد قد قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فاء فصيحة له عبارة الكشاف في سورة البقرة
هكذا الفاء في فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او ان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى
فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الثاني الاقرب
وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت
فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض لتقدير الاخر فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على
عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في
الشرح اعني قوله قالوا خراسان الخ وهو بتقدير الشرط وفاقا وان اقتصر الكاكي على اختيار العطف
لقلة التقدير فيه لان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف
واعلم ان المختار في وجه تسميته بذلك الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف وبحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن
مع ان الحسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير عنه قوله خراسان اقصى ما يراد بنا البيت للعباس بن
الاحنف وكان مع الرشيد بابعد فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية
ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم
القفول فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله ان يدني على شحط سكان دجلة من سكان جيحانا
متى يكون الذي ارجو وآمله اما الذي كنت اخشاه فقد كانا عين الزمان اصابتنا فلا نظرت وعذبت
بصنوف الهجر الوانا ويروى بدله لقينا الهم الكبر احيانا وقال الرشيد فقد اشتقت يا عباس

خراسان ثم

واذن له بالعود وامر له بثلثين الف درهم القفول الرجوع قوله ما اقدر الله ان يحيى من كان في قدرته
وبه في من الاذنان لا الدنو وهو الثوب او شبح البارس لكنه مع تقدير النفس ضرورة وهو قليل والشحط
بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد واسكن العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما لكنها
حركت للضرورة او لكون الشحط بالسكون مصدرا او بالتحريك مصدرا قوله ومنه بيت السقط طرب الصوت له
الضخم طرب براجع الى الابل والبازي ببغداد بمعنى في متعلق به وبغداد بالدال المهملة والذال المعجمة
وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع في
الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية الصنم والوهن نحو من نصف الليل
وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب وانما فصل البيت بقوله وفيه لم يقل ونحو لاحتمال ان يكون
المعاني المذكورة معنى ما لهنى وما لي فحق لا يكون في البيت كما اي ان الحذف في شيء قوله فان العقل ولاعلان
الشرعية المسلا اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره انما هو على مذهب المعتزلة والعواقب على اهل السنة
واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير قوله ونحوها فيه
شغفها حبا الشغاف غلاف القلب وهي جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قوله
والعادة وكون على الثاني فان قلت المواضع للوضوح في تقدير الحب لا غير لانه من ما لهن زليخا وكان
مقهورة العشق مغلوبة الهوى ارادت ان تظهر لهن ان لو هن ايا ما لم يقع موقعه لانه مخالف
للعادة فظاهر ما قال فذلكن الذي لمتنني فيه اي في حبه لو ما خالف للعادة قلت لا اشكال ان المقدر يجب
ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المرا ودة
لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكر الحب حين قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها
حبا انا لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب فلا جواز لتقديره في حبه بناء على ما تقتضيه العادة
من انه ما المناهية في نفس الامر قوله اي مكانا يصلح للقتال اي انكم قائلون في موضع لا يصلح للقتال ويخشى
عليكم منه ويدل عليه انهم انما اشاروا على رسول الله صلعم ان لا يخرجوا من المدينة وان الحرم القتال
فيها والقصة في غزوة الاحد مشهورة قوله كقولهم للموسى بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حين

فجرزوه

بجرزوه بالبنين على التنا وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة المخاطب لا الاخوان فيليق به ولم على ذلك
هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركه اكتفاء بقوله سابقا او المخاطب
بالفعل قوله يقال رفأت الثوب ارفأه اذا اصلحته وهي من قد ذكرنا في مفتتح الكتاب ان الف ان
رد في شرح الكشف فامثال هذا التركيب المناسب له ان يقال مثلا تقول رفأت الثوب بدل ان يقال
او يقال اي اصلحت بدل اذا اصلحته واشرنا هنا لك ان ما ذكره انما يرد اذا اتى بعده بقال على صيغة
الحكاية واما اذا اتى على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يتاتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب
لرفأت على صيغة ترفأه ولا ارفأه وهذا ظاهر قوله ومما دل ينوا فيه وذلك ما في قوله بل ينظرون الا
ان ياتيهم انه وجه المواخاة في طلبهما حصول شيء عقيب ما فيه وهو قوله تاخير في النفس فان اللذة عقيب
الالم اكمل واقوى فظاهر انه لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم فكذا انتظار العذاب [illegible]
فان فيه المين الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلل جمع ظلة كقلة وقلل وهي ما اظلك قال القاضي
في تفسير هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان ياتيهم الله اي ياتيهم امره او باسه
كقوله تعالى او ياتي امر ربك او ياتيهم الله ببأسه فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه
فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع هذا السهو اتباعا لصاحب الكشاف والمحقق ايضا اورد الاية الكريمة في الملحق قبله
بناء على ما هي عليه فكيف غفل عنه مهنا قوله لان الشر اذا جاء من جنب لا يحتسب كان اشد وفي بعض النسخ كان
اغم من الغم والاول انسب لقوله في جانب الخير دفع في بعض النسخ كان اشر لان اللفظين من تجنيس الخط قوله يحتمل
ان يكون الاغراض الثلثة وان امتنع اعتبار بعضها في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب هو الله تعالى
فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القران انزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نوع منه
بعيد ما الموضوع به بليغ ما الافادة مع قطع النظر عن عصمة المخاطب قدم [illegible] غير مرة قوله كقوله تعالى
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف فعدي قضينا بالي لانه ضمن معنى اوحينا
كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تفخيم
ذلك الامر وتعظيم له وهذا دابر القوم آخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد الانقطاع باستئصالهم بالكلية

قوله اي حين الايضاح بعد الابهام لم يقل في الاطناب الايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا
قوله وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عين الابهام
والايضاح فهذا التفسير لا يلايم قول المص سوى ما ذكر ولك ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من
الايضاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الفوائد المنظورة فه
غيره باعتبار الامور الثلثة المذكورة فلا محذور قوله يشيب ابن ادم له لم يقل نحو قوله عم لان في
الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على
العمر وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر منه معه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كما جاء
في الحديث يشيب ابن ادم له بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشب بالكسر من شب الغلام قوله بمنزلة
لفظ العطف بعد النطق فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين متعاطفين
بمنزلة النشر فكان الاظهر ان يقول بمنزلة نشر العطف بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في العطف
متاخر عن نشره ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المنشور وتعيين المراد منه بالاسمين
المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد النشر ولا احتياج الى اعتبار التعلق وغيره
قوله وهي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة الفجر
طائفة منهم ولم ينقل عن من السلف انها صلوة الفجر وذكر بعض المتاخرين لانها بين صلوتين لا يقصران
وقال بعضهم هي احد الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما في
ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة
الغفلة بالجر معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرار النداء
زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم
ونصحهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموا اخلاصه ويظنوا به غشهم
ويتبين لواعج نصحه لهم كما كرر ابراهيم عم في نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما في قول ان ولقد علم الحي اليمانون انني
لنعم الفتى ان زان لابس بن عبد شمس هو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء

الافاق

212

الافاق فلما راوه خرجوا اي عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون الخ فقال معاوية
اخطب فقال انظروا الى عصا تقيم من اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة الامير فقال ما تصنع
بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر ما تنحنح ولا توقف ولا
ابتدا في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية انت اخطب
العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك اي الحي القبيلة واليمانون جمع يماني كما في
تعريف المسند اليه بالاضافة قوله وبه تنبيه بطلان ما قيل له وجه التنبيه ان عنوان الظاهر حال جبوتا سوداو فلان
الخال اليماني الذي فيه سواد وبياض قوله لم يقبله ملك متكبر فقيل المراد بالخال الشامة فانها تغير لون التنو
وجه يكون فيه قوله بهم تنقصه خال من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الخال
المخيلة وغيره يعني الملك المتكبر وخصصه حتى انه هو الكبير تعالى رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على
المتكبر مبالغة كعبد لهم رجل عدل فخشية فانها في الطبع الاستدارة بالكاس لان الكاس يكون ابدا متوفرة النعم
غير ضيقة فتدارك ذلك بان شبهه بها مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شبيها بالاستدارة التي قبلها في ذلك
بان يجعل الخاتم من الدر ثم الكاس في الغالب يكون مبتذلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه تقبلها
فتدارك ذلك بوصفه الثم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان متكبر فكيف غيره قوله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله
ملك كبير الخ فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود وكان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال ظ
قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفائدة لجواز ان يكون الفائدة فيه
غير دفع توهم خلاف المقصود اخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في اخر الكلام وليس معناه الاقسام متباينة
فان ذلك ربما صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال ظ
قوله وهل نجازي في ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر
ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في الكفران والكفر قوله واحترز به عن الوجه الاخر له في الاية وجه ثان وهو
ان يقال المراد بالكفور في قوله وهل نجازي الا الكفور العاملة لكنه عبر عنه بالكفور ليناسب قوله بما كفروا والعطاء
وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني قوله وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله الى نفسي

ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل للتذييل ويحتمل ان يقدر كلام هما تذييلا للقول وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد **قوله**
ولو لا قوله ايضا للتوهم انه من قبيل القول بالموجبة تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا مذهب اليه الذوق ق
السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى القسمين فكان مطلق التذييل
ينقسم الى قسمين وهو معنى صحيح بلى لا يبعد ان يقال الظاهر بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثاني
والا لوجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم **قوله** ولست بمستبق البيت من عمر الخطابي انه قال الحاجة
اي شعرا بكم القائل ولست بمستبق قالوا هو للنابغة قال هو اشعر الشعراء **قوله** من ضمير الخطاب في لست لا وجه لتخصيص الضمير
في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا يلمه حالا عن الضمير في مستبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتي
بين الضميرين **قوله** يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ اشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه
اعرابه كما في قوله تعالى واسئل القرية والتقدير لست بمستبق مودة اخ **قوله** لان نزول المطر قد يكون سببا لفساد الامكنة اذ لا يخفى
في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال بحسب نفس الامر كما يشهد به انصاف في الالزام ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في
التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يسبق من المسقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه كثيرا فهو قوع عدم
وجه الاصلاح ولذا قربه البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فلكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت
يتبادر كونه سببا لخراب الديار فهذا بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر اذ في فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة
قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله ديمة تهمي يدفع
هذا التوجيه كما لا يخفى **قوله** ولذا عدي الذل بعلى والا فهو يعدى باللام تعالى ذل له **قوله** وطران يكون التعدية الى ق
بين الامرين الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل يكون من العالي للسافل بدل على حصول منع
العلو في المتذلل على خلاف حاجة التضمين كذا في شرح المفتاح **قوله** وفيه نظر لانا لا نسلم انه قال بعض الفضلاء الانصاف ان ما
النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه حليم يتبادر منه للمهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر
عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى اعدائهم وهو الملك فان اعداء الملوك هم الملوك فغير مسلم كما يشهد به
الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمطر انما قال ان ربي باعتبار زمان العفو والقهر يكون في مقام الخطابة والاقناع
فتامل **قوله** فيتوهم ذلك التوهم ان قد نافى في بيان حال الا يشبه التواضع نوعا حالة التشبيه ولو كان حصار مبتغا ايمع

سع لا بدل مطلقا على ان الحلم يوجب حالة المهابة اذ قد يحتمل ان يكون سببا لجرأته على القدرة وغير حليم في
وقع مصادفة ابائهم مع ان لهم حلما وتواضعا مع الاخيار وجوابه كما في ما ذكره ان رجع
خطابي ادعائي واذا ماما به الجن شهادة التشخيص باعتبار الغالب الا وقت ذكر الملوك ببسط من تحاطبه
وتلطف به مع هذا لا يرفع اليه المخاطب واسع مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالته مع
طريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار الجن شهود الملا ق
الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة **قوله** بفضلة لنكتة اراد بالفضلة نحو مفعول
او حال او نحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه التنظير الا اللفظ
التي ذكرها المصنف في الايغال **قوله** كتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا هذا انما هو
على كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء
فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض من اجزاء الليل اجاب صاحب الكشف بان ما ذكره مأخوذ ف
من قولهم سرت ليلا او سرت الليل فانه يقتضي الاستيعاب في الاول يصح على التقدير ح وذلك لانه قد يقتصر محدود دا
بدخول حرف التوقيت عليه في الليل وان كان موضوعا للمجموع الزمان المعلوم الا انه منكر ويقع على
البعض والكل فيحمل على المتعارف والاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد جاء عنه ايضا بما ذكره الامام
المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكر ابو سط الليل والدخول في معظمه يقال جاء في فلان ليلا او
بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه كما قال والا وضح ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل
يكون الكلام نحو ما سرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال فتعين
بحيلها وهوانه تباين مما ذكره المصنف بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فانه اذا حمل كما هو في نوع
ولو اكتفى بذكر الاسراء للتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد في الايهام ان يتبادر الى الوهم
في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتامل **قوله** ان الثمانين قد بلغتها قد
احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان على وزن الزعفران وتقال ترجمان بضم الجيم ويمكن ان يضم التاء ايضا
الجيم يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان اخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انتهيت اليها اسنة احوالي

في سمعه ثقلا لحنيه مع علمه الكلام فيحتاج الى ترصيم ليبلغه اياه ويكرره عليه من قريب الا اعتناء او ادراكه
المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلغ او فاطلق عليه الترجما ٥
ن وقيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقق مقاله ان ع لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياجه
سمعه الى ترجمان اعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالكبر ع اي ضعف سمعه احتياجا الى ترجمان قوله الاهلي
اباها واطراوت ج تمامه بان امراد العسي ملكه سنوا الضيم ع انما ما راجع الى ام او لك ملك اسمها وبنوا اخلى
ما في بعض اقام في الحفر والالف بلا اشباع والباء زيد بان زايدة قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشف فقال ابن مالك في شرح التسهيل تعتبر الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها
بالفا دون السين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة
فارق اللفظية ان لم يذكره ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت
وقد سبق انه يمتنع في الحالية فهذه هي الفروق واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشف من ان الحالية
قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فانها لا تعلق لها بما قبلها لكن تنبيه بهذه المرتبة قوله
وضمير الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور وجوز ان يكون المحذوف ضمير المخاطب المامور بالعلم اي انك سوف
ياتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه جماعة في قوله تع ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله فحقوله ان انه
بحث النوابح وبحث المنظر في اله اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان
لا تكون احدى الجملتين معمولة للاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله بحث النوابح اعتراض وقوله بحث المنظر
معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولكان تقول عطف ان لا انه على خبر ان لتبين يمتنع يحتاج الى
كونها ضربت معه او محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى او استئنافية فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه
المحتمل والاية مثال لا دليل قوله وخفوق البيت الخفوق والخفقان الاضطراب قوله هو ارقت معطوف
على فاعل فعل نحو البيت ان ارتفع واللهيب التهب بل ان ار والمراد بلهيب ما في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق
قوله وما شام مقابسة له البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي قيل للسموال بن العاديا اليهودي ومطلع
القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبعده اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس

الى حسن الثناء سبيل * تعيرنا انا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل * وما ضرنا انا قليل وجارنا *
عزيز وجار الاكثرين ذليل * لنا جبل يحتله من نجيره * منيع يرد الطرف وهو كليل * رسا اصله تحت الثرى
وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل * قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه واطله الله وطلابه اهدره
ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت منا رئيس الا قتلا
ولا تطل دم قتيل منا في موضع كان وعابد من انتفخ والغرض الافتخار بالشجاعة ومعنى يحتله يحله
وينزل فيه نجيره اي يدخل في جوارنا وحفظنا منيع اي ممتنع على طالبه لاستحكامه يرد الطرف اي
هو مشرف عال يحسر الطرف الناظر اليه سوى الابيات يدل على ان المراد من الجبل اصل العز والسمو
كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره الشريف ابن المفتاح فليتامل قوله فيستعمل بعض
صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التغيير شاملا لها نبه ولما كان النوعي
ههنا ذكر ما يحقق تغير البعض لم يتعرض له قوله وتقرير كلامه على ما ذكرناه ظاهر حين اقتصر على قوله وهي
ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يرد قوله ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اكثر كما زاد المصنف عليه لاشكال قوله فسهو لان ما هو اقل من جملة قد يتعلق و
نبال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا في احد الموضعين بعد اشتراط ما وقع
اذا كان من جملة ما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان
واقعا في احد الموضعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له
وضمير كان محذوف من جنس حذف ان لم يجوز جعله خبر كان وتقدير جملة اخرى حالا اما ذكر ان المقدار
ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع له لا يختص بما ذكر من التعسف قوله لان ايمانهم لا ينكره من
يثبتهم وانما تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله تع يسبحون بحمد ربهم يدل على ايمانهم به تع قوله وحسن
ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تع لما ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم تبين ان
هذا وصف عظيم شريف يحسن ان يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله
ويؤمنون به ايماء الى مذهب من لم يشترط في البيت كما قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التكميل اجيب.

بان مراد المصنف من هذا الكلام قد يقال في مقام التعظيم شانه جسيم عظيم المنظور تعالى ورايته يعني
وعند عظم العقد ل يقال قوله بغير وهذا لا يبعد من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه
قوله ولست بنظار الى جانب الغنى وما بعده واني لصبار على ما ينوبني وحسبك اني على
الصبر قوله وقول الحماسي ونكران شئنا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم
عرضه وقبله ونحن كماء المزن ما في نصابنا جهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد
قؤول لما قال الكرام فعول الجهام السحاب الذي لا ماء فيه قوله الفن الثاني علم البيان قد اشير في
الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني لا الالفاظ والمضاف محذوف من الاول او الثاني فليتذكر
قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف انه يصدق على تمكن كل من عرف علم
البيان من ايراد معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بيّن او لازم م
واحد فقط والجواب ان منشأ هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه عما هو مصطلح المعقول
وستقف ان المراد اعم من ذلك كما هو دأب اللوازم بالمعنى الاعم قوله فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد
بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير ولان يلتزم هذا التقدير بناء
على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم وهو في معانيه الاخر اما حقيقة عرفية واصطلاحية او مجاز مشهور
على ان خروج ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد والادراك المتعلق بها ظاهر واما على
تقدير حمله على الملكة فلا فتدبر قوله واراد بالمعنى الواحد الخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى
الواحد معنى واحدا كان او معاني فيما يطابقه مقتضى الحال اما باعتبار التركيب فظاهر فمن انه لم يجوز صاحب
المفتاح كون الالفاظ المؤدية بعينه للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور
واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث عن وجه كلي من افادة التراكيب كيب
بخواصها التي يبحث في المعاني عن افادتها اياها باسمها كما وفي بحث لان لزوم الدور على هذا انما
هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ما هو اعم من الطبيعي والمجازي وايضا انما هو في الموضوع عاع
الشخصية لا النوعية والالفاظ المركبة موضوعة نوعا ايضا قوله على الايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم

فان قلت

فان قلت المعاني التي يقصد البيان غير متناهية عرفا وان تناهت عقلا وكان الاحاطة بما لا يتناهى
عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يتعذر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة
بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم قوله لان كل واضح هو خفي لشخص فكل من قدر على ايراد المعنى
الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق البيان التعريف
عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح فلعل القدرة على ما ذكر
بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال لو سلم فلا نسلم ان لا وضوح
في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة لا يخرج عن وضوح ما وكذا اصل لا يخلو
عن خفاء ما لا الاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح
صفة المدلول وصف به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها
في القوة قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد
والارادة اولا وبالذات قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير له اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة
لعلم البيان وجزء من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاشتمال اصلا لان
المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة من جملتها المعاني التركيبية قوله اولى من توزيع
بوجوه ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل ما يعرف به ايراده ووجه صحة
ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد والملكة
من تلك الاصول وتوزيع المص خال عن هذا التجوز فلهذا حكم عليه بالاولوية قوله ودلالة الاثر على المؤثر
اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوع واحد من امثلته اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية
كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية المطالع والمختار على ما صرح به الشارح المحقق وغيره من المحققين
وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اهتزاز المستمع للنغمات الطيبة في الرقص عند ما يهابه
على تاثير تلك النغمات في نفس ذلك المستمع وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك بتلك الحركات اذا تاثر من طبيع
الاصوات وملايمة الاصوات وفي … ذلك … بعض الاوضاع كون المتألم وحاجبيه عند شدة الم قوله

اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فقد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حي قوله بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع الات مع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع قوله كدلالة اخ على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على التحسر الذي يدل على الوجع فهو بالفتح لا غير قوله وعرفوا الدلالة لة اللفظية الوضعية له قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع يستظهر انما نقلنا شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى هو اللفظ ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفها على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التي يذكر في التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الا انه لا ينافي العلم بالوضع بل كل منهما يتحقق سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه توقف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تاويله اخر على انه التي اه اخرا الى انه تفسير باللازم غير محمول فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا مبنيا للفاعل فانه فهم انه مع انه لازم لكن الاضافة العارضة لاجل الوضع غير الدلالة اللهم الا ان يقال غيرها ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشئ من الدلالة اذا قيس الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشي

او لا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والوقوف قد تامل قوله وجوابنا الزام انه لا يقدح ذا الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم الشيء من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل في حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم من المحل صفة للمحل فانه فيلزم كلامه تنافي صريح الا ان يقال ما ذكره في حواشي شرح التجريد نقل الكلام القوم لا انه مختاره قوله لان دلالته عليها انما هي له اي من جهة من شانه الكون العقل كما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لو لا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان الدلالة بحالها لو كان في التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين لكان اوضح قوله واريد به الكل واعتبر دلالته انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك في باب الاستعارة اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها انه المتبادر الكلية الجزئية وما يتفرع عليها زيادة ايضاح ولمثال الحمل لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته له فليفهم قوله وح ينتقض تعريف الدلالات اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا الحدود وبعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وانما لم يتعرض للانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كانت اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم والمجموع عنهما معا كما فصل في شرح الرسالة قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات له ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا قوله لان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت التضمن ضمن اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ وقد سبق من الشارح والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة قوله وانه اذا قصد الجزء قولا تضمنا او التزاما قال الفاضل المحشي هذا ابطاله بوجه وجه البطلان بسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهم الجزء ملتفتا ومخطورا بالبال قصدا بواسطة الوضع الدلالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظ فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صار الدلالة مطابقة

لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل السياق او اراد بقوله لا تضمنا لا
تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة مطابقة وان كان بواسطة
القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية اذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم
خارجا عن الموضوع له فتعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المحل لا تعلق
لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة
الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي بان
اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف
المشترك على ما يجي في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح رح من صيرورة الدلالة على اللازم
والجزء مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على المقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى فالمطابقة التي هي افراد ما يدل عليه في تلك الحال باحدى الدلالات
محل نظر لان مساق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يتوقف على
الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه فهو لا في ضمنه في الصورة لا يكون تضمنا مع عدم التوقف بطل كلام
الفاضل المحشي فكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح رحمه الله الا ان يراد مراد المحشي ان مبنى ما ذكره
على ما بين المقدمتين في نفس الامر وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح رح في نفسه **قوله** لا يظهر انها مطابقة او تضمن
قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون مطابقة تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال
في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح رح في نفيه الخفاء اما اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة
التضمنية الدلالة على اجزاء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا
باستلزامها للمطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم
المراد التزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه لنفي الخفاء في الدلالتين متعلقا
بالتصريح الثاني وبالجملة ما جعل المجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور له ان يعين احديهما
في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح رح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان

تقتضي

تقتضي كون الدلالة فيما ذكر من الصور ثانيا مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها
كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل والملزوم
وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح رح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم
ما ذكر من توقف الدلالة على الارادة وما يلزمه امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبني على
التنزل فلا وجه للاعتراض **قوله** وغير ذلك مما يجري به بحث حاضر كما في باب الجود والبخل في مقام
التمايح والتهكم **قوله** وكلام ابن الحاجب اي عبارته هكذا ودلالة اللفظية في كمال معناها دلالة
المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان فههنا **قوله** من معاني
المجازات والكنايات له جواب ان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على
تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية والمقالية نعم من لم يشترط
ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه بان الدال على المعنى
المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رأيت اسدا في الحمام مجازا في
المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما هو صوابه واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير
المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي اي الرجل الشجاع انما هو لفظ
الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه
والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز
ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار
ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثال الاسد في الحمام فلا نم
انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكره في القرائن اللفظية والقرينة العقلية وان جعلت القرينة العقلية
في حكم لفظ تقديرا وبقي المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون
المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح ان لا يوجد مجاز في المفرد فليتأمل قد سبق ان اللفظ
اذا استعمل في جزء المعنى الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في

الفاضل

مثال المجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر قوله بل على يكون دلالة الالتزام له اراده
المحشي بان لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم
لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس
بلازم سواء كان اللزوم بيّنا بالمعنى الاخص اما في الاول فظاهر اذ كفاية تصور ا و تصور ب في
الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم بين ب و ج لا يستلزم كفاية تصور ا
وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لب
اما الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم
الثاني تصور اللازم الاول مقصودا اي نحو ملحوظا اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعا
غير ملتفت اليه قصدا تصور لازمه في بعض المواد ولم يكن كليا فتأمل قوله لا ينافي بالوضوح فان
قلت المتعرض اوضح دلالة على المقصود من المتعرض مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت المتعرض المفهم بما يختلف
لكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى
الدلالة والاتم يكون كل واحد دالا له لا يشكل ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع فكذا
الدلالة المرادة ههنا اعني الارشاد بعبارة بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر
لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة قوله يقام كل كلمة منها اي من كلام
الكلام ان يقال قوله ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس ما يرادف كل كلمة قوله ويحتمل ان
يكون بعض منها دالا فاخ قلت قوله او يحمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله
وعلى التقدير فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقادير مع انه لا دلالة لشيء منهما على اصلا
صح التقدير وهو ان يكون عالما بوضع شيء منها قلت هو او يحمل معطوف على مجموع القيد والمقيد اي
ك انه لو لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد جزء من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم انتفاؤه
المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والوقف ظاهر فافهم قوله وقريب منه ما يقال له
الوقف بانه اجابة ابي ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الزمان التغاير بحسب الزماني

قوله

قوله وفيه تكرار اللفظ على الحسي والمعاني على العقلي فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء
الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لعلة تكرار المعنى على العقلي ولا وجه
لذكره قلت نعم المدعي ذلك لكن الدليل ان بين كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح
بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولي وضعيين اعني ان لا يكون دلالة
لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول اخر وضع له والسؤال على الدليل على انه
ان يراد بعلة تكرار المعنى على العقلي علة تكرار معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دالين على معنى
واحد وضعي لما ذكر فلعلة تكرار المعنى على العقل انما في محله قوله فيصح تأديته بذلك المعنى فيه مناقشة
وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث انه لازم
على الملزوم فتأديته الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية منه
اللهم الا ان يراد باللزوم اللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع وبلا حظ في كل منهما العلم ومنه
بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل
فينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة و
منها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبان الكلب الى كثرة ضربه ومنها الى كثرة
الواردين ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وينتقل من مهزول الفصيل الى فقد امه ومنها الى كثرة
حلبها ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود او ينتقل من مهزول الفصيل الى نحر امه للضيف
الضيف ومنها الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل
قوله فانما قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء
الجزء فان العكس المذكور بالنسبة الى المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الكل كنسبة جزء الجزء
الى الكل فغاية الامر ان تتحد مرتبة في الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء
على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتأمل قوله قلنا الامر كذلك لكن [illegible]

الحسنية الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحث اما اولا فلان لقائل ان يقول
يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه
الميزانيون فهذا المقام غاية الامر تخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ما ذكره اصطلاح
جديد لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرشيد يشعر بخلافه
بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف لا
يوجد في التضمني ليس باعتبار فهم الجزء من الاجمال الا اذ قد سبق منه في بيان تفاوت الوضوح والخفاء
في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظة ولو بالذات يفيد تفاوت الترتيب في
الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الاجزاء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر في
القوم الموجود في التضمني ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصل قوله بمعنى النوع بالبال له
الواو للحال اي والحال ان معنى النوع بالبال يعني بالاجمال لا بالتفصيل والانحصار بالبال يعني مفصلا بدون
حصول الجنس بالبال واي هذا الشارح بقوله ولم يرا لنسبة بينهما في هذه الحال اي بسبب ان جنس جزء من حقيقة
والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع نظر وجه النظر قد اورد الفاضل المحشي على
الوجه الذي نقل من ان رد الاول في ذلك التقدير اورده من عنده اما الثاني الاول ان قوله في توجيه واد
ان رد اقوى فيه بتصور الاختلاف في المفتاح اي قوله اذ لا انحصار في التوقف بهذا القيد يدل على ان
الاختلاف المذكور بحسب نفس الدلالة وليس كذا ان رد ما ذكر من ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف
العلم بالوضع اختلافها بالنظر الى تحقق الدلالة بعينه لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف الدلالة
ايضا بحسبه كما للزوم في الالتزام كيف ولو كان المراد ان رد ما افاده المحشي ما اقتضى اي اعتبار كونه النقلي
في الوضوح اذ قد يكون التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور
في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء لان جنس الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان
يكون الاختلاف بحسب كثرة المؤانسة ونحوه كما سبق من الشارح الاشارة اليه فاولى هذا راجع الى تذكر
الوضع فيعود الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما لا يضبط بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات وارباب

الوف

الوف الخاصي واللغة الى جهة فعدم الانضباط غير مسلم ح وبالجملة غاية
الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم نفي المطابقة اذ
يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقيني والظن الجلي وما دونه بدلالة القرائن
وان لم يحفظ قدرها يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال آه
انه ان يق ذلك في بيان تأتي الايراد المذكور في الدلالة الوضعية لا في دفع
المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشر بقوله اما اولا آه كما ظن اذ قد صرح في
هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف المذكور في العلم بالوضع فلا
يدفع المناقشة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا
آه يخالف ما ذكره في شرح المفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك
تزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكر في المفتاح انه لا تفاوت في
نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره هنا انه لما لم يكن في التوقيف اشعار بذلك
القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا
لو سلم ما ذكروه دال آه قد اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي تدل على
معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها
ولا مع غيرها ق ثم ظ هذا الكلام يدل آه وانما قال ظ هذا الكلام لانه بصدد بيان
حال المجاز مطلقا فيستفاد من سياق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا لان قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له
آه يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز ق وهذا لا يصح
آه وانما قال ظ لان علاقة اللزوم وان كانت تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان
مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه ق وانت خبير بما فيه من
الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان
ينبه لها وهي ان قوله ولها مراتب في الوضوح والخفاء اي دلالة مطابقة آه توجيه
الكلام بناء على ما افاده الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية

لانه مختاره كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود في
التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد ما
هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة
هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال
الدين ابن هيثم البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه
في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عنه بعض الافاضل يعتقد فيه
ما ذكره اولا كما وهم فيه البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى
المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كونه الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع
له انما المشابه بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه
والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى
متفرع على تلك المشابهة فمن ثمة صح ان العلاقة هي المشابهة ق وظاهر التفسير شامل لنحو قولنا
آه قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه
كلام الفاضل المحشي فيما استفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف اللغوي ليس بمحذور
بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من
كلام المصنف كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يزاد آه ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه
الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي هي
لازم معناه وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه
وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام فانت منهم فان المسك بعض دم الغزال ونحوه
امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر ان مثل قاتل زيد عمروا اذا قصد به التشبيه من قبيل
التشبيه الاصطلاحي الضمني ق وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه
الزيادة يغني عن قيد لا على وجه الاستعارة آه فتامل ق لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية وارادة بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه ينبي
عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في آخر احوال الاسناد الخبري ق صار كالان

لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال
القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له اللفظ كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط
نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا للارادة المنقول
اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة
المانعة وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة حينها وهذا
اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناش من دليل وهذا
لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول قال الفاضل المحشي في
حاشية الكشف الظاهر ان المنقول شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول
عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاجاب بكل شروطا مشروطا انتهى ق واطلاق لفظ الاركان
على الاربعة الحي يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة فان
قلت في التعريف امور ماخوذة غير الاربعة قلت الكلام في المقصود بالبحث لا فيما اخذ في التعريف
ق لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد
تشبيه النكهة هي رائحة الفم بنفس العنبر هو مشموم غير قابل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف
في دفع التسامح بالكلية ثم هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم
بالضم ق لان عدم الحيوة عما من شانه انما يقال عدم الحيوة عما يتصف بها مع انه الظ
والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة
واما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه ان هذا المجاز باتفاق اهل
اللغة ق واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل
فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول
اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فتشبيه
محسوس آخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول
اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى

منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظ عند المص فتدبر
ق فدخل فيه الخيالي يمكن ان يقال انما جعله الخياليات من قبيل الحسيات لانهما تشتركان في ادراك
الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها ق وهو المعدوم الذي آه انما سمي
هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي
تتادى اليه جميع المدركات الحسية ق ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها آه اعترض عليه
مولانا حيدر بان المراد بالادراك المذكور في الشرطية ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة
لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس
اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته فلا اشتباه
ق بخلاف اللذة والالم العقليين تحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون
المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك
فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس هذا الفرق بين الالمين ق وتحقيق
ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وتحقيق هذا التعريف
ذكرته في حواشي المواقف فليطلب ثمه واعلم ان المص لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم و
ايراد الامثلة على اصول الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها فالعهدة في ايراد امثال
هذه التحقيقات عليهما لا على الشارح ق فكادراك القوة الغضبية او الشهوانية القوة
الغضبية هي مبدء الاقدام على الاهوال والشوق على التسلط والترفع والقوة
الشهوانية هي مبدء اجتذاب المنافع وطلب الملاذ من المآكل والمشارب وغير ذلك من
المشتهيات ق كتكيف الذائقة مثال للملا هو خير وكمال عند القوة الشهوانية لادراكه كما
يتوهم من ظاهره وهو ادراكها المجردات اليقينية المجردات معقول الادراك واليقينية
بالرفع صفة ادراكاتها ق فالمراد المعنى نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه
امرا خارجا اما اذا كان امرا داخلا او تمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان هذا القيد اعني
زيادة الاختصاص ق والضمير لليالي او النجوم اراد بالليالي الليالي المستفادة من رب
الدالة على التكثير والتعدد المذكورة في البيت السابق والاضافة في دجاها على تقدير

تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورأيت
في نسخة مصححة من نسخ مقروءة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا والرواية الصحيحة
دجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش
كالثقيل تقذى به العين وتأبى حديثه الاسماع الصدود الاعراض والباقية للملابسة
وضمير فيه لليل او الفراق ونفي وجود الوداع فيه مع ان سياق الكلام يدل على ارادة
وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على وجود الوداع يستدعي سابقة المترافق
فيه فعدم المقتضي لعدم ذلك التلاقي عن اصله مورث لزيادة الملال وموحش بالجر
اي مورث وحشة صفة ليل كالثقيل اي كالرجل الثقيل تقذى به العين اي يكون
ذات وسخ لمجرد رؤيته وتأبى اي تمنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصاد دعنه ق
ولزم بطريق العكس آه هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حده كما
فعله السكاكي لما فيه من التقليل للاصول اعني جعل تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع تشبيه
البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه ق
واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا يقين القلب في هذا المصراع
لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان
النكتة انما يظهر في القلب الثاني كما بينه ق فيه كان البدعة هي التي تلمع من بينها لا يخفى ما في
اسناد اللمعان الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى
الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبدأ خبره بينهن والجملة صفة للسنن
لان الظاهر لاحت ق ونحو ذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب
بعضها يؤدي المراد وبعضها غير مؤد اليه فان حمل على الوجه المؤدي كان تعليلا للنحو مصلحا
وان حمل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا ق في كونهما كرباسا او ثوبا او قطنا فيه نسج على ترتيب
الالف ق قد يعترض على كون من القطن فصلا بانه ليس مساويا للكرباس اذ يصدق على
ما لا نسج بعد واجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا
بعيدا ق حصول الجسم في مكان الصواب ان يقول حصول الجزء في حيز بعد حصوله في آخر لان الجوهر

الفود متحرك عندهم وليس بمتمكن وللبحث عموم فالحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد تعريف
حركة الجسم لا تعريفه مطلقها ق فيه نظر لان المقدار آه ان قلت فليعطف على الكيفيات في
لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات التي ما يدرك بالحواس نوعا نوعا
حيث قيل بالبصر او بالسمع آه يأبى خروج شئ من المذكورات في خلال التفصيل من تلك الانواع ق
كالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل لا استقامة والانحناء يوصف بها الخط
بحسب العرف وحيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيعلم انه بحسب الحقيقة
ايضا فان الكرة المجوفة سطحها مقعرا ومحدبا مع انه لا خط فيها بالفعل لعدم تناهي السطح
وضعفا ق كما في اوتار الاغاني الممتدة الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغني وهي بحسب
متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق
ونحوه ق واصولها تسعة الحرافة والمرارة آه الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة
والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام
الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف
حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت
في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية
المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت
الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم وعاوى
خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه اخر
لا يتحمل المقام ذكرها ق والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان
والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض
عليه بان الاختلاف فيهما ان اقتضى الاختلاف النوع فالانواع منحصرة في التسعة وان يقتضي
فلا معنى لعدهما نوعين ق والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقية وقد يقال
لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه فلا ينحل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا
احتد في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار ق من ثم انها تفرق

تفرق المختلفات وجمع المتماثلات اما لانها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة
فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسائطها
شديدا في الغاية ينفعل اللطيف منه فيبادر الى الصعود والالطف فالالطف دون الكثيف
فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما انها جمع المتماثلات فمعنى كونها معدة له وذلك لان الاجزاء
بعد تفرقها يجتمع بالطبع فان الجنسية علة للظم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب ذلك
الاجتماع فنسب اليها كما نسب الافعال الى معداتها ق والبرودة من شانها تفريق المتماثلات
وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتماثلات وغير المتماثلات
وهذا هو الظاهر فتأمل ق وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما غيرهم
فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليس الا من الاعراض النسبية والصلابة هي
الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عندهم عدم من شانه ذلك
ق كالبلة من الجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف
نقيضها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على الجسم المبتل جوهر فلا يصح
عدها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق
ايضا والانبساط بهذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره
المحشي والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر يرده تصريحه في حواشي المطالع بان الوصف بالجريان
يمنع عن الحمل على الكيفية ق واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة تعد من الملموسات بمعنى
رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا
المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة تعني اليبوسة ق على استعمال موضوعاتها ما اراد بالموضوعات الآلات
يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال ق وهو حركة للنفس
مبداها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان
الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد انه لا يوجب
حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب
وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان النفس بحيث اذا حصلت فيها

حركة هي الغضب لا لجعلها متحركة بحركة اخرى ق كالصلوة الوجهية الشبيهة بالمخلب المفهوم
من كلامه انه حمل الاعتبارى الواقع في المفتاح على الاعتبارى المحض في النسبي على الاعتبارى
النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبي وبين انسب المحض في اعتبارى نسبي وقال
فاضل المحشي في المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب الاضافات باسرها لا وجود
لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتبارى عطفا قريبا من العطف التفسيرى ق كاتصاف
الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في
ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس ق او كاتصافه بشيء تصورى
وهمى محض مثال للاعتبارى المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي
كما بيّنا وليس في الطرفين ق وهذا اشارة لفظ المفتاح آه اى بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة
الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة امور تشير لفظ المفتاح حيث قال وجه
الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما
ان يكون حقيقة ملتئمة واما اوصافا آه ق وفيه نظر لتوقفه اى في هذا التقسيم المستفاد من
المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي آه حاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسان
مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة
للطرفين ملتئمة من كثرة التيام ما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى المجموع بحيث
يصير تلك الكثرة بالآخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودة
الى هيئة واحد ق والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما آه وتعقلا ومختلف الذى
يقتضيه النظر الصائب انه لا ايجاب لتركيب الحقيقي من الحس والعقل قد بني الامر على المحسوس وبعد
الان في العرف مركبا من نفس مجرد وبدن مادى فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتبارى
دون الحقيقي بالمعنى الذى توهمه الشارح ق والحسي طرفاه حسيان لا غير اى وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان
لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج
في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجزء الثاني فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعى تحقق كل من جزئيه
فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه

223

الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه
عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون
الا معقولا ق سواء كان بتمامه حسيا او متعددا ومختلفا ومعنى قوله والحسي ان وجه الشبه
الحسي سواء كان معتبرا كلا او جزءا فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه
شبه فلا يدخل فيه فافهم ق الاجسام او قائما اى لا المعاني ولا المجردات فالمراد اضافة فلا
نقض بالجوهر الفرد ق ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان
اعني قوله بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله
بالوجه الحسي في موضع الحال والعامل فيها اعم اى التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه
كائنا بالوجه الحسي ق تقدير السؤال آه يريد ان تقرير السؤال بقياس مع حصول النتائج
مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية
وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي مطلوبه وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي ق باى هو ان يكون
غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقق قوله يمكن وجوب كون طرفي
الحسي حسيين لسقط اثنا عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا يسقط ثلثة كون الطرفين
عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا يسقط ثلثة اخرى
وبكونه مختلفا ثلثة اخرى ق وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي
وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم ومثل
هذا التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق
هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي وان يجعل اضافة الطيب الى الرائحة من
اضافة الصفة الى الموصوف اى الرائحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق انه لا احتياج
الى التوجيه المذكور في الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون
مسموعا مثله ق والجرادة هي على وزن الجرشة وقد يترك همزته فيبقى جرة مثل كرة كما قالوا
للمرأة مرة ق جرد الرجل في بعض النسخ يعني بلا واو والصواب بالواو والا ينبغي وجاءه

ليظهر الارتباط ق مختصة بذوات الانفس اي الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والا
فللاسد نفس حيوانية ق ويقى للرجل القليل المغاني بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر
ميمي بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع ق فبالعلم يوصل الى الحق آه اندفع بهذا ما قيل الظاهر
ان العلم ليس بضروري للايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل
لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري
الايصال الى العلم مثلا لكنه ضروري الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل الا ان يكون
على فتامل ق وفي وحدة بعض الامثلة تسامح آه جوابه انه لم يقصد في كل من تلك
الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد
في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له ولم ينف التقييد التركيب
فتامل ق وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم مثله في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد
بالعلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر ق لقرب من هذا
ما يقال آه ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك ق يعني ان
لا يكون قيد عليه كون الشيء منتزعا من عدة اشياء هي مادة له واجزاء لا ينافي انتزاعه من
عدة اشياء هي اطرافه وهذا مدفوع لما سيحققه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية
ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان الشيخ صرح
بذلك ق محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح التقسيم وجه الشبه الى الواحد
وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان
قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما ذكره الشيخ
واشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصاف
آه ولا فرق فيه فليفهم ق احيحة بن الجلاح لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما
ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة ق وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى
الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف الثريا بمشابهة
العنقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر

اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعرابه كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدأ محذوف اي
هذا التشبيه ظاهر ظهور المحسوس الذي لا خفاء فيه ومنها انه حال من الثريا او صفة
بجعله في حكم المنكر ويجعل الصفة في حكم المعرف اي الثريا الذي ترى كونه على ذلك الوصف
واقربها انه في موقع المصدر اي ظهر ظهورا مثل تراه ق وقد جاء بتشديد اللام كملاحي في
هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة ام ضرورة وقال ش رحه ان
ان ينوى وليس بصحيح ق اي تفتح نور النور بفتح النون الزهر ق فكانه اراد
بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية والمراد بمجموع
مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من
طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومجموع مقدار العنقود ق وسيجيء ان المفرد قد يكون
مقيدا آه دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب
لا مفرد ق كان مثار النقع آه المثار بضم الميم اسم مفعول فاضافته الى النقع من اضافة
الصفة الى الموصوف اي النقع المثار ق فقد اخل بكثير من اللطايف المراد من اللطايف
ما سيذكره من المعاني المختلفة وتداخل الماضي بها ان تلك المعاني انما يفهم اذا جعل
المشبه به الليل المقارن للتهادي حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة
المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر ح هو تشبيه بليل تهادى كواكبه
في الزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تغيير الفاضل المحشي في شرح
المفتاح تهادى كواكبه بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهادى ماضيا
كما لا يخفى ق بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود ق
من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال تشبيه النقع الذي
هو من جانب بالليل الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب
متعلق بقوله تشبيه اي ليس ~~[illegible]~~ مقصود ان عن اعتبار هذا التشبيه من جانب واشباه
بذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل ق في حكم الصلة للمصدر
اقحم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها

صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر رحكا ق فهو لم يقتصر آه العجاج النقع
وسل السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشيء
في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب السيف اي مضيه في الضربة لايلايم قوله تعلو وقوله
والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسو من رست اقدامهم في الحرب اي ثبتت
والاول اظهر واحتدام الحرب اشتدادها يقال احتدم النار بمعنى التهب واحتدم صدر
فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر ق بل هو مما يتعلق بمعنى الاشارة اي تعلق
المقارنة والمصاحبة لانه ينسحب عليه الاشارة كما ينسحب على بكر في المثال المذكور
حكم الضرب ق ما يجيء في الهيئات ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجيء في الهيئة
لا انه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشيخ ودل عليه بيان المصر الموصول في الموضعين
بالهيئة فلا بد ان يكون هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان يجيء في
الانسان اي يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغيره عبارة الشيخ فانها يفيد
بيان حال التشبيه وضمير يجيء فيها عائد الى التشبيه لا الى الوجه فيفهم منها كون الهيئة
وجه الشبه بلا شبهة تعسف ق احدهما ان يقترن بالحركة غيرها في التركيب احتاج الى
التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى المبتدا اعني احدهما لان فاعل يقترن ما هو
غيرها والضمير في غيرها عائد الى الحركة فبقي المبتدا اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان
يقدر لفظ فيه اي يقترن فيه بالحركة غيرها او يقال اللام في الحركة عوض عن المضاف
اليه اي بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة
لادنى تلبس وهذا ايضا انما لزم من تغير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى
المبتدا بلا احتياج الى التكلف لتقدير الربط لكن لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح
المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قول الشيخ ان يقترن بغيرها باسم الفاعل
ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه وان تقدير مضاف في عبارة
المصر اي ذو ان يقترن على ان الاضافة لادنى التلبس لكن لزوم التاويل في الموضعين
انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة

الهيئة نفسها واما اذا اخذنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من
الاقتران والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركتها او تجرد حركتها عن
الغير كما في عبارة المصنف للهيئة ولا حاجة حينئذ الى اعتبار الرابطة في كلام المصنف لان الخبر
عين المبتدا فتامل ق اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات آه
لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصر بل
هو عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال وهي المجيء
المذكور ق والثاني ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الحركة اغنى عن ذكر ضمير عائد الى المبتدا
لاتحادها مع المبتدا ق والشمس كالمرآة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش
اذ في كف يؤدي المرآة الهيئة المقصودة ق مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع
المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اي كائنة زمان تموجه ق
يبق بدا له اذ ذرته ومصدره ممدود بين بدا له بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة
الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام ق فان الشمس اذا اخذ النظر
آه تعليل لمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمرآة بما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا اخذ الانسان النظر
اليها ليعلم جرمها آه ق بحذف الهمزة اي قاري قلب الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض
ق وانطباقا مرة وانفتاحا اخرى الفا للبيئة كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين البرق
والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباق و
الانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق
فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوؤه وانطباقه
انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية ق ومن لطائف ذلك قول ابن المعتز في صفة
الرياض آه ضمير حفت اي احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة
والقيان جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية
وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام
للعهد الذهني وفيه اشار للتحف على تلبث ايماء الى اخضرار السرو بتمامه فان اللحاف ما

عانة المرأة من رأسها الى قدمها وحضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف
ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل اى بحضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من
ضمير تلحف والقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء في فكانها للتعقيب و
الترتيب يعني اذا حصل تشبه لها بالقضبان فتنبه للتشبيه الثاني والواو في والريح جاء بها
للحال والتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شيء
بامر ربها بناء على تاويلها بالمذكر كالهواء الهبات وعليها حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمينه معنى
الصيرورة والجذل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام و
والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروى لا يلزم رعايتها و
من وجوه لطايفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التشهي للدنو
والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى الى ما يكون في الثانية من رشة زائدة
تأدية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من
حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدرك الجذل فيسرع اسرع
من حركة من يهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجا كذا في الايضاح
قوله من جدل الله تعالى لا من جدل الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهري بين قوله
مجدولة وبين قوله لم تجدل قوله لان في صفة كانه عاشق آه البيت للاخطل والصفحة
الجانب والمراد هنا اليد وقيل الجيد وقيل العنق وهو المناسب للمطلوب والنعاس هو ما يتقدم
النوم من الفتور فان النوم ريح يقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت
وهي واذا وصل الى القلب نام واللوثة بالكسر في البطؤ والتمطي التمدد وفي تشبيه المصطلى
الذي لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذي يرى حبيبه وهو مد صحيفته لاجل توديعه لطافة
لا يبالى الى ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات بل ان موانع الحيوة فيه اكثر حيث جعل
مشبها به قوله ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بما فيها فذكر العمل بلفظ الحمل على طريق الاستعارة
اولانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل لعدم عملهم قوله وان الجاهل
جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه اذ يجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم

عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو متحقق في جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع
ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه
وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه روعيت فيه امور ثلثة تناسب
هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين
تحقيقا بل يجوز التنزيل والتخييل فالحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين
حملوا التورية كذلك فلا اشكال قوله يقال ابرق القوم آه ذكر جمال الدين في شرح
الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اى ظهر لهم برق فان اراد استعمال هذا بلا طريقة
الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقاة وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة الى
ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه قوله فلما راوها اقشعت يقال قشعت الريح السحاب فانقشع
اى صارت ذات قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للضرورة لا للمطاوعة اذ لم
يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري
في تفسير سورة الملك ق زيادة الترح الترح ضد الفرح قوله فالباء في قوله بانهمال
ليست بالباء التي تدخل في المشبه به اى ليست بالباء الصلة للتشبيه بل للآلة كما في كتبت بالقلم
ق فان قيل هذا يقتضي آه حاصل السؤال انه يلزم مما ذكرته في البيت ان يكون بعض
التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب
منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في
المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد
فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد ق زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو وبابه طرب وسهل
ق وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احدهما لا يدوم على ما ذكر في
السؤال فانما يستفاد من تنافي الوصفين لا من نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض
جمال الدين في شرح الايضاح بانه انما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احد الصفتين
ومعناه ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال
من احديهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما ق ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح

قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل
فيها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر
ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا ان التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح
واذا اسلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق وليت شعري ان اى مقدمة من مقدماته صارت
مندفعة بما اجاب ق احدهما انه لا يجب فيها ترتيب الطرفين كلا وجوب الترتيب في كل تشبيه
مركب وفيه تردد ويمكن ان يق حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب
اصلا وفي المركب قد يجب فيكون الفرق بالنظر الى بعض المواد دائما اعلم ق فاذا قلنا زيد
كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس
في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره ق نزد الذكر على الاتي وقيل ان
الغراب يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة في كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا بد
في الطاووس فليس اغرب من مطاعمة الغراب ق من التضاد لاشتراك الضدين فيه خلاصة
الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد يؤخذ من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين
الوصفين تشترك في ان كلا منهما ضد للاخر فبهذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين
يتحدان فيشبه احد موصوفيهما بالاخر بهزؤ او تمليح فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة
الى جعل احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين الموصوفين
وقوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولفظ ثم للتراخي في الرتبة ق بواسطة
تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرحه للمفتاح وبالجملة
التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر ق وان
قوله هو حاتم مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جعل كون
مثال ما اشبهه بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بان مثاله هو حاتم انما هو للتمليح فقط
الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة
تمليح او تهكم وهما ما اشبهه بالجبان وانه حاتم الثاني للبخيل ورد العلامة على تجويز كون
المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له ان قلت فان لم يفهم من نفيه

نفيه في كون المثال الثاني للتهكم كون المثال الثاني للتمليح فما معنى قوله لا للتهكم
قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول ق اتى ابن ابى انس وعند البيت لثقيف
بن تمليك الاسدي بسكن على وزن المجهول اى ذا ج والغيظ - الغضب الكامن وفي بعض
النسخ بتغير الضحك فسكن ح على وزن المعلوم بمعنى اذ ح والضحاك اسم ابي انس كذا ذكره
الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من ملوك الماضية فكانه يدعى الملك اطلق على
ابي انس تمليحا وهزوا قوله كان للمشبه اى لان تشبه اسمها بجرها ق لان الجزء
المعنى هو المشبه اى لان الجزء الواقع موقع المشبه به منها في الواقع بالكم الواقع موقع
المشبه به فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه ق والحق انه قد يستعمل عند الظن
الخ وقال الكوفيون والزجاج كان يجيء للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن
مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اى لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها
لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن السؤال عن العلة
المقدرة واجيب بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان
ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما
قد خلف من سده مسده فكانه لم يمت ق اى في الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريق
الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لان في الكلام مقدرا ق اى حالة وقضية
العجيبة ان في المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبه وشبيه ثم
نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة او الحال او الصفة اذا كان
لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا رأوا اهلا
للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ق او كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب
يصوب اى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا ق ولا بد من آخر يتحمل التقدير
مثل ان يقدر كمثل ذوي صيب او يقدر كنبات ماء على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة
وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات ق من انصاري الى الله الآية الانصار جمع
نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع نصر كصاحب واصحاب على قياس راكب وركب

وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من انصاري
الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله تعالى فالاضافة في انصاري من اضافة
احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في
نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار
الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضافا اي نحن انصار نبي الله
انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين
من النصرة الى الاخر ومعناه نحن حزب الله ننصرك معه فالترجيح للتوجيه في الاضافة
الاولى واي وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضافا قلت اما وجه الترجيح فهو
ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها
الذين كونوا انصار الله حتى يلايم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه
صرف قبل الضرورة والثاني في قوله تعالى نحن انصار الله وفيما ذكره الفاضل صرف
واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافة اعني بالمشاركة ابقا
الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل ق والزمان مقدارا اي آتيك خفوق
النجم هذا مذهب الجمهور وعند ابي علي الفارسي ان المصادر يقع في الازمان فيجعل مسعد
الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة ق بان الآية ح لا يكون
نظيرا اذ المشبه به ح يكون مذكورا لا مقدرا ق ويستلزمه قولهم نحن انصار الله
المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي ق اذ
حواري الرجل صفيه وخلصانه الحواري من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان
اصحاب عيسى عليه السلام قصارين يحورون الثياب اي يبيضونها ويق هو خلصاني
وهم خلصاني اي خالصتي يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان
ق واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اي بين لهم وصف ما يشبه الحيوة الدنيا في
نضرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة ق فلا ينبغي ان يعرج فقال عرج على المنزل
تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه ق قال صاحب الكشف في قوله

لولا طلب هذه الضمائر مرجعا آه فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب
وما بعده لا يصح مشبها بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب
فتقدير ذوي ضروري ويمكن دفعه فتدبر ق ومما هو بين في هذا قول لبيد اي
في ان ما يلي الكاف ليس مشبها به وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار
مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضاف اي كمثل
ما بقرينة ذكره في المشبه به والواو في قوله وما هي بها حالية وما هي اما مبتدأ او بها
خبره ويوم خلوا ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدأ محذوف اي وهو بلاقع والبلاقع
جمع بلقع او بلقعة وهي الارض القفر التي لا شيء بها وفي الحديث اليمين الفاجرة
تذر الديار بلاقع وعدو اظرف لبلاقع لما فيها معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبر لها
لامتناع الخبر بالظرف عن الحدث وهذه الجملة الثانية ايضا حال عن الديار والعامل
فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال
والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع وما القوم الا كالشهاب وضوئه
يحول رمادا بعد اذ هو ساطع ق وفي كون الفعل منبئا عن التشبيه نظر آه يمكن ان يقال
لما استفيد الحمل من الفعل انبأ ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد واسد متحدين
لا يوجب الحمل كما في علمت زيدا اسدا فتامل ق ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من
القرب والبعد لكان اصوب ان قلت فليحمل كلام المص على حذف المضاف اي
ينبئ عن حاله قلت لا يتم التقريب ح بل يكون المناسب ح ان يذكر هذا الكلام في
بحث احوال التشبيه فتامل ق والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان بمنزلة
المقيس في اثبات شيء على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه
الذي كالمقيس ق لذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق
الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه ق فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم
الغزال فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه ق ومقدارها
اي اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما تركه لظهوره مما ذكر اولا ق

مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له
ق وتقوية شانه الضمير في شانه راجع الى المشبه وان في بمعنى الحال فقوله تقوية
حاله ق من لا يحصل منه لسعيه على طائل الطائل الفائدة يقال هذا امر لا طائل فيه اى
اى لا غناء ولا مزية وعلى يحتمل ان يكون زائدة كما في قوله ان الكريم وابيك يعتمل ان
ان لم يجد يوما على من يتكل فطائل فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زائدة ففاعل يحصل
ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع ق لتقدم الحسن وفرط
الف النفس بها لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم يحدث بها الجزئيات
بواسطة الآلات وتتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية
هى العقليات ق ما نجده في قوله ويوم كظل الرمح الخ البيت لشرمة بن الطفيل او لابن
الطثرية وبعده لدن غدوة حتى اروح وصحبتي عصاة على الناهين شم المناخر
كأن اباريق الشمول عشية اوز باعلى الطف عوج الحناجر والمراد بدم الزق الخمر وغنا
حال منه اى تناول دم الزق صادرا غنا او لغو متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر
وهو العود الذى يضرب به ويقال له بالفارسية چارپاره واصطكاكها ضرب
بعضها ببعض وفي الصحاح اصطفاق بدل اصطكاك وهو الضرب الذى يسمع
صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة
كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض الغدوة والصحبة جمع صاحب مثل
فرهة وفاره والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء اعلاه
والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن الرفعة
والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح
الواو وتشديد الزاء المعجمة البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون
والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة
هى الحلقوم وشبهها الحناجر بشبه اواني الخمور وقد رفعت وامليت بطيئة ربما
اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الحناجر ق ظللنا عنده باب ابي نعيم ظللنا

ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق ق من اثر قوله اذا
اذا هم القى الخ البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله
ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يستشر في
في رأيه غير نفسه ولم يرض الا قائم السيف صاحبا المراد بالعزم المعزوم عليه ونكب
بمعنى تنكب اى انحرف وانتصاب جانبا اما على الظرفية اى في جانب او على الحالية
اى متجنبا ق اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى
السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات وقلما يوجد وصف امر اشتهر
كل الناس ق نقلا الامتناع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعول له للتشبيه فيهم او لابرازه
وقوله الامتناع مفعول به لنقلا واللام ادعائية وليس ظرف لتعليل لنقل الامتناع
ق عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به
مع المشبه كما في الحديث البنفسج لا نقل فيه لصورة النادر الى كثير الوقوع اصلا
لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره ق ان يستطرف استطراف النوادر
رده فاضل المحشي في شرح المفتاح بان ليس يجب لفظ المفتاح في قوله يستطرف
استطراف النوادر رده فاضل المحشي في شرح المفتاح بان ليس يجب لفظ المفتاح
في قوله يستطرف بعيد لكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف
الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بشاعة وفيه نظر لان العلامة ان يعتبر
لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة الى نفس يستطرف واما التفصيل الذي ذكره فلا
الامر ق وقيل معناه بمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول ففيه حذف مضاف اى من
امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح
به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستلزام ان يكون المشبه به
في التشبيه الاستطرافي اما اعرف بوجه او اقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان
المشبه به كلما كان ازيد حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم
ان الجو المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها ما الفهم عنه جحر وقد

وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسير قوم بمثل ما ذكر لان قوله او
معرض الاستطراق داخل في حيز قوله لم يصح الواقع خبر لا لانتفاء المشبه به اعرف واخص
واقوى كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح ق وح لا يبعد ان الخ يعني لما لم
يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا امرا
كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد
السكاكي الخ بقي ههنا شيء وهو ان المفهوم المتبادر من قوله نعم لا بد فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراق ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح
مع قوله وح لا يبعد الخ ان يكون المراد بجهة التشبيه بما الغرض منه هو الاستحسان
مثلا مع ان الغرض منه نفس التزيين مثلا والفرق ظاهر فتامل ق وجه مجذور سلخه
جامدة المجدور وما عليه آثار الجدري والسلخ ابراز ق نقرتها اي ثقبتها بالمنقار
والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر النقر باق في
السلخ بعد لانه نزول بالزمان وانما اشير به لانه للتقريب ق ولا زوردية الواو
بمعنى رب ولا زوردية بالزاء المعجمة الخالصة لان الف اللازوردية صورة الشين لا تستعمل
في كلام العرب ق يجوز ان يراد به ويحتمل ان تبقى اليواقيت على حقيقتها وح يكون الاضافة
بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول ق ضعفى اي ضعفت تلك القامات من حملها والخنث
سبب ثقلها فالضمير للازوردية تامل ق لث بعد ذلك اعناقا والعناق بكسر العين المهملة
مصدر بمعنى المعانقة ق غصن برق الغصن الطري وبرف بالفاء من رف لونه اي برق
وتلالأ قال الشاعر بربك هل ضممت اليك ريا وقبلت فاها وهل زففت عليك
قرون ريا فيف الما فحوان في نواها ق كان ميل النفوس قيل من وضع الظاهر موضع المضمر
اذ الظاهر ان يؤتى بضمير راجع الطبائع ق كتبت الجامع الخ حكي ان قاضي سجستان دخل
على الصاحب بن عباد فوجده الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف
بالسجزي واشار الى الندماء بان يتموه فاستظرف كل منهم حتى انتهت النوبة الى الشريف
في البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب بان تقدم مائدة ق وهذا

وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالتناقض في الجملة ولو بما لا فيه
هو الاتمية لا التناقض في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض
عائد الى المشبه به ولا حاجة الى ادعاء الكمال فظهر ولا يلزم الكمال حقيقة وح
ظ ق فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب الخ فان قلت قوله فمن مثل يدل على
التشبيه وقوله تحث به على التث به فبينهما تناقض قلت لم يقصد بقوله فمن مثل
التشبيه المقابل للمشابهة كما لا يخفى على المتامل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه
عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام اسلوب والثاني اسلوب آخر فلا
محذور ق دم عبرتي كنت الشارب قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت
احدى المشروبين وان يطلب التعيين فترتب قوله فوالله ما ادري الخ على البيت الاول لكن
يقتضي ان يكون المطلوب المسبل به اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب العبرة
او الخمر فظاهر البيت لا يفيده فالوجه ان يؤول المصراع الاول اي امن الخمر التي
اسبلت بها جفوني ام من عبرتي اشرب او المصراع الثاني اي ام اسبلت بعبرتي التي
اشرب والاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب
اذا كان عبرته كان المسبل به ايضا هي ونظيره قوله تعالى افلا تبصرون ام
انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت
خير كانوا عنده بصراء صرح به سيبويه ق انما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام
مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار
الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد الخ ق لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر مراده كما يدل عليه ما نقلتم من كلام
الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال
الشيخ بمعنى اريد شيء من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان
العكس يستقيم على التشبيه الا يرى الى قول الشارح رح لانه اريد في ذلك فان قلت
كيف وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وابهام الاتمية قلت مراده لا تقيم

على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة
وايهام الاتحية والحاق الناقص بالكامل ادعاء بتعين العكس في المستقيم الاصل
فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف
كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى حكمي التشبيه به والتشبيه
المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين
التشبيه به والتشبيه بمعان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول
فليس مقتضى التشبيه به تعين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة
فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينهما ضرورة وانت خبير بان نقل الكلام الشيخ يؤيدها
ذكره ذلك الفاضل ق قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول هنا انما يوجد في
بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما اتى به
بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما
كان المقصد الخ ق او جمع وضعين قيل الظاهر انه عطف على الصورة وقوله على وجه متعلق
بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم
بالتشبيه به بين الهيئتين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن اعني ترك التشبيه
الى الحكم بالتشبيه به والثاني ما هو غير الاحسن فقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني
والظاهر في الاصل حال من ضمير حده الراجع الى الوجه ق فان العكس يستقيم في
التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب المشابهة اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا
والظاهر ان التعليل المذكور لا يفهم من الشرطية المذكورة يعني ان الاقتصار على الجمع
المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شيء من ذلك
لم يقتصر على الحكم بالتشبيه به لتساوي لازميهما لان الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان
يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز وفيه بحث وهو انه لا فرق في المبالغة
في بيان الامكان والحال والمقدار في التزيين والتشويه ايضا من غير استقامة العكس ق
فان المشبه هو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون

فيكون مقيدا قلت الحركة انما يلاحظ في وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر
ق مؤتلفة منفوقة في اديم السماء الخ المؤتلفة المقترنة لالاء والاديم السماء وجهها
وزرقها الصافية نصب على المصدرية ق والمشتري قدام جملة الجبهة وقعت حالا
والعامل معنى كان وفي شامخ الرفعة اي محل عالي الرفعة من قبيل جد جده حال من
المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته في المنظر بان
يكون مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى الشرف والا فالمريخ في
الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اسرجت صفة المنصرف قال الفراء
تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح ق فانه لو قيل المريخ
كالمنصرف الخ يعني ان تشبيه المشتري بالشمع المسرجة وان صح باعتبار الهيئة
الثاني حصول شيء احمر اللون خلف شيء ابيض اللون مثلا لا بينهما في قريبة
الان تشبيه المريخ بالمنصرف عن دعوة لا يصح ق هو القول الفحل والمذهب الجزل
اراد بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك ق وكذا التشبيه
اشارة الى الميل لم يقل الجبلية لان التاء في الشيء الجبلية للوحدة لا للتأنيث والتأنيث
وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة ق زهر الربى الربى جمع ربوة وهي ما
ارتفع من الارض والظاهر قوله فنفحت باخضرارها انه حمل الزهر على النبات
اما مجازا مرسلا او استعارة ق ولا يخفى هذا على الشارح لان قوله مقرونة بدليل مقر
كما صرح به ففيه تعدد وثانية تركيب وجوابه ان الوصف والاضافة لا يمنع
الافراد كما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه
ههنا ليس كذلك ق وايضا تقسيم آخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما
مقابلا للاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد
بالمفرد حقيقة ولا معنى لجعله قسيما له ق رطبا بعضها ويابسا بعضها لا يخفى ان
رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان فالحكم
ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد انعدمت

بهنها حيث لم يقل رطبة وبالشبه فاث رالث رح بقوله رطبا بعضها ويابس بعضها
اراد دفعها لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون
ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل
صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة الى البعض واليبوسة
بالنسبة الى الآخر والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا ق اي قول المرقش
الاكبر الترقيش التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن
سعد من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد ق فتشبيه التسوية سمي
لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر في التشبيه ق فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم
جمع بين الشيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه بينهما في التفاوت ق
اعنيد مجدول مكان الوشاح القيد الناعمة يقال امرأة غيداء وغادة اي فتاة
ناعمة لينة الغيدة والاغيد الوسنان المائل العنق والوشاح نسيج من اديم عريضا
ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحها يقال وشاح ووشاح و
اشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة ق كانما تبسم
عن لؤلؤ منضد تبسم بمعنى يكشف فعداه بعن ق تفترعن لؤلؤ رطب يقال افتر عن
اسنانه اذا تبسم بحيث يظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف و
الطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحبب الماء النفاخات التي
تعلوه ق اتتني بالامس ابياته الخ عللته بالشيء لهيته به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام
يتجزى به عن اللبن والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب
بضم الباء من قبيل لجين الماء اي الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنضارة
وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول
والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الاماني جمع امنية جمع فناء الدار
وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالامان وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه
والدنان جمع دن وصفوها خالصها والقنان جمع قنينة وهما الاناء كما سبق

سبق ق غير حقيقي اي غير متحقق حـ ولا عفرا ق ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد
اكتفى الشيخ في القبيل بان لا يكون الوصف متحققا حـ ففي القبيل اربعة
مذاهب ما ذكره الزمخشري اتم من الكل ق فمنه ما هو ظ وجهه قوله ظاهر
المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظ محذوف اذ سبق في بيت
امرئ القيس كان قلوب الطير الخ ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه
بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره
ما ل المعنى اما توجيه التركيب غند بر ق منصمة الجوز المعمنة التي لا جوف لها
ق بينها الكملة قال صاحب الكشاف وان جعلها بعد هذه الاسماء القابا قول الكملة
تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه نظر لان كونها القابا لابناء في اتصافهم
بالكمال حتى تحمل الكملة على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب ان كان ظاهر
عبارته يأباه ونقل بعضهم ان كلام ابن الحاجب في الامالي صريح في انها القاب
ق وهم ربيع الكامل الخ قيدات رح الكاملة والوهاب بالرفع على انهما صفتان
لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانها لا يصلحان للوصفية
لعدم جواز حملها على سابقها ق تكلتهم ان كنت اعلم ثكلتهم على صيغة الحكاية و
الثكل فقدان المرأة ولدها ق اي من المجمل الخ فان قلت ذكر الوصف وعدمه
يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف
المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح و
يشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف احد
طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف
فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء ق لان الفاضل لا يشعر
بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص ق فان وصف
الحلقة بكونها مفرغة الظ ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو
هو قوله لا يدرى اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للمشبه بالصحيح

لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى
فتدبر ق يصبح العيس بي والليل عند فتح العيس بالسين المهملة فاعل
يصبح والليل معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل به
عند الفجر ايصالهما اياه اليه وقت الصباح ق كقوله فلان اكثر ابا دنه مساق
كلام يشعر بان قوله كثيرا ابا دنه صفة لفلان وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه
علم جنس كما صرح به في شرح اللباب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له
وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يقال انه حذف الموصول اي
فلان الذي كثير ابا دنه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك
لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس
اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في موصوفيته بالجملة كما في
المعرف بلام العهد الذهني بذلك ق قال السكاكي وهذا صح لا يكون الخ ولعل
في اقتصار الشارح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور
موجودة يستنبط ق فيجعل وجه الشبه ههنا معنى الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث
لجواز ان يريد الحلاوة الكلية لا الجزئية ق وفي ده بتين الخ يمكن ان يقال في
قول الشارح العلامة هو الحلاوة مثلا بان يراد لفظا مثلا دفع لهذا الكلام لانه
لان غرضه ان الباعث امثال الشارح وقولهم الخد يشبه الورد في الحمرة المحسوسة
من الامثال فليتامل ق والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي الخ وانما قال
شبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فجروا الكلام على ما هو المتعارف
بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين
ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم بان التشبيه
المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست
باعتبارية اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون الشارح في هذا من قبيل
الشارح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج

الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في
الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا الشارح لا يكون الا حيث
الخ فائدة معتد بها لان كل وجه الشبه ح اعتباري اللهم الا ان يريد
بقوله وهذا الشارح لا يكون الخ ان شارحهم بطريق القطع لا يكون الا
في ذلك فتدبر ق ينتقل من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه وفتش
عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الشيء بما ذا شبه ق ولذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح بها الحسن ق
فلانه لم يمعن النظر ولم يمعنه يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان
مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا
ما ذكره الجوهري انه يقال انعم كذا اي زاد ق مع غلبة حضور المشبه به اعترض
عليه بانه جعل اولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به
فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة
حضور المشبه به عند حضور المشبه انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه
مشبه والى التصديق بان ذلك الشيء مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة
لهذا التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه
الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور
علة لغلبة نفس الحضور للمشبه اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال
الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لغلبة الحضور
بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالفعل ق ربما ينقضي الرجل دهره اي
اي يمضيه يقال قضيت الامر اي نفذته ق لانه فرع الطرفين ومنها الخ ان
قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور
حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين و
ظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه ق حلت ردتنا البيت

قال الجوهري الاردن بالظلم والتشديد نهرة وكورة باعلى الشام والقناة
الردينية والرمح الردني وزعموا انه منسوب الى امرئة تسمى ردينة و
كانا يقومان القنا بخط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينة والرمح
الردني ابتداء الكلام اي ويقال القنات الردينة وقوله زعموا انه منسوب
الخ بيان معنى الردني فمن فهم منه ان معنى الردني رمح منسوب الى الاردن
فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الخ كما لا يخفى على من له ذوق سليم
فتأمل ق اويعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا الخ فان قلت جميع اوصاف
الشيء ظاهره وباطنه لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبر بها في التشبيه
قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة
في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة
في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا التحقيق فيما اعتبر ثلثة اوصاف
من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ
المقابلة بقوله ان تأخذ بعضا وتدع بعضا ق اعلم ان قولنا التفصيل
عبارة جامعة الخ قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من
الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل على الابتداء
وعبارة خبر له والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه ان تحكي وصفين
الخ لا يلايمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون
بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان فلا اتحاد في الذات قلت القول
بحسب اللغة يتناول المفرد بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب
العرف العام اختص بما عداه واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح
الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الجزء من حواشي شرح المفتاح
ق ولا منسوجة تبليه العناكب قد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف المضاف
اي بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة ق ونفى بعدم الظهور

الظهور الخ هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور
اي الخفاء وجهه في بادي الرأي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل
بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يحصل التشبيه البليغ من هذا الضرب ق
ويخرجه عن الابتذال الظاهر ان اختصاره على اخراجه عن الابتذال ايماء
الى عدم اخراجه عن القرب ويؤيده قوله فيما بعد قريب مبتذل لكن حديث
الخفاء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة فهذا قريب غريب لا بعيد غريب لان
اسباب البعد المذكورة فيما سبق لا توجد ههنا كما لا يخفى على المتأمل ق بوجه
ليس فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسة
في حالة من الاحوال الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياء ق ان السحاب الخ الندى
العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقاست تلك
العطايا بما فيها من القطرات يعلم انها اكثر من قطراتها فتنسى لذلك واما حصل
هذا البيت بقوله ومثله قول الاخر لان الزينبي في قول ابي طيب يا مرشدي ويهديها
بامر وجودي ف وهي تمرتم السحاب اي الجيب يوم القيمة ق لياليه اسحار وفيه
الخ الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل وهو قبل
حصلت بمعنى اثلث وحصل لها النضارة و قوله الشمس تنفض جملة حالية وتنفس
الشمس بغيرها عند قربها من الغروب كانها تضعف بكثرة السير والمراد ان
هواجر الربيع تشبه الاصال في الطيب واللطافة ق هكذا يجيبالخ لان ما
ذكره معنى لطيف ومشتمل على صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب و
الفضة واما التوجيهان الاخران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي للخلخالي
فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو طامع
فقدان تلك الصفة واما الثاني الذي للزوزني فلانه لا اختصاص للورق
المضفر ببرد الخريف بالشجر الذي له اصل وورق فلا وجه لاضافة الذهب
الى الاصيل ح ولا يخفى لطفا اراد الشعر في قوله ان للنقد الذهب واللجين

لان النقد يميز الجياد من الزيوف ق فان المشبه به مذكور الخ اعترض
عليه بجواز زيد في الجواب قول القائل من اشبه الاسد فانه تشبيه قطعا ان
معناه شبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم ينحصر المراتب في الثمانية
اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما
في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيه البلغاء
ولم ير مثله فيها ق او كسر فاه في الشجاعة وقد سبق من الشارح ان الشجاعة
عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجب صدورها عن روية فالاصوب
ان يبدل الشجاعة بالجراءة ق وكان زيدا الاسد فيه مبالغة ليست في
الكلام لايهام كان يظن الاتحاد بين زيد والاسد والشك فيه فالقول بان
في لفظ كان افادة الشك الموهن امر التشبيه وهم ق فقوله باعتبار متعلق
بالاختلاف الخ لا اشكال في قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى اعلى
المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما اشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه
بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في
النظم فليتامل ق ثم اى الاعلى بعد هذه المراتب ينبغي ان يجرد الاعلى عن معنى
التفضيل ويراد به العالي اذ لا اعلى فيما بعد هذه المراتب الاربع كما يستفاد من تقريره
ق اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما
ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها ق والخلاف
لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل
ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات ما ثبت
له في ضمن دعوى انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء
ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة
شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن فسر
الاستعارة بلفظ اسم المشبه به للمشبه بكون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا

تحقيقا وتقديرا او نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين
ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها ق وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا الخ اى
ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل
عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر
آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في
المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد آخر فكانه
هناك اسدين من كمال الشجاعة ويسمى هذا الباء تجريدية وكذا كلمة من وانما قيدنا
بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة
بالكناية او اسم المشبه به فقط في الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه
لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق
ق على اختلاف المذهبين اى في الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار
وهو وجوب اجراء اسم المشبه به على ما يدعى استعارته بطريق استعماله فيه و
ثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو كناية اجرائه
عليه بطريق اثباته له ق وانما التشبيه يكون الخ ان قلت فلم لا يكون استعارة
بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرطه
عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به ق وهذا
الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها
لا على وجه التجريد والاستعارة ومن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده لا
ق فان ابيت الا ان يطلق اى امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاقك اسم
الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه ق فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة
يقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة يقتضي ذكره فيتنافيان وانما نفي
الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير فقوله بان يكون اسم
المشبه به معرفة يتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة

بما لا يكون موصوفا بصفة لا يلايم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول ادات التشبيه على الاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغا معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به فتامل ق وذلك بان يكون نكرة موصوفة لا يلايم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الادات يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملايم للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعني الاسد في زيد كالاسد تنكر المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه الشبه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع التعريف لظهور حصول المقصود بالتنكير ايضا بالمنكر ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الا كما في قولنا زيد القائم لظهور التغاير فيتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكرنا لغا دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر ادات التشبيه فات المبالغة هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كان مثلا فالنقصان في المبالغة الى جملة من التشبيه بالفرد فيجوز لما فيها من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد اذ الشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كان بخلاف الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل المحشي في شرح المفتاح ق قال الشاعر تالف بضم القاف فعلى انه مضارع حذف احدى تائيه واذا كان ماضيا فقيل تألفت يقال تالف البرق اي لمع والواو في قوله والفراق بعده عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تالف ويحتمل ان يكون لتاكيد اللصوق و الجملة صفة الشمس ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود

والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري وان رايه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخسوف زائل فلا يحسن استعماله في الحبيب ق فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثلة الخ اذ ليس لنا بدر يسكن الارض مثلا وانما لم ينف الجواز لان لا يكون المشبه به موجودا في ابيات الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان يتضمن اعتبارا لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الادات صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم يوجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ويتضمن لفائدة ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما يتضمنه من بعضها واليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للفائدة ق فالحيل تقدير اداة التشبيه اي يمنع منعا قويا فلا نا فيه قوله فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة الاستحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فتقرب الخ على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فلن تقف الانام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح ق كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوي والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرايص ويرعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اي الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان التشبيه آه والاستحالة في بدر يسكن الارض ليست باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول البحتري وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع كون الصفة مما لا

لا يلايم المشبه به كيف تقدير اداة التشبيه نفى المفهوم من الصفة اذ من
المستبين عادة ان ما يمضى شرقا وغربا يكون موضع واحد غير مستضئ به لو
فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض فتامل ق لان تشبيهه كنفس
السبع المعروف الخ هذا بناء على الاعم الاغلب ولهذا قال اثر ما ظلمنا كي في التشبيه
صدعنيه بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى والا فقد مر انه يجوز في الجمع بين
الشيئين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع
التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته اياه في الصفة
المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف
وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف ولهذا الزم نصب القرينة
المانعة عن ارادة المتعارف فلا تناقض بقى فيه بحث وهو ان توهم التناقض
في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذ جعل الجملة المذكورة خبر بعد خبر للمبتدا
المحذوف او المذكور في الابيات المتقدمة والظاهر عندى انها صفة للاسد لان
تشبيه الممدوح بالاسد الجبالى الذى صفته كذلك وابلغ من تشبيهه بالاسد
المعروف يؤيده تنكير الاسد الاول وتعريف الثانى فكانه قال هو نوع من الا
غير ما يتعارفه الناس صفته ان دم الاسد المعهود خضاب يده وهذا ظاهر
عند من له ذوق ق ومثله قول البحترى وبدر اضاء الارض الخ غير الاسلوب
حيث قال ومثله ولم يقل كقول البحترى تنصيصا على مماثلته للبيت السابق في انه
من نوع الخفاء كما تحققه من التقدير السابق واضاء ههنا متعد وقد يجئ
لازما وشرقا وغربا تميز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم
رزقهم فيها بكرة وعشيا اى دائما وموضع رحله منزله ق الى التشبيه الذى
اى الذى لا استعارة فيه ق موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب
مع السواد موضع الرجل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع
وموضع ولكن تقول الصفة المنفية عن القمر المعروف اضاءته ما سوى

سوى الرجل جميعا لا ابتناء في الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثانى انما يوجد
من المضئ بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع
التى لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع الغائبة اكثر من ان تحصى
والاول اظهر كما لا يخفى ق ان يثبت من الممدوح بدر المضئ قوله من الممدوح
بيانية حال من البدر قدمت عليه او تجريدية والمعنى اراد المبالغة في
التشبيه بالبدر الموصوف ق فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت قوله كيت
وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا او
فاسقا فاجرا والثانى اقرب بحسب العرف والاستعمال ق وكما يمتنع دخول الكاف
كانه جواب عما يقول لم لا يجوز ان تقدر غير الكاف من ادات التشبيه حتى يكون
اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب ق امرا ثابتا في الجملة فيه بحث
لانه اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقى والوهمى فعدم ثبوت
البدر الموصوف بما ذكر مم وان اراد الثبوت الحقيقى فقط فاقتضاء كان
وحسن ذلك الثبوت مم لجواز ان يقول كان الشقيق اعلام ياقوت منشرة
على رماح من زبرجد والقول بان دلالة كان وحسن على الثبوت الحقيقى
معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح
مم يؤيده قول الشارح وكان محمر الشقيق الخ ولو علل امتناع دخول كان
مثلا في نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف
لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بكان او بغيرهما
يقتضى في الاغلب النقصان او المماثلة والاوصاف على الكمال فيلزم التناقض
ق او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد قيل مثل الصورة في الايضاح للشكوك
بقوله كان زيد منطلقا وبخلاف الظاهر بقوله كان زيدا اسد وهذا خطا لان
الانطلاق ليس بقطعى الثبوت لزيد ولا قطعى الانتفاء عنه فيمكن الشك
فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظاهر فلا شك فيه بل يجزم بخلافه

ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول لعل وجه ما ذكره الشارح
من ثبوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر
هو ان الظاهر في صورة المعرف دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح
به الشارح الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه
كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر الا انه ان
تلك المشابهة مما يشك فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الكلي
عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه
فيها كما صرح به الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق
وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص في الايضاح بل المؤدى واحد و
الافتراق ثم في التعبير ق والفكر فيما لم يكن فيه غير ثابتة اى النكرة الموصوفة
بصفة غريبة غير متعارفة الخ كلامنا فيما ليست بثابتة في نفس الامر فدخول
كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس و
المشبه به كالمقيس عليه ق وايضا هذا الغداء اذ تا تلت هذا دليل ثان على امتناع
تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة
والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس
على المجهول او تغير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق
السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى
والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا لنحو علمين علمت والثاني
متناول له غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه ق اى هذا بحث الحقيقة
والمجاز اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتداء وكذا المضاف الى
الجزء واقيم المضاف اليه مقامه ق انما هو بحث المجاز اذ به يتأتى اختلاف
الطرق دون الحقيقة ق لما بينهما شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما
حقيقة تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما

من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز ق فرع الدال
على ما وضع له في الجملة وانما قال في الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتي
الدالين لاتحادهما بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع للدلالة
الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث انهما
دالان لا مطلقا ق والمطلق الى غيره اى ينصرف المطلق الى غير العقلي
ويتبادر منه ذلك يتبادر المجاز في الفعل من التقييد بالعقلي وبهذا يندفع
ما يقال التقييد باللغوي يوهم خروج النوعين والعرفي والاطلاق يوهم
دخول العقلي ففي كل منها يوهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الاخر على
ان ايهام خروج امرين ربما يزيد على ايهام دخول امر ق والتاء للنقل من الوصفية
الى معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه
اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته فشبه
بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة
في رجل في قولهم علامة علامة لكثرة العلم تنبيها على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله ق
قوله يذكر ويؤنث الخ فان قلت قد جاء قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم
ورميم فعيل بمعنى فاعل لانه من رم العظم فعلى ما ذكره يجب ان يقال رميمة فلم قيل
رميم قلت ذكر صاحب الكشاف ان رميما هنا ليس بصفة بل اسم للعظام الرامة
فاذا ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل اسم ق وفعيلا بمعنى مفعول الخ
فان قلت ما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حيث استوى في الاول المؤنث
والمذكر اذا جرى على موصوفه دون الثاني قلت الفرق ان الثاني اقرب الى
الفعل من الاول لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل
في الحاق العلامة به فالحق التاء بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق بما هو
ابعد فرقا بينهما ق الكلمة المستعملة الخ قيد بالكلمة ليخرج المعنى لانه لا يوصف
بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظاهر ان التعريف يصدق على المجاز

الذي وقع استعماله في الموضوع له ايضا فلا بد من قيد الحيثية او قوله حتى يعم
مستعملة فيه فتأمل ق ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان
لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية تستعمل بالتاء بدون
بدون موصوف مؤنث او بمعنى الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره قال الشارح
في شرح المفتاح وانما اختار السكاكي هذا التكلف جريا على قضية اصل اللغة
بخلاف ما ذهب اليه الجمهور ق اذ لا معنى له عند التأمل بناء على ان التبادر من
استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى
لا اصطلاح به التخاطب بهذا اذا جريت في على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت
بمعنى على كما في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف
الكلام من المتبادر ر قال الفاضل المحشي وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز
الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع يعني الانتقاض على زعم المصنف
فانه لم يعتبر فيه قيد الحيثية واعترض على تعريف السكاكي فيما سيأتي بانه لم يعتبر
قيد اصطلاح به التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور قيل واعلم ان ليس
المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا في اصطلاح به التخاطب حدوث الوضع
في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر
عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات
الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع
فيه ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا
التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتأمل فالاقرب ان يقال اصطلاح التخاطب
اذا استعمل النحوي الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح اللغة ولانه في حدوث
الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله من تعريف الحقيقة
فليتأمل ق لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل وفي ذلك التأويل
كما سيأتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل

يجعل افراد الاسد متناولا قسمين متعارف وهو الذي له غاية الجرأة في ذلك
الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجرأة لكن لا في ذلك
الهيكل المخصوص ق ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله
للدلالة كما يدل عليه قول المصنف فخرج المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعين والا لقدم
على قوله للدلالة دفعا للبس ق فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه
المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي
لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو
عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا
مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين
حتى لو لم يثبت من الواضع لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة
بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر
في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت
قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه
على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة نفسه مثل الحكم بان كل لفظ يكون على
وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق
الوضع على كل من المعنيين ق على معناه الافرادي قيد المعنى بالافرادي لان
اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان
دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني ق بل ما اشار
اليه بعض المحققين من النحاة الخ قوله لفظا غيره ان قرئ بالاضافة فالضمير
راجع الى المعنى وان قرئ بالوصف فالضمير راجع الى ما ورد الفاضل المحشي
هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطل له للشئ الرابع حيث قال ما ان اريد به تعلقه
بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معاني
الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق

بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها لكلمات الاستفهام
وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا ورود له ايضا لان معنى التوقف على هذا الارادة
ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام ليس
من حيث ذلك التعلق فتامل ق سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه الخ لا شك ان
مسلمه هو الذي منعه اولا وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره في الدلالة على
المعنى الافرادي ثم ما ذكره ههنا غير موافق لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة
بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم
بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف لو شرط في جعل
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه ههنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى
الدلالة بنفسه ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على
معنى في غيره باشتراط ذكر التعلق والمفهوم مما ذكره في المختصر عدم شمول
التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوي اعتراض الفاضل
المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالته على معناه كيف يقال العلم
بتعيينه لمعناه يكفي في دلالتها عليه وهذا الظاهر ان يقال مراده رح ان معنى
الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة
فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة
وبالجملة ذكر المتعلق مما اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من متعلقات العلم بالتعيين
فلا ينافي اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح في
دفع الاعتراض بعد ما ابدله في بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم
من العبارة فان قيد بنفسه لدلالته على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن
بقيد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض
كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان نقل عنه البعض

البعض ودفع اعتراضه بانا لا نسلم بان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان
قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشي
على انه ان اراد بالمعنى الخ محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي
المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا
بهذا المعنى فلا محذور فتامل ق وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض
الاشتراك الخ الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة
على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم ترتبها لاجلها التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال
المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه
ان احدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما
لا دخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا ق كالقرء مثلا فانه موضوع
ان لا يتجاوز الطهر والحيض الخ القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح قوله
ان لا يتجاوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو
الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز ق وقوله بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض الخ قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا وسؤالا و
اوضح الفرق بين قرينة المجاز والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما
يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من
كلام السكاكي والا فلا لزم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر فعلى
تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ودفعها المستفاد
من القرينة لا مدخل له في تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله
واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي الخ محل بحث
اذ عدم منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن للقرينة مدخل
في الدلالة بل في الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه

المجازى بنفسه بل بالقرينة فظهر عدم ايضاح الفرق بين قرينة المشترك
و قرينة هذا المجاز فليتأمل ق والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة
اشار بلفظ في وجمع الدلائل الى ان الدليل غير منحصر فيه فلا يرد ان التبادر
لا يتحقق بالنظر الى خصوصية شئ من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ
حقيقة فيهما هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق ظ ق
وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمني فيه بحث اذ استلزام الوضعين
للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع و تعقل
المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعقلها
اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمني لا يستلزم
استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع
فتأمل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي ههنا حيث قال بل الواقع
التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك او كان متنافيين
كما في المثال المذكور او في القرء عند يدل على ان المراد بالتنافي هو التنافي
بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافي
في الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيهما مثل نحو لك افعل مرادا به الوجوب
والاباحة حتى لو قيل قرءت هند بمعنى طهرت وحاضت وفي اللاد الجوزاء اكالاسود
والابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتأمل ق وعلى هذا لا يتوجه اعتراض
المصو بان لا نسلم ان معناه الحقيقي وجه اندفاع هذا الاعتراض مما مر من ان
التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يرد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة
هو التبادر اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لافظه
مع انها ليست معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب الوضع
اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق
المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشي وانت خبير بان في جعل التبادر الى الفهم

بسبب الوضع امارات الحقيقة رد ثبتة اللغوية اذ يكون المعنى التبادر
بسبب الوضع امارات الوضع فتأمل ق وبان قوله القرء بمعنى الطهر
الخ وجه اندفاع هذا الوجه مما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة
لا لتحصيل اصل الدلالة ق اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فالكناية
قد تقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله
تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وعلا والسموات مطويات بيمينه
ونظائرهما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
فلينظر فيها ق لانا نقول الاول يستلزم الدور وقد اشرنا فيما سبق الى انه
لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق المفرع عليه
هذا المعنى لم يلزم الدور ق والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في
اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا
مم ق فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية
كان معنى قوله خرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين
الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه
لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا لم لا يجوز ان يكون المعنى خرج
المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية ق لان الكناية لم يستعمل في الموضوع
له ظاهر هذا مناقض لما سلف في تعريف المسند اليه بالعلمية من طويل النجاد
مستعمل في معناه الموضوع وذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه
التلفيق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضعين بالنظر
اليهما والى ان ميل المص الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح توجيه
ما وضع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيح اخذا
بذلك ق وهو انه نظرا الى لفظ الايضاح الخ لفظ الايضاح هكذا وفيما

وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل عليه انه عند
الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو
دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما يكون معنوية يكون
لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالته
على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله
علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول
بالعرض وللاختلاف اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض من الحذاق
وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الخ
مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة الاعتراض على السكاكي
فاجاب بما نقلناه رح ق فقال ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع
كافيا في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع
فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما قررناه
انفا رد ق والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالوضع كافيا ق واعلم
ان الواضع هو الله المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطلنا وغيره فهو الوضع
ثم الواضع اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل
بالمقرر بالاول هو سليمان بن عباد الصيمري وبالثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى
مذهبه مذهب التوقيف وبالثالث هو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو
هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان
المخصوص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو
الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني ف او يخلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس
فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع فمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم
بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يفهم اليه

اليه فخلق العلم الضروري كذلك الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون
شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله
تعالى مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات
المخلوقة في جسم دالة على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في مفهول
البدايع واعلم ان الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح فخلق علم ضروري
طريقا مستقلا للتوقيف كما اذا خلق لفظ الوضع في جسم مع صوت يدل
على معناه طبعا فليتأمل واعلم ان الفاضل المحشي في شرح المفتاح فخلق علم
ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريق آخر والفرق بينهما خفي
اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ ان الالهام موهبة رحمانية محضة
لا دخل للاستعداد فيه وتخص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجيه ق
لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الناطق كلا منهما وجه
مستقل فنفى الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية
لم يبق وجه لكون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس ما ضع
بعضها العرب ووضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز
ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان تتعدد
اللغات ح بل يجب ان يكون الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز ان تتعدد
الدال بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره
ق كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا فيه ايضا رد لما دفع ما يقال
لعل هناك شرطا فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ
على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه ح لم يكن الدلالة على المعنى
مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ ق ولا تمنع جعل اللفظ
بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا كلام ذكره
السكاكي وحققه الفاضل المحشي في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث

حيث قال اى لكان نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى آخر كيف لا يفهم
منه ذلك المسمى اصلا ولو كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز واما
بوضع له كما فى العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ
عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقى
ضرورى فى كل مجاز ولذا قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم بوجها الى اللازم
المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى
اصلا فان تعلق مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى
لا عدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون المعنى الحقيقى متجاوزا
عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على
المعنى المجازى ايضا فكذا قوله لان ما بالذات لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه
ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية
دلالته على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فتامل ق لاستلزام ان يكون المفهوم
من قولنا هو ناهل وجون انتهى فى المتنافيين فيه بحث لان من سمع اللفظ
المشترك بين المتنافيين انتقل ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا
مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل
بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور
على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار وايضا بالاتفاق
فما هو الجواب هنا فتدبر ق على ما هو ائمة علمى الاشتقاق والتصريف هذا يدل
على ان كلا منهما على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر
بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات
الالفاظ من حيث صورها وهيئتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا فى شرح المفتاح للفاضل المحشى
وفيه بحث اما اولا فلان تعريف علم التصريف فى صدر كتابه يشتمل على علم الاشتقاق

الاشتقاق قطعا وكذا السياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه
فليس ببديع ونظيره قوله ولما كان تمام علم النحو بعلمى الحد والاستدلال
مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات هو علم
الاستدلال عنده واما ثانيا فلا انتقاضه بالكلمات المغيرة عن اصلها
بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع
ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع
باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا فى الكلام ولا استعمال القول
مثلا عاد النقض بالبحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية
فان دفع اشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا فى الكلام و
لاستعمال القول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية
بين امليت وامللت الواقع فى علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل فيه
قوله تعالى فليملل الذى عليه الحق والمخلص ان يراد بالاصالة والفرعية المخصوصتان
اى التى بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجد بين امليت وامللت لاتحاد معناهما
بخلاف الفعل والمصدر فتدبر ق كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما
وغير ذلك النفس الخارج الذى هو ضعيف فان تكيف كله بكيفية الصوت
حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى معه
كان مهموسا والشدة اى ينحصر صوت الحرف عند اسكانه فى مخرجه انحصارا تاما
فلا يجرى والرخاوة ان يجرى الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار
والجرى وامثلة الكل قد قررت فى بحث الفصاحة ق لا يهمل التناسب بينهما اقتضاء
لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص
الحروف والتركيبات يتاتى فى بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره فى جميع كلمات
لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات ق
كالنزوان والحيدى النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من

حادای مال یقال حار رحیدی ای مائل عن طبله لنشاطه ومثلهما الحیدان والخفقان
والجولان ق قوله للافعال الطبیعیة اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال
من اقوی الافعال لانها لا یحتاج فی حصولها الی الغیر کما ان الضم من اقوی
الحرکات ولانها کالمضموم الی صاحبها ق وزعم المصران الفاظ الحاشیة اما ان
الوجه الاول غیر ظاهر ولذا قال المصرح الایضاح بعد نقله وفیه نظر ولعل
وجهه ان جعل المصدر بمعنی اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز واما المناسبة
التی ذکر الاکثر فان صحة التجوز المذکور فی المصدر المیمی بان المسموع منه
فی غیره من المصادر ولا یلزم من صحته فی غیر المیمی صحته فیه فلیس بشیء
لان المعتبر فی صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع
شخصها ویتجه علی الوجه الذی ذکره وزعم انه هو الظاهر انه لا یلایم ما ذکر فی
التسمیة الحقیقة لفوت التقابل فان التسمیة بالحقیقة لما کان باعتبار
ثبوت الکلمة فی مکانها الاصلی لزم فی مقابلتها ان یکون التسمیة بالمجاز
باعتبار التجاوز بها وکان فی لفظ الزعم اشارة الی هذا ق واعتبار التناسب
فی التسمیة شرح الخ کانه دفع سؤال مقدر وانه یلزم مما ذکر ان یسمی الحقیقة بالمجاز
لانها ایضا طریق الی تصور معناها ووجه الدفع ظاهر ق ولهذا یشترط
بقاء المعنی فی الوصف دون التسمیة اراد بالتسمیة اطلاق الکلام علیه کما انه اراد
بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الکلام کما یتبادر من العبارة وهذا ظاهر من
مساق الکلام ق فلا یمکن جمعهما فی تعریف واحد ای بحیث یحصل تمام معرفة
حقیقة کل واحد منهما بخصوصه والا فیجوز جمع الانسان والفرس فی تعریف
الحیوان بانه جسم الحساس المتحرک بالارادة ق مرتجلا کان او منقولا او غیرهما
المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول الاصطلاحی المنقول لمناسبة وغیرهما ما
لا نقل فیه کالمشترک ق وهو متعلق بقوله وضعت لیس المراد من تعلقه به ان یعتبر
حدوث الوضع فی ذلک الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوی او غیره من اهل

اهل الاصطلاحات الخاصة حقیقة بل المراد بذلک کونه موضوعا له فی ذلک
الاصطلاح سواء حدث الوضع بذلک ام لا ق فلا بد من العلاقة العلاقة
بالفتح الحب والخصومة ونحوهما من المعانی وبالکسر علاقة السیف والسوط ونحوهما
من المحسوسات وقیل وعلیه العوج واما قوله تعالی لا تری فیها عوجا ولا امتا فعلی
ضرب من التاویل ثم المراد من قوله فلا بد من العلاقة واعتبارها وهو ظ
ق وقد یکون مرتجلا الخ المرتجل ایضا من اقسام الحقیقة لان الاستعمال الصحیح فی
الغیر بلا علاقة دلیل وضع جدید فیکون اللفظ مستعملا فیما وضع له فیکون
حقیقة کما صرح به س بن حیث قال وبقوله فی غیر ما وضعت له عن الحقیقة
مرتجلا کان او منقولا او غیرهما وانما جعله ههنا من اقسام المستعمل فی غیر ما
وضع له نظرا الی الوضع الاول فانه اولی بالاعتبار ق والمنقول منه ما غلب
فی معنی مجازی الخ ای معنی مجازی غیر فرد للموضوع له الاول بقرینة المقابلة
والا فالفرد من حیث خصوصه معنی مجازی للکلی واطلاق الکلی علیه من حیث
خصوصه بطریق المجاز کما ستطلع ذلک ان شاء الله تعالی ق وفی اصطلاح المعقول
فیه بالعکس المنقول فیه صفة للاصطلاح ای الاصطلاح الذی وقع
النقل فی ذلک الاصطلاح ق اما من حیث العرف فهی موضوعة له ابتداء وفی
شرح المفتاح للفاضل المحشی ان الدابة بحسب العرف تطلق علی البغل ایضا
ق بخلاف الحقیقة وبخلاف المجاز اراد بالحقیقة المطلقة العاریة عن النقل
والمجاز المطلق المستعمل فی غیر الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلین للمنقول
فانه حقیقة من وجه مجاز من اخر ق اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قید بهذا
مع ان لفظ الاسد لیس مما یتفاوت بحسب عرف حتی لو استعمل النحوی او المتشرع
یکون الامر علی حد الامر عند استعمال اللغوی بناء علی ان اطلاق الحقیقة اللغویة
علیه انما هو بهذه الحیثیة ای باعتبار ان الخطاب لیس بعرف اللغة وایضا یمکن
ان یکون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارئ فیه وکون الخطاب باعتباره

وان لم يتحقق بعد فتأمل ق وفعل اللفظ والحدث اعترض عليه بان الذي
يجئ الحدث هو الفعل بالفتح لاغير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح
في غير هذا الكتاب وقد صرح الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد
بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر ق فاكر
بلفظ النكرة كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في
في قوله وما ذكر بعد كل نكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة
النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهي
اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتأمل ق والمجاز
مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة
الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل
مطلق من هذا التقييد ق والا فاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة
على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في العبث اذا رأيت
مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة ق ان يصدر منها ويصل الى المقصود بها الضمير
في منها راجع الى اليد وفي بها راجع النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي
الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام الفاعل المقصود وهو الضمير
المستتر فيه الراجع الى الاسم الموصول الداخل عليه ق ومع هذا فلا بد في الشارة
الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام
موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هنا وقد ذكرنا في اوائل شرح
الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي حقيقة عرفية في
النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر ق واما اليد في قوله عليه
السلام الخ تفصيل للمجمل في ذهن السامع ومعنى تتكافأ دماؤهم تتماثل في
القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع والذمة العهد
ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم اي ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة

والمرأة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه
لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة
فلذكر الطرفين ق يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا
بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح
ق ففي العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمعنى وكذا التسمية
كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف
المعنى المصدري به تعسف بل فلا يحمل على المعنى المصدري بطريق الاستخدام
تعسف يزيد على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف ق وهي الشخص الرقيب
والتاء للمبالغة في الصحاح رأيت القوم ربأ وارتبأتهم اي رقبتهم والربيئة
الطليعة والجمع الربايا ق والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحدة
الانامل وهي رؤس الاصابع ق قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر
مخاطبا امرأته اكلت دما ان ادعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر
دعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان تزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار
عظيم والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة العنق وطويلة العنق ق وظاهره
سهو الح قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو تسمية
السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسبب عن الدم فان اراد الى وجه مجاز
باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ
الدية لكن اهل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتأمل ق لانه
لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر يتيم
يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل
الاب وفي البهائم من قبل الام ق او محله فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الآية من
قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطى اعرابه للمضاف اليه كما قيل
في قوله تعالى واسأل القرية لكن لا يضر بالتمثيل ق وقت يعتبر في جميعها وجه ما

خلاصة اذ ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او في الخارج بل
الاتصال في الجملة لينتقل الذهن بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق في
جميع انواع المجاز ق واما في غيره الخ الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار
انها عبارة عن اللفظ ق فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع
له الخ فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي
توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا اي ربقة في المال فانه مجاز باعتبار ما يؤول
اليه مع عدم حصوله حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا ق في زمان سابق او لاحق
الخ اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق
بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول باعتبار
السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الكلام في مثل
قلت قتيلا وعصرت خمرا مجازا وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا او خمرا حقيقة
فان قلت قولك قتلت هذا الحي امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول
الحيثية للمشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة
فيه قلت الحكم الذي يعتبر سبق حصول الحيثية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول
عليه باسم الاشارة وهو المشار الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت
مشيرا الى قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتأمل ق فان الاذن لا يوجد
بدونها فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت
المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الاذن بدونها
يدل على ان كلا منهما ملزوم واحد يفتقر اليه الاذن وتبعه في الوجود هذا خلاصة
ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل
اللزوم في قوله وجميع ذلك يشتمل على لزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال
في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان
ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول له المحققون ولو حمل على اصطلاحات

اصطلاحات ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا
والا لم يتم التعريف وتفريع قوله وبهذا الشرط الخ في لا يتم الجواب
المذكور فتأمل ق فانه لا يجوز اطلاقه على الاذن اي من حيث انه اذن اما
اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب الاعتبار
فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى تبت يدا
ابي لهب ان يراد باليد النفس ق فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز
ان يكون ذلك مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد كما
اذا قلت رأيت مشفرا فيما اذا رأيت شفة يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق
الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل
بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان
ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما ق اي قول زهير بن ابي سلمى ابو سلمى
بضم السين وله زهران عرو ليس في العرب غيره واسمه ربيعة بن رباح من بني
مازن ق عند اصحابنا الحمل على التمثيل بان يشبه الجوع بالتأثير بذي اللباس في احد
للتأثير مبالغة فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو
محقق ق من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة الانتقاع تغير اللون من حزن او
فزع والامتقاع مثله وهو اجود والرثاثة البذاذة يقال فلان رث الهيئة
اي سيئها ق فيتوهم كونه تشبيها اي كونه من قبيل لجين الماء ق فعلى هذا لا ينافي
قولنا الخ هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اطلاق اسم
المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد
بمعناه ما عني باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد
لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل
حال ق بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز مشروط
بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل قرينة

لايقال لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا
نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر وسمح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه
واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها
في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل
الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق المجاز بالاسد على هذا باعتبار انه
انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف جزء مفهوم المجازي بقي
الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات تشبيه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا
هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في
الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه
الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است
في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضعين فرد من جنس شير فقول الفاضل
المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة زيد شير است وشير است زيد
فيكون لسياق الكلام فيه منع اذ يحتمل انه قصد تشبيه ذات ما له الشجاعة بالاسد
واطلق الاسد على هذا المفهوم الكلي ثم استعمل في فرد منه لا بخصوصه كما في قولك
ائت رجلا مع ان المراد زيد بعينه نعم يلزم ضمنا من تشبيه الذات المطلقة بالاسد
تشبيه الذوات المخصوصة لكنه غير مقصود لتشبيه زيد فيكون الاسد مستعملا في معناه
الحقيقي لا يشفي العليل ثم ان قوله فههنا ثلث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة
التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الا قوله تشبيه اتفاقا محل بحث
اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو موهم كيف وقد قرر ان المشبه
اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض
يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول
الشيخ فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة
التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك ان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد

بفيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي
ثبوت الاتفاق على ان يكون زيد الاسد تشبيها على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة
بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المقال مطلقا ولا يخفى انه تعسف ق اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه في
المثال المذكور اعني رأيت اسدا يرمي ونظايره مثل رأيت اسدا في الحمام اذ لا دلالة
للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم من ان الملازمة المعتبرة
في باب المجاز هي الملابسة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن
الى ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما
ولا دلالة عليه ق يدل على ما ذكرناه قال الفاضل المحشي ليس في تعلق المجاز به
دلالة على كونها استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم
المعنى الذي تعلق به المجاز على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف
الشجاعة في الاستعارة مثلا ملتفت اليه البتة اذ الانتقال الى المعنى المراد لا يمكن الا بملاحظته
بخلاف ما لو بقي على حقيقته فان ملاحظة المعنى الحقيقي كثيرا ما تخلو عن ملاحظة
اوصافه الخارجية فظهر ان تعلق المجاز به بالاستعارة وان صح على الحقيقة ايضا
وهذا ظاهر جدا والمراد بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيره
وبضم الشين المعجمة جبال بالشام والصواب الضبط ق كقوله اسد علي وفي الحروب
نعامة المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامه فتخاء تنفر
من صفير الصافر الفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير
الصافر انه يفزع من مجرد الصفير بعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة
في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر غزالة امرأة شبيب الخارجي وكان يضرب
المثل بشجاعتها نقل انها دخلت بالكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلاثون الف مقاتل
فصلت صلوة الصبح وقرأت فيها سورة البقرة ثم هرب الحجاج ومن معه
والوغى الحرب ق وكقوله والطير اغربة عليه بعض من بيت ابي العلاء في قصيدة

يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات كفاف
مال المسيف وعنبر المستاف وتمام المصراع المث داليه على الشرح والطرابلسي
باسرها فتح السراة وسكنات لصاف اودى اي هلك وفاعله مال المسيف وكاف
اسم بمعنى مثل قطام لكف الاذى واسباق الرجل اذا ذهب ماله والاكناف
الشم والفتح وبالضم جمع قنفذ وقد فسر بها والسراة بفتح السين المهملة
جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف
جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه ق
وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول ادات التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا قرن
به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بآدمي وفي التنزيل ما هذا
بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد وليس بآدمي فان الآدمية
انما تنافي الاسدية لا كون الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في آخر دلائل
الاعجاز وقيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل عنه
المتأخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظا
جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار
صح نفي جنس الآدمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس
الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة
ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي بان مدار الفرق بين الاستعارة والتشبيه
هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة
فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بآدمي
اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس بآدمي فتأمل ق ولاحت من بروج
البدر بعدا بروج البعد التي هي منازل الشمس في مسيرة وهي اثنا عشر اولها الحمل
وآخرها الحوت وبعدا نصب على التمييز والمها جمع مهاة وهي البقرة الوحشية و
التبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها اكتنان انهن

انها مخدرات لا يبرزن من الخدور فيا رفن المها لان المها بخلافهن فان تبرجهن
اكتنان فكانها من قبيل قولهم تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت
لا يلائم هذا المعنى بل وجهه وجه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاءها
لانه ذو ضعف ويحتمل ان يكون المعنى الذي هن يسترعن في الاكتنان عند التبرج
حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول
في البرج كما هو المناسب والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة واسترن فكانهن
دخلن في البرج الآخر ولا يخفى ما فيه من التعسف ق والظاهر ان هذا من باب
التشبيه الى قوله كما في قوله رأيت اسدا في الشجاعة فان قوله في الشجاعة
ولا يصح ان يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع
المشبه به فانه لو قيل رأيت رجلا شجاعا في الشجاعة لكان لغوا من الكلام ق
لان بيان الخيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه بل على
الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك
اللفظ مستعملا في غير معناه وهو شأن الاستعارة وقد يتكلف في الجواب
بان ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه
يبين ان اي شيء اريد بهذا اللفظ بل بيان باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه يبين
ان الخيط الابيض وان كان في الظاهر فاعل تبين ليس بفاعل في الحقيقة
بل الفاعل في الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض المشبه به وذلك الامر هو
الفجر فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض في الظاهر وبيانا لذلك الامر في
الحقيقة فليتأمل فان قيل هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي
ابلغ وادخل في الفصاحة اجيب بان في هذه الاستعارة نوع خفاء للاحتمال
توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة البيان
في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل واحد ق وابعد من ذلك اي من كون
ما يترك فيه المشبه واتى بوجه الشبه تشبيها كون الآيتين من قبيل التشبيه على ما

ذكره صاحب الكشف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيما مر بخلاف الاتيان ومعنى
ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني للموحد
وقوله رجلا بدلا من مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا بتضمين ضرب معنى صير وفيه
صلة شركاء والمتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذي
يكسر العطش والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج صفة مؤكدة
كانه اسم لذا بل هو خبر بعد خبر والغرض ايضا التاكيد يقال ماء اجاج اي ملح
مر وقد اج الماء يؤج اجاجا ق على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر
موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب المثل
فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شيء الى حال شيء آخر اذ هو المقصود وهذا
مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى ق لان قوله ومن كل تاكلون الى قوله وتستخرجون
حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة ربما يعترض عليه بجواز
ان يكون قوله تعالى ومن كل تاكلون الآية ترشيحا للاستعارة او ابتداء كلام
واجيب بان الكلام لبيان ان ليس في الكافر نفع اصلا وهذا انما يتاتى اذا
جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج
بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلا واذا
جعل ترشيحا لم يتيسر هذا المعنى اذ المستفاد منه في الاستعارة المرشحة هو المشبه
موصوفا بالصفة التي يقال لها الترشيح مثلا اذا قلنا رايت في الحمام اسدا
افترس اقرانه كان المستعار منه الموصوف الاسد الموصوف بهذه الصفة
فيكون المشبه به في مثالنا البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون
الكافر المشبه به ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشف
فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل تاكلون بقوله اي من
كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال النسفي في قوله تعالى
يخرج منهما اللؤلؤ فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما

التقيا وصارا كشيء واحد جاز ان يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر
ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى
الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر مبني على القول
الاخير الذي نقل في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب
من وجه ومن المالح من وجه فليتامل ق ولا يخفى ضعفه على من يتامل في لفظ
الكشف قال صاحب الكشف في قوله تعالى او كصيب من السماء الآية فان
قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء
مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا
سلما لرجل ولا يخفى ان كقوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه ذكر المشبه على سنن
الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهم الطيبي وصاحب الكشف فان
الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني ق وهذا الكلام صريح الخ
حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه
ولا للاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا ق وقد سبق
في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ق بمعنى ان التصرف
في امر عقلي الخ وهذا البيان لما ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد
فيما سبق من المجاز الحكمي هو ظ فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق
هو الاسناد او الكلام ق لكان الاعلام المنقولة كزيد استعارة ولو فرق بان
لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة المشابهة يكون بمجرد الاصطلاح
لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل اللفظ للموضوع
له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون المعاني المجازية كلها استعارة

والفرق بالعلاقة ح مجرد اصطلاح لكن في بطلان لازم بحث فليتأمل ق اذ لا ابلغ
في اطلاق الاسم المجرد فيه بحث لان طريق الاطلاق اذا كان قوة المشابهة الجزئية
يستفاد المبالغة وكان الاستعارة ابلغ ق ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا
واراد زيدا انه جعله اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه جعله شبيها بالاسد مشابهة تامة
هذا قيل يخدش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه
الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور يتحقق
ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعله فردا
من افراد الاسد ادعاء لكنهم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما مر
فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعروف اعني زيدا الاسد بل المعنى على تقدير
اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم
بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به ان يجعله شبيها بالاسد ولا يجري هذا في
الاستعارة فتأمل ق فدا اذ ذا اراد آه على الفرق قد سبق في بحث البيان ان العقل
ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه فان
هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر ق وبهذا يندفع الخ اي ببيان ان
القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع الخ ووجه
الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى المتعارف ونصب القرينة لا يتبع
الا على ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة ق واما التعجب والنهي عنه فلبنا
على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة وفيه بحث لان محصل الايراد السابق يسلم
الادعاء المذكور ومع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه
انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل فح لا حاجة الى الاعتذار
بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ق والاستعارة تفارق
الكذب الخ اي الكلام الذي فيه الاستعارة تفارق الكلام الكاذب فلا يرد
ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى

الى الفرق ق وزعم صاحب المفتاح الخ اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي
لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور ح من صاحبها
قصد التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره
واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه
ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب
المذكور ليس مثل ذلك المدعي في التبري عن قصد التأويل لان مقصوده
ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل
بل نصب القرينة فلذلك اكتفى هيهنا بان نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى
الباطلة على ذكر التبري عن التأويل لانه اذا تبرى عن التأويل كان عن
نصب القرينة اشد تبريا فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي
نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفصيل مطلق الكذب
فح يقال فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم
بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب هيهنا احد
قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمى قسمه الاخر وهو
ما لا يطابق الواقع مع الاعتقاد لمطابقته الدعوى الباطلة ق ولا يكون
الاستعارة علما لا خفاء في ان العلم المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من
اطلاق العلم ق وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة
قد سبق شرح في فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل
من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه سقى ابله من ماء حوض
فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من
ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا
باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج
لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال

حميد الارقط سجو صنيعا كه اناثا وما داناه سبحان بن وائل بيانا وعلما بالذى
هو قابل عما زال عن اللعم حتى كانه من العجمة لما ان تكلم باقل واعلم انك
اذا ابتدرت تشبيه زيد بعمرو فى الشكل والهيئة وقصدت المبالغة فى
التشبيه وادعاءانه عين عمرو لكمال الشبه به فقلت رأيت عمروا فالظ
انه استعارة لكون العلاقة المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما يعرض
للجنس فى بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات فى الاجناس لا الاشخاص
ولهذا علل المحشى فى شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة فى الاعلام بان
مبنى الاستعارة على المبالغة فى حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك
انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهر بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس
مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمائها تنبئ عن اوصافها ابتداء او
اما الاشخاص فقلما اشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل اللفظ
علم موضوعا لذات ما له الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات
معين له الشكل المخصوص حتى يتأتى اعتبار الجنس يتحقق لا احتياج اليه لان
المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة فى حال المشبه فى
وجه الشبه حتى كانه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من
افراد المشبه به داخلا فى جنسه اذا كان المشبه به جنسا او جعل عينه اذا كان
مشخصا ولا شبهة ان ادخاله فى جنسه بمنزلة دعوى انه جنس فتأمل والله الموفق
ق فان تعافوا من عرف يعرف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم
يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اى كرهه ق لدلالته على ان جواب هذا الشرط
يحاربون وتلجأون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد
تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق
كان العقل والايمان واما عدم النيران على الرماح فلتعاهد العرف وعليه
الاستعمال فى السيف من نصله اى نصل السيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير

الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس على رؤس الاقران خمس سحائب
الاقران جمع قرن وهو الكفو فى الحرب وخمس سحائب فاعل يكفى وبعد
البيت المذكور لكان الندى منها يقبض على العدى مع الصيف فى ثنى قناة
قواضب الثغر واهدا انثنى الشئ اى تضاعف والقنا جمع قناة وهى الرمح
القواضب القواطع اى انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهى رؤس
الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى مبالغة والمراد
برؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولكان يحمل على انه جمع قلة لما فيه
من الاشارة الى قلة اكفائه فى الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من
اللطف قوله وهذا اولى من قول المصراع الحيوان والهداية الى يعنى قوله فى
الايضاح ووجه الاولوية ان ق المستفاد منه هو الاحياء للحيوان فوافقا
اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة
بين لازمى الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو
المصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء مع ان فى كل من المرسن والطيران
خصوص وصف ليس فى الانف والعدو اما فى المرسن فكونه انفا مرسونا
او اما فى الطيران فقطع المسافة بسرعة فى الهواء ق فانهم شدوها سخ
الاستعارة الضمير فى عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف ونحو
ذلك اى الى الجماعة ولهذا انث اوليكون تانيث الضمير باعتبار وضع المرسن
موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور ق اى بجانسه كالمرسن
وللانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف
بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة
على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الكلام من المجانس
الى المجانس شبيه به لنقل الكلام من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة
والمشابهة من واحد ق وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل

نظر الى اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين
الاختياري في الهوا والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي
على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة ق
وهو ضم حلق الدرع المحلق بفتح الحا جمع حلقة بالتسكين على غير القياس
قال الاصمعي الجمع حلق مثل بكرة وبدر وحكى يونس عن ابي عمرو
بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلقات قال ثعلب كلهم يجيزه
على ضعفه على ان الكسر موضوع للشيء اي للشي ق لا الوجه وحده كما
عرفت انه لا ملازمة بينهما اولا دلالة عليه ق لا المجموع المركب منها اعترض
عليه بان القول يكون المستعار له هو المقيد لا المجموع قول مخالف لقانون المجاز
اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي
استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى
المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى
المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشيء
ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف
في اللزوم ق واذا احتبى قربوسه القربوس بفتح الراء ولا يتحقق الا في الشعر
لان فعولا نادر لم يأت غير صعفوف وهو اسم عجمي غير منصرف للعلمية والعجمة
واما خرنوب بفتح الخا وهي نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا
سحنون وهو اول الريح ق قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لانه يقال لمنتهى
الاحتباء الى القربوس مما يؤيد الآخر لانه جعل القربوس كالشخص بحيث يكون
الراس من تبعاته واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظهر
ثم المحتبي قد يضع الثوب في اسفل ركبتيه فيمتد الى جانبها مستعليا
فليتأمل ق ولم ينظر الغادر الى النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار
والغادر هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر

الظهر الى المغرب ق سيرا حثيثا اي سريعا يقال ولى حثيثا اي مسرعا حريصا
ق والتشبيه فيهما ظاهر على وجه الشبه قطع المسافة بسرعة والين وكلاهما ق
وتبين امرهما في الهواري جمع هارية وهي العتق يقال اقبلت هوادي
الى الخيل اذا بدت اعناقها ق كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى
بصلبه مطلع قصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل وعقيب البيت المذكور في شرح اوليل كموج البحر ارخى سدوله
علي بانواع الهموم ليبتلي ومقول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت الا ايها
الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع سدل
او سديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية
والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر
الشيء يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة
ثم المفهوم من تقريراته رح ان ناء كلمة اصلية وزنه فعل يقال ناء ينوء
نواء اي نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد
فوزنه فلع كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكال الصدر وربما جاء
في الشعر مشددا ق والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه
الليل بالانسان المتمطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي
الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما في شرح
التبيان من ان المجموع استعارة تمثيلية ق وقوله كاليد للشمال اي ما سيأتي من
قول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال زمامها ق
من حلى القبط الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع اليا المشددة جمع حلي
بفتح الحا وسكون اللام كثدي وثدي وقد يكون حا الجمع مكسورا لان اليا مثل عصي
والقبط اهل مصر فان كلامه في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام
الاستعارة التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب

والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية
بالكناية ليس من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو التشبيه المستعمل في
معناه الوضعي ق شواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه
ق والثاني لتشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار فيه بحث لان هذا
الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتعل استعارة
تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة
على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الرغم لا يخلو عن الاشارة الى البحث
المذكور ق وهما حسبان فان قلت كل الكشط والكشف امر عقلي قلت المراد
الهيئة المحسوسة عندهما وهما شيئان ابهامان اي حصول امر عقيب امر
دائما او غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر
الى خصوص المقام ق ان المستعار له ظهور النهار لا يخفى ان الانسب اظهار
النهار ق اجيب بحمل عبارتهما على القلب لان السكاكي لا يشترط النكتة
في القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلب النكتة في
هذا القلب بناء على لزومها لقبوله عند المصنف وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال
اعترض عليه بان قوله المستعار له ظهور المسلوخ من جلدته يأباه لان المسلوخ
لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من اشار الشارح
الى اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول بان يقال لا نم
ان المسلوخ لا يزول من جلدته بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال هو ايضا عن
الجلدة ق وذلك عار يا من ربط الخ بيت من ابيات الحماسة صدره اشيرتنا
ابياتها ولحومها وقبلها تبني رقاشي شتمك ذا اتت مسلم وقد سالاس ذي ملوك
قراقر وشتمك في الزوج باد وجوهها تخلوا امانها والاماء حواشا الاستفهام
للانكار ومسلم على صيغة المفعول اي خلي من السلعة اي خابت بينه وبين من
تريد النكاية وقراقر اسم واد المندسيل الذل نحوك فله به عليك قراقر

والروع الحزف يخلف اي يظن تلك النسوة اما لكونها مكشوفات الوجوه
والحال انهن حرائر في نفس الامر والاستفهام في اعيرتنا ايضا للانكار
اي لم تعيرنا البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع
بلحومها والبانها جائزة في الدين والعقل وتفريقها في المحتاجين اليها
احسن ق وتلك شكاة الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية ق وذكر
العلامة الخ كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل و
المظروف والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة ان يكون الليل
ظرفا والنهار مظروفا ق فقد تطول الزمان والعادة في مثله الخ قيل لا يخفى
تكلف بل تحقيق ما اختاره من التأويل والتحقيق ما اختاره من التأويل
بلطايف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع والغروب
كما هو المفهوم من الشرح والمواقف لكتب اللغة فتكون الفاء للتعقيب الحقيقي
نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا
يخفى على المنصف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من
التكلف فان المفهوم من الآية على توجيه مفاجاة الاظلام لظهور النهار
الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب ان الآية مجرد اخراج النور
من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع
والغروب فلا نسلم ان لها دخلا في المقصود فتأمل ق ثم لا يخفى ان اذا
المفاجاة انما يصلح الخ قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة
المقام فيندفع لا ائمة المفاجاة عن المراد المرتب على السلخ في
الحال اصل الكلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان ملايمة المفاجاة بحسب
ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة بلا ترقب
كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح تحمل الجملة الاسمية على الدوام
لا يرفعها كما لا يخفى على المتأمل فتأمل ق اقول تقويته بذلك الخ فيه بحث لان

الآية على ما يتبادر من نظم الآية سلخ النهار بحيث تبادر الظلام ولا شك
ان سلخه مع انبساط الظلام بحيث لا يبقى منه اثر بل يتقدم في الحال ويترتب
عليه الظلام ق وههنا بحث الخ قد يقال لما كان افاد كثير الوقوع في الحس
ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازم الشهر
واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثيرة الوقوع للقوة محل
نظر وان كان افادتها للاشهرية مما لا شك فيه وقد يقال ما ذكره انما يرد
لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها في باب
التشبيه المقلوب ق وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان
يقال البعث المطلق في صدر ذكر القيامة واحوالها انما هو البعث من الموت
فيصلح لكونه قرينة للاستعارة على ان لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة
شرعية في البعث من الموت ق والمعنى ابى الامر ابانة لا تنمحي اي افرق بين
الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالآخر كما لا يلتئم الزجاجة المكسورة
ق والجامع الاحاطة واللزوم وهما عقليان الخ فان قلت كما ان ضرب القبة
على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة به محسوسة فلم عده عقليا قلت المولى
من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة اليهم
كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص لا تحقق الاحاطة الحسية فيها
ولا يخفى انها عقلية ق وهو ما دل على نفس الذات الخ مرادهم بالذات في
هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه
لم يرد ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة
واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها ق من غير اعتبار
وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذه الذات فلا يتوهم
وورود الاشكال بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل
على تغاير الذات والوصف ق وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم لاشتهاره

لاشتهاره في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا ينافي العلم الشخصي فليس
مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن
مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذات الشخص بوصف
من الاوصاف فالخارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة
عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية
المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة
باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات
صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك
العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف لا تصلح
للموصوفية وكذا المشتقات ق والاقتبعية القوم انما تعرضوا للاستعارة
التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك
اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها
في الكلام البليغ ق او يكون مشتركا للمشبه في وجه الشبه انما ذكر لفظ
الاشارة لما انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود ق وانما
يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة الخ هذا التفسير ذكره
العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الذوات الثابتة المتقررة
كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير
متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان
كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح رح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار
اليه بقوله وبعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رح ان كلا من الحركة و
الزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح
الشارح رح في شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال
بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها

في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك بخلاف
القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا بما اشار اليه الشارح من
المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية
لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد
الاغماض عن سطوع نظره الوديع العلامة وانما نفى الشارح الحقايق بما
ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف وجه لا ينافي ما ذكره
نفسه في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آب عن
هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون
المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم ابيض او
بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى
كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته
على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها المحشي من البين في السابق ترويجا لكلامه
حيث قال اولا وبما قررنا لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال
والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني
الحروف والافعال وثانيا فلكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلالها بالمفهومية
دون الافعال والحروف دون معاني الافعال والصفات كأنه اشار بالمعاني
لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو
ان الموصوف بالمشاركة بنفس المشبه والمشبه وهو لا يختلف باختلاف التعبير
فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه
بالمشاركة وان لم يصلح لفظها للموصوفية فيجوز ان يستعار الناطق
للدال باعتبار تشبيه بالناطق واتصافها بالمشاركة وان لم يصلح لفظها
للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى
مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عنى الجزكان المستعار منه مفهوم الصم

الصم بقا المفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها
اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق او من التفات العقل ق
او عروضها الخ فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي ان
لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا
ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان اليها
بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب مثلا الى شيء لم يعرض
له الزمان كما لا يخفى على المتأمل او يقال المراد بعروض الزمان للصفات
دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب
العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه
زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه
ق دون الحرف وهو ظاهر لانها روابط وآلات الملاحظات فلا يكون مفهومه
اصلا كما حققه الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار
العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل اصالة فلم يعتبروا قسم التبعي
في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال لما وجد المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته
التشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن
هذا لا يتاتى في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها فتأمل ق واما
الموصوف في نحو شجاع الخ الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب
المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثاني في هذا الامثلة ابلغ
وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظهر منه ان الثاني
وصف للاول ولهذا الذي ذكر من ان الصفات لا يصلح للموصوفية ظهر ضعف
ما ذكره القاضي في قوله انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث ان
لا ذلول صفة لبقرة والفعلان صفتان لذلول لان ذلولا من صيغ الصفة
وتابيع تاويل كلامه تمثيل ما اول به قولهم شجاع باسل باباه سياق كلامه فتامل

ق نحو مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت الذي بسببه ثبوته لغير الحقائق
هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا في
قوله واما الموصوف فنحو شجاع باسل الخ لتضمنه الوصف المعنوي ق فيجب
ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز
فيها الاستعارة فان اعتبار الاصلية والتبعية بحسب الاعتبار بل الكلام الان في انه يجب
ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية اي فيها لا تبعية فقط ق فان
التشبيه في الاولين بمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجري
في نسبة الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة
النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف معاني
متعلقات الحرف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشتهرة وفيه بحث لان المعنى
الذي يرجع اليه معاني نسبة الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام
وله خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة
على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بالنسبة الى من ينسب اليه
على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة
في الافعال باعتبار نسبتها بان يشبه لما يرجع نسبتها بنوع استلزام المطلق
الاتصال والقيام مثلا يرجع اليه نسبة اخرى كذلك كما يطلق الالية مثلا
يقال قتلني السوط او السيوف فالتبعية في الافعال لا يختص باعتبار المصادر
على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق ق قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير في بها عائد الى
ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى المعنى
وفي معانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر
اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظ بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل
عبارته هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك

تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا باقحام
لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها
عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لا ان في العبارة تقديرا نظرا الى الالفاظ
المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات
فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشي في شرح المفتاح
احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به
مجازيا لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ومخالف لنسخ الرواية ق مثل قولنا معناها
ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية
هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره
الشارح في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء
والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزءا منه بل انما
يطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك ان تقول غاية ما في
الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز والتوجيه
الخالي عن شائبة التعسف ان يقال الغاية مستعملة في معناها الحقيقي وهو
جنس وللابتداء والانتهاء فردان له فكان اضافته اليهما اضافة الفرد الى
الجنس لا لمجاز ورد فيه اذ لا يلزم منه انقسام الغاية وانما يلزم ان لو كان اضافتها
اليه اضافة الاجزاء الى الكل ق والا لما كانت حروفا بل اسما قال في شرح المفتاح
وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا
بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان
يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف
اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل
بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب
الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به

ضعف التضعيف فلينظر فيه ق غير صحيح كما نشير إليه قد يوجد في كلام المصر
بالمصير لما حذف المضاف اي كتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس
المخصوص في التمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق القوي وتوضيحه ان مقتضى
قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليس كذلك فامتنع حمل
اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس
المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه ولان الظرفية المطلقة ثم سرى
الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به
الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اعني تلبس زيد فالتلبس مستعار له
والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في هذا الكلام هذا ما
قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلايم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه لام
التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى ق للدلالة بالنطق وجه الشبه اصلاح
المعنى وايصال الى فهم الفاهم ق باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد
قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة
او مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة
بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها ق للعداوة اي بتقدير تشبيه
العداوة فيه لنوع تعسف لان موجب كلام السابق ان يقدر التشبيه في الحروف
في مجروراتها وعلى هذا السياق شرح الشارح حيث قال فيما بعد تبعا للاستعارة
في المجرور ولا شك ان المجرور في الآية كونه عدوا لا نفس العداوة والمشبه به
على هذا كونه محبا وابنا لا نفس المحبة والتبني نعم هذا يرجع في المعنى الى العداوة
والتبني والمحبة لكن الاستعارة في المنطوق فالتصريح به اولى خصوصا اذا
كان الكلام مما يوهم بخلاف ما هو المراد ق كالمحبة والتبني ونحو ذلك في
الترتيب على الالفاظ ق اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه السلام
او اراد الشبه بها حال الاجرة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة

متقدمة عليه ق انه شبه ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية
عليه والجامع الى الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشتهر في ترتيب العلة
الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا جامع
فيما ذكر من التشبيه ق ومدار قرينتها في الاولين انما قال في الاولين كما يجيء
ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة ق جمع الحق لنا في امام البيت
لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع
المقتدر بالله ولقب بالمرتضي واستوزر استاذه وكان واحد دهره في
الكرم والفضل وتفرد ركته في الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته
الا ثلث ساعات من النهار ق لم تلق قوما هم شر اه الظرف اي شيء متعلق
بشر والعشي ما بين المغرب والعتمة والمراد بهما مطلق الوقت وهما مضافة
الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصابها على
الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرف
للتأنيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعله تجري
على طريق الاسناد المجازي والمراد به ان الوادي فيها بالدم لظهور الشر
وكثرة القتل ق ونقريهم من قريت الضيف قرى وقراء اذا احسنت
اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت والجامع بين القرى و
الطعن ايصال الشيء الى الباطن ق كقول الحريري واقرا المسامع الى البيت
من قصيدة ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلثين مطلعها
لبست لكل زمان لبوسا ولابست صرفيه نعمى وبوسا فقيد الرواة اذ زين
الكلام وبين السعاية ادير الكوس وطورا ابو عظلى سيل الدموع وطورا
ابلهوى الشر النفوسا واقري المسامع البيت صرف الدهر حدثانه والنعمى
بضم النون والقصر النعمة واذا فتحت النون مددت والبوس بضم الباء
مصدر بئس الرجل بيأس بوسا وبيا اذا اشتدت حاجته فهو بائس والمسامع

جمع مسمع بكسر الميم الاول بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب
الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه على اختلاف
البصرية والكوفية الحرون الفرس الذي يقف في اثناء الجري والشموس
الذي يستصعب الركوب عليه والجامح بمعنى القوي والطلق ايضا الشيء
الى الباطل ق او الى الجمع الى ههنا بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره
في مجرد مجيء الى بمعنى على قوله عليه السلام من ترك مالا فلورثته ومن ترك
كلا او عيالا فالي ق تقري الرياح رياض الحزن بلاد العرب وهي في
الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت
اذا ظهر نوره واذا السرى ظرف لتقري ق فيه تصحيح لان المجرور فيه المراد
بالجمع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي في شرحيهما للمفتاح ولا يخفى بعده
وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به بحسب المعنى بكون
مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الاية او باعتبار حاصل
المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به لتقري بذلك الاعتبار اذ ليس
المراد بها اجفان الحيوان كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض بل الزهر
الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض
وسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى
بعض ويقري الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها
واعطاء النضارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا
ثانيا ليقري والرياض مفعول اول له حظا من الايقاظ لا يكون الا للنائم
تعين ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر
اجفان الرياض قرينة على ان يقري استعارة بمعنى يفتح انتهى كلامه وهذا
معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قرب الايقاظ وقت النوم و
اجتماعهما في وقت واحد ولا ينافي هذا على ما ذكر اللهم الا ان يقال تزال

تزال تقارب الزمان منزلة الاتحاد ق رايا ابو الفتح في المحتسب مطلقة
وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع لان مثل الفاضل المحشي في شرح المفتاح
للاستعارة المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت ترشيح
فانه من نشب الشيء بالشيء بالكسر نشوبا اي علق فيه فهو ملايم للمستعار منه
والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخييلية
على مذهب السكاكي ويصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت
من تتمة القرينة اذ لو قلت انشبت اظفارها لما كان على كان الامر عليه
الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطايف يا ارض ابلعي الاية الخطاب
في ماءك ترشيح وليس الخطاب وضعا ولا تفريع كلام واشباه الوصف
الضمني في المخاطبة تقتضي الايصال اليه وكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر
بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل ق يعني اذا تبسم علقت رقاب امواله في ايدي الناس
حاصل المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير شلم ويبيعونه الى
حضرته فيتبسم ولا ياخذ منهم فيتملكونه ق قوله كانه قيل فاصابها بلباس الجوع
فان قلت فقد فاتت النكتة السابقة من استلزام الذوق فلمس قلت لا يفوت
بل يكفي فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلي ق والاظهر انه مكنية وهو
تشبيه الجوع فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه و
يثبت له شيء من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا
تبعية تهكمية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقي وفي الاية
وجه آخر ذكره المرزوقي في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان الهوى
مقحم كما في قوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى
لم يبعد ولا يخفى بعده ق من طعم المر الطعم بالفتح برديه الذوق يقال
طعمه مر وطعم ايضا ما يشتهي منه يقال ليس له طعم وما فلان بذي طعم
اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام ق فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان

ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان زاخر تجريد وليس شيء
في ان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التي
ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملائما للمستعار منه في هذه
الاستعارة وهو ظلم البحر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة
الاستعارة بالكناية يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة
والقرينة من تتمتها ق حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج حاورت
بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة
حالية لكان حاورت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر
زاخر اي ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا ق هذا تجريد
لانه وصف الخ مبني على ان قرينة الاستعارة حالية او في البيت السابق
والاول كي السلاح قرينة الاستعارة لا تجريد ق حتى يظن الجهول اللام
في لنظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يظن وخص هذا
الظن بالجهول مبالغة واما الا ان الجهول هو الذي يخفى عليه حال فيظن ان
له حاجة في السؤال واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه ثم سواه وجعله متصفا
بجميع الكمالات فلا حاجة له في شيء اصلا ق وما ذكرنا صريح في الايضاح حيث
قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الخ ويدل عليه لفظ
المفتاح وهو قوله الخ اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام
واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته ق كقوله هي
الشمس مسكنها الخ فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز
ان يجعل المنفصل ابتنى على ضمير القصة قلت قوله فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل
على ان الضمير راجع الى المحبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده
من النسبة المشكوكة في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقي في
السماء جليا لكل احد ق اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في

في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل هيئة الخطوة لان المتردد الذي
يقدم رجلا لا تؤخر اخرى بل تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة
الى الخلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف
الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما
واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو من تكلف وتجوز لان
الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل لا انها حاصل منفردة تقدم تارة و
تؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم
والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين
على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى يقدم رجلا تارة
وتؤخر اخرى تارة فيتحد متعلق التقديم والتأخير ق محصر المجاز المركب في
في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب الحصر المستفاد من تعريف المبتدأ
باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ وقد يعتذر بانهم
انما لم يتعرضوا للقسم الآخر من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته
وقلة لطائفه ق لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به الخ هذا اولى
من تعليل اصحاب الكشف عدم التغير بان الامثال سائرة لا يكون الا اقوالا
فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظت على تلك الغرابة وحميت الالفاظ
عن التغير وذلك لان الغرابة في فتح التاء في قولك بالصيف ضيعت اللبن
لا يفيد غرابة كانت عند الكسر ق بالصيف ضيعت اللبن الباء في بالصيف
بمعنى في كما في قولك جلست بالمجد قال الميداني ويروى في الصيف مكان
بالصيف فيشكل فيها ايراد كلام بعض المحشين حيث قال الصحيح في الصيف
منه من الباء وفي مقبول رواية ودراية ق لان المثل قد ورد في امرأة اسمها
دخترس بنت لقيط بن زرارة كان تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فالتمسته
الطلاق فطلقها فتزوجت عمير بن معبد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما

فلما اشتد ارسلت الى الشيخ لساعته بغوا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول
واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقال ومذقة غير بيض
ان هذا الشيب الجميل من اللبن القليل الممذوق اى الممزوج بالماء خير فلك
ومن لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف
ق واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة قد يقال انما سمى استعارة
بناء على انه لابد للاستعارة في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
ق واذا المنية انشبت اظفارها الخ اذا شرطية وانشبت مفسرة بفعل مضمر
دخل عليه اذا تقديرا والفاء جزاء الشرط والمنية في الاصل من منى الشيء
اى قدر سمى الموت بها لانه مقدر ق بجعل معاذة والتعويذ و
العوذ كلها بمعنى وهي الشيء يعلق في عنق الصبي صونا لهم عن العين
او الجن على زعمهم ق بتجلدي للشامتين التجلد اظهار الجلادة والجرأة والشماتة
الفرح ببلية العدو وورائب حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب
ق ولا بقيا على ذي فضيلة البقيا البقيا اسم من ابقيت على فلان اذا
رحمته ق ان قلت فماذا يقول المصنف يعني اذ فيه استعارة تخييلية بدون
الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما يتلازمان ق بعد تسليم صحة
هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر من
البلغاء وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احاطة السكاكي في جعل الاستعا رة
بالكناية بعد ايراد قوله اثبات المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية
بدون المكنية الى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية
في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي
فكذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به
بخلاف ما ذكره في آخر الفصل من قول ابي تمام واندفع ايراد الفاضل المحشي
هناك حيث قال يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم

قد علم مما سبق من نحو اثبات المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة
ق شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
ومنه قول ابي الهيثم بن التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم
حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك
ق ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ان يسكتوا بدل من هذا اى سكوتهم
عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة ق وهذا قريب مما ذكره المصنف
في التخييلية والفرق ان التخييلية في ما ذكره الشيخ
لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا
للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المصنف ق وغداة ريح قد كشفت الخ الواو
بمعنى رب المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اى اذى ذلك او دفعت
برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر القاف
يقال قر وليلة قرة اى باردة واذا ظرف لكشفت واصبحت تامة وفاعلها
زمامها والتأنيث باشتباه المضاف اليه او الضمير المستتر فيها العائد
الى القرة او الغداة والجملة الخ بيد الشمال زمامها خبرها والشمول
بالفتح ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد ق اي سلا من السلو هو
زوال العشق والحزن ق ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله
عنه وتركه بالكلية فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان
اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه
اى كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت بلا الف والباطل
ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على القلب اللهم الا ان
يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار معناه
المجازي وهو مطلق الامتناع ق وكذا الضمير في معاوديه اى هو
ايضا راجع الى ما كان يرتكب ق كذا في الصحاح بفتح الصاد كالمفرد

مفرد بمعنى الصحيح يقال صح فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على
السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى
هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح
بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤسا
مولاي ان وافيت بابك مشكل الصحاح فليست ذلك بمنكر الخزائن مهلا
يلايم فتح مسمي للبحر كي يلتقي صحاح الجوهري ق و يرتكب كون الكلام
وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين
والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل الصحيح
كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو لفظ المعطوف وهو ولا ايضا
حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب
وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضي سبق الدخول
فقوله في الاستعارة اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة
فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يبتني الاحتراز
عليه وعلى هذا الاعتبار لا كلام فليتأمل فيجب ان يكون لام الاية او يحمل
على حذف اللام دون عن اي احتراز لئلا يخرج او يقال المخارج بمعنى الخارج
يقال الخارج من القسمة كذا اي الحاصل منها فقوله احترازا ان لا يخرج
الاستعارة اي عن ان لا يحصل الاستعارة من المجاز ويكون قسما منه فليتأمل
ق لفظ الغائط في فضلات الانسان الغائط في الاصل المطمئن من الارض
الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وللمكان الرحل منهم اذا اراد ان
ان يقضي حاجته الى الغائط فيقضي حاجته فيه سمي الغائط يكنى به عن العذرة
عند صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص
بالفرس والبغل ق فلا بد من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق
فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الى هذا القيد لان

لان مثل لفظ اذا استعمل في المفلس في منهضم المتنا ولا يكون مستعملا في
غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى كثير زعن خروجه بزيادة قيد
آخر نعم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى
ان كثير زبهذا القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمله اهل اللسان في المنخفض
المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة
له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال ق لان تعين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه بحسب الادعاء الى حاصل ان من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت
اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في
انها لدفع مزاحمة المعنى الاخر لا لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان
الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي
الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي
ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة
ظاهرة واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل
ق ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا
يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويلي والقرينة المذكورة قرينة
الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا
وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق
الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ
الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة
فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور
للمعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل ق لزم الدور اذ به
توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا ولكن ان تقول قطع النظر
عن لزوم الدور لا معنى لقولنا انا نوع حقيقتها لان الكلمة المذكورة غير

الحقيقة وجعل الاضافة بيانية استدراك للفظ الحقيقة ومن ههنا ظهر
انه لو قيل بالنسبة الى نوعها فصحيح من غير دور واستدراك فتأمل قـ بل الجواب
ان تعلق الحكم الى الارادة قيد الحيثية في تعاريف الامور الاتية كيتكلف باضافة
ظاهره فيسابق اليها الذهن وهذا الارادة يجري في القواعد المنطقية
ايضا كما ذكر في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا استشهاد بما ذكره جمال
الدين في شرح الايضاح من التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم
انسباق الذهن اليه واما قوله وعلى التقدير انسباق الذهن دائما
قوله لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة له متعلق بالاستعمال
اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي وضع التخاطب
لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان كان استعمال
لفظ الصلوة في الدعا اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمالا فيما
هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا استشهاد به ايضا لان المخاطبة
بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن
استعمل لفظ الصلوة في الدعا كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه
مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعماله فيه من حيث انه موضوع له هذا
غلط لان الاشارة الخ فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة
معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط لان النصب
فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى النصب
اشارة قرينة تدل على عدم ارادة معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة
لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخلة
في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل
في معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد
ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال في

في الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق واللاضافة
للعهد يرشدك الى ذلك كثرة استعمال اللفظ في غير ما وضع له في المتعلق و
يتبادر من الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان
بقرينة او بدونها فظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانيا انه لو ترك
الخ فتأمل ق فترد الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة القيد
الاول انه الراجع الى معنى الكلمة احترازا عن الراجع الى حكم الكلمة كما
في قوله تعالى وجاء ربك في الاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام
لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتسي اللفظ حركة لاجل
حذف الكلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء
واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله شيء القيد الثاني انه المتضمنة للفائدة
احترازا عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان ق في انه
كذلك ينبغي ان السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال
من المستتر في ينبغي ق وكلامه في مناسبة التسمية الخ كلامه في وجه التسمية
هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث وقد اورده الشارح خلاصة بقوله
والمنية قد يرد زمع الاظفار الخ ولا يخفى وجه استعارة فان المستعار هو
الاظفار وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع اعني
بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة ينصبها
ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجيء توفيق الشارح
بين اقواله ان شاء الله تعالى ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين عن امور لوصف صورة الخ فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ
الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تاول
ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكشف المعنى فلا
يلائم هذا التأويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس

المشبه لا لفظه الكلم الآن يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال منتزعة
لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف
الاخرى دالا على الوصفية لا صلة للاستعارة ق ولا يلزم من عدّ المجاز المفرد
الخ حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا الكلام ظاهر عاد
التحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او
ابيض فالمراد اما حيوان اسود واما حيوان ابيض هذا وقد رد جمال الدين
الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به
الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي نذكره في متنوع ابواب الكتب فهو
يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر
وقولهم ليس بشيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا في المجاز
المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على ضبط
آخر وقع منه هذا الكلام وفيه بحث لانه اراد بالحصر الذي وجب في متنوع
ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد
ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور
وفيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم على ان لا يتحقق القسم الا فيه يتحقق
المقسم فلا نسلم وجوبه في ذلك المتنوع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي
لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي
وكل منهما اعم من التصديق ق الثاني الا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
الخ للفاضل المحشي هنا كلام طويل لا نذكره لكن نتخطه في آخر البحث بعبارة
الشارح في شرح الكشاف هي قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة
بل على وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ
الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة
لا وصفها ظاهره الاند فاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الش رح

263

الش رح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف
الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه
فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتأمل ق وفيه نظر لانه ثبت ان
مثل هذا التشبيه الخ يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل
في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور لان تمثيل التمثيل بالتمثيل المركب
لا يقتضي حصره فيه شائبة ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل
في المفرد المتنازع على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل
المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يترك
التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب
من تعميم مباحثه وايراد النظائر من غير ذلك الباب دفعا للتوهم اختصاص
التمثيل بالمفرد ق للقطع بان لفظ يقدم في قولنا تقدم رجلا الخ قد يناقش
فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه
تقديم الرجل وتأخيرها حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام
كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ازعاج الخاطر في العقل بالتقديم ونفس
الخاطر بالرجل وانقباضه الى طرفه تارة اخرى بالتأخير فاطلق الفاظ المشبه
بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة مع تقدير صحتها مخصوصة بهذا
المثال والامر السهل ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم ق واما
قول ابي تمام لا تسقني الخ تمام البيت لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت
ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صب اي عاشق مشتاق
واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى البيت لا تلمني ايها اللائم ماء الملام فانني ربما
بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك ق اعلم ان قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل
ليس من قبيل البيت المذكور كما توهم العامة نقل حيث نقل ان بعض الظرفاء
اوصى به بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقام في جواب البعث

ابعث لنا شيئا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر
عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض من جناح الذل ويلقيه على الارض
كذا عند لقيه وهضه والانسان عند تواضع يطأطئ رأسه ويخفض من يديه
فشبه ذلة تواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية واضاف
الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملايمة لحالة المشبه بها على انه يجوز
ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية ق او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه و
وجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام ق كذا في
الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي
ههنا ان حرارة غرامه لا تسكن اصلا لا بماء الملام ولا بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكر
وجها للشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من قال دم درکش از ملامتم
اى باد زنها رکه این دود عاشق بملامت فزون شود وقريب منه قوله
اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان تسكين غليل الاوام
لا يلايم وصف المشبه به بالمكروه ق وبنى على تفسير التخييلية تفسير غيره لها اجيب
بان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد
التقليد لغيره حتى يعترض عليه بانه يغير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح لا يثبت
من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين في
شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به
في الاستعارة بالكناية كما يقول اظفار المنية والسبع تنشبت بفلان فان
اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا لان الاظفار حقيقة وانما التجوز
في اثباتها للمنية واضافتها اليها انتهى كلامه والجواب ان السكاكي ان يقدر
في مثله اظفارا آخر بان يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع
كما تقرر في نظائره ولهذا قال الشيخ عبد القاهر اراد باليد هنا اليد من

من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لن تستطيع ان تنزع الى
دارا وباليد ثم اليد الا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له
لان كون اللفظ استعارة بناء على كونه حقيقة لغوية ق لانا نقول ما ذكرت
من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة
النزاع لفظيا ق وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد
ان الترشيح قد يقترن بلفظ المشبه كما في لكم مخالب المنية الشبيهة بالسبع
فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة
بالكناية كما ستذكر الآن ق وجوابه ان الامر الذي هو من خواص الى
فيه بحث وهو ان هذا الكلام مبني على ان الجواب منقوض بمثل انبت الربيع
فان المراد بالانبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في آخر الفصل الخامس
مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبني الى لا ترشيح في الاستعارة بالكناية و
بعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ
المشبه نحو مخلب المنية تنشبت بفلان فافترسه اللهم الا ان يقال التخييلية
بكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الا الى اختراع صورة وهمية اخرى ويقال
الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التمثيل فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور
بان خاصة المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه
عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه
وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والى خاصة السبع الحقيقي
فثبت الاحتياج اليه على ان مجرد الاقتران اللازم في التخييلية بلفظ الملايم
بحسب اللفظ وفي الترشيح بلفظ يلايم بحسبه كانه فيما ذهب اليه قوله هو
هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا المعنى مما يبعد في الترشيح عند ما كان
بطريق تفريع كلام كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ق فالمشبه به هو الاكمل
الموصوف بالافتراس الى فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال

الذي اورده اشنع رأيت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى
واعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب
الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد
كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتامل هذا وقد
اورد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه ح يكون ذلك الوصف من تتمة
التشبيه ولا يكون ذكره لتقوية المبالغة المستفادة من التشبيه لابتنائها
على تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد
الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف
ولو سلم فلا نسلم ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره
تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام
التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية بذات البحر مثلا ليس كتعلقها
بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان حاصل
الشارح رح ايضا معنى زيادة الجواب تسليم حاصله ان الحق الفرق بين
استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم
عدم الفرق لامكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد من خروجه بالنظر
الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة
المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل ق فقد ذكر
المشبه في المنية الخ فعلى هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو الموت
والمستعار لفظ المنية وهذا ما وعده الشارح رح فيما سبق بقوله وسيجيء ما
يخالف جميع ذلك قوله ويحصل التفصي الخ وجه التفصي انه اذا جعل مرادا
فالسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع
ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع
من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه ولا اعتراف بحقيقة

حقيقة فيه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل اعترافا مفعول فعل محذوف اي
لا تجد اعترافا وقوله اكمل مفعول ثاني لقوله تجد ويجوز ان يكون اعترافا
اسم لا ويكون النصب لشبهه بالمضاف كما في لا خيرا في زيد ويكون اكمل حالا منه
ق مرادفا للفظ السبع الخ فيه بحث لان المنية اسم المفرد الغير المتعارف ولكن
صح ادعاء معنى الادخال تحت السبع اسم الماهية المطلقة فيهما كرومي وانسي
فكيف يجمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد
بالترادف التصادق فانه كاف في المقصود ولان المنية لما صدق على موضوعها
السبع بها ودعوى السبعية للموت مع التصريح ق بلفظ المنية تم بذبحه
على سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق قوله وفيه ما فيه وجهه على
ما نقل عنه رح ان ما ذكره على التقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون اللفظ فيه
حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير
ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض
بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا
وذلك لان مراد الشارح رح ان تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه
وهذا الكلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في
الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرفوه به و
يندفع الاشكال بحذافيره اي بجميعه قال في الصحاح حذفار الشيء اعاليه
ويقال اعطاه بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار ق وبالجملة ما جعله
القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية الخ فيه
بحث لان هذا لا يتاتى في قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة هنا استحالة
الترجي عليه تعالى فلا يتصور فيه قلب تعالى وكذا قوله تعالى ربما يود
الذين لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة ثم قال الفاضل
المحشي في شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة

بالكناية في الاثنين المذكورتين بجعل الارتقاء استعارة بالكناية عن الموقوف
بجعل لعل قرينة لها وبجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية تهكما بالكفار
وبجعل ذكر وجه لعل قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول يتقون الاتقاء
الخاص اعني المأخوذ من حيث النسبة على ما حقق في بحث الاستعارة التبعية
وقد استعمل في توجيه السكاكي في المرجو الى ضد هذه الاستعارة بالكناية
فلا بد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين
وكذا الكلام في ربما يود الاية والاوجه ان يقال طريق الرد ههنا ان يقال المخاطبون
استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم
بذكر لعل ويتقون وهكذا الحال في ربما يود فتامل ورد بانه الح الاوضح
في تقرير الرد ان يقال ان قدرت التبعية استعارة مصرحة فقد اقر بما
جحده والا لم يكن تخييلية فينفك المكنى عنها عن التخييلية وانه بعد فيكون
استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة
ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء
في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية
كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك
الامر الوهمي وبين نطق الحي الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل
المحشي ايضا في شرح المفتاح فيصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا
واندفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان اللفظ الواحد استعارة
ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون ههنا من هذا القبيل على
انه لو سلم تحقق العلاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا المتوهم لان
التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان يؤخذ صورة وهمية محضة
شبيهة لصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على
صورة المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي

يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب ق فيما لا ينبغي ان يتوقف لانه بعد
تسليمه لا يفيد شيئا اذ يعود الفرح المهروب عنه باختيار المجازية التبعية
وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ولما لم يكن كلام السكاكي
اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال مما لا
معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان
يكون ذكر المشبه به مرادا به المشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤه مثل
نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما
ثانيا فلان السكاكي بعد ما عبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من
لوازم المشبه به والتزم في مثل تلك اللوازم ان يكون على سبيل التخييلية
وقد ظهر ان الاستعارة لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق
كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية تستلزم التخييلية اذ قد صرح
فيما قيل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية
الشبيهة بالسبع واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت الحال
امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية عنده وبالجملة
جميع ما ذكره هذا القائل بن القائل يخالف تصريح كلام المفتاح ق فهو
دليل على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد
اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم كما
بين في علم الاصول والجواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على
ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو وهم كما اشار اليه الدماميني في
اوائل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن خباز عن شيخه بان
الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب بانه خرق
اجماع النحاة ق وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى
على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد

عليه بان يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض
والاسود حيث بين الاول صريحا من الفجر الاول والثاني ضمنا بالليل لدلالة
البيان الاول عليه لم يصح هناك استعارة اصلا بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها
لا انه استعارة غير حسنة وعلى هذا فمثال الاشمام الخ او بان يذكر وجه الشبه
كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يبق هناك استعارة اصلا بل يعد مثل ذلك
تشبيها ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله قد زر ازراره على القمر فان
فيه ذلك الاشمام فنقص حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر
المشبه به فيه ليس وجه شبه اشعارا بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاشعار
بذلك واما ما ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة
من انه مثال لاشمام رائحة التشبيه ففيه انه يفهم منه ح ان هذا المثال
من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة
لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال ان معنى قوله ولهذا قلنا
الخ اي ولاجل ان اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء
حسن الاستعارة يقتضي انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح
عندهم فشرط حسنها شرط اصلها ما لا تامل ق وذلك لا اشمامها الى الخفا
ذلك اشارة الى عدم كون اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم
الظاهر المتبادر من كلامه ان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض
من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام من الاستعارة المدعى انتفاء حسن
الاستعارة في صورة اشمام الرائحة المقتضي ثبوت اصلها ولو شاء قبح الكلام
الا ان يضاف الى ما ذكرته الآن من ان ما ليس بحسن ليس بجائز عند
البلغاء اولى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اشنع ادعاء تغير
الغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما يكون المستعار منه
اقوى منه في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر ق لئلا يصير الغا

الغاز يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب
اللفظ ولم يشم رائحته منه يصير كل من التحقيقية والتخييلية الغازا وتعمية
واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها
ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي
ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون
من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال
الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذا التوجيه الاستعارة
التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان
وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه و
ادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية
فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به
ودل على ذلك تشبيهه به فلا ضير في خفائه وجه الشبه هناك هذا كلامه
وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا بظهور
وجه الشبه فاما اذا قلنا جاوزت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة يظهر قصد
التشبيه ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية في ذلك والا
فاظفار المنية كذلك اللهم الا ان خفاء وجه الشبه يكسر سورة القرينة يكاد
يجعلها مؤولة واما المكنية فقرينتها لازمة له مدخل في وجه الشبه فلها دلالة
عليه فتامل ق قوله في محل النصب على الحال ولكان يجعل صفة اذ لا توقيت
في الاصل بل المائة بل الابل فيه للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني اي بكل ما ياتي قبيل الخ فيه بحث لان هذا التقريب انما يتصل به
الكلام الآن ما يؤول ما يتصل به بما اشار اليه ولو اقتصر على بيان العموم
على قوله وليس بكل ما ياتي الخ لم يحتج الى التكلف ق حتى الكناية كانها كذا
فالكلام محمول على المبالغة ونقيض الاستعارة اي تعين الاستعارة اذا

قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم تحسن لانه تعينت الاستعارة والبتة
ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح ش بهذا ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة
يتأتى فيه التشبيه فلا منافاة بين كلاميه فلا منافاة بينه وبين قول الشر
فيما سبق اى كل ما يتأتى الخ قوله لانها لا يكون الا تابعة الخ فيه بحث لان
التخييلية عند المص اثبات اللازم واللوازم ومراتبها كثيرة وتتفاوت فلم لا
يجوز ان يحسب قرب اللازم وقوة اختصاصه بملزومه وغير ذلك اللهم الا
ان يقال المراد حسنها بحسب التشبيه تابع لحسن متبوعها لان حسنها مطلقا
تابع له فليتأمل ق وقلنا الخ يحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون
النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ على قلة اذ لم يكن تابعة للمكنية كانه قوله
اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره ولقائل ان يقول الخ قوله
بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية فينبغي حال التشبيه فيها اي
اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع لا يكون له
حكم نفسه والا لما كان تابعا ولهذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية رعاية
جهات حسن التشبيه اذا كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه
فان التخييلية في هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن هذه الامثلة
واردة في كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه والاقرب في الجواب
ان يقال لما لم يتفاوت وجه الشبه في التخييليات كثير تفاوت لكون الجميع تشبيه
صورة المتخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط ق وظاهر عبارة المفتاح الخ
حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر
واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القراءة في قوله تعالى واسأل
القرية والجر في كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل
الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في النصب والجر
وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي

المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي فهنالك
ويدل على التأويل سياق كلام السكاكي وسباقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه
ثم ان قول الشرح وهذا ظاهر في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز في
الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به في مثل سؤال القرية غير ظاهر اللهم الا
ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا
يخفى انه تعسف ق للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية لم يلتفت الى
قول القاضي بان القرية تطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك
لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت
على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن
كذلك فالحكم الاصلي لمثل هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كانت مثله
خبر ليس ولا شك ان اسم شيء لزم ان يكون ما هو في موضع الابتداء نكرة وما
في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت
كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا يتعرف فلا محذور ق والاحسن ان لا يجعل
الكاف زائدة الخ فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم انتفاؤه تعالى
عن ذلك علوا كبيرا وذلك لان عز وجل مثل لمثله والمندرج انتفاء مثل
المثل لما يقال لا نسلم صدق ان الله تعالى مثل لمثله وانما يصدق لو كان
مثله موجودا لانا نقول صدق القضية انما يتوقف على وجود الموضوع
وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود
متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية كما لا يخفى فالوجه ان الكاف
زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق
وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتأمل على انه ربما يقال المفهوم من هذا
التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سؤالا بقرينة
الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد

سوى المتكلم وايضا لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثل مثله لان
وجود المثل محال والمحال يجاز ان يستلزم آخر فتامل ونقل الاصفهي
في شرح العلامة انه لو قال بعضهم الكاف بزائدة بل مثل والمثل ساكنا
ومتحركا سواء في اللغة كشبه وشبه فمثل ههنا بمعنى المثل قال الله تعالى وله
المثل الاعلى يكون ليس مثل مثله شيء وهو معنى صحيح انتهى فتامل ق ويكون
من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المال وكون كل منهما
كناية في النسبة لا ينافي تعددها وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة
فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشارح في شرح
المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل المحشي حيث قال ثمة وقد يقال انه يجوز ان
يكون نفيا للشيء بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل لزم نفي
مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل
على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه آخر وهو
ان يراد نفي شبه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون
التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الآية نفي من شبه ذاته ومعناه ليس
كذاته شيء نحو فان آمنوا بمثل ما آمنتم به اي بنفسه فتامل ق قوله احدهما
انه الخ يمكن تقريره بوجهين احدهما ان المثل لملزوم مثل المثل فذكر مثل
المثل واريد المثل كناية وثانيهما انه نفي مثل المثل لملزوم نفي المثل فذكر
الملزوم واريد اللازم والاول انسب بمذهب السكاكي في الكناية وهو
ان الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم ق انفع لذاته وبلغت اترابه
الايفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال
موفع سوق وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه اي اقرانه في السن
جمع لدة والتاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة
وههنا الدان وقد يجمع على اللدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة

الانسب بما في كلام المص ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم صح

المثناة من فوق وقد اشار الى معناه ق ولذلك يستعمل فيما هو له مثل ولا مثل
له فان قلت كيف يستعمل بهذا اعني ليس كمثله شيء فيمن له وهو مسبوق بنفي
المثل قلت معنى فيمن يتصور له المثل ومن يتصور له المثل ذلك على ان استعمال
لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة ق اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم
وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي وارادة المعنى جائز لا واجبة المراد بجواز
ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك
كما ان المجاز ينافيه لكن يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن
على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
فلينظر فيه ق لان الكناية كثيرا لا يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي الخ واما اورده في
التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع
لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصوير
دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي ليفهم
المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له
مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم ق ولا ينافي رجا الامر مع حاصله ان لفظ مع
لا تدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول ق
ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على
حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة
الفارق مستفادة من ارادة المعنى ق وفيها فيه يعني ان هذه عبارة بعيدة
لا يفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوجه على طريقة المص واما
على طريقة السكاكي فلا اشكال ويمكن ان يدفع على طريقة المص ايضا بان يراد باللازم
التابع والرديف كطول النجاد فانه تابع طول القامة ولوازمه فتامل ق
في الكناية ان يذكر من المتلازمين التلازم ههنا بمعنى اللزوم والمراد ان يذكر ما بينهما
لزوم قوله اختصاص الخ اختصاصه بموصوف عارض المراد بالاختصاص ما يعم

الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا
وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وانما وصف الاختصاص بالعرضي
على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هو صفة لا تدل بحسب اصلها على
موصوف معين بل شيء موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوف لاسباب خارجة
عن مفهومها فيكون عارضا ق بكل ابيض مخذم الابيض السيف والجمع بيض
ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكنايتين المذكورتين عامتان
بحسب المفهوم من المكني بحسب المفهوم الخاص بحسب فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص
بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة الى ضمير السبب انها في المعنى عبارة عن
السبب المتعلق بالفيء وبالسبب المتعلق بالكل كما يقال هذا السبب اي من ذلك
اي متعلق نحو زيد حسن الوجه واصله زيد حسن وجهه فقل الضمير الذي اضيف
اليه الوجه الى الصفة ايهاما الى ان الحسن اثر يعم في جميع اجزائه فلما رفع حسن
الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما
بمعناه اسمان سواء كان ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع
الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن وقس على هذا زيد طويل النجاد
اي حمائل السيف ونظائره تلك للقطع بانها على ان كذا اذ الحقيقة في المسند الى
الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك
حقيقة بل شبيه منه وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل ثما
قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما يدل على علو الهمة وحسن الفهم و
لهذا وصفت بنت هالة النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان عظيم الهامة فان قلت
الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها
بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم
ورطوبته تورث علة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما لا انتقال فيه
بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا

اولا الى البلاهة فلا محذور ق والجواب انه لا امتناع الى رده جمال الدين
في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست
بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب لا قائل به
والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم و
يجوز ان يكون قصده لاجل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا
ومثل هذا لا يحتاج الى السماع لانه التصريح باثبات الصفة للموصوف او
نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا
نعم كثير الرماد مخبرا عن مضيافية زيد عند السؤال السائل عنها بقوله زيد
كثير الرماد اما لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات
الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد
صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا
او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور
تقديرا او حكما ق وفيه نظر وجهه ما سبق منا ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز
ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر
والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف
الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها ق اذا كانت عرضية
مسوقة لاجل الموصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور
في موضع النعت الوصفية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح الايضاح عرضية
اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن
هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي من غير قصد تعريضا الى مفرد
معين ق ومنه المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي
سعة عن الكذب وهي التورية بالشيء عن الشيء وربما الجزء تورية اي سترة
واظهرت غيره كانه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر

فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع
الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص ان قلت
الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة
الوسائط تدل على وجود الواسطة في الجملة فقد شذ المثال الاول فيما صدق مما
لا انتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه بنفي كلامه مخالفة قلت لا شك ان
الكناية اخص بغير العرضية اذا انعدمت فيه الواسطة ثم ان خفي فيها اللزوم سمي الرمز
وان لم يخف سمي الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء
الواسطة راسا او لوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي النسوي بان قلة قد
قد تستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين
ق كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب الخ لم يرد ذكره انه
يجوز ذلك ان تريد تارة بضمير المخاطب في اذيتني فستعرف غير المخاطب وحده
فيكون مجازا وتريد به اذى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب
وغيره لزوم يعتبر بالكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على
تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان
اريد تهديد المخاطب مع تهديد المؤذي آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره
فقط كان مجازا مركبا اذ لا يقصد فيه انتقال من الملزوم الى اللازم لما نبهناك
آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز ق اي
الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فالبلغ مبالغة لا من البلاغة وكان
مبني على ما نقل من المبرد والاخفش في جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي
المزيد فيه كافعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في امثال هذه المقامات تارة
يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة ق واعترض المصر بان الاستعارة اصلها
الخ فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان
يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها

تشبيها بالفعل على الاصل في وجه الشبه لها قلت قوله اصلها التشبيه يفيد
حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير فالمراد انه لا تشبيه فيه بالفعل انما
التشبيه اصلها فظهر دخلها ولكن هذا آخر ما اوردناه ايراده في تحقيق مقاصد
علم البيان من المستوفى وعليه التكلان **الفن الثالث في البديع** ق اي
يتصور معانيها آه فعلى هذا يراد بالعلم المدون اذ ثبتنا ولو غير المسائل من
المبادي حتى يعلم به المعاني التصورية واحسن مما ذكره ان يراد بالوجوه
الطرق فالمعنى يعرف به طرق تحسين الكلام فان من علم هذا اي معنى
الفن ومارسه اقتدر على ان يراعي الصنايع البديعية المذكورة فيه عند ايراد
تركيبه ق في قوله وتتبعها وجوه اخر آه فالقيد الآتي غير احترازي بل لفائدة
تذكرها بعد ق ورعاية وضوح الدلالة آه لا يخفى ان البعدية عن هذا تستلزم
البعدية عن الامرين الاولين فما ينبغي ان رعاية الوضوح بعد رعاية التطبيق
وكانه قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه بعد الامر الاهم
اعتبار التحصيل فلا طراد في يكون تعدد رعاية البلاغة فتامل ق لانه فضل
فيها آه يندفع لان مرجع هذه الملاحظة ان مرتبة العلمين بعلو مرتبة سائر
البلاغة مما يعتبر بعد ما هو بعد ليس الا الوجوه البديعية ق ضربان معنوي قيل
المراد بالمعنوي ما يحتاج في تصوره الى ملاحظة المعنى وباللفظي خلافه المطابقة
قال صاحب المفتاح المطابقة ماخوذة من طابق الفرس اي وضع رجله
مكان يده وانما سمي الجمع المذكور مطابقة لما فيهما من ايقاع توافق و
تطابق بين المتضادين وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا
باقي الوجوه ق بين متضادين هنا بالاقل كما في قولهم الكلام مما تضمن
كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين ق لهما ما كسبت
وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب معناه ان الآية تدل على زيادة لطف
من الله تعالى في شأن عباده يثيبهم في الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر

الابعد لا لاشتمال والتصرف برد من شبابه الموت الى ترد اى جعلها رداء نفسه
السندس ما دق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لانه
مفرد بخلاف الخضر فلا مطابقة والتاويل مما لا ضرورة اليه لان الروى بالضم
فان ما قبله عن اغدوه والجمل سبخ راته فلم ينصرف الا ولكفائه الاجر وما بعده
كا بني نبهان بعلم وفاة بنجوم سماحة من بينها البدر والاقوام عيب لا ابتركيب بلا
ضرورة فكقول الحريري فقد اغبر العيش كناية عن الغوصة وطيبه فان كل غض
طري يوصف بالخضرة والازورار للانحراف والغور جانب الرأس لان ق
اى رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو
الشديد العداوة بالزرق لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة
غالبة عليهم ثم يسمى كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح
الايضاح لجلال الدين الشاشي والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس اى اشتد
وقيل اراد بالموت الاحمر القتل مثل السبية والدنوم قيل لا وجه لالحاق هذا
النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي اللازم مناف للملزوم فبين
المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى
قوله في الجملة بوجه من الوجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل
الذي فيه ليس تقابلا بين نفسهما بل بين احدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا
بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض
عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة من الاربعة
فتأمل ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ فيه بحث فانه فات في الاية قسم
الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت في الآيتين ولم يختلف فيما يجب مقابلة
الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره في معنى فنعسره
لانه اذا يسر لعسره كان معسرا لكن ذلك غير صريح واما اعتبار المقابلة
الرابعة بين فسنيسره لليسرى والعسرى فيندرج فيه ما سينقله من الايضاح هذا وقد

وقد ذكر الواحدي من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل
يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي وبي صلتان
ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام ومثاله قوله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما يكون بين المستقلين كذلك في الايضاح
واما مقابلة الستة بالستة فمنه قول عنترة على راس عبد تاج عز يزينه وفي
رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدي في شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان يعظم
في هذا المعنى قوله وصدق بالحسنى اى بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة
الحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى فسنيسره اى سنهيئه من يسر الفرس
للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله جميع امر ما
يناسبه لا بالتضاد وقيل فيه نظر لان نفي التناسب بالتوافق داخلا مع ان
الجمع بين المتوافقين ليس من مراعاة النظير بل هي فلذلك قال السكاكي
هي عبارة عن الجمع بين المتشابهات قوله الشمس والقمر بحسبان اى
يجريان بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما قوله البحتري في صفة الابل وقيل
بصف ارماحها حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها بلا انحناء اصلا
وحالهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس
واصله قووس بدليل قولهم قويس الشيخ واستقوس اى انحنى ورجل منقوس
اى معه قوس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين
فحصل قسو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصارت قسوي اجتمعت الواو والياء
والاول ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب
الياء فصارت قسيا ولما نقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة
القاف كسرة للاتباع فحصل قسي فليع قال في الصحاح واذا نسبت
اليها قلت قسوي لانه فلوع معتبر فعول فردها اليه وقال بعضهم قدمت
السين على الواو في قوس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على

في احدهما في الجميع فجمع قس على قسي كما مر ق اسمعيل الوعد الخ وفي بعض
النسخ يوشخ الشعوه بدل العهد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان اسمعيل
عليه السلام وعد صاحبا له ان ينتظر في مكان فانتظر سنة ووعده عليه السلام
اباه ابراهيم عليه السلام بالصبر على الذبح ووفاء بذلك العهد معروف وحفظ
شعيب عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقي الا بالله
واما حديث خلق نبينا عليه السلام فحسبك في قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم
وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع
بين خمسة ق كقول ابن رشيق الخ الندى العطاء والانور والمروي من
انترت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية
اخذا عن قول الراوي عن فلان عن فلان عن رسول الله عليه السلام وقوله
على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين بما يناسب
ابتداء في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا يدركه الابصار الذي
يناسب اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكون راس الآية لكن قوله وهو
يدرك الابصار الذي يناسب الخبير ليس الكلام ق فانه اللطيف يناسب كونه غير
مدركه للابصار فيه تامل اذ المناسب له هو اللطف المشتق من اللطافة
وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرفق فلا يظهر
مناسبة له الكلهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا
يدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة ق ففي ذكر الحرف
والنون ايهام بل في ذكر الرسم ايضا حيث تتوهم الكفاية ق افسد ما المفسدين
اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها
واجيب بان البحث منه يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعينه الى المقام و
مقابلته ههنا بقوله ورش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا افسد ق فلان
يطبع الا شجاع يقال طبعت السيف والدرهم اى عملت وطبعت جرة ق

ق اذا حرف الروي فعيل بمعنى مفعول عن الروية وهي الفكرة يسمى الحرف
المخصوص به لان الشاعر يرويه وقال ابو علي هو من قولهم للحبل رواء
مفظر حتى سمي به لانه يجمع الابيات ويمسكها ولولا مكانه لتفرقت عصيا
ولم يتصل شرا واحدا وفيه وجوه آخر سنذكره ان شاء الله ق وهو الحرف
الخ هذا البيان مما لا يفيد تعيين الروي لان بعض الحروف مما يجب تكراره
وليس بروي قطعا كما سيتضح ولا يفهم من البناء معنى مخصوص بالروي
تبين منه نقل كلام ابن جني في تحقيق الروي قال روي احفظ ما يقال
في حرف الروي ان جميع حروف المعجم يكون رويا الا الالف والياء والواو اللواتي
في اواخر الكلم غير مبنيات فيها بناء الاصول نحو الالف الجاريا الادمي
والواو الجبا مو والالها في التأنيث والاضماد اذا تحرك ما قبلها نحو طلحة و
ضربه وكذا الهاء التي تتبين بها الحركة نحو ارمه واغزه وقيمه وثمه وكذا
التنوين اللاحق لاخر الكلم للصرف كان او لغيره نحو زيد صه وغادة وتكيد
وقوله اقل اللوم عاذل والعتابن وكذا الالف التي تبدل من هذه النون كما
اذا قيل والعتابا وكذا الهمزة التي يبدلها القوم من الالف في الوقف
نحو رأيت رجلا وهذه حبلا ويبران بحرها وكذا الالف والواو و
الياء اللواتي تلحق الضمائر نحو رأيتها ومررت بهن وهذا على هو فاذا
جاءك بيت فانظر الى آخر حرف منه فان لم يكن من الحروف المستثناة فهو
الروي وان كان منها فانظر الى ما قبلها فان لم يكن منها فهو الروي فان كان
منها فانظر الى ما قبله فانه لا بد وان يكون رويا اذ لا يمكن ان يلحق بعد
حرف الروي اكثر من حرفين الاول هاء الوصل والاخر خروج مثاله انا
نظرنا الى قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق فوجدنا الحرف الاخير منه
وهو القاف من غير الحروف المستثناة فعرفنا انه هو الروي ونظرنا الى
قوله صحا القلب عن سلمى واقصر باطله وعري افراس الصبا ورواحله فوجدنا

آذ ابيت من غير الحروف المتشابهات الا ترى انها هاء اضمار متحرك ما قبلها فنظرنا
الى ما قبلها فوجدناه من غير الحروف المتشابهة فحكمنا بانه الروي فنظرنا الى قوله
شرف الديار تربها فما عنادها من بعد ما شمل البلى ابلادها فوجدنا الحرفين
الاخيرين من البيت من الحروف المتشابهة فحكمنا بان ما قبلهما وهو الدال هو
الروي والقصيدة دالية وهذا الطريق اصح الطرق الى معرفة الروي و
اجلاها واوضحها ولا شيء يقوم في استخراج علم مقامها انتهى كلام ابن جني
ملخصا ق فانه لو لم يعرف ان القافية مثل السلام الخ يفهم من هذا ان معرفة حرف
الروي قد يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفة القافية فلان مجرد
معرفة ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية دام لجواز ان يتوهم انه م
ق ومنه المشاكلة الخ ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من
من العلاقات المشهورة فلا اشكال فيكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة
وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والطلب الخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة
علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه كذا قيل والتحقيق ان
عد الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة
والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال فيكون قبله كذا في فصول البدايع
فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها يتعلق باللفظ
اجيب بانه انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة التي تشبهها ومن ثمه سماه صاحب
الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ان الله لا يستحيي الآية وفيه نظر
لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي
لا الاصطلاحي وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعي ايرادها ههنا والاوضح
ان يقال انما ذكرت ههنا لان الملحوظ فيها اولا وبالذات جانب المعنى ضرورة
اشتراط العلاقة قوله بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ضده على ما ذكره الشريف في
شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك تبسط الشهادة الا انه لم

لم يكمل عن قوله حيث الخ ق حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده
ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي وانت خبير
بانا لا نعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر
عنه لا اعلم معلومك بل لا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن نعلم المعلوم بعلم
ما في نفسك كذا في شرح الكشاف فعبر عن الاصطلاح بلفظ الغرس المراد به
الاصطناع المأمور به بمخاطب لقول الفرس والغرس الذي اعتبر هو مصاحبا له
في التقدير هو غرس الاشجار وما يغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع
في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى فتدبر
ق اي بقوله المراد به الخ ولكن ان تعد تزاوجا على لفظ الخطاب او سند الفعل
الى ما بين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قيل بين العير و
النزوان اصل المثل صخر اخو الخنساء طعنه ربيعة الاسدي في الحرب فمرض
حولا فملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل فقال لها ابتباع الكفل فقالت نعم
عما قليل وقال كيف مريضكم فقالت لا حي يرجى ولا ميت ينعى فيسلو منه وكان ذلك
بسمع صخر فقال اما والله ان قدرت لاقدمنك ثم قال هاتها ناوليني السيف فناولته
فاذا هي لا تقله فقال ابياتا منها اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير
والنزوان ق اصرفت الى الواشي قيل الصواب رواية ودراية اضافة بالتذكر
لان ما قبله كان الثريا علقت في جبينه وفي نحره الشعرى وفي خده القمر
وفي شرح التبيان ان في قوله فلج بين الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا
لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشق فيه ومن المعشوق في الهجر
لا من الهجر في المعشوق ق اذا ضربت يوما الخ الاضراب الحرب والضمير في
في اضربت ودماها الى الفرسان المذكورة في البيت السابق ق لفظ المعنيين
قيل مراده الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب انه
اخذ بالاقل كما بينا في مسبق مثله ق الخ لا يجامع لشيء مما يلائم المعنى القريب

هذا يعلم بما مر من ملائمة التعقيد وعدم مجامعته ايضا والمناسبات في الاطراف
كما في الاستعارة لكن قصد ههنا تقليل الاعتبار قوله تعالى نحو الرحمن على العرش
استوى فيه بحث لان العرش يلايم الاستواء والجلوس بلا شبهة ق والغزالة
من طول المدى الخ والغزالة من طول قرن الشمس اعلاها واول ما يبدو منها
في الطلوع المدى حذفت او الغزالة منصوب معطوف على اسم كان في البيت
السابق وقوله كان كافرا ابهدلى من ملابسة لشهر نحو ذا نوعا من الجلل
او مرفوع والجملة معطوفة على الجملة السابقة قيل الكانون التنور وقيل
اسم من اسماء الشهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان ق انخ الرشا
الرشا على فعل بالتحريك ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى وفي كونه معنى قريبا
للغزالة بحث لانهم غلطوا الحريري في قوله فلما ذر قرن الغزالة طمر طمور الغزالة
وقالوا لم يقل العرب الغزالة الا الشمس فاذا ارادوا تانيث الغزال قالوا ظبية
ذكره في شرح الصفدي في شرح اللامية او ورد في سياق شرح قوله وان
علاني من دوني فلا عجب لي اسوة بانحطاط الشمس من زحل قوله كبيت الخ
بيت القصد اذا صدق ق الحد الخ البيت من قصيدة معاني الذي شبهك
اليوم اظلال وفي النوم معنى من خيال بجلال وقيل بيت يسطلبني ذرق الذي
لو طلبته لما زاد والدنيا حظوظ واقبال ق لانه تمثيل لانه لما كان الى سياق كلام
يشير الى ان المراد به الاستعارة التخييلية لكن قوله جعلوه كناية عن الملك يمكن
التوجيه بان الاصل الكناية ويتعلق ههنا المجاز سواء حمل على الافراد او التركيب
كتب لان امكان المعنى الحقيقي شرط في الكناية عنده كما اشار اليه في تفسير قوله
تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة لكن الابلغ الحمل على التركيب ق او لا قوله
والتحمل للتشبيه من ضيق العطن العطن المناخ حول المورود وذلك التحمل ان
يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية ق وهو ان يراد بلفظ واحد
معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي ق في شبوه النار قوله

وقال في الايضاح الشجر والاصوب ما ذكره الشارح لان الايقاد للمنازل
للشجر قوله نار الغضا قيل هي اشد النيران ق وهو ذكر متعدد الى الضمير
راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية ق
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار الخ فان قيل قد تبين الضمير المجرور
في لتسكنوا فيه للمعدد الى الليل فلا يكون الآية من قبيل اللف والنشر
لما سبق من اشتراط عدم التعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ
فان ذلك الضمير صالح للمعدد النهار من حيث اللفظ فلا تعين لفظا اصلا
ق وههنا نوع آخر من اللطف لطيف الخ لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره
معنى لطيف مسلك بحيث لا يهتدي اليه الا التفات بل اراد ان هذا النوع لطيف
مسلكه النسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة صفة وايراد قول
صاحب الكشاف وهذا نوع من اللطف لطيف المسلك الى ان هذا النوع يزداد
لطافة ودقة باقتضاء المقامات فلنفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي
قوله تعالى فعدة من ايام اخر فان قلت اخر جمع آخر لانه لليوم وآخر لا يجمع
على فعل وانما يجمع على آخرين او جه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى مجرى
المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات
العقل فكان آخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد الا التفات المحدث على
وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور فتصل الى حقيقتها والمحدث الصادق
الظن في الامور كانه حدث به ق علم ما علم اي يعلم ما شمل على حذف المضاف
ولا يجوز ان يكون ما مصدرية لان البنيان لقوله من كيفية يمنعها ثم لا يخفى
ان هذا التعليم مدخل في متعلق الشرع واعتباره من المعللات لا يلايم
احتياطها في اجمال ق لشرع ذلك اللهم الا ان يحمل في كلا شارة الى غير
التعليم ولشرع ما عداه يتضمن التعليم ق ويمكن التفصي الخ كلا حاصل
الاشكال السابق هو انه معللا لا الا علة له وشلة لا ذكر معللا لها في اصل الشرع

الجواب ان ذكر المعلل الاول تمهيدي ليس بمقصود بالتعليل وان عدم ذكره
مع ذكر علته مع غايته انه اذا اكتفى في المعلل بالذكر التضمني
وقد يقال قوله لتكملوا العدة الى الجواب لصاحب الكشاف حيث قال قوله عليه
الامر لمراعاة العدة يعني في الاداء والقضاء ثم لا يخفى ان هذا القول بيان لا معلل
بدون علة واما عدم المعلل الاخر مع وجود علته باق بعد ولعل هذا القائل
تشبث في دفعه بما ذكره الشارح من الذكر الضمني ق ولقائل ان يقول ان ذكر الاحاطة
مغن عن هذا القيد آه فان قلت قد عد صاحب المفتاح قوله او بيان في بلخ لا
لاياكلان اذا اصبح غير الكبد ق فهذا طويل كظل القناة وهذا قصير كظل الوتد
من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة بالكل اليه مع ان التعيين فيه مع ان بيان
مجمل لم ينفصل بعد حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث اذ اصل اسم الاشارة ان
يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبا الى على ال مع لم يقصر في تعهد
التعيين كذا ذكره في شرح الشريف للمفتاح ق ولو سلم فنقول جعلت هذا اشارة
الى فيجب لان المفهوم الظاهر اضافة بالكل اليه على التعيين ان يضاف الى
كل منها ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من
التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الجدي والى الوتد و
لو نزل عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الاية
التي جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله
تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا
ان يقال لا تعيين في الاية بحسب اللفظ لتعلق لتبتغوا من فضله بغير ما رجع اليه
ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منها اشارة
الى امر والاقرب على تقدير تسليم التعدي في الاشارتين ان يجاب بما نقلنا
من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فبهذا
الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصر يحصل من الخبر

الخبر وان سلم تعدي الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هنا التعيين بحسب اللفظ
فان التعيين بحسب المعنى قد توجد في اللف والنشر ايضا كما حققه تامل ق الدهر
معتذر آه كان سيف الدولة الحمداني قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان هزم
وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم الدرب وظفروا باصحابه فقال
المصنف القصيدة اراد ان الدهر معتذرا اليك حيث لم ييسر لك فتح بلادهم
بالكلية والسيف ينتظر كرمك عليهم فتشغلك منهم وارضهم لك موضع اقامة
بالصيف والربيع ق اي هوله اشارة الى تقدير المضاف لئلا يلزم ان يكون
للزمان زمان اذ لو ابقى بما ظاهره لزم ذلك والظرف منصوب باضمار اذكر
لا يخفى ان انتصابه اذا كان بالمضمر باذكر لم يصح الظرفية باعتبار ان زمن البين ان
المأمور به ليس في ذلك اليوم بل في الدنيا فالمراد اذكر ربك لا الذكر فيه فيكون
اليوم مفعولا به واطلاق الظرف عليه لكونه ظرفا على تقدير ق وهذا في موقف
الى ويمكن ان يقال ان التلفيف النفي عائد لكونها نكرة في سياق النفي فاك
في شان المؤمن وقوله لا ينطقون في شان الكافر ق اي سموات الاخرة و
ارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل
الاخرة لا بد لهم من نطق وعمل وفيه نظر لان التشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده
ودوامه فانما يعرف بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه
ما اقام ثبير جبل بمكة فقال الشريف هو كما يعرف ق وكذا استثناء الثاني معناه
الى فيها ان جعل الفريقين داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار دين خلاف الظاهر
من سياق الاية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة واما اعتراض
الفاضل بقوله ويرد عليه الى فيمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يخلدون في الجنة
من ذلك اليوم فالمستثنى منه كونه من ذلك اليوم في الجنة خالدا وهذا لا ينافي
كون اعتبار الخلود بعد اعتبار دخول الجنة الا ان الكلام في تعيين مبداء
من ذلك اليوم اذ لا يعتبر ان يكون المبدأ الاول والا لم يكن لتحصيل استثناء الفريقين

النقد فيه وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين لا يدخلونها من اول ذلك اليوم بل
بعد الحساب. فتامل ق س طلبة حتى بالغت حتى نخ الفنا جمع قناة وهي الرمح
وفي بعض النسخ بالعين وهو المناسب للشيخ قال الواحدي اراد بالفرنقة وبابن نخ
قوم والالتثام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة
العرب لئلا يعرف العدو وانه على انه غير نسبة ق كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا الخ
ان مفعولي يشاء معا انه يهب اناثا فقط والثاني فالمستقيم ما ذكره الفاضل المحشي
في العطف باو اللهم الا ان يقال مفعوله بقرينة العطف باو اللهم الا ان يقال
مفعوله بقرينة العطف باو ان يهب اناثا فقط وذكرانا واناثا فكانه قيل يهب
لمن يشاء ان يهب اناثا فقط او ذكرانا واناثا فليتامل فانه دقيق ق وهو ان
ينتزع من امره هذا النزاع اي رأسي في الفرق يقال في العسكر الف رجل وهم
في نفسهم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة
التي ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة ق
معه اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم ق بمستلم الظاء انه حال من المجرور في بي وكونه
الابدال على مذهب الاخفش كما في المسكين ق اذ لا معنى للانتزاع فيجب لانه
الرشد وان كان السماكة متضمن بوصف التربية فلم لا يجوز انتزاع المرجال لانه
على كمال الشيخ تربيته عليه السلام ق اقول لها وافيه ت آه افيت اي
اضطربت رجاشت اي غثيت وفي الصحاح جاشت نفسي اي غثيت فان اردت
انها ارتفعت من حزن او فزع قلت جشأت مكانك اي الذي مكانك كمن في بالشيخ
او تستريحي الام الدنيا بالقتل ق ودع هريرة هريرة اسم امرأة ولهذا اشترك
آه اي يكون خير الكلام ما بولغ غاية المبالغة على حسب وجوه مذكورة في الشرح
ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن ولا لمعة بياض قليل وكان الوجه ان يقول
يرون ونحوه النجدة الشجاعة فان قلت قد صرح الشارح في قوله السائل عن ادركها
الاقران خمس بحثت ان صيغة جمع القلة يستعار بجمع الكثرة وبالعكس وهذا يرفع

يرفع استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة في الموضعين قلت يكفي في
الاستدراك ما هو ظاهر جمع القلة من النقصود في المبالغة ق غير متناه فيه اي غير
بالغ فيه النهاية في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط يقال طلق او
طلقين اي شوطا او شوطين ق فاغلاق قولهم اطرق الثابت في القوس
اي استوى في مدها ق وتتبعه الكرامة حيثما لا قيل ليس هذا من باب المبالغة
لان المراد من الكرامة التردد وهو يمكن ان يرد الرجل جاده كل توجه الى
جهة وهو شيء يقع عند الاستحياء واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة هي النزل
اذ هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان لفظة تتبعه هو الذي يفيد الاغراق
كما علم من تقرير الشارح ق ومثله بيت السقط اشجار كباه ضمير يشجى الى قرن
راجع الى ارق في البيت السابق وهو قوله سرى برق المعرة بعد وهن فبات
برامة تصف الكلالا لو هن طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلد
بالشام ورامة موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل ق عقدت
سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره والفتح
فيه العين وتشعيء يحتمل ان يكون على صيغة الخطاب والعنق هو السير الحرير
ق ومنها ما افرج مخرج البول والحلاقة الهزل خلاف الجيد وهو الكلام الذي
لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس هنا غرض صحيح الخلاعة النكارة من
فلان خليع العذار اي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق او الصواب
مأخوذ من قول ابو عبد السري من المجنون خلعت عذاري ان حتى لم اطلب
ق وكانه اراد بذلك الخ ومذهبه قطعي قول الخليل صلوات الله وسلامه عليه لما رأى
افل القمر لا احب الافلين اي القمر افل ورب ليس بافل فالقمر ليس ربي ق فنكر
النعمان من ذلك اي يعشر لي ان نكره فنكر اي غيره فتغير وفي الموت تنكر فلقه
ق ومنجع المنجع المنزل الذي يطلب فيه الكلاء والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه
والمراد هنا طلب المعروف ق اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء لان المعدوم

السنوق بالوجود الذي كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم
ان ملكت اللاهوتية بالقياس الى القدرة الحادثة التي تتفاوت مقدوراتها نسبة
اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت
باللاهوتية والى الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اي قوله
هو اهون عليه قد صرح به لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء في عليه الى الخلق
وقيل اهون بمعنى اسهل ق لعدم تصرف فيه بكشاذ لا يلزم من مطابقته مادة الواقع
عدم التصرف لجواز ان يشتهر عنده خلاف الواقع فبيانه تصرف كصح وقولكم الجواب
انه اراد بالواقع ونفس الامر ما يعم الواقع بحسب زعم القوم وبه يندفع ما اورده
الشريف في حاشيته اتي عن قريب ق لم تحك نائلك السحاب لو قال لم تحك كفك السحاب
لكان اظهر فليتأمل وقد وجد سا فادسنا وهذا المعنى ترجمة وقد صرح في الايضاح
والفارسية المشار اليه قوله كر نبودي عزم جواز خدمتش ق كس نديدي برميان
او كمر وفيه نظر لان المفهوم من الكلام آه اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور
ليس صفة ثابتة بل صفة غير متمكنة الواقع اذ الجوزاء ليس مما ينطق به بعضها
بالنسبة الى الكواكب التي حولها يشبه الانتطاق لا نقول لا نسلم ذلك بل مراده
الانتطاق الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب السكاكي في قوله واذا المنية انشبت
اظفارها بفلان البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه
فليتأمل ق علة لنفي ذلك الوصف لا للعلم به اي ايضا لثبات انتطاق دليل
مشهود استدل به في العرف الشايع على انه المذمة فلا يكون اعتبار العلة
لطيفا اذ لا دقة مع الشهرة والظهور ق مدامع جمع مدمع واريد به الدمع
بطريق ذكر المحل وارادة الحال ق وهو قوله ربي شفقت اه الربي جمع ربوه
وهي التل المرتفع من الارض شفقت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول
فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت بمعنى المبني للفاعل فالظاهر انه من
الشفاعة بمعنى المعاودة والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه

لانه مصدر في الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض
والبحيرة في جارها الدرر والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت
الاول بقرينة الوصف بالجمع ق يعني ساقت الريح آه بيان حاصل المعنى لا بيان
اللغة ثم توهمت ريح الايضاح ق طلل بن طال عليهما الامد الطلل رسم
الدار والامد الزمان والدروس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك
الحجارة موضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا من متاع البيت المنضود
بعضها فوق بعض والنضد السرير الذي ينضد عليه المتاع ق كجبت نفسه
قيل ومن اللطائف على هذا التقدير ان اسم ابا شلم الجسق الان صدري البيت
الفراء الصبر والباعقة الارض العقالية لاشيء بها ق ومنه التفريع بالعين
المهملة وهو في اللغة جعل الشيء فرعا لغيره وقد روي بالغين المعجمة وهو
الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذا الرواية هو ان المتكلم
فرغ الحكم اي صبه من المتعلق الاول الى الثاني ق وهو احتراز عن نحو قولنا
غلام زيد راكب ابوه راجل الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه يشعر الى فان
يشعر بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر نسخ
المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج الامثال الذي ذكره فان
الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية احلامكم لسقام الجهل البيت
السقام بفتح السين المرض وما في كما دما كم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما
في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة فيكون الدماء هنا مجرورا
بالكاف وما بعده اعني تشفى من اطلبة من موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون
مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره ق ولا داء له انجع من لسن دم ملك اي
انفع واكثر تأثيرا من نجع فيه الدواء اي دخل قيل يشرط الاصبع من رجله اليسرى
فيؤخذ قطرة على تمرة ويطعم بها المنصوص فيجد الشفاء باذن الله تعالى ق والاولى
كلم الاساة جمع آس من الاسي بالفتح والقصر وهي المداواة والعلاج والكلم الجراحة

والجمع المكلوم ق فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم آه اراد بالتفريع التعقيب
في الذكر كما ينبئ عنه فقط لان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء
احلامهم من سقام الجهل اذ لا يفرع بينهما في احسن الامر اصلا فلا يرد ان كاف
التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه
فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد
كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم ق على الاعم اي الاغلب الا فقد
يكون الحرف فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا عبرة بخصوص المدح والذم ههنا
وليس كذلك والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما آخر من المعنوي
وادراج ما ذكره في تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه في تاكيد الذم الا ان يلاحظ
الخصوص فيه اللهم الا ان يعتبر في الثاني الخصوص ويعتبر ههنا العموم لكن
بحيث لا يتناولهما اعتبر في الثاني فقط وانه ركيك جدا ثم ما ذكره الشارح صحيح
في المفتاح لان السكاكي لم يذكر القسم الثاني وهو ضربان بل يريد ان اشهره ضربان
والا فقد ذكر فيه قسما آخر بل فيه ضرب رابع مثل زيد جاهل التصريف الا انه
علم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا انه مستجز في البديع ق حتى
يلج الجمل في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو مثل الجمل في العظم في الجرم وهو البعير
فيما هو مثل صغر الخياط في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة ق من نوع خلابة
وتاخيذ للقلوب الخلابة الخديعة باللسان والتاخيذ من الاخذة بالضم وهي
رقية كالسحر ق ان يثبت لشيء صفة مدح الخ ينبغي ان يقيد بعدم العموم حتى
يصح شرط المبالغة من جهة الاولى والا فقولك لفلان جميع الاخلاق الكاملة
الا انه يشاركه في الجود فيه من لغتان والعجب ان المصرح عنه في الايضاح قول الشاعر
فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا من قبيل الضرب الثاني ثم نفى
المبالغة الاولى اللهم الا ان يراد بالاثبات المحمل ما هو وفيه ما فيه وبيد يعني
غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا والاستثناء متصلا وانما يستثني به

في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل
هو فيه بمعنى الاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فعلت
ذلك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني قوله ترني من الرنين وهو الصوت
فيحتمل ان يكون من الضرب الثاني قال المحشي الظاهر انه من الضرب الاول فان
دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهة تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة بعده
وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الاية من الضرب الاول على التقديرين
وفيه بحث لانه اعتبر في توضيح الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون
الاية منه على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان
كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيها لا اثبات ولا اثبات
اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول
في الاول وبعدمه في الثاني لكن اكتفى بقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم
تقدير الدخول في الضرب الثاني فتامل واهل الجنة اغنياء وعن ذلك
ابى عن الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا
اغنياء عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب
ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة الا قيلا سلاما سلاما اما بدل من قيلا
بدليل قوله لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلاما والمعنى انهم
يفشون السلام بينهم فيسلمون سلاما بعد سلام والاستدراك الدال عليه
لفظ لكن الخ فيه بحث اذ لا شبهة في عدم افادة لكن المبالغة من الجهة
الاولى وفي افادته اياها من الجهة الثانية ايضا كلام لا نسلم منع الافادة
على ان يوهم الاخراج لان الاصل في الاستثناء الاتصال وليس الاصل
في الاستدراك الاخراج اللهم الا ان في الاستدراك شبه الاستثناء فيحتمله ايهام
فتامل انه تهب الاعداد دون الاقوال التخصيص الذكرى وان لم يكن
مستلزما لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك الذوق السليم في كلام البلغاء

وقيل في البيت وجه آخر وهو انه لم يكن ما بين من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذي
هو اعمار الاشخاص يبقى في الدنيا مخلدا وفيه دلالة كمال الشجاعة ونهاية الجرأة
وقال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك ق اي وههنا الح اي سعاف
فضا المحتاج ونعمى بضم النون والقصر بمعنى النعمة واذا فتحت النون مددت
وهو منصوب باضمار فعل يدل عليه املت اي اتم نعماك فقد سهى لان
الشهاب الكناية مصرح بها وقد يجاب بان قصده ان عبر بالذات مدح الوزير
ونسبته بالوزير اي اتم صرح فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه تهكم
بالغرض وفيه تعسف ق ولا بد له من صلة في صالة يريد ان واصل له
لا تيسر الا بترك الوقار ومدارات وقبائه وملازمة غيبته والرضا بالطرد
والشتم وغيرهما مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكسر الخليل ومارأيته
ومنها دنيتهن ومراودتهن ومعاد الكلام الغزل ق وهو ايراد الكلام محتمل
لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتناول الابهام ق خاط لي عمرو
قبا وليت سواء المصراع للبث وتمامه فليت شعري ليس يدري امديح ام هجا
وروي ان بشارا قال له خاط لي ثوبا لا يدري انه جبة ام قبا افل فيك
شعرا لا يدري امديح ام هجا فان الظاهر مراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطة
ومقابل الاحسان ان يكون احسن فلم يستوي الاحتمالان بالنظر الى نفس الكلام
وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل ق و
تفارقه باعتبار آخر وهو ان الح وباعتبار آخر ايضا وهو ان المعنيين من الش
ليسا متضادين بان يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفي التوجيه
لا بد ان يكونا متضادين ومن الهزل الذي يراد به الجد الى صلة ان يذكر الشيء
على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في
الايضاح وترجمته يغني عن تفسيره عندهن ذا اي قل له تجاوز عن المفاخرة
ق ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في سكته المسند اليه ان

280

ان التجاهل لاشتماله على نكتة بهيئة والى سر البلاغة وما لكه فلا يكون من المحسنات
البديعية لانها من اللواحق ولا يفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن
علم البلاغة من وجه آخر كما ينبهك عليه في المقدمة ق اي شجر الخابور مالك
مورقا البيت لليلى بنت طريف ترثي اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من
الكاف في مالك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع حال كونك مورقا وسوف
اخال ادري اخال بكسر الهمزة على القياس بكسر حرف المضارعة اي اظن قال
الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد فاصحة وهو القياس ق
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى الح وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يرجع من
المرجع والتسليم مفعوله وثلث الاثماني وهي الضبعات التي يجمع وتوضع
عليها القدر فاعله ق وكالتعريض في قوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين قال في الايضاح في هذا اللفظ على هذا الابهام فائدة وهي انه
يبعث المشركين على الفكر في حال انفسهم وحال النبي صلى الله عليه وسلم وآله
والمؤمنين واذا فكروا فيما هم عليه من اغارة بعضهم على بعض وسبي ذراريهم
واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله
قتلها وشرب الخمر التي يذهب العقول ويجر الى ارتكاب الفواحش ومكر انه
النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون وآله عليه من صلة الارحام واجتناب
الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين
والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم
وآله والمؤمنين على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك على الاسلام
وهذه فائدة عظيمة كقوله قلت ثقلت الح ومن هذا الباب قول ابن
دريد المعروف من ابيات يخاطب بها رجالا او دع بعض القضاة مالا
فادعى القاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن
منك يعني لو بقي او قال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن منه اخر مرقع

وما البيت بحال بهذا القاضي قول من قال وهاان توليت القضايا وقاض الجرم من كيفك قبضا وذبحت لبيرا سكين وان لا رجوا الذبح بالسكين ايضا ايضا ومما قيل في القضا في فضاة زماننا صاروا الصرص عموما في الخطا بالاعضو بدون الغنيمة اموال اليتامى كانهم تلوقيها نصوصا وخفيا منهم لوص فخونا لسلوس ضواتمنا خصوصا ق من غير تكلف في السبك اي المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل بين الاسما وبلفظ غير ذا الشا نسب كقولك رأيت زيدا الفاضل من ابن عمرو بن بكر التحدر النزول والانسجام من السجم المطر والدمع اى سال وتخفيضت حالتهم اى ابتهت ق او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلنا الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيها فلا محذور ويوم يقوم الساعة الاية الالف واللام زائدة لا يعتبر وكذلك الميم في ساق تامل ق ورب زمام اي الواو بمعنى رب واسناد او فاء الى الذات مجاز ق وكقول ابي العلا مطايا اي من قصيدة مطلعها تحته كسرى في نسخ وسنح بربك لا ارض كحه اربع كسرى لبنة ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا والاربع جمع اربع وهو المنزل والخطاب في بربك للجيش وحاصل المعنى عند لتك عندي تقتضي ان اى وبك ينبجي الكوس لا يرضها انقياده المجنون في نسخة للاربع والمطا المد وانما القدر والمنازل اى منازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال اجد بعد ضعف اى اقواني واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشي ويحتمل ان يكون المعنى انه لما كانت هذه المنازل التي برح وجد المطايا تفقد رسومها كان الحوادث ذلت عنها فلم يغيرها وكن المعنى الذي ذل عنها

عنها ليس بمنقطع عنه اى ان الحوادث لا تزال يصيبني ولا انه يعني تكرار ذلك وابكه البيت من القصيدة مطلعها الحرك ما ينبغي المثاني ولا التبع اذا سكن المثري الثري وتوى فخذه من مراحل انه بالي الى راضيا بما يغنى من جره وثوابه وبا وربه صرف الزمان فانه المخلب الاشقى بقول ذنابه وبعد البيت المذكور في الشرح وان خصبا رب مسكن الحي صفره سينزلها مستنزلا عن قبابه فحواها بعد سيا، ه سواء ضغله وابدى التلاقي قبل اشلاق بابه كلمة قسم والمعاني المنازل والمثري صاحب المال الكثيرة والثري التراب وثوى به اى اقام والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويقول بمعنى يهلك والنابه اعظم الانسان دوا وكلمة تعجب وتلافي الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق بابه التلافي بعد القدرة عليه ق كقولهم البدعة شركة الشرك بفتح الراء حبالة الصائد ق او زائدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الايجاب خلافا للجمهور ق من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اى عاصية لاعوانهم عاصمة لاصدقائهم كلفظي يغضو ونكل الخ او رد ثلثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتعلق بها اما في الاول او في الوسط او في الاخر ق وهو ثلثة لان الجزء الاجنبي الخ لا شك ان لفظ هو في كلام المصر راجع الى الحرف الذي في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ فظاهر كلام الشارح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى ما فيه العنج اللهم الا ان يقال انه اراد الخ بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فليتامل ق بيني وبين كني لكن البيت والدرس الشديد الظلمة من درس يدرس بالضم والكسر والطامس الدارس لا يتقين فيه اثر يهتدى به لا لان في عدم تفاوت الفا والميم السقوطين نظر فيدفع عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كان مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفا

من باطن الشفة واطراف الكسان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد
مخرجيهما لا على طول المسافة بينهما فليتأمل ق افرضا اى جذعا ولقولهم غرك
غرك الخ قيل هذه الكلمات مما كتبه علي عليه السلام الى معاوية وكتب معاوية في
جوابه على قدرى على قدرى فصار فصار ذلك اى نهايته وعلى لغة العل ق
في مسعود متى يعود الخ في كل من الامثلة الثلثة تصحيف فان مسعود ثلث
سنات بعد الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستنصرية خمس
سنات بعد الميم ~~وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه~~ بعد حرف التعريف
والميم في الستة بضربه والمستنصرية مدرسة ببغداد بناها المستنصر بالله من
الخلفاء العباسية وفي استنصح لغة خمس سنات بعد الالف كما في البين تصحيف
واملت بتصحيف وكل من الثلثة الاخيرة تصحيف للاخر ق اثاقلتم الى
الارض اى تثاقلتم وقرئ به وضمن معنى الميل فعدي بالى والمعنى ملتم
الى الدنيا وشهواتها وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه وقيل ملتم الى الاقامة
بدياركم وارضكم ق وهو ان اذا ما قبلها الالف في قبلها للاشباع بهرون
النورة قيل وتمامه ان هرون اذا ما قبلها بجعل اللحية شيئا عجبا ق اذا كان
لحشو المصراع الثاني قد يجاب بان لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة
اليه كان لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتأمل ق سيرجع الى
ابن العم الخ وبعده ومن يصحب الدنيا مضيع لدينه وليس لها في بعته بضنيع ق
اقول لصاحب والعيس الخ والعيس بكسر العين والسين المهملة الابل البيض التي يخالط
بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهو الفتح يهوى هويا
اى مضى منحدرا والمنيفة والمحارة الماء ان ه ق هو الحسن وقلة العقل هذا على
تقدير ان يكون سفاها بالفتح السين المهملة فيكون نصبا على التميز وقد يروى
بكسر الشين المعجمة بمعنى المتافهة نصبا على المصدر اى ملاهيات وقته او على الحال
اى مسهبات الخ وقيل المراد بالمشاة الثاني مما يقال بالفارسية وداكته كوي الوقر

اقرب ق املهم ثم تاملهم الخ ومن هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال الهفاني من غير
يقيم الرواح ق نزى في الثرى وجمالها اى اقام ما العزم الاول بمعنى السري والثاني
بمعنى الكثير والقائل العطاق قول الحريري ولاح يلحي على جري العنان الى كاظم
المشيب بلوم على جرى العنان الا موضع فيه فبعدا له لو للهوى ق ومضطلع
بتلخيص المعاني المضطلع بالشيء القوى عليه الناهض به منفعل من الضلاعة
وهي القوة وشده الاضطلاع ويقال مطلع لهذا الامر بمعنى مضطلع به
لكن الاطلاع من العلو من قولهم اطلعت على الثنية اى علوتها اى علوا له
لذلك مالكه ولعل الحريري فصل بضمير الفصل ولذلك استعمل بالى وتلخيص
المعاني اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني فكاك الاسير
وبعد البيت مذكور كم من قاري فيها وقار اجزاء بالحفون ها الحفا ضير فبها اذجع
الى البصرة وقار اى يعظم للضيف واجزاء الاول بالحفون لكثرة قرائن
بالليل واجزاء الثاني بالحفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية ق كقوله تعالى
مالكم لا ترجون لله وقارا اى مالكم لا تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون
على حال تاملون تعظيم الله اياكم في دار الثواب وبيان للموقر ولو تأخر لكان
صلة للوقار وما لكم لا تعتقدون له عظمة فتخافوا عصيانه وانما عبر عن
الاعتقاد بالرجاء التابع لادنى الظن مبالغة وقد خلقكم اطوارا قال الا
يتأدى الطور الى ان والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا
فترصيع فيه هو مأخوذ من رصعت العقد اذا جعلت ما في احد جانبيه
مثل ما في الجانب الاخر ق وذلك بان يكون ما في احد القرينتين او اكثره نظير
لانه بقي قسم آخر يشمله قوله المصرع الا فمتوازي هو ان يكون نصفهما في
احدى القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن
والتقفية مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب
في الوزن والتقفية واما لفظ فيها يقابلها شيء من الفقرة الاخرى وكذلك

ان تقول ما ذكره الشيخ قوله وذلك مما يكون الخ على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم
الذي ذكرته لدلالة الآية عليه الاكوب جمع الكوب وهو الكوز الذي لا عروة
ق كقول الحماسي لا يدركه الاشياء صدره الحمد لله الذي لا يدركه الاعين كقوله
تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الاولاد الادة الداهية والامر الفضيع
في سدر مخضود وطلح منضود السدر ورق النبق ويقال له بالفارسية كنار و
المخضود الذي لا شوك له كانه خضد اي قطع شوكه الطلح شجر الموز وله نور
كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل
والمنضود الذي ينضد بالحمل من سفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة في
الصحاح نضدت متاعه انضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود اي ممتد
لا ينسخه الشمس كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الآية نظم الاية هكذا واذا
اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد
ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور ق واثرت به اي
صادرت ذا ثروة وغنى ق لما انعقدت عقارب الاعتراض الخ حكى المسعودي عن
بعض اهل العلم اقتعد الداعي قعوده اذا ركبه في كل حاجة وابتذاله والقعود
البكر الذي يمكن ركوبه الغارب ما بين السنام والعنق والاعتراب من الغربة و
انا في بعدها والمتربة الفقر والاتراب الاقران جمع ترب والتطويح الرمي
وطوايح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس وصحاح طبقه
كثيرة ق افاطم مهلا الخ الهمزة حرف النداء وفاطم من ضم فاطمة ومهلا
منصوب على المصدرية اي امهلي مهلا ومهلا منصوب على المصدرية
اي امهلي مهلا والتذلل بالدال المهملة والفتح والازماع القصد ولم ينهض
الى البلد من هند يهند اي نهض رهو جبل العروض وقال الصفاقسي التصريع
تقفية العروض للضرب قافية ووزنا واعلم ان لا وجه لهذا التصريع في قول الحارث
بن حلزة آذنتنا ببينها اسماء رب ثاو يمل منه الثواء لان العروض مفعولن والضرب فعلاتن

فاعلاتن بخلافه على التعريف الذي ذكره الشارح ق معاني الشفقة والمعاني جمع
المعنى وهو المنزل من عنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير الشجر
والمياه ق فنركا دثورها الى الثوب بالكسر الحظ من الماء والعفاء جمع عفو
وهو طالب يعطف بالجوار ابق والشهادة اللاحقة ق فارجة مما نحن فيه
لعدم وجود السجع لعدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا
وهو جعل العروض مقفاه تقفية الضرب ق نمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي
البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي مبسوطة والكرام جداول جمع جدول
وهو النهر الصغير ق البحري فاجمع له غير الخ المرح بن فتح بن خاقان ويذكر
بها ذريته للاسد والضمير في اجمع واقدم للاسد ق والجواب ان لفظ القافية يشعر
بذلك لان القافية لا يكون الا في البيت من الشعر فيستلزم تحقيقها استقامة
الوزن والقافية وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان معنى الشعر كلام موزون على قصد
يوزن على عدلي فما ليس له معنى خارج بلفظ الكلام كما ان ما ليس له معنى خارج
بقوله وزن الا ان الاكتفاء بالاشعار من اللوازم سيما اذا خفي ومن البين
ان اشعار القافية بصحة الوزن اجلى من اشعارها بصحة المعنى ق فهذه
الابيات كلها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل
فعولن مفاعيلن اربع مراتب ومن الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب
في الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مراتب وانه يسدس
على الاصل تارة وتربع بجزء اخرى وقد تدخل الاضمار ايضا في قوله واذا افتقرت
الى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الاعمال وضربه الثاني هو سدسه الذي عروضه
سالمة وضربه مقطوع والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل
واما ضربه الثامن فهو مربعه الذي اجزائه الاربعة سالمة والابيات على القافية
الاولى كذلك كما لا يخفى ق جردى على المشتري فلان مشتهر بالشرب اي مولع به

لايبالي بما قيل فيه والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة
الوجد من العشق او حزن يقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جو مثل دوي ودشجي
على وزن فعيل ايضا من الشجو وهو الحزن وهذه الابيات على قواف عديدة الاولى
رائية في المشتهر والمنكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة يائية
في الجوى والشجي وعلى هذا القياس ق والاعنات من العنت وهو الوقوع في
امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره ق وهو الذي يبنى عليه القصيدة و
البيت الخ يرد عليه ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفة الروي حينئذ
على ما اخذ في تعريفه وهي نسبة القصيدة وتوقف النسبة على معرفة الروي
اذ لا تنسب القصيدة الى حرف حتى يعرف انه حرف رويها لتحقق في حرف الروي بما
قدمناه نقلا عن ابن جني ق او من الروي وفيه وجه آخر ذكرناه فيما سبق ق كما انكر
عمرو الخ قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشرف عمرو بن سعيد دخل عليه ورأى
قميصه متمزقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله
ان هي جلت الوصل اي لم يمكن وان كانت تلك النعم جلية في نفس الامر وقيل
يحتمل ان يكون ما فيه معطوفة على ما لم تمكن اي ولم تكن جلية عند عمرو وان كانت
كذلك في نفس الامر ق او جول اياديه بدل الاشتمال من عمرو وينبغي ان يقدر
الرابطة اي اياديه له لوجوبه في نفس البعض والاشتمال وان لم يجب في بدل الكل
كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح
كون الايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر لانه مخالف لائمة اللغة حيث صرحوا
بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح ق يقال انه كناية
عن نزول الشدة الخ الكلام ينبئ عن تشبيه السقوط الرتبي الذي هو الفقر
بالسقوط الحسي بجامع لان القلب انكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل
اطلاق المشفر على الشفة الانسي ق ارشد يقال غير رشيد ورشداي واسعه
ظنية ق واما اسقاط العين من الاجبال بالكسر يقال سترت العين واستترها اي

اي اجتنبها والمشتو ويكون مثار العين ق قلت يحتمل ان الخ قيل انما يستقيم
هذا لو لم يمنع قوله ما لا يلزم في السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو
في السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله بما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم
في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم ق اولعدم رجوعها الى تحسين الكلام البليغ
فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في
فن البلاغة لا قسمه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما
لا اثر في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا
عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع
الخ ويمكن ان يوجه بان لفظا واثار التجوز في التعبير عن علة وجوب ترك
التعرض وشمله بعض عبارة المفتاح ق تصبي خنساء الخ اي صيرتني مجنونا و
وخنساء اسم امرأة والنحي ان يرمى عليه ذنب لم يفعله تفنني اي تستوعب تحسين
بعد تحسين ق من ماقي بزما على شلالة الخ اي على كل حال ق وهرم بكسر الراء اسم رجل
وهو هرم ابن سنان بن ابي حارثة المري صاحب زهير الذي يقول فيه البخيل ملوم
حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهارم بفتح الراء فهو كثير السن ق
صفر لا تنزل الاخوان ساحتها الخ الظاهر انه تصحيف دينار لكن في بعض نسخ
ديوانه صحيحا فهو تصحيف صحرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات
حرف ذي ذكر لها مجبان يوطئ وزنا ومثل التعديل الخ قال العلامة في شرح
المفتاح فان روعي فيه بذلك ازدواج او تحسين او تطابق او نحو ذلك فذلك
الى ان في الجنس كقولهم وصفنا فيه بذله زمام الحل والعقد والقبول والرد
والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والالزام والهدم والبناء
والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي فالخيل والليل والبيداء تعرفني والحرب و
القرطاس والقلم ق ومثل ما يجيء لسبق الصفات من القرآن المجيد قوله تعالى
هو الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر

ومن النبوي عليه السلام انا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجلسا يوم القيمة
احاسنكم اخلاقا فالموطون اكنافا الذين يالفون ويولفون الا اخبركم
بابغضكم الي وابعدكم مني مجلسا يوم القيمة اسوئكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون
ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم واله
وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل وعلم بذلك ان
الحاملة الخ قد سبق منا في بحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه ق بالتهلل اي التبسم
والسرور فرحل اي عجل بالزاء المعجمة والحاء المهملة ق غادر وهيضا هيض
الشئ اي كسره ويقال هيضمنا فاظلمه وكسر عليه وانشده العقيد قالت ولها
ولعمرك ما ادري الخ انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشد كذا ما المفعول
الاول محذوف اي انشده واوجل من الوجل وهو الخوف وموضعه نصب على الحال
لانه لا ادري وقوله واني لاوجل اعتراض ويغدو بالغين المعجمة اي يجيء
المرء واول مبني على الضم بقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد اي
اول كل شيء وحاصل المعنى وبقائك ما اعلم اينا يكون اقدم من الآخر عدوا الموت
عليه واني لخائف مترقب ق دع المكارم الخ المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة
والبغية الخاصة ق وقوفا بها صحبي الخ وقوف جمع الواقف بمعنى الحبس لا من
الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم و
انتصابها على الحالية من فاعل قفا اي وقفا في حال وقف اصحابي مراكبهم
على قائلين لا تهلك اسى اي فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل اي صبرا جميلا
فان قلت الصحيح جائز وقوله وقوفا فعل متقدم لا ضمير فيه فكان الواجب
ان يقول واقفا بها صحبي كما تقول مررت بدارك قائما سكانها فالجواب
ان الاختيار عند سيبويه مما كانت جمعا مكسرا ان يقول فيه مررت برجل
حسان قومه قال زهير بكرت عليه غدوة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله
واذا كان مما يجمع جمع السلامة كانت الاختيار ترك التثنية والجمع فيقول

فيقول مررت برجل صالح قومه على انه يجوز ان يكون قوله ق وقوفا منصوبا
على المصدرية من قفا والتقدير وقوفا مثل وقوف صحبي ويجوز ان يكون مصدر
وقع موقع الوقت لاستيفائه ويكون التقدير وقت وقوف صحبي ق شم الانوف
الخ جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء في اعلاه
وهو صفة مدح عند العرب والطرز العلم والمراد هنا المجد والشرف اي من
الطرز الاول في المجد والشرف ويسمى اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب
الاموال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر ق سمر الرماح اي ما الرماح
السمر وهو جمع اسمر من السمرة وهو لون الاسمر السمع بالحذف احدى الهمزتين
فيه محذوف على نمط قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام انكاري و
قيل من الانالة وهي الاعطاء ق قال الشيخ في المسائل المشكلة الخ قد يجاب بان
المراد بنحل الزمان بمثله عدم تجويزه فيه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان
تجويز وجود مثله فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان
الزمان لا تأتي بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان يأتي به وانت خبير بان لا بد ان
يعتبر شيء يتعلق به البخل فان قدر مضافا اي تجويزه مثله لتخيل توهم منه
جواز وجود مثله في نفس الامر وعدم تجويز الزمان لنحو فاصل المقصود
بحاله ق اعتدى الزمان ليسعى الخ الاعتداء ان يتجاوز الشيء من صاحبه اي
غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا تعدي الشيء ق لان المعنى
على المضي والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل
الى المستقبل لقصد الاستمرار او حكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت
لما لم يبق نحل الزمان بعد اهداء سخائه اياه لم يكن حمل المضارع على الاستمرار
ولا على حكاية الحال تأمل ق قال ابن جني اي يعلم الزمان فالخ في البيت على ما ذكره
ابن جني من الغلو وافقت اهل الشركة في انه شبه فلك المنطقة الذي لم تحلق
ق وقيل انها جمع لهاة وهي الهيئة المنطبقة ومنها عطبات ق وكذا قول

قول القاضي الارجاني ان كان الرواية في اسرع على صيغة المعلوم فهو دعني بكسر
الدال لاغير فاعله وان روى على صيغة المجهول على انه يسند اى الجار و
المجرور فهو دعني بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان اى وقت تودعني
والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا موخر العين و
قابلة الحى اى رب جماعة قابلة او سمطين حال من ضمير قطرها والسمط الحبل
ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حش بها اى ملاها قبل قول الزمخشري افضل
لان فيه صيغة المراجعة وهما السؤال والجواب كقوله ق قال لى يوم سليمان وبعض
القول اشنع قال صنف عندي عليا اسا انتقى واورع قلت اى ان اقلها فيكما
بالحق نحر سيم قال كلما قلت مهلا قال قل لى قلت فاسمع قال صنف قلت يعطى
قال صفني قلت يمنع واجيب بان كون المراجعة من محسنات البديعية محل نزاع
ولهذا لم يذكرها المصنف ولو سلم فهي انما يعتبر في السؤال المكرر والجواب المعاد
ق مقيم الظن اى انا مقيم والا دبا لظن بحده وهو القلب واللاماني جمع امنية و
والعلق الاضطراب والجدوى العطا ق وقول ابى الطيب وا شبك الح
البناء والريح وغناء الديار دما امتد من جوانبها محبك اى انا محبك ق في الحكس
العصم اى المتمنى ق مرحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين ق
يدى حيوا اى الغاية التي بلغ اليها جعفر ق وقول ابى تمام بعده آه فيه كثير
لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكناية
حيث شبه الصبر بالباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعنى الملبوسية وهي
تستقيم الى زع وبين تسية الجازع جازعا وتلك يستلزم كون الجزع محمودا والصبر
مذموما فذكر اللازم ينتقل الى الملزوم والبيت الاول لا يشتمل على هذا
اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاولى ان يكون
احدى البيتين فيسب في انسباك عربا بالمرثية لسبا بالكسر نسبا اى يشبه بها
ق اى المعنى المختلس يقال خلست الشئ واختلست اى استلبته ق سبقه على

على صيغة المجهول وهذا المسلم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روى
انه لما بلغ هرون كثرة افضال الفضل البرمكي وقرطاس في زمانه عاد
عليه غيره اقتضت الى السكر والامر حب نكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المضمر المحتفل الخائنة انت على بابك من
قدره فلست مثل الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر ابيت فما فرح هرون
باطلاقه وخلع عليه الاحتفال الاجتماع والى شدالي مع واذا جعلتها للعطف
نرجعت الى ليته لما فيه العطف من ايهام تجويز عدم كتبه مع محبه الذي فيه
ق ونعم معقا نغمة مبتدء هل فيه وجد له اعطاه مفعول بمعنى سائل
ق وقد ظلت عقبان اعلامها ضحى العقبان العقاب الراية وهو العلم الضخم
تشبيه بالعقاب من الطير الضخم كذا في الصحاح وقال الحلبي المراد
بالعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام
والعقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذي يضرب
الادنب ق موقع القرب الحى القرب بها افترس السباع والهرة العطا
ق فلم يلم بشئ يمكن ان يقال ان قوله في كانها من الجيش الخام بمعنى ق
راى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت قرينة محيطة بهم ق
كما يحكى عن ابن ميادة الحى ميادة اسم امرأة والتهلل طلاقة الوجه كما مر و
الاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع عن حديد الهند والمهطة اسم شاعر
يحيى به لقصره وقيل الدمامية ق في استغنى فما اعفي يقال اشفى من الجروح
ك اى دعني منه واستعفاؤه من الجروح معه اى شاله الا اعفاذ فكانه قال
لا يستعمل انك السيف الاظالم او ابن ظالم الى آخر القصة وذلك لان السيف
لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به يفيد بيانه وزيادة ايلام
اياه فكان الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال نبا السيف الصادم لا يثنى و
اغماد السيف في الغمد اى غلافه وان فيها ان يقطع لعاب زائدة صبا اى مال

الى الجبل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى زال ومراغة ام جرير تعيرها
بها اى تخطل تعريضا بانها تمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على القياس
او جمع غرم على خلاف كمحاسن جمع حسن وهما ما يلزم اداؤه كالدين مثلا
وكذا اللزام وفيه زيادة مدح لهم لان وقت المغارم وقت الافتتاح هكذا
في ظلك بها في غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفك بجبها صحا نا وظله
السيف ظرفه ومناط النميمة وهى العودة التى على عنق الانف العنق
وكليب اسم قبيلة وارم اسم رجل ق واغرب اى اتى بشئ غريب بديع ق
ان كنت اى جمعت الى قبيل متعد بنفسه يقال اجمعت الامر والاتفاق اجمعت
على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كما جمعته
واجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما في نحو ما
جزم زائدة ق اذا ضاق الشئ في البيت على كونه من شعر العزقوم تمثلت
بها ق تلعت السهية سكره الى وفي الصحاح ويلعب من العيش اى نقص
ويلحق بالخماسى الف في آخره وانما صارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون
زائدة لكن قد اورد في سهلن وحققه في فصل باب من باب الهاء اى هو عيشه
ابلد نفس والنون والباء فيه زائدة كان للالحاق وكتنصه والشيبة الى ب
والصحو خلاف الكسر والسيرة الطريقة والجملة الاتى لشئ جميل ق كانه كان مطلوب
الى الاحن جمع الاحنة وهى الحقد اسهلوا اى صاروا الى السهل وهى الارض
للنية وللدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم ق وماله كريهة وسر
دنقر وبعده كانه لم اكن فيهم وسيطا ولم يكن بشئ زال عمرو ق فدخلت لما
اطلعت الى الوجنات جمع وجنة وهى ما انفع من الحذين والشقيق ورد
احمر والفض بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة اسس مفعول
اطلعت والاس ورد اخضر كذا في شرح لجلال الدين الناشئ والملاحة
الشو النابت على وجهه والهمزة في اشناره حرف النداء وعذار الحبيب شعره

شعره النابت على موضع العذار والاداس ربى بالنصب على انه صفة اغراره
الالائه سكنه للضرورة وتوقفا امر من توقف بتوقف اصله توقفن فابدلت
النون الخفيفة الفا كنا معا اسس في تونس مكائده اراد بالامس الزمان
القريب لا حقيقة القوس الشدة والمكامدة المعاشاة وقف العين
الخبث الذى وقع فيها حالة الوجع ق قد رموا لبس العوالى جمع عالية
الرمح وهى ما دخل منه في السنان الى ثلثه والسوبق الخيل لمعشراه وهو
ابن خلا اى ابن رجل وضح امره واشتهر وطلع الثنايا اركاب الامور الصعاب
وهذا الجملة تمثل به والثنايا جمع ثنية وهى طريقة العقبة ق اعنى بالذى
استوضعت الى انلتنى اعطنى والباء في الذى للبدل اى بدل الذى استوضعته
والتلعثا الجماعة وضمير شاهده راجع الى الاستوضاع المدلول عليه باستوضعته
اتوا الى الذى وبالذى وقوله عنت اى خضعت وذلة جملة معترضة بني آدم
ابن وفره ق لا وابن المشبهات اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء
الموحدة الكتب التى تشبه الى الحلال يقطع كلها من اشتبهت فلانا كقول
بعض المغاربة جمع مغرب والتاء في الجمع عوض عن ياء النسبة ق على اصاغره
متعلق بالتقدم والضمير المجرور عائد الى الانس والاضافة لادنى تلبس
فيما صاغره هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله
على اصاغره حال مما يخطر على معنى صدق بالخطر بقلبه من جنس التوهم
فقد ابا على اصاغره التوقف فقد ركب شططا ق لحقنا ما وراهم ومدحوا اهو
الى حوم المهو قلوبا اى جعلها دائرة حول الحبيب وطير القلوب ما يخطر فيها
من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اى والحال
تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى ادبشا والراغم
الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وزلة الليل لمن الشمس
المختار الهودج ونضا بمعنى خلع والصبغ اللون والمراد بالطود الثوب

المجرع خفي الكوكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم في نومه والتا
عطف على الرضا او معطوف على عمرو كما ذكره في المختصر فيكون ارق خزيلهما
وعمرو فهو حسن بن مرة فلبس احدهما الاخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال
ان حسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن حارث فلم يدركه حتى طفق
كلبا وقد وصله ثم وقف عليه فقال يا حسن اغنني بشربة ماء فقال حسن
تركت الماء وراءك وانصرف عنه ولحقه فقال يا عمرو اغنني بشربة ماء فنزل عمرو
اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلت وبهما ان البسوس اسم امراة
وهي بسوس بنت سعد التميمية وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الى ارض
تهامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز والنجبة الهضبة عالي ويقال ايضا
علو على غير قياس والمصاهرة اي قوم الزوج فيهم والاصهار اهل بيت المراة
فانكرها اي لم يعرفها تنخب اي قتيل وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه
انشأت بقوله لعمرك لو اصبحت في دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابياتي
ولكنني اصبحت في دار غربة متى يعد فيها الذئب يعد على شاتي والعوق
الابل والفصيل ذكر الابل امراتي اي اسكني من هذا يهداء والغرة الغفلة
فاجهزت عليه يعني على القتيل اي اسرعت قتله وتشب اشتد اي علق وتغلب
وبكر قبيلتان كانتا ودنتي المساورة المواثبة والفضيلة الحية والرقش
جمع رقشاء وهي الحية التي فيها نقط سواد وبياض نافع اي بالغ
المطل المطل المشرف من اطل عليه ونمير قبيلة ولهذا انث الضمير العائد
اليها واتيح له الشيء اي قدر وانصبها بانصب على التمييز تكش الى تكش
اي تصوت من الكش وهو صوت الافعى من جلده لا من فيه فترش
يصلح ويبري من بري القلم كتبه برفع وجلال البرفع للدواب
الاعراب وكذلك البرقوع وجلال جمع جل كلفني بهم الى قوله كلفني اي
وعيني واتركيني والهم الحزن ناصبا اي ذي نصب والنصب التعب

... تصف السهم بالتعب مجاز والتعب لصاحب السهم وليل اقاسيه كأبد امواله و
... بطؤ الكواكب في السير كناية عن طول الليل فراق ومن فارقت غير مذمم الى
مطلع قصيدة مدح بها كافورا الاخشيدي الوالي بمصر حين فارق سيف الدولة
وقصده والمراد بمن المفارق سيف الدولة ابا المقصر كافور
فؤاد ما تسليه المدام الى اي لنا فؤاد وما نافية والمدام الخمر وقوله سل ما يهب
اللئام كناية عن قصر العمر وفي الغزل الى مغازلة النساء محادثتهن و
مراودتهن وفي المثل اغزل من امرئ القيس والكلام الغزل وقيل الغزل مدح
الاعضاء الظاهرة والنسيب مدح الامور الباطنة وينبغي ان يجتنب في المديح
مما يتطير به روي انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه
انشد اسحاق الموصلي يا دار غيرك البلى ومحاك يا ليت شعري ما الذي ابلاك
فتطير المعتصم وامر بهدمه وكقول ابي الفرج الى وما بعد البيت المذكور
ولا يعزكم حسن ابتسامي فقولي مضحك والعقل مبك يعني الدولة اعتبروا
فاني اردت الملك من سيف هلك وقد كان استطال على البرايا ونظم جمعهم
في حبك ملك فلو شمس الضحى جاءته يوما لقال بها عتوا اف منك ولو زهر النجوم
اتت رضاه تأبى ان يقول رضيت عنك فامسى بعدما فرع البرايا في ضيق و
ضنك اقدر انه لو عاد يوما الى الدنيا تسربل ثوب لنك بقال فزعت قومي اي
علوتهم بالشرف او بالجمال والضنك الضيق السيف اصدق انباء من الكتب
اي المراد من الكتب كتب النجوم وهذا السيف جانبه الذي يباشر الضرب به
والحد الفاصل بين الجد وقوله بيض الصفائح مبتداء خبره جملة في متونهن
... والصفائح جمع صفيحة وهي السيف العريض والمراد بسود الصحائف كتب
التنجيم وباللعب الريب والشك قول المنجمين ان عمورية لا يفتح فتح الفتوح تعالى
... عظيمة لو رمى الشعراء امر يشتكي منه وبعد البيت المذكور لكنهم اهل الحفائظ
والذي فهم ... الزمان حضها فان بات منها فيهم ... منهم ذكوا الحفائظ

جمع كفيطة وهي العضب والحمية ومنه الزمان مصاحبة الفادرة والوك منه الحمى يوم عليهم والبينا من المعين
الفرق والفيلق الكبير والجمع الفيالق وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعراء على اربع طبقات الجاهليون
كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام
كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا
بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب ولا استشهاد بكلامهم الآن يجعل ما يقوله بمنزلة ما
يرويه ولا وجه لهذا الجعل ان صدر من صاحب الكشاف في اثناء تفسير قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا
اظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاعتماد والاتقان
في الاول لا يستلزم الاتقان في الثاني والقول ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو جعل
الراوي شبيه وهو لا يوجب السماع كقوله لو رأى الله ان في الشيب خيرا الخ قد يقال لا يتعين كون هذا من
الاقتضاب لان اول الكلام ذم الشيب ويحتمل ان يكون ما بعده شيبا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض على
المصنف بان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب مذهب العرب و
المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك ولذا اورد بيت
ابي تمام كقوله بقيت بقاء الدهر الخ ومثل في الفارسية طول عرضه خواستم ان ماه راصحلت باموكسنم
خامه را واعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن الطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفسره
بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين
فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الى الظفرية كما يفعل ذلك عند
الحضور الى الملوك والكبار لانك اذا نظرت في فواتح السور الخ بيانه انك اذا نظرت الى فواتح السور جملها
ومفردها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصف العبارة كالتحميدات
المفتتح بها اوائل السور وكالابتداء بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين آمنوا فان مثل هذا
الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التهجي نحو الم وحم فانه مما يبعث على الغوص على
الاستماع اليه لانه يقرع السمع شيء غريب واما خواتم السور ففي غاية الحسن الا يرى الى الدعاء الذي
ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتم آل عمران والفرائض في خاتم سورة النساء و
التبجيل والتعظيم في خاتمة المائدة والوعد والوعيد في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك وقد عجز

يدنو الجماعة مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء يقال خطيب مصقع
اي بليغ بخطبته اما من صقع الديك اذا صاح واما من الصقع بمعنى
الجامع من الكلام لانه يأخذ من كل جانب من الكلام واما من صقعه
اذا ضرب صوقعته اي وسط رأسه والشقاشق جمع شقشقة وهي شيء
يخرجها الفحل عند سكره ويشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة
فيقال هدر شقشقته خطيب ذو شقشقة والتذكير للاحكام المذكورة
في علم المعاني والبيان انما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة

الحمد لله على التمام والصلوة والسلام
على سيد الانام وعلى آله الكرام
وعلى جميع المؤمنين
والمؤمنات
برحمتك
يا ارحم
الراحمين
م



٢٨٢
عدد اوراقه

